دولة ليبيا

جامعة طرابلس

كلية اللغات

قسم الدراسات العليا

قسم اللغة العربية ـ شعبة اللغويات

" الجملة الفعلية في ديوان جرير"

(دراسة نحوية)

بحث مُقدّم لنيل الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية.

إعداد الطالب:

خالد عبد الله محمد الطاهر عبد الخالق

إشراف الأستاذ الدكتور:

ميلود ميلاد الصغير الراجحي

العام الجامعي:2013 ـ 2014م

الإهداء

إلى كل أفراد أسرتي الحبيبة، وأقربائي

إلى كل من أخلص إليّ الودّ من صديقٍ، أو قريبٍ

إلى كلّ إنسانٍ غيورٍ على هذه الأمة ولغتها العريقة الأصيلة.

أُهدي هذا البحث المتواضع

الشّكر والتّقدير

أشكر الله العلي القدير، الذي وفّقني في هذا العمل العلمي المتواضع، وهوّن عليّ الصِّعاب، وفتح أمامي الطريق، للوصول إلى هذا العمل حتّى النهاية.

كما أتقدّم بجزيل شكري، وخالص امتناني إلى من صاحبني في هذا البحث حتى النهاية، وهو أُستاذي الفاضل الدكتور ميلود ميلاد الصغير الراجحي، الذي أمدّني بنصائحه وتوجيهاته المستمرة، بفكره الخصب، ورأيه السّديد، وصدره الرّحب، حتى تمّ إنجازه، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أُقدّم جزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، شُعبة الدراسات العليا، جامعة طرابلس(كلية اللغات)، وإلى كل الموظفين بالجامعة والكلية، لحسن معاملتهم الطّيبة المتواضعة.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين اللذين تفضّلا بقبول مناقشة هذا البحث، وتسجيل ملاحظاتهما القيمة، وتوجيهاتهما السّديدة التي ترفع من قيمة هذا العمل العلمي، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء.

وكما أشكر كل موظفي مكتبة جامعة طرابلس، ومكتبة كلية الدعوة الإسلامية، لحسن تعاملهم، وأُقدّر جهود كل العاملين القائمين بأعمالهم.

كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة الأصدقاء، والحضور الكريم.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، كرّمه ربّه بالقرآن، فكان أفصح الناطقين بالضاد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن البحث في علوم العربية وخاصة في عصرنا اليوم، هو السبيل إلى ربط مفاهيم أمتنا العربية، ذلك بدفع العقل إلى التّدبّر، والتفكير، والتجديد بالخوض في شتّى العلوم والمعارف الإنسانية بالدراسة، والتحليل، ومنه دراسة تراثنا العظيم، وربطه بالحاضر، حتى يُحفظ هذا التراث.

وبعد أن أكملتُ الدراسة التمهيدية، ووصلتُ إلى مرحلة إعداد البحث لنيل شهادة التخصص العالي(الماجستير) في علم النحو والصرف، وقع الاختيار على أن يكون موضوع البحث: (الجملة الفعلية في ديوان جرير) دراسة نحوية.

ولعلّ من أسباب اختياري لهذا الموضوع، هو قراءتي الشعرية في كتب الأدب، والتي من بينها الشاعر الأموي (جرير)، وهو من العصر الإسلامي، حيث كان لهذا الشاعر منزلة عالية من بين الشعراء في عصره، حيث يُشبّه من شعراء الجاهلية بالأعشى.

وتقوم هذه الدراسة على نص ديوان جرير، بتحقيق وشرح الدكتور يوسف عيد، طبعة دار الجيل، بيروت سنة 1992.

كما استعنتُ بنسخة أُخرى لهذا الديوان، بشرح، وتحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي.

أما الدراسات السابقة المتعلّقة بهذا الموضوع، فقد وجدتُ دراسة بعنوان :(الشواهد الصرفية والنحوية في شعر جرير والفرزدق) دراسة وصفية، للباحث: علي أحمد عبد الجليل، جامعة السابع من أكتوبر مصراتة سنة 2004.

أمّا الجانب النحوي ، فلم أجد دراسة عن هذا الموضوع، فإن هذه الدراسة البحثية تعتبر- حتى الآن ـ أول دراسة بحثية تتمّ وتُناقش ـ بعون الله ـ بهدف دراسة الجملة الفعلية في نصوص ديوان جرير.

ويهدفُ هذا البحث إلى دراسة الجملة الفعلية(دراسة نحوية)، كما وردت في الديوان، من حيث أنماطها المختلفة، وصورها المتنوعة، حيث أقوم في هذا البحث باستخراج المادة اللغوية من الديوان ووصفها، وتحليلها.

أمّا المنهج الذي انتهجتُه في هذا البحث، فهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث أقوم بوصف الظاهرة اللغوية وتحليلها مع الإشارة إلى موافقتها أو اختلافها مع قواعد النحاة.

وقد قسمت هذا البحث إلى: مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول ، ثُمّ الخاتمة، والفهارس العامة.

أمّا التمهيد، فقد قسّمته إلى مطلبين، حيث درستُ في المطلب الأول: (جرير، ومكانته بين الشعراء)، وبحثتُ عن: اسمه، وحياته، ونشأته، ومكانته بين الشعراء، ثُمّ وفاته.

وفي المطلب الثاني بحثتُ عن: (مفهوم الكلام والجملة، والخبر والإنشاء).

أمّا الفصل الأول، فقد خصّصته لدراسة: (الجملة الفعلية الخبرية)، وقسمته إلى أربعة مباحث، حيث درستُ في المبحث الأول الجملة الفعلية المثبتة، وقد درستُها على حسب أنماط الفعل من حيث اللزوم، والتعدي، وبناء الفعل للمعلوم والمجهول، وتحليل ذلك نحوياً، وبيان ما كان موافقاً، أو مخالفاً لآراء النحاة.

ودرستُ في المبحث الثاني الجملة الفعلية المنفية، حيث جمعتُ أدوات النفي الموجودة في الديوان، وقد قسمتُها إلى ما ينفي الزمن الماضي معنىً، ثُم ما ينفي الحال، والاستقبال،

ثُم ما ينفي المستقبل، وقد قمتُ بهذه الدراسة على ذِكر أنماط كل أداة، وما تؤدّيه من وظيفة نحوية، ودلالية.

أمّا في المبحث الثالث فدرستُ قضية الرتبة، والحذف في مكونات الجملة الفعلية(المثبتة والمنفية)، حيث بحثتُ في المطلب الأول من هذا المبحث أهم المواضع الواردة في الديوان موافقةً، أو مخالفةً للأصل من حيث تقديم الفعل والفاعل على المفعول به، أو توسّط المفعول به بين الفعل والفاعل، أو تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً.

أمّا في المطلب الثاني فدوستُ قضية الحذف في مكونات الجملة الفعلية.

وفي المبحث الرابع درستُ الجملة الفعلية (الشرطية)، وقد قسّمتُ هذا المبحث إلى مطلبين، حيث درستُ في المطلب الأول أنماط الجملة الشرطية، ودرستُ في النوع الأول من هذا المطلب الأدوات الجازمة، أمّا النوع الثاني فكان لدراسة الأدوات غير الجازمة، وفي المطلب الثاني درستُ القضايا التركيبية في الجملة الشرطية، وقد قسّمتُ هذا المطلب إلى أنماط، حيث درستُ في النمط الأول قضية الربط، وفي النمط الثاني قضية اجتماع الجملة الشرطية والقسمية، وفي النمط الثالث قضية الرتبة، وفي النمط الرابع قضية الحذف.

أمّا الفصل الثاني، فقد خصّصتُه لدراسة (الجملة الفعلية الإنشائية)، وقسّمته إلى مبحثين، حيث درستُ في المبحث الأول الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية، وقد قسّمتُ هذا المبحث إلى أربعة مطالب، درستُ في المطلب الأول جملة الأمر، وفي الثاني جملة النهي، وفي الثالث جملة الاستفهام، وفي الرابع جملة النداء.

أمّا المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد خصّصتُه لدراسة الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية، وقد قسّمته إلى ثلاثة مطالب، حيث درستُ في المطلب الأول جملة المدح، والذّم، وفي المطلب الثاني جملة القسم، وفي المطلب الثالث جملة التّحذير.

أمّا الفصل الثالث، فقد خصّصته لدراسة (مكمّلات الجملة الفعلية)، حيث يضم هذا الفصل مبحثين، درستُ في المبحث الأول: (منصوبات الأسماء)، حيث يشمل هذا المبحث سبعة مطالب، وهي على الآتي:

المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، والاستثناء.

أما المفعول به، فقد درسته في باب الفعل المتعدّي.

وفي المبحث الثاني درستُ التوابع في الجملة الفعلية، وقسّمته إلى أربعة مطالب، وهي على الآتي: النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف.

وبعد ذلك الخاتمة، وقد ضمّنتها أهم النتائج التي توصلتُ إليها في البحث.

وقبل الوصول إلى الفهارس العامة، أثبتُ فهرساً للآيات القرآنية المستشهد بها في هذا البحث، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، مع مراعاة ترتيب السّور، والآيات كما وردت في المصحف الشريف، ثم فهرساً للنظم (ألفية ابن مالك)، ثم فهرساً لأبيات ديوان جرير المستشهد بها في هذا البحث مرتّبةً على حسب الحرف الأخير(القافية)، مع ذكر رقم الصفحة في الديوان، ثم رقم الصفحة في البحث.

ثم ذكرتُ بعد ذلك أهم مصادر ومراجع البحث التي اعتمدتُ عليها في هذه الدراسة مُرتّبةً ترتيباً ألفبائياً.

كما أنبّه إلى أنني عند الإحالة في الاقتباس من المصادر، والمراجع اكتفي بالإشارة إلى اسم الكتاب(المؤلَّف)، واسم المؤلِّف، والتحقيق، والجزء، والصفحة، وهذا للمرة الأولى، أمّا للمرة الثانية، فأكتفي باسم الكتاب، والجزء، والصفحة، ولا أذكرُ اسم المؤلِّف إلّا عند أمن اللبس، وكذلك لا أذكرُ معلومات النّشر عند الإحالة، استغناءً بذكرها عند ذِكر المصادر والمراجع في الفهارس.

وفي هذه الدراسة كان منهجي قائماً على جمع المادة العلمية من مصادرها، وعرضها وتحليلها.

وفي هذه الدراسة اعتمدتُ على عدد كبير من المصادر، والمراجع، ومن بين هذه المصادر: الكتب النحوية الأساسية، والكتب البلاغية، والمعاجم اللغوية، والكتب التي تتناول بعض الدراسات الحديثة في مجال النحو والصرف.

ومن خلال هذا العرض المبسّط لفصول البحث ومباحثه، وما احتواه من موضوعات متعددة شملتْ معظم أبواب النحو، التي تتعلّق بالجملة الفعلية، وتظهر لي أُولى الصعوبات التي واجهتني عند جمع المادة العلمية للبحث، هي كثرة الموضوعات وتنوعها وتشعبها تفرض عليّ على أن أطّلع على أكثر كتب النحويين، واللغويين، وخاصة كتب التراث، ومنها على سبيل المثال: كتاب سيبويه(180)هـ، والمقتضب للمبرّد(285)هـ، والأصول في النحو، لابن السرّاج(316)هـ، والجمل في النحو، للزّجاجي(340)هـ، وشرح المفصّل، لابن يعيش(643)هـ، وهمع الهوامع، للسيوطي(911)هـ، وغيرها.

التّمهيد

وقسّمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: جرير، ومكانته بين الشعراء.

المطلب الثاني: مفهوم الكلام والجملة، والخبر والإنشاء.

المطلب الأول :التعريف بـ(جرير)، ومكانته بين الشعراء:

أولاً: الحديث عن جرير :

معنى جرير لغةً: "هو حبل يكون في عُنق الناقة من آدم، وبه سُمّي الرجلُ جريراً"[1].

اسمه:

ورد عند أبي الفرج الأصفهاني: هو "جرير بن الخطفي، والخطفي لقبٌ واسمه حُذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مُرّ بن أُدٍّ بن طانجة بن إلياس بن مُضَر بن نزار"[2].

والخطفي لقبٌ، قال البغدادي [3]: "والخطفي لقبُ جدّه، واسمه حذيفة مُصغّر حذفة، وهي الرمية بالعصا".

ويُكنّى أبا حَزْرَة [4]، وأُمُّه أمُّ قيس بنت سعد بن عُمير بن مسعود بن حارثة بن كليب بن يربوع، وأُمُّ عطية: النّوار بنت يزيد بن عبد العزّي بن مسعود بن حارثة بن عوف بن كليب[5].

اسم جرير من الأسماء المنقولة ، قال البغدادي [6]: "وجرير من الأسماء المنقولة ... لأنّ أُمّه كانت رأت في نومها – وهي حاملةٌ به– أنّها تلدُ جريراً، فكان يلتوي على عنق رجل فيخنقه ثم في عنق آخر، ثمّ في عنق آخر، حتى كاد يقتل عدّة من الناس ففزعت من رؤياها وقصّتها على معبِّر [7]، فقال لها صدقتْ رؤياكِ ولدتِ ولداً يكون بلاءً على النّاس، فلمّا ولدته سمّته جريراً، وكان تأويل رؤياها، أنّه هجا ثمانين شاعراً فغلبهم كلّهم إلاّ الفرزدق".

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس : 180.

(2) الأغاني للأصفهاني : 8/ 63 ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، تح : إحسان عبّاس : 130/1 ، ومختار الأغاني ، لابن منظور بن مكرم ، تح : عبد الستار أحمد فراج : 198/2.

(3) خزانة الأدب ، للبغدادي ، تح : عبد السلام هارون : 75/1.

(4) انظر : الأغاني : 3/8 ، ومختار الأغاني : 198/2 ، والأعلام للزركلي : 119/2، وخزانة الأدب : 76/1.

(5) انظر : مختار الأغاني : 198/2، وتاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) شوقي ضيف : 277.

(6) خزانة الأدب : 75/1.

(7) معبّر : هو الذي يقوم بتفسير الأحلام.

حياته :

وُلد جريرٌ في اليمامة [1]. لسبعة أشهر [2]. وتعدّدت الروايات في تاريخ ميلاده، ولكنّها متقاربة، وأرجحها كانت عام 640م[3]، وعُمِّر نيفاً وثمانين سنة[4].

نشأته:

إنّ جريراً لم ينشأ في بيت مجد وفخر، بل نشأ في بيت شعر، وظل الشعر يتوارث في أبنائه [5]. قال ابن قتيبة: "وكان له عشرة من الولد فيهم ثمانية ذكور، منهم: بلال بن جرير، وكان أفضلهم وأشعرهم...[6]".

قال ابن منظور بن مكرم [7]: "قال الأصمعي وكان جريرٌ ينهشه ثلاثة وأربعون شاعراً فنبذهم وراء ظهره، يرمي بهم واحداً واحداً، وثبت الفرزدق والأخطل".

ثانياً: جرير ومكانته بين الشعراء:

إنّ لجريرٍ منزلية عالية ورفيعة من بين شعراء عصره، قال ابن منظور بن مكرم: "اتفقت العرب على أنّ أشعر أهل الإسلام ثلاثة: جرير، والفرزدق، والأخطل"[8]. وقال محمد بن سلاّم [9]: "سمعت يونس بن حبيب يقول: ما شهدتُ مشهداً قط ذُكر فيه جرير والفرزدق، فأجمع أهل ذلك المجلس على أحدهما". وقال ابن سلاّم أيضا: "قال ابن دأب: الفرزدق أشعر عامةً وجرير أشعر خاصةً[10]". وقال الأصفهاني[11] عمّا نقله عن أبي عبيدة قوله: "كان أبو عمرو يشبّه جريراً بالأعشى، والفرزدق بزهير، والأخطل بالنابغة، ثمّ قال: "يُحتج من قدّم جريراً بأنه كان أكثرهم لفنون الشعر، وأسهلهم ألفاظًا ، وأقلّهم تكلّفاً ، وأرقّهم نسيباً، وكان ديناً عفيفاً". وقال

---

(1) انظر : الأعلام :119، وتاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) : 227.

(2) انظر : الشعر والشعراء ، لابن قتيبة : 374/1، ومختار الأغاني : 199/2.

(3) انظر : الأعلام : 119/2.

(4) انظر : الشعر والشعراء : 374/1.

(5) انظر: تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) : 277.

(6) الشعر والشعراء : 374/1.

(7) مختار الأغاني : 200/2.

(8) المصدر السابق : 199/2.

(9) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، تح : محمود محمد شاكر : 299/2.

(10) طبقات فحول الشعراء : 299/2.

(11) الأغاني : 5/8، ومختار الأغاني : 199/2.

محمد بن سلاّم: " أهل البادية والشعراء، بشعر جرير أعجبُ" [1]. ويقول أيضاً [2]: سألت الأُسيدي، وهو رجل من بني أسد عن الشعر فقال: بيوت الشعر أربعة: فخر، ومديح، ونسيب، وهجاء، وفي كلِّها غلب جريرٌ. ففي الفخر قوله:

إذا غَضِبتْ عليْكَ بَنُو تميمٍ * حَسِبْتَ النّاسَ كُلّهُمُ غِضَابَا**[3]

وفي المديح قوله:

أَلستُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا * وأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ**[4]

وفي الهجاء قوله:

فَغُضِّ الطَّرْفَ، إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ * فَلا كَعْبَاً بَلَغْتَ ولا كِلاَبَا**[5]

وفي النسيب قوله:

إنّ العُيُونَ التي في طَرْفِهَا حَوَرٌ * قَتَلْنَنَا ثُمّ لمْ يُحْيِين قَتْلانا**[6]

ويقول ابن سلاّم: "وإلى هذا يذهبُ أهل البادية"[7]. ويقصد بذلك بيوت الشعر.

ويعتبر جرير من فحول الشعراء في عصره، قال ابن قتيبة: "وكان جريرٌ من فحول شعراء الإسلام، ويشبّه من شعراء الجاهلية بالأعشى" [8].

كما أن لجريرٍ منزلة أدبية عالية في الشعر بين شعراء عصره، وغيرهم من الشعراء الآخرين استمعوا لأخذ شعره، ويقول الشيخ البغدادي: "وقد أجمع علماء الشعر على أنّ جريراً، والفرزدق، والأخطل مُقدَّمُون على سائر شعراء الإسلام"[9].

ويقول القيرواني [10]: "وكان الحذّاق يقولون: الفحول في الجاهلية ثلاثة، وفي الإسلام ثلاثة متشابهون؛ زهير والفرزدق، والنابغة والأخطل، والأعشى وجرير".

---

(1) طبقات فحول الشعراء : 375/2.

(2) المصدر السابق : 378/2 – 380 ، وقد ثبت وجودها في الديوان .

(3) الديوان : 100.

(4) المصدر السابق : 119.

(5) المصدر نفسه : 98 .

(6) المصدر نفسه : 753 .

(7) طبقات فحول الشعراء : 380/2 .

(8) الشعر والشعراء : 376/1 .

(9) خزانة الأدب : 76/1.

(10) العمدة ، للقيرواني ، تح : صلاح الدين الهوّاري : 85/1.

كما أنه لا يجوز الاحتجاج بالشعر الذي لا يعرف قائله، أوالنثر الذي لا يعرف قائله[1].

وقد صنّف ابن سلاّم الجمحي الشعراء في كل العصور الذين يحتج بشعرهم، فجعل جريراً الذي هو من الشعراء الإسلاميين في المرتبة الأولى[2].

وفاته:

مات جرير باليمامة [3]بعد وفاة الفرزدق بستة أشهر [4]. وعلى أرجح الروايات كانت وفاته عام 728م[5].

يعتبر جرير من فحول شعراء الإسلام، حيث أجد أنّ النحاة قد اهتموا بشعره اهتماماً كبيراً، فاستشهدوا به في كتبهم، فعلى سبيل الذكر لا الحصر أجد سيبويه في كتابه (الكتاب) قد استشهد بتسعة وثلاثين شاهداً منسوباً إلى جرير، منها أربعة وعشرون شاهداً في الديوان، والمقتضب للمبرد واحد وخمسون شاهداً منها ثلاثة وعشرون شاهداً في الديوان، والجمل في النحو للزجاجي، عشرة شواهد منها ثمانية شواهد في الديوان، والخصائص لابن جنّي خمسة وعشرون شاهداً منها اثنا عشر شاهداً في الديوان[6].

وقد يطول بي الوقت لو ذكرتُ كتب النحو الأخرى، وما بها من الشواهد الشعرية لجرير.

---

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد: 9/2.

(2) انظر : طبقات فحول الشعراء : 297/2.

(3) انظر : الشعر والشعراء : 364/1 ، والإعلام : 119/2.

(4) انظر : تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان : 218/1.

(5) انظر : الأعلام : 119/2 ، وتاريخ الأدب العربي : 218/1 .

(6) قمتُ بهذا الإحصاء على نفسي، حيثُ تتبّعتُ به المصادر السابقة .

المطلب الثاني: مفهوم الكلام والجملة، والخبر والإنشاء.

أولاً: مفهوم الكلام والجملة:

قد اهتمّ اللغويون، والنحاة بدراسة الجملة العربية من جميع جوانبها.

معنى الكلام لغة:

يقول ابن منظور[1]: "الكلام: اسم جنس يقع عليه القليل والكثير". وورد مصطلح الكلام في القرآن الكريم في قوله تعالى: " ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾[2].

معنى الجملة لغة:

يقول ابن منظور: "الجملة: واحدة الجُمل، والجُملة: جماعة الشيء، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره" [3]. ويقول الجوهري [4]: "والجملة واحدة الجمل، وقد أجملتُ الحساب، إذا رددته إلى الجملة". وورد مصطلح الجملة في قوله تعالى:﴿ **لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً** ﴾[5].

وتبيّن ممّا سبق من تعريف الجملة لغة أنّها اكتسبت – مدلولاً وقوةً على معنى الجمع – معنى التماسك والترابط بين مكوناتها وتركيباتها.

لم يظهر مصطلح (الجملة) عند المتقدمين من علماء العربية والنحاة إلاّ في القرن الثالث الهجري[6].

فالمبرد لعلّه يكون أوّل من استخدم مصطلح الجملة حين يقول: "إنّما كان الفاعل رفعاً: لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب "[7].

ويُفهم من قول المبرد أنّ مصطلح الجملة يكون بذكر المسند والمسند إليه، وهما (العمدة) في الكلام، حيثُ يكوّنا الجملة التي يحسن السكوت عليها،

---

(1) لسان العرب ، لابن منظور : 179/24 ، مادة (كلم).

(2) النساء : 164.

(3) لسان العرب : 364/2 ، مادة (جمل).

(4) الصحاح ، للجوهري ، تح : أحمد عبد الغفور عطار : 1662/4.

(5) الفرقان : 32.

(6) انظر : بناء الجملة العربية ، لمحمد حماسة عبد اللطيف : 18، 19.

(7) المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة : 8/1.

يقول سيبويه: "المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا"[1].

وقد اختلف النحاة في التفريق بين مصطلحي (الكلام والجملة)، وانقسموا إلى اتجاهين، فاتجاه يسوّي بين مصطلحي (الكلام والجملة) ويرى أنّهما مترادفان، والاتجاه الآخر يفرّق بينهما، ويرى أنّهما غير مترادفين.

الاتجاه الأول: ومن أهم من يمثّله ابن جنّي والزمخشري، يقول ابن جنّي: "أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون: الجُمل ... فكل لفظٍ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأنّ الكلام هو الجُمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها"[2].

وقال أيضاً: "إنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة: الجُمل على خلاف تركيبها"[3].

ويتّضح من خلال هذا التعريف أنّ ابن جنّي يسوّي بين (الكلام والجملة) ويرى بالترادف، وقد اقتفى أثره الإمام الزمخشري، وذلك في قوله: "والكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك)، أو في فعل واسم نحو قولك: (ضُرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ)، وتُسمّى الجملة"[4]. وبهذا التعريف يتّفق مع ما ذهب إليه ابن جنّي.

الاتجاه الثاني: ومن أهم من يمثّله: ابن مالك، والرضي، وابن هشام.

يقول ابن مالك: "والكلام ما تضمن من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته" [5].

وقد تابع الرضي ابن مالك، حيث يقول الرضي: "والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا ... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[6].

---

(1) الكتاب، لسيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون : 23/1.

(2) الخصائص، لابن جني، تح : عبدالحكيم بن محمد : 31/1– 33.

(3) المصدر السابق : 43/1 .

(4) المفصّل، للزمخشري : 6.

(5) تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات : 3.

(6) شرح الكافية ، للرضي الأستربادي، تح : عبد العال سالم مكرم : 19/1.

ويتّضح من خلال هذا التعريف أنّ الرضي قد وضع تفرقة واضحة، وحاسمة بين المصطلحين ، وكذلك يُفهم من هذا التعريف أنّه ليس كل جملة كلام؛ لأنّ الجملة على هذا الأساس أعمُّ من الكلام.

وقد وافق ابن هشام الرضي في ذلك ، حيث يضع تعريفاً واضحاً فيقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، وبالجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائم) وما كان بمنزلة أحدهما ... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أنّ فرغ من حد الكلام قال: ويُسمّى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذْ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام "[1].

ونستنتج من تعريف ابن هشام أنّ الكلام أخص من الجملة وليس مرادفاً لها بمعنى أنّ الجملة أعمّ من الكلام، والصحيح عندي ما ذهب إليه ابن هشام، وهو أنّ الجملة غير الكلام.

وقد اختلف النحاة في تقسيم الجملة، أمّا الأقدمون، فمنهم: الزمخشري، فقد قسّمها إلى أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك زيدٌ ذهب أخوه، وعمروٌ أبوه منطلقٌ، وبكرٌ إن تعطه يشكرك، وخالدٌ في الدار "[2].

وكذلك من الأقدمين الذين قسّموها إلى ثلاثة أقسام خلافاً للزمخشري، منهم ابن هشام،[3] حيث قسّمها إلى: اسمية وفعلية، وظرفية. وأيّد الإمام السيوطي[4] ابن هشام هشام في هذا التقسيم حيث يقول: "وتُقسّم الجُملة إلى: اسميّة، وفعلية، وظرفيّة". وأمّا

(1) مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : 37/2.

(2) المفصّل : 24.

(3) انظر : مغني اللبيب : 38/2.

(4) همع الهوا مع ، للسيوطي ، تح : عبد العال سالم مكرم : 37/1 .

من الأقدمين الذين قسّموها إلى قسمين: فمنهم ابن يعيش[1]، فقد قسّمها إلى: فعليّة واسمية.

ونلاحظ هنا أنّ ابن هشام، والإمام السيوطي في تقسيمهما للجُملة، قد حذفا الجملة الشرطية التي زادها الإمام الزمخشري وغيره من النحاة في تقسيمهم للجملة، وهما بذلك يريانها من قبيل الجملة الفعليّة، قال ابن هشام: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية"[2].

أمّا السيوطي فقال: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية؛ لأنّ المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف" [3]. فالسيوطي وافق ابن هشام في القول الذي ساقه.

وأنا أرى في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، وأتّفق مع ابن يعيش؛ لأنّ الظرفية تُردّ إلى الاسمية والفعلية، والشرطية إلى الفعلية.

ويُعرّف ابن هشام الجملة الفعلية بقوله: "والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضُرب اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، ويقوم زيدٌ، وقم"[4].

ويتبيّن من خلال ماتمّ تعريفه للجملة الفعلية، بأنّها هي التي صدرها فعل، ولا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف.

وأرى إخراج الجملة الفعلية ذات الفعل الناقص الناسخ ك(كان، وكاد) من الجملة الفعلية؛ لأنّ هذه الأفعال نواسخ، فهي مختصة بدخولها على المبتدأ والخبر، والإسناد فيها قائمٌ بين الاسم والخبر، لا بين الأفعال وأسمائها كالأفعال التامة في الجملة الفعلية، وقد جعل سيبويه الأفعال الناقصة وجُملها بمرتبة الابتداء، وذلك في قوله: "وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده"[5].

---

(1) انظر : شرح المفصل، لابن يعش : 88/1 .

(2) مغني اللبيب : 39/2.

(3) همع الهوا مع : 38/1.

(4) مغني اللبيب : 38/2، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة : 14.

(5) الكتاب : 23/1 .

وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام، وأرجّح إتباع الجملة الشرطية بالفعلية؛ لأنّ تقسيم الجملة قائمٌ على فكرة الإسناد، والإسناد في الجملة الشرطية مثل الجملة الفعلية، فهو قائمٌ بين فعلٍ واسمٍ في الفعلية، والشرطية بين الإسنادين: (فعل الشرط)، و(فعل الجواب).

وبناءً على ما تمّ توضيحه سأستثني من مجال دراستي البحثية الجملة المصدّرة بالأفعال الناقصة كـ(كان)، و(كاد) ويدخل في مقابلها الجملة الشرطية باعتبارها من قبيل الفعلية.

ثانياً: مفهوم الخبر والإنشاء.

1- الخبر: التعريف به لغةً:

يقول ابن فارس [1]: "الخبر: العلم بالشيء، تقول: لي بفلان خِبْرةٌ، وخَبْرٌ: والله تعالى الخبير، أي: العالم بكل شيء". وقال الله تعالى:﴿ **وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ** ﴾[2].

ويذهب ابن منظور [3] إلى أنّ: "الخبر: النبأ والجمع أخبار، وأخابير جمع الجمع، وقال الله تعالى: ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾[4].

ويذهب الزبيدي إلى أنّ: "الخبر النبأ، ما يُنقل عن الغير، وزاد فيه أهل العربية: واحتمل الصدق والكذب لذاته"[5].

أمّا اصطلاحاً:

فالخبر علم من علوم العربية، وهو نوع من أنواع الكلام في اللغة العربية ولغات العالم الأخرى، ولقد تناوله بالدراسة الأقدمون والمحدثون.

ويعرّفه أبو الهلال العسكري بقوله: "وهو القول الذي يصحّ وصفه بالصدق والكذب، ويكون الإخبار به عن نفسك، وعن غيرك"[6].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنّه لا يكون خبرٌ حتى يكون مخبرٌ به، ومخبر عنه؛ لأنّه ينقسم إلى: إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه"[7].

ويتّضح ممّا سبق من خلال ما تمّ سرده من التعريفات للخبر، أنّه يحتمل الصدق، أو الكذب بالإثبات أو النفي، فعندما نقول: جاء عليٌ، فخبر المجيء هنا يحتمل الصدق والكذب، فيكون صادقاً، إنّ تمّ التأكد من مجيئه، ويكون كاذباً إن لم يأت حقيقة، وهذا يكون بالإثبات كما ذُكر، أو بالنفي.

---

(1) معجم مقاييس اللغة : 321.

(2) فاطر : 14.

(3) لسان العرب : 14/8. مادة (خبر).

(4) الزلزلة : 4.

(5) تاج العروس، للزبيدي ، تح : علي هلالي : 125/11. مادة (خبر).

(6) الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق لجنة التراث العربي : 32.

(7) دلائل الإعجاز، للجرجاني ، تح : محمود محمد شاكر : 486، وشرح المختصر، للتفتازاني : 38/1، والأمالي الشجرية، لابن الشجري، تح : محمود محمد الطناحي : 424/1، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرّازي، تح : بكري شيخ آمين : 149.

ويقول الخطيب القزويني: إنّ الجاحظ زعم أنّ الخبر ثلاثة أقسام، مخالفاً الآخرين الذين زعموا أنّ الخبر على قسمين، فيقول القزويني: "وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنّه ثلاثة أقسام: صادقٌ، وكاذبٌ، وغير صادقٍ ولا كاذبٍ؛ لأنّ الحكم إمّا مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإمّا غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه"[1].

ويقول السّكّاكي في الخبر: "والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع"[2].

وهنا يتحدّثُ السكّاكي عن غرضي الخبر، وهما: (فائدة الخبر، ولازم فائدة الخبر) ومعنى قوله: والأولى بدون هذه تمتنع، يقصد بها فائدة الخبر، وقوله: وهذه بدون الأولى لا تمتنع، يقصد بها لازم فائدة الخبر.

فينبغي أن تُعرف الأخبار التي تحتمل الصدق أو الكذب، فهناك أخبار معصومة عن التكذيب، وإلى هذا أشار أحمد مصطفى المراغي بقوله: "الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته، قولنا: لذاته ليدخل فيه الأخبار الواجبة الصدق كأخبار الله، وأخبار رسله، والواجبة الكذب كأخبار المتنبئين في دعوى النبوّة، والبديهيات المقطوع بصدقها أو كذبها"[3].

ويتبيّن ممّا سبق ذكره أنّ الخبر يحتمل التصديق والتكذيب ، ولكن في بعض الحالات يكون معصوماً عن التكذيب ، أي : لا يحتمله ، والبعض الآخر يحتمله .

---

(1) الإيضاح ، للقزويني ، تح : محمد عبد المنعم خفاجي : 61/1.

(2) مفتاح العلوم ، للسكّاكي، تح : نعيم زرزور : 166.

(3) علوم البلاغة ، للمراغي : 49، والبلاغة العربية ، لآدم تويني : 67،66.

أغراض الخبر :

إنّ للغة العربية مزايا عدّة، كدقّة التعبير، واختلاف الأساليب بتنوع الأهداف والمقاصد، ويرى الخطيب القزويني[1] أنّ أغراض الخبر تكون كالآتي:

1- نفس الحكم، ويُسمّى فائدة الخبر.

2- أو كون المخبر عالماً بالحكم، ويُسمّى لازم فائدة الخبر.

ويُفصّل راجي الأسمر [2] الأغراض أكثر وضوحاً، فيقول ففائدة الخبر، وهو إفادة المخاطب الحكم الذي يتضمنّه الخبر، أمّا لازم فائدة الخبر، وهو إفادة المخاطب أنّ المتكلم عالم بالخبر.

مراتب الخبر :

إنّ للخبر مراتب من حيث إيصاله للسامع، ويرى راجي الأسمر [3] أنّ لإلقاء الخبر ثلاث حالات:

1ـ إذا كان المخاطب خالي الدهن من الخبر، فيُساق إليه دون تأكيد، ويُسمّى (ابتدائياً).

2- وإذا كان المخاطب متردداً في الخبر، فيُفضّل سياقه إليه بمؤكِّدٍ واحدٍ، ويُسمى (طلبياً).

3- وإذا كان المخاطب منكراً للخبر، وجب تأكيده، بأكثر من مؤكّد حسب وضع المنكر، ويُسمّى (إنكارياً).

2 - الإنشاء:

تعريفه لغة: يقول ابن منظور [4]: "الإنشاء: الابتداء". وفي التنزيل العزيز: ﴿ **وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ** ﴾[5].

---

(1) انظر: الإيضاح : 65،66/1، وسلسلة شروح التلخيص للسبكي، تح : خليل إبراهيم خليل : 37، والمطوّل، للتفتازاني، تح : عبد الحميد هنداوي : 181.

(2) انظر: علوم البلاغة ، لراجي الأسمر: 20،21، وعلوم البلاغة، للمراغي : 53.

(3) انظر: علوم البلاغة، لراجي الأسمر : 23 .

(4) لسان العرب : 136/14. مادة (نشأ).

(5) الرعد : 12 .

أمّا اصطلاحاً :

فهو نوعٌ من أنواع الكلام في اللغة العربية كالخبر. وقد وردت له تعريفات عدّة، من بينها:

قال التفتازاني: "الإنشاء: قد يُقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه"[1].

ويذهبُ محمود أحمد نحلة إلى أنّ الإنشاء: "ما لم يحتمل الصدق والكذب من الكلام، وليس له واقعٌ يطابقه أو لا يطابقه"[2].

ويتّضح ممّا سبق أنّ الإنشاء لا يحتمل الصدق ولا الكذب بعكس الخبر؛ لأنّ الطلب من قبل المتكلم لا يحتمل التصديق، أو التكذيب.

الإنشاء قسمان:

يقول القزويني[3]: "الإنشاء ضربان: طلب، وغير طلب". وسيتم مناقشة هذه القضية – إن شاء الله تعالى – في الفصل الثاني من هذا البحث (الجملة الإنشائية).

(1) المطوّل : 406.

(2) في البلاغة العربية ، محمود أحمد نحلة : 81 ، ومعجم البلاغة العربية ، بدوي طبانة : 677.

(3) الإيضاح : 52/3.

الفصل الأول : الجملة الفعلية الخبرية

ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول:

الجملة الفعلية المثبتة.

المبحث الثاني:

الجملة الفعلية المنفية.

المبحث الثالث:

قضية الرتبة والحذف في مكونات الجملة الفعلية (المثبتة والمنفية).

المبحث الرابع:

الجملة الفعلية (الشرطية).

مدخل

الجملة الخبرية:

الجملة الخبرية هي: عبارة عن كلام يُراد به إفادة السامع مضمون الجملة، ويكون هذا المضمون أو معناه صالحاً للحكم عليه في ذاته، حيث أنّه يحتمل أن يكون صادقاً، أو غير صادق، فيكون صادقاً إذا طابق الواقع، وغير صادق إذا لم يطابقه، دون النظر إلى قائله من حيث كونه متصفاً بالصدق، أو الكذب[1].

وتتكون الجملة الفعلية الخبرية من ركنين أساسيين هما: (المسند، والمسند إليه)، وهما: (الفعل والفاعل) وما يزاد عليهما فهو من مكمّلات الجملة الفعلية التي تعطي الفائدة ويُحسن السكوت عليها، نحو قول جرير:(زار الفرزدق أهل الحجاز) [2]. جملة فعلية خبرية تتكون من الفعل الماضي (زار)، والفاعل الاسم الظاهر المرفوع (الفرزدق)، والمفعول به الاسم الظاهر المنصوب (أهل) المضاف إلى (الحجاز).

والجملة الفعلية الخبرية قد تتكون من إسناد واحدٍ، وبه يتم المعنى نحو: رجع عمروٌ، أمّا إذا لم يتم المعنى به، فعندئذٍ تتعلق بالإسناد ألفاظ أُخر تُكمِّل المعنى نحو: كتب عمروٌ رسالةً، وهذا التركيب أطلق عليه ابن هشام في كتابه المغني (الجملة الصغرى)[3].

وقد تتكون من إسنادين اثنين كالجملة الشرطية بركنيها: (الشرط، والجواب) نحو: إن تقرأ تنجح، ومثل هذا التركيب أطلق عليه ابن هشام في كتابه المغني (الجملة الكبرى)[4].

وسأدرس في هذا الفصل – بعون الله وتوفيقه – الجملة الفعلية الخبرية بالدراسة الوصفية التحليلية لأهم التركيبات الواردة في ديوان جرير، ومقارنتها بقواعد النحاة.

---

(1) انظر : مفتاح العلوم : 166.

(2) الديوان : 156.

(3) انظر : مغني اللبيب : 42/2.

(4) انظر : المصدر السابق ، الموضع نفسه.

المبحث الأول: الجملة الفعلية المثبتة:

وقد وردت في الديوان على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم:

هناك أفعال ينتهي فيها الحدث إلى الفاعل، فيكتمل المعنى بها، فعندما تقول: جاء زيدٌ، فلا نريد هنا أكثر من نسبة المجيء إلى زيد، ومثل هذا الفعل يُسمّى فعلا لازما؛ لأنّه اكتفى بفاعله ولم يتجاوزه إلى المفعول به، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّاه فعله إلى مفعول ... فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، وجلس عمروٌ"[1].

ويقول المبرد: "والفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول به البتة حتى لا يكون فيه مضمراً، ولا مظهراً، وذلك نحو قولك: تكلّم زيدٌ، وقعد عمروٌ، وجلس خالدٌ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية"[2].

ولقد جاء الفعل اللازم المثبت في ديوان جرير في ستة وتسعين وسبعمائة موضعٍ، وله نمط واحد.

ونموذجه: فعل + فاعل.

ولهذا النمط صور عدّة:

الصورة الأولى: فعل ماضٍ + فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في اثنين وخمسين ومئتي موضعٍ من الديوان، ومثالها قول جرير:

وَفَدْنَا حِينَ أُغْلِقَ دُونَ تَيْمٍ * شَبَا الأبْوَابِ وَانقطَعَ الوُفُودُ**[3]

الشاهد: جاء الفعل (انقطع) لازماً، وفاعله الاسم الظاهر المرفوع (الوفود).

الصورة الثانية: فعل ماضٍ+ فاعل (ضمير بارز متصل.)

وردت هذه الصورة في ستة وعشرين ومئة موضعٍ، ومثالها قول جرير:

نَدِمْتَ، وَمَا تُغني النّدامَةُ بَعْدَمَا * تطَوّحْتَ مِن صَكّ البُزَاةِ الصّوَائدِ**[4]

---

(1) الكتاب : 33/1.

(2) المقتضب : 50/4.

(3) الديوان : 202.

(4) المصدر السابق : 214.

الشاهد: بهذا البيت جملتان فعليتان، الأولى قوله: (ندمت)، فـ(ندم) فعل ماضٍ، اكتفى بفاعله الضمير البارز المتصل به، وهو (التاء) الدّالة على المخاطب، والثانية قوله: (تطوحت)، فـ(تطوح) فعل ماض، اكتفى بفاعله الضمير المتصل (التاء).

الصورة الثالثة: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير مستتر).

وردت هذه الصورة في أربعة وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

وَقَد بَاتَ مُغْتَرّاً بِحَدْرَاءِ قَيْنُكُمْ * وَنَامَ وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى قَيْدِهَا قُفْلا**[1]

الشاهد: في قوله (نام)، فـ(نام) فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح، وهو لازم مكتفٍ بفاعله الضمير المستتر فيه، وتقديره: (هو).

الصورة الرابعة: فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في تسعة وثلاثين موضعاً ومثالها قول جرير:

تَسِيلُ عَلَيْهِمُ شُعَبُ المَخَازِي * وكانُوا لِسوْأَتِهَا قَرَارَا**[2]

الشاهد : في هذا البيت جاء الفعل (يَسِيلُ) مضارعاً مرفوعاً بالضمّة الظاهرة على آخره، وهو لازمٌ مكتفٍ بفاعله الاسم الظاهر المرفوع به (شُعَبُ) المضاف إلى (المخازي).

الصورة الخامسة: فعل مضارع + فاعل (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع، ويمثّلها قول جرير:

وَلَقَدْ رَمَيْنَكَ حِينَ رُحْنَ بأعينٍ * يَنظُرْنَ مِنْ خَلَلِ السّتُورِ سَوَاجِي**[3]

الشاهد: في هذا البيت قوله: (يَنظرن) فعل مضارع اكتفى بفاعله الضمير المتصل به (نون النسوة).

الصورة السادسة: فعل مضارع + فعل (ضمير مستتر).

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

تَنَامُ ومَازَالَتْ قُيُونُ مُجَاشِعٍ * عَنِ الوِتْرِ نُوّامَا**[4]**وَمَا انْفَكَ رَاغِمُ**[5]

---

(1) الديوان : 522.

(2) المصدر السابق : 341.

(3) المصدر نفسه : 113.

(4) النوم : النعاس أو الرُّقاد . القاموس المحيط ، للفيروز آبادي : مادة (نوم).

(5) الديوان : 649.

الشاهد: الفعل (تنام) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو لازمٌ مكتفٍ بفاعله الضمير المستتر فيه (أنتَ) العائد على الفرزدق.

ونلاحظ من خلال ما تقدّم من عرض لهذا الضرب، جاءت فيه الأفعال لازمة مكتفية بفاعلها.

ونستنتج ممّا سبق من ورود الأفعال اللازمة في الديوان، سواء كانت في الزمن الماضي، أوالمضارع ووزن كل منها، وذلك من خلال الجدول الآتي:

ت	الصيغة	الفعل	وزنه	عدد مرات الورود
1	الماضي	رَجَعَ	فَعَلَ	457
2	الماضي	كَثُرَ	فَعُلَ	6
3	الماضي	غَضِبَ	فَعِلَ	60
4	الماضي	اعْتَرَكَ	افْتَعَلَ	18
5	الماضي	انْفَرَجَ	انْفَعَلَ	4
6	الماضي	تَحَطَّمَ	تَفَعَّلَ	64
7	الماضي	تَنَازَعَ	تَفَاعَلَ	20
8	الماضي	تَخَضْخَضَ	تَفَعْلَلَ	4
9	الماضي	غَادَرَ	فَاعَلَ	6
10	الماضي	اهْتَزَّ	افْعَلَّ	4
11	الماضي	اسْتَعْرَفَ	اسْتَفْعَلَ	6
12	الماضي	احْمَرَّ	افْعَلَّ	6
13	الماضي	انْبَعَثَ	انْفَعَلَ	1

14	المضارع	يَتَّصِلُ	يَفْتَعِلُ	1
15	المضارع	نُدَافِعُ	نُفَاعِلُ	1
16	المضارع	تَسِيلُ	تفْعِلُ	1
17	المضارع	تُصَوِّتُ	تُفَعِّلُ	1
18	المضارع	يَفْخَرُ	يَفْعَلُ	38
19	المضارع	يَهْتِفُ	يفْعِلُ	10
20	المضارع	يَسْجُدُ	يَفْعُلُ	6
21	المضارع	يَنْظُرُ	يَفْعُلُ	3
22	المضارع	يَلْتَهِبُ	يَفْتَعِلُ	6
23	المضارع	يَنْقَطِعُ	يَنْفَعِلُ	4
24	المضارع	يَتَعَذَّرُ	يَتَفَعَّلُ	1
25	المضارع	يَتَنَاسَبُ	يَتَفَاعَلُ	2
26	المضارع	يَسْتَنْصِرُ	يَسْتَفْعِلُ	1
27	المضارع	أَفْخَرُ	أفْعَلُ	1
28	المضارع	تُمْطِرُ	تُفْعِلُ	2
29	المضارع	تَسْتَجِيبُ	تَسْتَفْعِلُ	1
30	المضارع	تَنْظُرُ	تَفْعُلُ	13
31	المضارع	تَنْزِلُ	تَفْعِلُ	14

32	المضارع	تَلْتَهِبُ	تَفْتَعِلُ	9
33	المضارع	تَفْخَرُ	تَفْعَلُ	20
34	المضارع	سَتَطْلَعُ	سَتَفْعَلُ	3
35	المضارع	تَتَلَفَّعُ	تَتَفَعَّلُ	1
36	المضارع	يَتَسَاقِطُ	يَتَفَاعِلُ	1

التحليل:

ويتضح من خلال ما عرضته في هذا الضرب، بأنّ أفعاله وردت مكتفية بفاعلها، ولم تتعدّه، وقد أشار ابن مالك[1] بقوله:

ولازِمٌ غيرُ المعدَّى وحُتِمْ * لزومُ أفعالِ السَّجايا كَنَهِمْ**

كَذَا افعلَّل والمضاهِي اقعنْسَسَا * وما اقتَضَى نظافةً أوْ دَنَسَا**

أوْ عَرَضاً أو طاوَعَ المُعَدَّى * لواحدٍ كمدَّهُ فامْتَدَّا**

إن الأفعال الواردة في هذا الضرب مكتفية بفاعلها، وهي كالأتي: (انْقَطَعَ، ونَدِمْتَ، وتَطَوَّحْتَ، وَنَامَ، وَتَسِيلُ، وَيَنْظُرْنَ، وَتَنَامُ).

وهذه الأفعال التي وردتْ في هذا الضرب جاءت لازمة مكتفية بفاعلها سواء كان اسماً ظاهراً، أم ضميراً متصلاً، أم ضميراً مستتراً، وسواءً كان الفعل ماضياً، أم مضارعاً.

ويعرف السيوطي الفعل اللازم بقوله: "فاللازم يقال له القاصر، وغير المتعدي؛ للزومه فاعله، وعدم تعديه إلى المفعول به"[2].

ولقد وضع النحاة [3] شروطاً لمجيء الفعل لازماً، من بينها:

1 -أن يكون الفعل على وزن (انْفَعَلَ) نحو قول جرير في الصورة الأولى :(انْقَطَعَ الوُفُودُ).

2- أن يكون الفعل على وزن (فَعَلَ) بالفتح فيأتي منه اللازم والمتعدّي، فاللازم، نحو قول جرير في الصورة الثالثة: (ونام ...).

3- أن يكون الفعل على وزن (فَعِلَ) بالكسر فيأتي منه اللازم والمتعدّي، فاللازم، نحو قول جرير في الصورة الثانية: (ندمت).

4- أن يدل على سجية (طبيعة) ممّا يقوم بفاعله، ولا يتجاوزه، وأغلب ما يكون على (فَعُلَ) نحو: جبُن، وشجُع.

---

(1) الألفية في النحو والصرف ،لابن مالك : 66.

(2) همع الهوامع : 5/ 10.

(3) انظر : مغني اللبيب: 2/177- 179، وشرح ابن عقيل، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد : 2/66،67، وشرح الأشموني : 1/43،44، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري : 1/310،311.

5- أن يكون الفعل على وزن (يَفْعُلُ) فيأتي منه اللازم والمتعدّي، فاللازم، نحو قول جرير في الصورة الخامسة: (يَنْظُرْنَ).

6- أن يدلّ على عرض غير لازم نحو: فَرِح، وحَزِنَ، وكَسِلَ، ونحو قول جرير[1]: (قد خفت ...).

(1) الديوان : 347.

الضرب الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي(المبني للمعلوم).

يعرّف سيبويه الفعل المتعدي بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيداً ... وانتصب زيد؛ لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل"[1].

ويشمل هذا الضرب في ديوان جرير الأنماط الآتية:

النمط الأول: جملة فعلية ذات فعلٍ متعدٍ إلى مفعول واحدٍ، ولهذا النمط نموذجان:

الأول: فعل + فاعل + مفعول به.

الثاني: فعل + مفعول به + فاعل.

وقد ورد هذا النمط بنموذجيه في تسعين وسبع مئة وألف موضع، تتوزّعهما الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماضٍ + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في أربعة وخمسين ومئة موضع من الديوان، ويمثّلها قول جرير:

زارَ الفرزدقُ أهلَ الحِجازِ * فلَمْ يَحْظَ فِيْهِمْ ولمْ يُحْمَدْ**[2]

الشاهد: الفعل (زار) ماضٍ متعدٍ، وفاعله الاسم الظاهر المرفوع (الفرزدق)، أمّا المفعول به المنصوب فقوله: (أهل) المضاف إلى (الحجاز).

الصورة الثانية: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في عشرين وخمس مئة موضع، ومثالها قول جرير:

سَبَقْنَا العَالِمِينَ بِكُلِّ مَجْدٍ * وَبَالمُسْتَمْطَرَاتِ**[3] **مِنَ النُّجُومِ**[4]

---

(1) الكتاب : 34/1، والمفصّل : 34 ، والمتبع في شرح اللمع ، للعكبري ، تح : عبد الحميد أحمد الزوي : 310/1 ، والكافية في النحو، لابن الحاجب : 127/1 ، والمقرّب ، لابن عصفور ، تح : أحمد عبد الستّار الجواري، وآخر : 113/1 .

(2) الديوان : 156 .

(3) المستمطرات : النّاقة ، أدخل يده في رحمها فأخرج منها الفحل . القاموس المحيط : مادة (مسط).

(4) الديوان : 619.

الشاهد: الفعل (سبق) ماضٍ متعدٍ إلى فاعله الضمير البارز المتصل، وهو (نا) الدالة على الفاعلين، وإلى المفعول به (العالمين) فعمل فيه النصب.

الصورة الثالثة: فعل ماضٍ+ فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في اثنين وسبعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

وَحَمَيْتَنَا وَكَفَيْتَ كُلّ حَقِيقَةٍ * والخَيْلُ في رَهَجِ[1]الغُبَارِ الأَصْهَبِ[2][3]**

الشاهد: جاء الفعل (حمى) ماضٍ اتصلَ به ضميران، الأول يُعرب فاعلاً، وهو (التاء)، والثاني مفعولاً به، وهو (نا) المتكلمين.

الصورة الرابعة: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير مستتر)+ مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في اثنين وخمسين ومئة موضع ومثالها قول جرير:

مُخَفَّقَةً، تَشَابَهُ حِينَ يَجْري * حَبَابُ المَاءِ، وارْتَدَتِ القَتَامَا[4]**

الشاهد: في هذا البيت جملة فعلية في قوله: (ارْتَدَتِ القَتَامَا)، فـ(ارتدت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، و(التاء) للتأنيث، وجاء فاعله ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره: (هي) ، و(القتام) مفعول به منصوب .

الصورة الخامسة: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في تسعة وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

شَفَاهُمْ بِرِفْقٍ خَالَطَ الحِلْمَ والتُّقَى * وسِيْرَةِ مَهْدِيٍّ إلى الحقِّ قَاصِدِ[5]**

الشاهد: قوله: (شَفَاهُمْ) فعل ماضٍ متعدٍ إلى مفعوله الضمير البارز المتصل(هم) ضمير الجمع، أما فاعله فهو الضمير المستتر جوازاً، وتقديره:(هو).

---

(1) الرهج : الغبار ، والسحاب بلا ماء . القاموس المحيط : مادة (رهج).

(2) الأصهب : الصلب . المعجم السابق : مادة (صهب).

(3) الديوان : 33.

(4) المصدر السابق : 630.

(5) المصدر نفسه : 211.

الصورة السادسة: فعل ماضٍ + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (اسم موصول).

قد وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ويُمثّلها قول جرير:

لحَى اللهُ مَنْ يَنْبُو الحُسامُ[1] بكفّهِ * وَمَنْ يَلِجُ الماخورَ[2] في الحِجَلِ يَرْسُفُ[3]**

الشاهد: الفعل (لحى) ماضٍ متعدٍ إلى فاعله الاسم الظاهر المرفوع لفظ الجلالة (الله)، ونصب (مَنْ) الموصولة على المفعولية.

الصورة السابعة: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (اسم موصول).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

وأدْرَكْتُ مَنْ قَدْ كانَ قَبْلِي وَلَمْ أدَعْ * لِمَنْ كَانَ بَعْدِي في القَصَائِدِ مَصْنَعَا[4]**

الشاهد: قوله: (أدَرَكَ) فعل ماضٍ متعدٍ مبني على الفتح، وفاعله الضمير المتصل (تاء المتكلم)، ونصب (مَن) الموصولة على المفعولية.

الصورة الثامنة: فعل ماضٍ + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (اسم موصول).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أَعْطَوا خُزَيْمَةَ والأنْصَارَ حُكْمَهُمُ * واللّهُ عزّزَ بالأنْصَارِ مَنْ نَصَرُوا[5]**

الشاهد: الفعل (عزّزَ) ماضٍ متعدٍ إلى فاعله الضمير المستتر جوازاً، وتقديره: (هو) العائد على لفظ الجلالة (الله)، ونصب (مَنْ) الموصولة على المفعولية.

الصورة التاسعة: فعل ماضٍ+ فاعل (اسم ظاهر)+ مفعول به (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

عَرَفَ البَرِيّةُ أنّ كُلّ خَلِيفَةٍ * مِنْ فَرْعِ عِيْصِكَ كَالفَنَيْقِ المُقْرَمِ[6][7]**

---

(1) الحسام : الشؤم . القاموس المحيط : مادة (حسم).

(2) الماخور : بيت الريبة . المعجم السابق: مادة (مخر).

(3) الديوان : 465.

(4) المصدر السابق : 413.

(5) المصدر نفسه : 314.

(6) المقرم : الستر الرقيق . القاموس المحيط : مادة (مقر).

(7) الديوان : 614.

الشاهد: قوله:(عَرَفَ) فعل ماضٍ متعدٍ، حيث رفع الفاعل الاسم الظاهر(البريّةُ)، أمّا مفعوله فـ(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ سدّ مسدّه .

الصورة العاشرة: فعل ماضٍ + مفعول به (اسم ظاهر) + فاعل(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة وتسعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

وَقَدْ لَحِقَ الثَّمَائِلُ بَعْدَ بُدْنٍ * قد أَفْنَى عَرَائِكَهَا الوُخُودُ**[1]

الشاهد: في قوله: (أفنى عرائكها الوخودُ) جاء الفعل (أفنى) ماضٍ، حيث رفع الفاعل الاسم الظاهر المؤخر (الوخودُ)، ونصب المفعول به المقدّم (عرائكها) المضاف إلى الضمير (الهاء).

الصورة الحادية عشرة: فعل ماضٍ + مفعول به(ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثمانية وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

عَدَاكِ الفَقْرُ مَا عَدَتِ المَنَايَا * رِفَاعِيَّ القَنَاةِ، لَهُ نَقِيْرُ**[2][3]

الشاهد: قوله: (عداكِ) فعل ماضٍ متعدٍ مبني على الفتح، حيث رفع الفاعل الاسم الظاهر (الفقرُ)، أمّا المفعول به، فهو الضمير البارز المتصل (الكاف).

الصورة الثانية عشرة: فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

يُبيحُ لَهَا عَمْروٌ وَحَنْظَلَةٌ الحِمَى * وَيَدْفَعُ رُكْنُ الفِزْرِ عَنْها وَكَاهِلُهْ**[4][5]

الشاهد: الفعل (يُبيحُ) جاء مضارعاً، حيث تعدّى إلى فاعله الاسم الظاهر المرفوع في قوله (عمروٌ)، و(حنظلةٌ) وقعت اسم معطوف على قوله:(عمروٌ)، ونصب المفعول به الاسم الظاهر (الحمى).

---

(1) الديوان : 178.

(2) النقير : النكهة في ظهر النواة . القاموس المحيط : مادة(نقر).

(3) الديوان : 282.

(4) الكاهل : المنبع الجانب . القاموس المحيط : مادة (كهل).

(5) الديوان : 600.

الصورة الثالثة عشرة : فعل مضارع + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (اسم ظاهر) .

وردت هذه الصورة في سبعة وثمانين موضعاً ، ومثالها قول جرير :

يُساقِطْنَ النَّقِيْلَ[1] وَهُنَّ خُوْصٌ * بِغُبْرِ البَيْدِ[2]، خَاشِعَةِ الحُزُومِ[3]**

الشاهد: جاء الفعل (يُساقِطُ) مضارعاً، أمّا فاعله فهو الضمير البارز (نون النسوة)، وقد نصب المفعول به الاسم الظاهر (النقيل).

الصورة الرابعة عشرة: فعل مضارع + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع ، ومثالها قول جرير:

ويُفَايَشُونَكَ والعِظَامُ ضَعِيفَةٌ * والمُخُّ مُمْتَخِرُ الهُنانَةِ رارُ[4]**

الشاهد: في قوله: (يفايشونك)، فـ(فايش) فعل مضارع، وقد تعدّى إلى فاعله الضمير المتصل، وإلى مفعوله الضمير البارز المتصل (الكاف).

الصورة الخامسة عشرة: فعل مضارع + فاعل (ضمير مستتر) +(مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثمانية وثمانين ومئتي موضع، ومثالها قول جرير:

ونَعْرِفُ حَقّ النَّازِلِينَ وَلَمْ تَزَلْ * فَوَارِسُنا يَحْمُونَ قَاصِيَةَ السَّرْبِ[5][6]**

الشاهد: الفعل (نعرف) مضارع لم يكتفِ بفاعله الضمير المستتر، بل تعدّاه إلى المفعول به (حق) المضاف إلى (النازلين)، فعمل فيه النصب.

الصورة السادسة عشرة: فعل مضارع + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في ثلاثة وستين موضعاً، ومثالها قال جرير:

---

(1) النقيل : الغريب . القاموس المحيط : مادة (نقل).

(2) البيد : الفلاة . المعجم السابق : مادة (بيد).

(3) الديوان : 616.

(4) المصدر السابق : 248.

(5) السرب : الماشية . القاموس المحيط : مادة (سرب).

(6) الديوان : 81.

نُقَارِعُهُمْ وَتَسْأَلُ بِنْتُ تَيْمٍ: * أَرَحْفٌ زُبْدُ[1] أَيْسَرَ أَمْ نَهِيدُ[2]**

الشاهد: في قوله (نقارعهم) جملة فعلية فعلها مضارع (نقارع)، أمّا فاعله فقد جاء ضميراً مستتراً وجوباً، وتقديره: (نحن)، والمفعول به ضمير بارز متصل، وهو (الهاء) لجمع المتكلمين.

الصورة السابعة عشرة: فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (اسم موصول).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

ستعلمُ أُمُّ زهرة مَن هجاها * إذا قالت لزهرة مَن هجاني؟[3]**

الشاهد: قوله: (ستعلم) فعل مضارع مقترن بالسين، وجاء فاعله اسماً ظاهراً، وهو قوله:(أُمُّ زهرة)، أما مفعوله فـ(مَن) الموصولة، والفعل(ستعلم) هنا بمعنى (عرف).

الصورة الثامنة عشرة: فعل مضارع + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (اسم موصول).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

يَنْهَيْنَ مَنْ عَلِقَ الهَوَى بِفُؤادِهِ * حتّى اسْتُبِينَ بِسَمْعِهِ تَوْقِيرُ[4][5]**

الشاهد: جاء الفعل (ينهى) مضارعاً، أمّا فاعله فهو الضمير البارز المتصل (نون النسوة)، وقد نصب الفعل هنا (مَنْ) الموصولة على المفعولية.

الصورة التاسعة عشرة: فعل مضارع + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (اسم موصول).

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنّا تُفَضَّلُ في الحَيَاةِ حَيَاتُنَا * وَنَسُودُ مَنْ دَخَلَ القُبُورَ قُبُورَا[6]**

---

(1) الزبد : اللبن . القاموس المحيط : مادة (زبد).

(2) الديوان : 202.

(3) المصدر السابق:714.

(4) التوقير : التبجيل . القاموس المحيط : مادة (وقر).

(5) الديوان : 366.

(6) المصدر السابق : 353.

الشاهد: في قوله: (نسود) فعل مضارع متعدٍ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، وتقديره: (نحن)، وقد نصب الفعل هنا(مَنْ) الموصولة على المفعولية.

الصورة العشرون: فعل مضارع + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ويمثّلها قول جرير:

فَيَدْعُونَا الفُؤادُ إلى هَوَاهَا * وَيَكرَهُ أهلُ جَهْمَةَ أنْ تُزَارا**[1]

الشاهد: الفعل (يكره) مضارع تعدّى إلى فاعله الاسم الظاهر (أهلُ)، و مفعوله من (أنْ) وما دخلت عليه التي في تأويل مصدر سدّ مسدّه.

الصورة الحادية والعشرون: فعل مضارع + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ويمثّلها قول جرير:

تُرِيْدِيْنَ أنْ نَرْضَى وَأنْتِ بَخِيْلَةٌ * وَمَنْ ذَا الّذِي يُرْضِي الأحبَّاءَ بَالبُخْلِ**[2]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية فعلها مضارع متعدٍ في قوله: (تُرِيدِينَ)، وفاعله (ياء المخاطبة)، وأما النون، فهي علامة للرفع في الأفعال الخمسة، ومفعوله من (أنْ) المصدرية ومعموليها التي هي في تأويل مصدر سدّ مسدّه.

الصورة الثانية والعشرون: فعل مضارع + فاعل (ضمير مستتر)+مفعول به (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَنَدْعُو أن تُصَاحَبَ كُلّ مَجَرٍ[3] ***** وَنَدْعُو بَالإيَابِ**[4] **إذَا تَؤُوبُ**[5]

الشاهد: جاء الفعل (ندعو) مضارعاً، وأتى فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، وتقديره:(نحن)، ومفعوله من (أنْ) المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّه.

---

(1) الديوان : 341.

(2) المصدر السابق : 574.

(3) المجر : ما في بطون الحوامل من الإبل والغنم . القاموس المحيط : مادة (مجر).

(4) الإياب : الرجوع . المعجم السابق : مادة (أيب).

(5) الديوان : 57.

الصورة الثالثة والعشرون: فعل مضارع + مفعول به (ضمير بارز متصل) + فاعل(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في سبعة وسبعين موضعاً ، ومثالها قول جرير:

أَنْتَ الخَلِيفَةُ للرَّحْمَنِ يَعْرِفُهُ * أهلُ الزَّبُورِ[1] وفي التَّوْرَاةِ مَكْتُوبُ[2]**

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (يعرفه أهل الزبور) فعلها مضارع (يعرف) والضمير البارز المتصل (الهاء) مفعوله، حيث تقدّم المفعول به هنا وجوباً على الفاعل الاسم الظاهر (أهل) المضاف إلى (الزبور).

الصورة الرابعة والعشرون: فعل مضارع + مفعول به (اسم ظاهر) + فاعل(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في واحد وستين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أَبَو مَنْزِلِ الأَضْيَافِ يَغْشَوْنَ نَارَهُ * وَيَعْرِفُ حَقَّ النَّازِلِينَ جَرِيرُ[3]**

الشاهد: في قوله: (يعرفُ) فعل مضارع متعدٍ مرفوع، حيث نصب المفعول به الاسم الظاهر المتقدم(حقَّ)، ورفع فاعله الاسم الظاهر المؤخّر (جرير).

الصورة الخامسة والعشرون: فعل مضارع + مفعول به (ضمير بارز متصل) + فاعل (مصدر مؤول).

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

أَلَمْ يأتِهِمْ أَنَّ الأَخَيطلَ قَد هَوَىَ * وطَوَّحَ في مَهْواةِ قَومٍ تَطَوُّحُ[4]**

الشاهد: قوله: (... يأتهم أن الأخيطل)، فـ(يأتهم) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، والضمير المتصل (الهاء) مفعوله، أما فاعله، فقد وقع بعد المفعول به، وهو مصدر مؤول من (أنّ) وما دخلت عليه.

الصورة السادسة والعشرون: فعل مضارع + مفعول به (اسم ظاهر) + فاعل (مصدر مؤول).

---

(1) الزبور : الكتاب . القاموس المحيط . مادة (زبر).

(2) الديوان : 51.

(3) المصدر السابق : 320.

(4) المصدر نفسه : 134.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

جاء الرّسُولُ بِدِينِ الحَقّ فانتكَثوا * وَهَلْ يَضِيرُ رَسُولَ اللهِ أنْ كفَرُوا**[1]

الشاهد: في قوله: (وَهَلْ يَضِيرُ رَسُولَ الله أنْ كفَرُوا)، فـ(يضيرُ) فعل مضارع مرفوع بالضمة، وقوله: (رسولَ اللهِ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف إلى لفظ الجلالة (الله)، أما فاعله فهو مصدر مؤوّل من (أنْ) وما دخلت عليه.

ونستنتج ممّا سبق من ورود الأفعال المتعدية المبنيّة(للمعلوم، والمجهول) في الديوان، سواء كانت في الزمن الماضي، أم المضارع ووزن كل منها، وذلك من خلال الجدول الآتي:

ت	الصيغة	الفعل	وزنه	عدد مرات الورود
1	الماضي	نَصَرَ	فَعَلَ	1020
2	الماضي	عَلِمَ	فَعِلَ	132
3	الماضي	أَنْكَرَ	أَفْعَلَ	336
4	الماضي	ذَكَّرَ	فَعَّلَ	250
5	الماضي	ضَارَبَ	فاعَلَ	83
6	الماضي	تَدَارَكَ	تَفَاعَلَ	17
7	الماضي	اجْتَنَبَ	افْتَعَلَ	19
8	الماضي	اسْتَقْبَلَ	اسْتَفْعَلَ	17
9	الماضي	زَحْلَفَ	فَعْلَلَ	2
10	الماضي	تَحَمَّلَ	تَفَعَّلَ	6

(1) الديوان : 317.

11	الماضي	قُبِّحَ	فُعِّلَ	8
12	الماضي	وُجِدَ	فُعِلَ	98
13	الماضي	أُخْبِرَ	أُفْعِلَ	59
14	الماضي	خُبِّرَ	فُعِّلَ	39
15	الماضي	انْتُهِبَ	افْتُعِلَ	2
16	الماضي	اسْتُبِيحَ	اُسْتُفْعِلَ	1
17	الماضي	أَرْفَعَ	أَفْعَلَ	1
18	الماضي	زُلْزِلَ	فُعْلِلَ	1
19	الماضي	خَضْخَضَ	فَعْلَلَ	1
20	الماضي	بُورِكَ	فُوعِلَ	1
21	الماضي	اتَّبَعَ	افتعَلَ	7
22	الماضي	سُرْبِلَ	فُعْلِلَ	5
24	الماضي	قَصُرَ	فَعُلَ	2
25	المضارع	يَرْفَعُ	يَفْعَلُ	151
26	المضارع	يَعْرِفُ	يَفْعِلُ	69
27	المضارع	يَتْرُكُ	يَفْعُلُ	40
28	المضارع	يُدْرِكُ	يُفْعِلُ	62
29	المضارع	يُمَارِسُ	يُفَاعِلُ	16

30	المضارع	أُدَمِّرُ	أُفَعِّلُ	2
31	المضارع	تُكَفِّرُ	تُفَعِّلُ	17
32	المضارع	سَيَتْرُكُ	سَيَفْعُلُ	1
33	المضارع	يُبِيحُ	يُفْعِلُ	2
34	المضارع	يُدَافَعُ	يُفَاعَلُ	1
35	المضارع	سَتُخْبَرُ	سَتُفْعَلُ	1
36	المضارع	تُقَارِبُ	تُفَاعِلُ	32
37	المضارع	يُخْتَبَرُ	يُفْتَعَلُ	1
38	المضارع	يُزَاوِلُ	يُفَاعِلُ	35
39	المضارع	يُصَلْصِلُ	يُفَعْلِلُ	1
40	المضارع	يُقَطِّعُ	يُفَعِّلُ	48
41	المضارع	يُحْسَبُ	يُفْعَلُ	41
42	المضارع	يَسْتَبِحُ	يَفْتَعِلُ	13
43	المضارع	يَسْتَطِيعُ	يَسْتَفْعِلُ	5
44	المضارع	تَسْتَلِبُ	تَفْتَعِلُ	3
45	المضارع	تَزُورُ	تَفْعُلُ	8
46	المضارع	نَحُوطُ	نَفْعُلُ	1
47	المضارع	نُقِيمُ	نُفْعِلُ	3

48	المضارع	يَجْتَابُ	يَفْتَعِلُ	1
49	المضارع	أَرْفَعُ	أَفْعَلُ	15
50	المضارع	سَنَذْكُرُ	سَنَفْعُلُ	3
51	المضارع	تُقَطَّعُ	تُفَعَّلُ	25
52	المضارع	تُخُيِّرَ	تُفُعِّلَ	1
53	المضارع	يُفْتَحُ	يُفْعَلُ	32
54	المضارع	تَذْكُرُ	تَفْعُلُ	64
55	المضارع	سَأَجْعَلُ	سَأَفْعَلُ	8
56	المضارع	نَصْدَعُ	نَفْعَلُ	34
57	المضارع	تَضْرِبُ	تَفْعِلُ	103
58	المضارع	تَجْعَلُ	تَفْعَلُ	215
59	المضارع	تُخْبَرُ	تُفْعَلُ	45
60	المضارع	سَأُرْهِنُ	سَأُفْعِلُ	1
61	المضارع	أَعْرِفُ	أَفْعِلُ	12
62	المضارع	أَطْلُبُ	أَفْعُلُ	21
63	المضارع	يُجَرَّبُ	يُفَعَّلُ	26
64	المضارع	تُكْرِمُ	تُفْعِلُ	69
65	المضارع	تَعْتَصِرُ	تَفْتَعِلُ	5

66	المضارع	سَيُخْبَرُ	سَيُفْعَلُ	1
67	المضارع	أَقْطَعُ	أَفْعَلُ	9
68	المضارع	نُذَكِّرُ	نُفَعِّلُ	9
69	المضارع	نُخْبِرُ	نُفْعِلُ	15
70	المضارع	تُقَبِّحُ	تُفَعِّلُ	27
71	المضارع	يُبَيِّنُ	يُفَعِّلُ	2
72	المضارع	أُعَرِّفُ	أُفَعِّلُ	5
73	المضارع	نَضْرِبُ	نَفْعِلُ	13
74	المضارع	نُجَاوِزُ	نُفَاعِلُ	2
75	المضارع	سَتَعْلَمُ	سَتَفْعَلُ	11
76	المضارع	سَأَذْكُرُ	سَأَفْعَلُ	4
77	المضارع	تَلْتَمِسُ	تَفْتَعِلُ	5
78	المضارع	سَتَهْدِمُ	سَتَفْعِلُ	1
79	المضارع	سَأَمْتَاحُ	سَأَفْتَعِلُ	1
80	المضارع	نَذْكُرُ	نَفْعُلُ	8
81	المضارع	نَسْتَلِبُ	نَفْتَعِلُ	5
82	المضارع	نُقَارِعُ	نُفَاعِلُ	5
83	المضارع	تَسْتَوْرِدُ	تَسْتَفْعِلُ	10

84	المضارع	يُجِيزُ	يُفْعِلُ	1
85	المضارع	تَشِينُ	تَفْعِلُ	3
86	المضارع	أُعَالِجُ	أُفَاعِلُ	4
87	المضارع	سَنُخْبِرُ	سَنُفْعِلُ	1
88	المضارع	أَرَى	أفَلُ	22
89	المضارع	نَرَى	نَفَلُ	6
90	المضارع	تَرَى	تَفَلُ	63
91	المضارع	يرى	يفل	7
92	المضارع	تجد	تعل	5
93	المضارع	ترى	تفل	3
94	المضارع	يجد	يعل	2
95	المضارع	تُبْتَدَرُ	تُفْتَعَلُ	3

التحليل:

إنّ الأفعال الواردة في هذا النمط جاءت متعدية إلى مفعول واحد، سواء كانت اسماً ظاهراً، أم اسماً موصولاً، أم مصدراً مؤولاً، أم ضميراً متصلاً. وإلى هذا أشار ابن مالك[1] بقوله:

علامةُ الفعلِ المعدَّى أن تصلْ * ها غيرِ مصدرٍ بهِ نَحْوُ عَمِلْ**

فانْصِبْ بهِ مفعولَهُ إنْ لم يَنُبْ * عنْ فاعلٍ نحوُ تدبرتُ الكُتُبْ**

(1) الألفية في النحو والصرف : 66.

وعلى هذا، فإن الأفعال الواردة في هذا النمط متفقة كلّها مع قواعد النحاة [1]، وأريد أن أناقش الصورة (السابعة عشرة) من هذا النمط، وفعلها (ستعلم) مقترن بالسين، وذلك لمنع الخلط في معنى هذا الفعل، وعمله، وهو في هذه الصورة بمعنى (عَرَفَ)، حيث نصب مفعولاً به واحداً، وغير ذلك ينصب مفعولين، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك[2] بقوله:

لِعِلْم عِرْفَانٍ وظَنَّ تُهَمَهْ * تَعْدِيَةٌ لوَاحدٍ مُلْتَزَمَه**

وهُنا يُشير ابن مالك إلى الفعل (علم) بمعنى (عرف)، ويقول ابن عقيل: "إذا كان (علم) بمعنى (عرف) تعدّت إلى مفعول واحدٍ، كقولك:(علمتُ زيداً)، أيّ: عرفته"[3]. ونحو قوله تعالى:﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا**﴾[4].

(1) انظر: المتبع في شرح اللمع :311/1، وشرح شذور الذهب ،لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : 356 ، وشرح ابن عقيل : 65،66/2 ، وشرح المفصل: 62/7 ، والمقرب : 114/1، وشرح المغني في النحو، للميلاني ، تح : عبد القادر الهيتي : 190.

(2) الألفية في النحو والصرف : 55.

(3) شرح ابن عقيل : 24/2 ، وهمع الهوامع : 213/2.

(4) النحل : 78.

النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر).

ونموذجه: فعل + فاعل + مفعولين.

ورد هذا النمط في خمسين ومئة موضع من الديوان، وتتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعولين(اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع من الديوان ، ومثالها قول جرير:

تَرَكَ الفَوَارِسُ مِنْ سُلَيْمِ نِسْوَةً * عُجُلاً لهُنَّ على الرَّحُوبِ عَوِيلُ**[1]

الشاهد: الفعل (ترك) ماضٍ متعدٍ، حيث رفع الفاعل (الفوارس)، ونصب المفعول به الأول: (نسوة)، والثاني: (عجلاً)، فأصل المفعولين هنا (المبتدأ والخبر).

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في أربعة وخمسين موضعاً ، ومثالها قول جرير:

وتَرَكْتُ نَاجِيَةَ المَهَارِي زَاحِفَاً * بَعْدَ الزِّوَرَّةِ والجُلالِ الأحْزَمِ**[2]

الشاهد: في قوله: (تركت) فعل ماضٍ متعدٍ، وفاعله الضمير البارز المتصل (التاء)، وقد نصب الفعل هنا مفعوله الأول: (ناجيةَ) المضاف إلى لفظة (المهاري)، ومفعوله الثاني قوله: (زاحفاً).

الصورة الثالثة: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

وَجَدْنَاهُمْ قَنَاذِعَ[3] **مُلْزِقَاتٍ *** بلا نَبْعٍ نَبَتْنَ ، ولا نُضَارِ**[4]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (وجدناهم قناذع ملزمات)، فـ(وجد) فعل ماضٍ، وفاعله الضمير البارز المتصل (نا) الدالة على الفاعلين، أمّا مفعوله الأول الضمير المتصل (الهاء)، ومفعوله الثاني: (قناذع) المضاف إلى (ملزقات).

---

(1) الديوان : 592.

(2) المصدر السابق : 613.

(3) القناذع : الدواهي ، والكلام القبيح . القاموس المحيط : مادة (قذع).

(4) الديوان : 231.

الصورة الرابعة: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في سبعة وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

تَرَى نَصْرَ الإِمامِ عَلَيْكَ حَقّاً * إذا لَبَسُوا بِدِينِهِم ارْتِيَابَا**[1]

الشاهد: فقوله: (ترى) فعل مضارع، وجاء فاعله ضميراً مستتراً، أمّا مفعوله الأول فقوله: (نصرَ) فعمل فيه النصب، وهو مضاف إلى لفظ (الإمام)، ومفعوله الثاني قوله: (حقّا) فعمل فيه النصب كذلك، فأصل المفعولين (المبتدأ والخبر).

الصورة الخامسة: فعل + فاعل(ضمير مستتر) + مفعولين (ضمير بارز متصل+ اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

فَقَدْ حَمَلَتْ ثَمَانِيَةً وَوفّت * بِتَاسِعِهَا ، وَتَحْسِبُهَا كَعَابَا**[2]

الشاهد: في قوله: (تحسبُها كعابا) جملة فعلية فعلها مضارع (تحسب) وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره (أنت)، أمّا مفعوله الأول فهو الضمير البارز المتصل (ها)، ومفعوله الثاني قوله: (كعابا) فعمل فيه النصب.

الصورة السادسة: فعل + فاعل(اسم ظاهر) + (مصدر مؤوّل) سد مسد المفعولين.

وردت هذه الصورة في ستة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

عَبَّاسُ قَدْ عَلِمَتْ مَعَدٌّ أَنَّكُمْ * شَرَفٌ لَهَا وقَدِيمُ عِزٍّ مُصْعَبِ**[3]

الشاهد: فـ(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي الفعل (علم) ، أمّا الفاعل، فهو الاسم الظاهر المرفوع (معدٌّ).

الصورة السابعة: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + (مصدر مؤوّل) سد مسد المفعولين.

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

رَأَوْا أَنَّ صِهْرَ القَوْمِ عَارٌ عَلَيْهِمُ * وأَنّ لِبِسْطَامٍ عَلى غَالِبٍ فَضْلا**[4]

---

(1) الديوان : 29.

(2) المصدر السابق : 88 .

(3) المصدر نفسه :31.

(4) المصدر نفسه : 521.

الشاهد: (رأوا) جملة فعلية من الفعل الماضي، وفاعله الضمير البارز المتصل (واو) الجماعة، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي الفعل (رأى).

الصورة الثامنة: فعل + مفعول به أول (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

تَرَاكُمْ عَامِرٌ فَقْعاً[1]بقاعٍ * إذا نَقَّضْنّ ثوّرَهُنّ جَانِي[2]**

الشاهد: الفعل (ترى) مضارع، والضمير البارز المتصل (الكاف) مفعولها الأول، أمّا الفاعل فهو الاسم الظاهر المرفوع (عامرٌ)، والمفعول الثاني قوله: (فقعاً)، و(بقاع) جار ومجرور.

التحليل:

نلاحظ في هذا النمط أنّ الأفعال التي وردت فيه جاءت متعديةً إلى مفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر)، وهي على النحو الآتي:(ترك، وتركتُ، ووجدناهم، وترى، وتحسبها، وعلمتْ، ورأوا، وتراكم).

وقد أشار ابن مالك[3] إلى ذلك بقوله:

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلبِ جُزْأي ابْتِدَا * أعْني رأى خالَ عَلِمْتُ وَجَدا**

ظنّ حَسِبْتُ وزَعمتُ معَ عَدّْ * حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللّذْ كاعْتَقَدْ**

وَهَبْ تَعَلّمْ والتي كَصَيَّرا * أيضاً بها انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرا**

في الصورة الأولى والثانية من هذا النمط، جاء فيهما الفعل (ترك) في قوله: (ترك الفوارسُ من سليم نسوةً عجلاً) متعدياً إلى مفعولين وهو بمعنى التحويل. وفي الصورة الثانية الفعل(ترك) في قوله:(تركْتُ ناجية المهاري زاحفاً) متعدياً إلى مفعولين، وهذان الفعلان بمعنى التحويل وهذا يتفق مع قواعد النحاة[4].

---

(1) الفقع : البيضاء الرخوة من الكمأة . القاموس المحيط : مادة (فقع).

(2) الديوان : 715.

(3) الألفية في النحو والصرف : 53، 54.

(4) انظر: شرح ابن عقيل : 19/2 ، وشرح الأشموني : 279/1.

ويقول السيوطي: "وأنكر بعضهم تعدّي ترك ... إلى اثنين، وقال: إنّما يتعدّى إلى واحدٍ والمنصوب الثاني حالٌ "[1].

واللذين قالوا بهذا يرون أن المنصوب الثاني حال، وهو فيه معنى الوصف، وأنا أرى أن المنصوب الثاني يُعرب مفعولاً به؛ لأنه تعدّى إليه الفعل، فأكتمل المعنى به.

أمّا الصورة الثالثة من هذا النمط، فقد ورد فيها الفعل (وجد) في قوله: (وجدناهم قناذع ملزقات) متعدياً إلى مفعولين، وهو بمعنى اليقين [2]. وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وإن قُلت رأيتُ فأردت رؤية العين، أو وجدتُ فأردت وجدان الضّالة، فهو بمنزلة ضربت، ولكنّك إنّما تريد بوجدتُ علمتُ، وبرأيتُ ذلك أيضاً " [3]. ونحو قوله تعالى: ﴿ **تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾[4]. فالفعل (وجد) هنا متعدٍ إلى مفعولين، الأول الضمير المتصل (الهاء)، والثاني قوله: (خيراً). وفي الصورة الرابعة من هذا النمط قد جاء الفعل (ترى) في قوله: (ترى نصر الإمام عليك حقّا) متعدياً إلى مفعولين، وهو مضارع، والماضي منه (رأى)، وهو بمعنى اليقين. وهذا متفقٌ تماماً مع قواعد النحاة[5].

أمّا في الصورة الخامسة من هذا النمط، فقد ورد الفعل (حسب) في قوله: (وتحسبها كعابا) متعدياً إلى مفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر)، وهو من أفعال الرجحان، وهذا يتفق مع قواعد النحاة[6].

وفي الصورة السادسة من هذا النمط، قد جاء الفعل (علم) في قوله: (علمتْ معدٌ أنّكم شرفٌ) متعدياً إلى مفعولين، وهو يدلّ هنا على اليقين، وقد سدّ المصدر من (أن) ومعموليها مسد المفعولين للفعل (علم)، وهذا جائز عند النحاة[7].

---

(1) همع الهوا مع : 218/2.

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 13/2.

(3) الكتاب : 40/1 .

(4) المزّمّل : 20 .

(5) انظر : شرح ابن عقيل : 18/2 .

(6) انظر : المصدر السابق : 13/2.

(7) انظر : الكتاب : 120/3.

أمّا في الصورة السابعة من هذا النمط، فقد ورد الفعل (رأى) في قوله: (رأوا أنّ صهرَ القومِ عارٌ عليهم) متعدياً إلى مفعولين اثنين، وهو بمعنى اليقين هنا، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي الفعل (رأى)، وهذا جائزٌ عند النحاة [1].

وفي الصورة الثامنة من هذا النمط، حيث جاء الفعل (ترى) في قوله: (تراكم عامرٌ فقعاً بقاعٍ) متعدياً إلى مفعولين اثنين، فالأول ضمير بارز متصل، وهو (الكاف)، والثاني اسم ظاهر قوله: (فقعاً)، والفعل هنا بمعنى اليقين، وهذا يتفق تماماً مع قواعد النحاة[2].

ويقول سيبويه في الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر): "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ اللّهِ زيداً بكْراً، وظنَّ عمروٌ خالداً أباك، وخال عبدُ الله زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبدُ الله زيداً صاحبنا، ووجد عبدُ الله زيداً ذا الحفاظ، وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما ... ذكرتُ ظننتُ ونحوه، لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تقيم عليه في اليقين"[3].

ويقول الزجّاجي: "وفعلٌ يتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك نحو: ظننتُ، وعلمتُ، وحسبتُ وخلتُ وزعمتُ، ورأيتُ، ونُبِّئتُ، وأُعلمتُ، وأُنْبئتُ، وما تصرّف منها، نحو: أظن، وتظن، ونظن ... وأعلم أنّ هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبتْ مفعولين، ولم يُجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، كقولك: ظننتُ زيداً عالماً، وحسبتُ أخاك شاخصاً، وجعلت عمراً مقيماً، وما أشبه ذلك"[4].

---

(1) انظر : الكتاب : 120/3.

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 13/2، وشرح الأشموني : 271/1.

(3) الكتاب : 39/1.

(4) الجمل في النحو : للزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد : 28، 29.

النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدّي إلى مفعولين ليس أصلهما(المبتدأ والخبر).

وأفعال هذا النمط وردت على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أفعال تعدّت إلى المفعولين بنفسها:

ونموذجه: فعل + فاعل + مفعولين.

ورد هذا النوع في سبعة وستين موضعاً من الديوان، تتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع من الديوان، يمثّلها قول جرير:

كسَا اللّؤمُ تَيْمَاً خُضْرَةً[1] في وُجُوهِها* فيَا خِزْيِ تَيْمٍ من سَرَابِيلَها الخُضْرِ[2]**

الشاهد: الفعل (كسا) ماضٍ، حيث رفع الفاعل الاسم الظاهر قوله: (اللؤمُ)، ونصب مفعوله الأول قوله: (تيماً)، أمّا مفعوله الثاني فقوله: (خضرة)، فعمل فيه النصب أيضاً، و(في وجوهها) جار ومجرور، وأصل المفعولين هنا ليس (المبتدأ والخبر).

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في أربعة عشر موضعاً، ومثلها قول جرير:

وأعْطَيْتُ عَمْراً مِنْ أُمَامةَ حُكْمَهُ * وَلِلْمُشْتَرِي مِنْهُ أُمَامَةَ أرْبَحُ[3]**

الشاهد: في قوله: (أعطيتُ) فعل ماضٍ، و(التاء) الضمير البارز المتصل فاعله، وقوله: (عَمْرَاً) مفعوله الأول، أمّا مفعوله الثاني فقوله: (حكمه) المضاف إلى الضمير المتصل (الهاء).

الصورة الثالثة: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين(ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الخضرة : لون . القاموس المحيط : مادة (خضر).

(2) الديوان : 252 .

(3) المصدر السابق : 129 .

سَأَلْنَاها الشّفَاءَ فَمَا شَفَتْنَا * وَمَنّتْنَا المَوَاعِدَ[1]والخِلاَبَا[2][3]**

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله : (سألناها الشفاء) فعلها ماضٍ في قوله: (سأل)، والفاعل ضمير بارز متصل، وهو (نا) الدالة على الفاعلين، ومفعولها الأول الضمير البارز المتصل (الهاء)، ومفعولها الثاني الاسم الظاهر قوله: (الشفاءَ).

الصورة الرابعة: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في خمسة عشر موضعاً، ويمثّلها قول جرير:

تُخْزِي حَنيفةَ أيامٌ كستْ حُمَماً * منها الوجوه فما شيء بماحِيها[4]**

الشاهد: قوله: (كستْ) فعل ماضٍ، و(التاء) للتأنيث، وجاء فاعله ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره: (هي)، أما مفعوله الأول فقوله: (حُمماً)، ومفعوله الثاني قوله: (الوجوه).

الصورة الخامسة: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في عشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

اللهُ أعْطَاكَ تَوْفِيقاً وَعَافِيَةً * فَزَادَ ذو العَرْشِ في سُلْطَانِكُمْ مَدَدَا[5]**

الشاهد: (أعطى) فعل ماضٍ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً جوازاً وتقديره: (هو) عائد على لفظ الجلالة (الله)، والضمير البارز المتصل (الكاف) مفعوله الأول، وقوله: (توفيقاً) مفعوله الثاني، حيث عمل الفعل فيهما النصب، و(عافية) اسم معطوف على قوله: (توفيق).

الصورة السادسة: فعل + مفعول به (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) المواعد : الوقت، والموضع . القاموس المحيط : مادة (وعد).

(2) الخلاب : الظُّفُرُ . المعجم السابق : مادة (خلب).

(3) الديوان : 90 .

(4) المصدر السابق : 758.

(5) المصدر نفسه : 193.

أعْطَاكَ ربُّكَ مِنْ جَزِيلِ عَطَائِهِ * مُلْكَاً كُعُوبُ[1] قَنَاتِهِ لمْ تُزْفَضِ[2]**

الشاهد: في قوله: (أعطاك) فعل ماضٍ متعدٍ، والضمير البارز المتصل (الكاف) مفعوله الأول، أمّا فاعله فالاسم الظاهر المرفوع، وهو لفظ الجلالة (ربّك) المضاف إلى الضمير المتصل (الكاف)، أمّا مفعوله الثاني فقوله : (ملكاً).

التحليل:

ونلاحظ أفعال صور هذا النوع من هذا النمط، بأنّها تعدّت إلى مفعولين، ولكن ليس أصلهما (المبتدأ والخبر)، وأفعال هذا النوع المذكورة فيه على النحو الآتي: (كسا، وأعطيت، وسألناها، وأعطاك). وكان المفعول الأول فاعلاً في المعنى لهذه الأفعال، وإلى هذا أشار ابن مالك[3] بقوله:

والأصلُ سبْقُ فاعلٍ معنىً كَمَنْ * منْ ألبسَنْ مِنْ زَارَكُمْ نسجَ اليمَن**

ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا * وتركُ ذاكَ الأصلِ حتماً قدْ يُرى**

وقد تحدّث سيبويه عن هذا النوع من الأفعال فقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إليه الأول. وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهمَاً، وكسوتُ الثيابَ الجيَادَ" [4]. ويقول ابن السرّاج: " فأمّا الذي يتعدّى إلى مفعولين، ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، فقولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسا عبد الله بكراً ثوباً، فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول، ولابدّ أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، فزيدٌ المفعول الأول. والمعنى: أنكَ أعطيته فأخذ الدّرهمَ، والدرهمُ مفعولٌ في المعنى لزيد، وكذلك كسوتُ زيداً ثوباً. المعنى: أنّ زيداً اكتسى الثوب ولبسه"[5].

---

(1) الكعوب : نُهُود ثديها . القاموس المحيط : مادة (كعب).

(2) الديوان : 407.

(3) الألفية في النحو والصرف : 67، 68.

(4) الكتاب : 37/1 .

(5) الأصول في النحو ، لابن السرّاج ، تح : عبد الحسين الفتلي: 177/1، والجمل في النحو: 27 ، واللمع في العربية ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن : 106، والمتبع في شرح اللمع : 313/1 ، وشرح شذور الذهب : 357 ، وشرح ابن عقيل : 69/2، وشرح المغني في النحو : 190.

وقد وردت أفعال صور هذا النوع متفقة تماماً مع قواعد النحاة [1].

(1) انظر: الأصول في النحو ، لابن السرّاج ، تح : عبد الحسين الفتلي: 177/1، والجمل في النحو: 27 ، واللمع في العربية ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن : 106، والمتبع في شرح اللمع : 313/1 ، وشرح شذور الذهب : 357 ، وشرح ابن عقيل : 69/2، وشرح المغني في النحو : 190.

النوع الثاني: أفعال تتعدّى إلى المفعول الأول بنفسها، وإلى الثاني بواسطة حرف جر محذوف، وهو ما يُسمّ بنزع الخافض.

ونموذجه: فعل + فاعل + مفعولين.

وقد ورد هذا النوع في ثلاثين موضعاً، وتتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل + فاعل(ضمير بارز متصل) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً من الديوان، ويمثّلها قول جرير:

فَكَلَّفْتُ النَّوَاعِجَ كُلَّ يَوْمٍ * من الجَوْزَاءِ[1] يلْتَهِبُ التِهَابَا[2]**

الشاهد: في قوله: (كلّفتُ النّواعج كلّ يومٍ) جملة فعلية فعلها ماض متعدٍ، وهو (كَلّف)، حيث تعدّى إلى فاعله الضمير البارز المتصل (التاء) وإلى مفعوله الأول الاسم الظاهر قوله: (النواعج) بنفسه، وعمل فيه النصب، وإلى مفعوله الثاني قوله: (كلّ) بواسطة حرف جر محذوف، وهو مضاف إلى لفظة (يوم). والأصلُ: فكلّفتُ النّواعج في كلِّ يومٍ.

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

وهُمْ كَلَّفُوهَا الرّمْلَ رَمْلَ مُعَبِّرٍ * تَقُولَ: أهَذا مَشْيُ حُرْدٍ[3] تَلَقُّفُ[4]**

الشاهد: الفعل (كلّف) ماضٍ، حيث تعدّى إلى فاعله الضمير البارز المتصل (الواو) للجماعة، وإلى مفعولين: أحدهما: الضمير المتصل (الهاء) في الفعل (كلّف)، والثاني قوله: (الرّمل)، وقد حُذف حرف الجر من المفعول الثاني توسّعاً، والأصل: بالرمل.

الصورة الثالثة: فعل + فاعل(ضمير مستتر) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

---

(1) الجوزاء : برج في السماء . القاموس المحيط : مادة (جوز).

(2) الديوان : 36.

(3) الجرد : الفرج والذّكر . القاموس المحيط : مادة (جرد).

(4) الديوان : 466.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

تُكَلِّفُنِي مَعِيشَةَ آلِ زَيْدٍ * ومَنْ ليَ بالصّلائقِ[1]والصِّنَابِ[2][3]**

الشاهد: قوله:(تكلفني) فعل مضارع متعدٍ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً، ومفعوله الأول الضمير البارز المتصل (الياء)، أمّا مفعوله الثاني فقوله: (معيشةَ) وقد حُذف حرف الجر (الباء) توسعاً من المفعول الثاني، والأصل: تكلّفني بمعيشة آل زيدٍ.

الصورة الرابعة: فعل + مفعول به أول (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

يُكَلِّفُنِي فُؤاديَ، مِن هَوَاهُ * ظَعَائِنَ[4]يَجْتَزِعْنَ على رُمَاحِ[5]**

الشاهد: تعدى الفعل المضارع (يكلّف) إلى مفعوله الأول، وهو (ياء المتكلم) بنفسه. أمّا فاعله فهو الاسم الظاهر المرفوع قوله: (فؤاديَ) المتأخر على مفعوله الأول، وكذلك إلى مفعوله الثاني قوله: (ظعائن) بواسطة حرف الجر المحذوف توّسعاً، وهو (الباء)، والأصل: يُكلّفني فؤادي بظعائن.

التحليل:

إنّ أفعال هذا النوع تعدّت إلى المفعول الأول بنفسها، وإلى الثاني بواسطة حرف جر محذوف توسعاً، وإلى ذلك أشار ابن السرّاج بقوله: "واعلم: أنّ من الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين في اللفظ، وحقّه أن يتعدّى إلى الثاني بحرف الجر إلاّ أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام" [6]. ونحو قوله تعالى:﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا** ﴾[7]. والتقدير هنا في غير القرآن: (من قومه).

---

(1) الصلائق : اللحم المشوي المنضج . القاموس المحيط : مادة (صلق).

(2) الصنّاب : الطويل الظهر والبطن . المعجم السابق : مادة (صلب).

(3) الديوان : 64.

(4) الظعائن : الهودج فيه امرأة . القاموس المحيط : مادة (ظعن).

(5) الديوان : 117.

(6) الأصول في النحو : 177/1، 178.

(7) الأعراف : 155.

ونلاحظ أفعال صور هذا النوع المذكورة آنفاً ، بأنّها وصلت إلى مفعولها الأول بنفسها، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر المحذوف، أمّا في الصورة الأولى فقوله: (فكلفت النواعج كلّ يومٍ)، حيث حُذف منه حرف الجر (في)، وفي الصورة الثانية قوله: (وكلّفوها الرمل)، فُحذف منه حرف الجر (الباء)، ، وفي الصورة الثالثة قوله: (تكلّفني معيشة آل زيدٍ) حُذف حرف الجر (الباء).

أمّا في الصورة الرابعة فقوله: (يكلّفني فؤادي من هواه ظعائنَ)، حيث حُذف منه حرف الجر (الباء).

فمذهب الجمهور أنّ حذف حرف الجر من المفعول الثاني سماعي لا يُقاس عليه، وكذلك إذا لم يكن المفعول مصدراً مؤولاً من (أنْ)، و(أنّ)، وقد ذهب الأخفش الصغير إلى أنّه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، ولكن بشرط تعيّن المحذوف، ومكان الحذف، فإن لم يتعيّن الحذف لم يجز الحذف، وأمّا (أنْ)، و(أنّ) فالجواز في حذف حرف الجر معهما قياساً مطّرداً بشرط أمن اللبس[1].

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 2/67،68.

النوع الثالث: أفعال تعدّت إلى المفعولين بعدما كانت متعدّية إلى مفعول واحد، وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أفعال تعدّت إلى المفعولين بواسطة الهمزة في أولها.

ونموذجه: فعل + فاعل + مفعولين.

ورد هذا القسم في أربعة عشرة موضعاً، وتتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل + فاعل(ضمير بارز متصل) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وقد وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَقَيْسٌ أذاقُوكَ الهَوَانَ[1]وقَوَّضُوا * بيُوتَكُمُ في دَارِ ذُلٍّ وَمَحْرَبِ[2]**

الشاهد: فـ(أذاقُوكَ) فالضمير البارز المتصل (الكاف) في محل نصب مفعول به أول، وقوله: (الهوانَ) مفعول به ثانٍ، فتعدّى إليهما الفعل بواسطة الهمزة في أوله، أمّا الفاعل فهو الضمير البارز المتصل بالفعل (الواو).

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

فَأَوْرَثَكَ العَلاةَ وأَوْرَثُونَا * رِبَاطَ الخَيْلِ أَفْنِيَةَ القِبَابِ[3][4]**

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (أورثك العلاة)، فـ(أورث) فعل ماضٍ متعدٍ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً، أمّا مفعوله الأول فهو الضمير البارز المتصل (الكاف)، ومفعوله الثاني قوله: (العلاة)، فقد تعدّى الفعل هنا بواسطة الهمزة.

الصورة الثالثة: فعل + مفعول به أول (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الهوان : السكينة، والوقار . القاموس المحيط : مادة (هون).

(2) الديوان : 35.

(3) القباب : دقة الحصر . القاموس المحيط : مادة (قبب).

(4) الديوان : 42.

وأوْرَثَكَ القَينُ العَلاَةَ ومِرْجَلاً * وإصْلاحَ أخْرَاتِ الفُؤوسِ الكَرَازِمِ**[1]

الشاهد: قوله:(أورثكَ) فعل ماضٍ متعدٍ، والضمير البارز المتصل (الكاف) في محل نصب مفعول به أول، وقوله: (القين) فاعل مرفوع بالضمة متأخر على مفعوله، وقوله: (العلاة) مفعوله الثاني، فقد تعدّى إليهما الفعل بواسطة همزة النقل التي في أوله، وقوله : (مرجلاً) اسم معطوف على (العلاة).

الصورة الرابعة: فعل + مفعول به أول (ضمير بارز متصل) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر) + فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في موضعين، ويمثّلها قول جرير:

وأوْرَثَكَ المَكَارِمَ في قُرَيْشٍ* هِشَامٌ والمُغِيرَةُ والوَلِيدُ**[2]

الشاهد: في قوله:(أورثكَ)، حيث تعدّى الفعل (أورثَ) إلى مفعوله الأول: الضمير البارز المتصل(الكاف)، وإلى مفعوله الثاني قوله:(المكارم)، فقد عمل فيهما النصب، فتعدّى إليهما بواسطة الهمزة التي في أوّله، أمّا الفاعل، فقوله:(هشام) المتأخر على مفعوليه، وقوله:(المغيرة، والوليد) اسمان معطوفان على قوله:(هشام).

التحليل:

فيتّضح من أفعال هذا القسم الواردة في صوره بأنّها تعدّت إلى مفعوليها بواسطة الهمزة التي في أولها، وقد أشار ابن مالك[3] بقوله:

وإنْ تَعَدّيَا لواحدٍ بِلا * هَمْزٍ فَلِاثْنَينِ بِهِ تَوَصَّلا**

والثَّانِ مِنْهُما كَثَانِي اثْنَي كَسا * فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسا**

يقول ابن السرّاج[4]: "والأفعال التي تتعدّى إلى مفعول واحدٍ كلها إذا نقلتها من (فَعَلَ) إلى (أفْعَل) كانت من هذا الباب" [5]. ويقول الشيخ الرضي:"وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإنْ كان لازماً صار متعديّاً إلى مفعول واحد، وإن كان

---

(1) الديوان : 702.

(2) المصدر السابق : 180.

(3) الألفية في النحو والصرف : 57.

(4) الأصول في النحو : 177/1.

(5) والمقصود به، بأنّ الفعل الذي يتعدّى بواسطة الهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما (المبتدأ)، و(الخبر).

متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين، والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة، أو التضعيف هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما"[1]. وهذا يتفق مع نصوص جرير في هذا القسم. ففي الصورة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة من هذا القسم، فقد تعدت فيها الأفعال، وهي:(أذاقوك، وأورثك) إلى المفعولين بواسطة همزة النقل.

حيث نلاحظ أنّ هذه الأفعال قد تعدّت إلى مفعوليها بواسطة همزة النقل التي في أولها.

(1) شرح الكافية : 4/151،152.

القسم الثاني: أفعال تعدّت إلى المفعولين بواسطة التضعيف.

ونموذجه: فعل (مضاعف) + فاعل + مفعولين.

ورد هذا القسم في اثنين وعشرين موضعا من الديوان، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل + فاعل(ضمير بارز متصل) + مفعولين (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً، ويمثّلها قول جرير:

وَحَمَّلَتُ أَثْقَالِي نَجَاةً كأنّها * إذا اضمَرَتْ بَعْدَ الكَلالِ[1] فَنِيقُ[2][3]**

الشاهد: في قوله: (حمّلتُ إثقالي نجاةً) جملة فعلية، حيث تعدّى فيها الفعل (حمّل) بتضعيف عينه إلى فاعله الضمير المتصل (التاء)، وإلى مفعوليه الأول قوله: (أثقالي) فعمل فيه النصب، والثاني قوله: (نجاةً) فعمل فيه النصب أيضاً.

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين (ضمير بارز متصل+ اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

ذَكّرْتِنَا مِسْكَ دَارِيٍّ ، لَهُ أَرَجٌ * وبالحَنَيّ خُزَامَى ، طَلُّها الرَّهَمُ[4]**

الشاهد: فـ(ذكّرْتنا) فعل ماضٍ متعدٍ بتضعيف عينه إلى فاعله الضمير المتصل (التاء)، وإلى مفعوله الأول: الضمير المتصل (نا) المتكلمين، وإلى مفعوله الثاني قوله: (مسك) وهو مضاف إلى (داري)، وقد عمل هنا الفعل النصب.

الصورة الثالثة: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعولين (ضمير بارز متصل + اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

أَمَّا يَزِيْدُ ، فإنّ اللهَ فَهّمَهُ * حُكْماً وأعطَاهُ مُلْكاً وَاضِحَ النُّورِ[5]**

---

(1) الكلال : من لا ولد له ولا والد . القاموس المحيط : مادة (كلل).

(2) الفنيق : الأمير : المعجم السابق : مادة (فنق).

(3) الديوان : 493.

(4) المصدر السابق : 638.

(5) المصدر نفسه : 305.

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (فهّمه حكماً)، فـ(فهّم) فعل ماضٍ تعدّى بتضعيف عينه إلى مفعوليه، الأول: الضمير البارز المتصل (الهاء)، والثاني قوله: (حكماً) فعمل فيه الفعل النصب، أمّا فاعله فأتى ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره: (هو) عائد على لفظ الجلالة (الله)، وكان هذا التعدّي بواسطة التضعيف.

التحليل:

إن أفعال هذا القسم على حسب صوره المذكورة، قد تعدّتْ إلى مفعولين عن طريق تضعيف عين الفعل، الذي على وزن (فعّل)، فهذا التضعيف زاد في قوة الفعل إلى أن تعدّى إلى مفعول ثانٍ، وإلى ذلك أشار ابن الحاجب بقوله: "وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين ... والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أوالتضعيف هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما"[1].وهذا يتفق مع ما جاء في نصوص ديوان جرير.

وسأذكرُ هنا الأفعال التي تعدّت بواسطة التضعيف في صور هذا القسم، وذلك حسب ورودها بالترتيب، وهي:

(حمّلتُ، وذكّرْتنا، وفهّمه) فهذه الأفعال تعدّت إلى مفعولها الثاني بواسطة التضعيف.

يقول الرضي: "وتضعيف االعين، يُعدّى إلى واحد، كفرّحته وإلى اثنين كعلّمته النحو، ولا يُعدّى إلى ثلاثة كالهمزة"[2].

(1) الكافية في النحو : 274/2.

(2) شرح الكافية : 152/4، وشرح المغني في النحو : 190.

النمط الرابع: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل.

ونموذجه: فعل + فاعل + ثلاثة مفاعيل.

وأفعاله التي وجدتها في الديوان هي: (نَبّأ، وأعلم، وخبّر).

وقد وردت هذه الأفعال بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، وسأكتفي في هذا النمط بالأفعال المبنية للمعلوم، أمّا الأفعال المبنية للمجهول فسأعرضها في الضرب الثالث من هذا البحث، وهو بعد استكمال هذا النمط.

وقد ورد هذا النمط في أربعة مواضع، وله الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: فعل + فاعل(ضمير بارز متصل) + ثلاثة مفاعيل (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع من الديوان، ويمثّلها قول جرير:

نَبّأْتَ أَنّكَ بالخَابُورِ مُمْتَنِعٌ * ثُمّ انْفَرَجْتَ انْفِرَاجاً بَعْدَ إِقْرَارِ**[1]

الشاهد: في قوله: (نَبّأْتَ) جملة فعلية فعلها ماضٍ متعدٍ، حيث تعدّى إلى فاعله الضمير البارز المتصل (التاء)، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ ثلاثة مفاعيل للفعل (نَبّأ).

الصورة الثانية: فعل + مفعول به أول (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعولين ثانٍ فثالث (مصدر مؤوّل).

وقد أوردها جرير في موضع واحد، وهو قوله:

لقدْ خَبَّرَتْنِي النّفْسُ أني مُزَايِلٌ * شَبَابِي وَوَصْلَ المُنْفِسَاتِ الأوَانِسِ**[2]

الشاهد: قوله:(خبّر) فعل ماضٍ متعدٍ، حيث تعدّى إلى مفعوله الأول: الضمير البارز المتصل (الياء)، أمّا فاعله فهو الاسم الظاهر المرفوع قوله: (النفسُ)، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ المفعولين (الثاني، والثالث) للفعل (خبّر).

---

(1) الديوان : 383.

(2) المصدر السابق :401.

التحليل:

نرى فعلي هذا النمط المذكورة في صورتيه، بأنّها جاءت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وقد أشار ابن مالك[1] إلى ذلك بقوله:

إلى ثَلاثَةٍ رأى وَعَلِما * عدَّوا إذا صَارَا وأعْلَما**

وكأرى السّابِقِ نَبّأ أخْبَرا * حَدَّثَ أنْبَأ كَذَاكَ خَبَّرا**

ففي الصورة الأولى من هذا النمط جاء الفعل (نبّأ) في قوله:(نبّأت أنّك بالخابور ممتنع) متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وهي مصدر مؤوّل من (أنّ) وما دخلت عليه، وقد ألحق سيبويه هذا الفعل بـ(أعلم)[2].

ويقول الجرجاني: "فإذا عدّيت أنْبَأتُ ونبّاتُ إلى ثلاثة مفعولين، فقلت: أنبأتُ زيداً عمْراً خيرَ الناس، كان كأعلمت سواء"[3].

وفي الصورة الثانية من هذا النمط جاء الفعل (خبّر) في قوله:(خبّرتْني النفسُ أنّي مزايلٌ) متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، فالمفعول الأول ضمير بارز متصل، وهو (الياء)، والثاني، والثالث مصدر مؤوّل من (أنّ) وما دخلت عليه، وقد ألحقه الفرّاء بـ(أعلم)[4].

وقد أفرد سيبويه باباً للفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّى فعله إلى ثلاثة مفعولِين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة، وذلك قولك: أرى اللّهُ بشراً زيداً أباك، ونبّأتُ زيداً عمراً أبا فلانٍ، وأعْلَمَ اللّهُ زيداً عمراً خيراً منك"[5].

ويقول ابن السرّاج: "اعلم أنّ المفعول الأول في هذا الباب [6]هوالذي كان فاعلاً في الباب[7] الذي قبله فنقلته من (فعل) إلى (أفعل) فصار الفاعل مفعولاً"[8].

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 56،57.

(2) انظر : همع الهوامع : 251/2.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني، تح : كاظم بحر المرجان : 623/1.

(4) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.

(5) الكتاب : 41/1.

(6) يقصد بالباب هنا، هو باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل .

(7) أي : باب الفعل المتعدّي إلى مفعولين أصلهما (المبتدأ)، و(الخبر).

(8) الأصول في النحو : 187/1.

ويقول الزجاجي: "وفعلٌ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِين: نحو: (أعلم، وأنبأ، وأرى)، تقول: (أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً)، و(رأيت أباكَ محمدّاً سائراً)، و(أنبأني محمّدٌ بكراً مقيماً)"[1]. وهذا يتفق مع ما جاء في نصوص ديوان جرير من هذا النمط.

ويقول ابن يعيش في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل : " أفعال منقولة ممّا كان يتعدى إلى مفعولين، نحو : علمتُ زيداً عمراً فاضلاً، ورأيتُ محمداً خالداً ذا حفاظ . فأعلم منقول من علم ، وقد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولين ، والثاني منهما هو الأول ، وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى إلى ثلاثة ، وكذلك أرى ".[2]

وإن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل تكون بمعنى (العلم)، وهي خمسة أفعال : أخبر ، وأنبأ ، وخبّر ، ونبأ ، وحدّث.[3]

ومن خلال ما تتبّعتُ في ديوان جرير لم أجد هذا الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل(أسماء ظاهرة)، بل كانت مصدراً مؤولاً.

أما في الصورة الثانية من هذا النمط، فقد جاء الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، غير أن المفعول الأول وقع (ضميراً بارزاً متصلاً)، أما المفعولان الثاني، والثالث، فقد وقعا (مصدراً مؤوّلاً)، وهذا يختلف عمّا مثّله النحاة لهذا الفعل، فنجد النحاة في تمثيلهم لهذا الفعل كما ذكرتُ أقوالهم سابقاً لهذا الموضوع بأنهم أتوا بثلاثة مفاعيل (أسماء ظاهرة) لهذا الفعل، فيقولون في هذا الفعل مثلاً: (أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً)، وهذا لا نجده في شعر جرير. ولعلّ النحاة استعملوا هذا المثال تطبيقاً للقاعدة النحوية، بذكر كل مفعولٍ على حدة.

وقد جاء الفعل(نبّأ) في القرآن الكريم ناصباً لمفعولٍ به واحد صريح، وسدّ مسد المفعولين الآخرين جملة(إنّ) مع معموليها [4]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا هل ندلُّكُم عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إِذَا مُزِّقْتُم كلَّ مُمَزّق إِنّكم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[5].

---

(1) الجمل في النحو : 30،31، والمتّبع في شرح اللمع : 320/1،321، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ، تح : صاحب أبو جناح : 304/1 ، وشرح ابن عقيل : 29/2 ، 31،32، وشرح الأشموني : 295،296، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 264، 265.

(2) شرح المفصل : 7 /64 .

(3) انظر : المصدر السابق : 66/7 ، وشرح التصريح على التوضيح : 460/1 .

(4) انظر : النحو الوافي، عباس حسن : 61/2.

(5) سبأ : 7.

فالفعل هنا (ينبئ) تعدّى إلى مفعوله الأول الصريح الضمير المتصل (الكاف)، أما المفعولان الآخران فوقعا (مصداً مؤوّلاً)، وذلك في قوله: (إنكم ...).

ومن خلال ما تتبّعتُ في كتب النحو لم أجد من تكلّم عن الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، لِمَ لَمْ يكن في الشعر متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل صريحة؟ سواء أكانت (أسماء ظاهرة)، أم المفعول الأول:(ضميراً بارزاً متصلاً)، والمفعولين الآخرين (اسمين ظاهرين). ولعلّ سبب استعمال الشعراء (المصدر المؤول) حتى يسدّ مسد ثلاثة مفاعيل للفعل، أو المفعولين الآخرين للفعل، ومفعوله الأول (ضمير بارز متصل)، أو (اسم ظاهر)، هو الاختصار في الكلام.

الضرب الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل(المبني للمجهول)

كما هو معلوم عند حذف الفاعل تتغيّر صورة الفعل، سواءً كان ماضياً أم مضارعاً، ويُسمّى الفعل بعد حذف فاعله مبنياً للمجهول، لعدم ذكر الفاعل، فيحلّ المفعول به محلّه، فيصبح نائب فاعل، ويأخذ جميع أحكامه بعد حذفه؛ لأنّه ناب منابه، وإلى هذا أشار ابن مالك[1] بقوله:

يَنُوبُ مفعولٌ بهِ عنْ فاعلِ * فيما لهُ كَنِيلَ خيْرُ نَائلِ**

فأوَّلَ الفعلِ اضممَنْ والمُتّصِلْ * بالآخرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كوُصِلْ**

واجْعَلْهُ مِن مُضارعٍ مُنْفَتِحا * كَيَنْتَحِي المَقُولِ فيهِ يُنْتَحَى**

يُحذف الفاعل لأسباب، يقول ابن عصفور: "وأمّا السبب الذي لأجله يُحذف الفاعل، فإنّه يُحذف إمّا لعلم المخاطب، أو لجهل المخاطب، أوللخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتعظيم، وذلك إذا كان المفعول حقيرا، أو للتحقير، وذلك إذا كان المفعول عظيماً، أو إيثاراً لغرض السامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع "[2].

والفعل المبني المجهول ورد في ديوان جرير على الأنماط الآتية:

النمط الأول: فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، ناب المفعول به عن الفاعل.

ونموذجه: فعل متعدٍ + نائب فاعل.

ورد هذا النمط في اثنين ومئتي موضع من الديوان، وتتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماضٍ + نائب فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في واحد وسبعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

قُتِلَ الزُّبَيْرُ وأنْتَ عَاقِدُ حُبْوَةٍ * قُبْحاً لحُبْوَتِكَ التِّي لَمْ تُحْلَلِ**[3]

الشاهد: فالفعل (قُتِلَ) ماضٍ متعدٍ مبني للمجهول، فقد حُذفَ فاعله، وقوله:(الزُّبيْرُ) نائب فاعل.

الصورة الثانية: فعل ماضٍ + نائب فاعل (ضمير بارز متصل).

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 61.

(2) المقرب : 80/1.

(3) الديوان : 556.

وردت هذه الصورة في تسعة وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

سُبِقْتَ بأيَّامِ الفِضَالِ ولمْ تَجِدْ * لِقَوْمِكَ إلاّ عَقْرَ نَابِكَ مَفْخَرا**[1]

الشاهد: أتى الشاعر بالفعل الماضي (سُبق) للمجهول، وحذف الفاعل، وناب المفعول به الضمير المتصل (التاء) مناب الفاعل، فأصبح نائب فاعل.

الصورة الثالثة: فعل ماضٍ + نائب فاعل (ضمير مستتر).

وردت هذه الصورة في ستة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنّ الفَرَزْدَقَ قَدْ أُصِيبَ بِسَهْمِهِ * فَضَغَا وأسْلَمَ تَغْلِبَ الخِنزِيرُ**[2]

الشاهد: فالفعل (أُصيبَ) ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله الضمير المستتر، وتقديره: (هو) العائد على الفرزدق، وبـ(سهمه) جار ومجرور.

الصورة الرابعة: فعل مضارع + نائب فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثمانية وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

غَليظَةُ جِلْدِ المِنْخَرَيْنِ مُصِنّةٌ * على أنْفِ خِنْزِيرٍ يُشَدُّ نِقَابُهَا**[3]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله:(يُشدُّ نقابُها)، فـ(يُشدُّ) فعل مضارع بُني للمجهول، والنائب عن الفاعل قوله:(نقابُها) المضاف إلى الضمير المتصل (الهاء).

الصورة الخامسة: فعل مضارع + نائب فاعل (ضمير مستتر).

وردت هذه الصورة في ثمانية وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

اقْبِضْ يَدَيْكَ فإنّ التّيمَ قَدْ سُبِقُوا * يوْمَ التّفَاخُرِ ، والغايَاتُ تُبْتدَرُ**[4]

الشاهد: فـ(تُبْتدَرُ) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر، وتقديره: (هي) العائد على الغايات.

التحليل:

إن الأفعال التي ذُكِرَتْ في هذا النمط على حسب الصور الواردة فيه جاءت متعديةً إلى مفعول واحد، وهي مبنية للمجهول، فحُذف فاعلها، وناب المفعول به مناب الفاعل.

---

(1) الديوان : 297.

(2) المصدر السابق : 369.

(3) المصدر نفسه : 76 .

(4) المصدر نفسه : 349.

وهذه الأفعال المذكورة في هذا النمط على الترتيب الآتي: (قُتل، وسُبقت، وأُصيب، ويُشدّ، وتُبتدر).

يقول ابن السرّاج: "وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلاّ به ولا يستغنى دونه، ولذلك قلت: إذا كان مبنياً على فعلٍ بُني للمفعول، أردت به ما أردت في الفاعل من أنّ الكلام لا يتم إلاّ به، وقلت ولم تذكر من فعل به؛ لأنّك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلاّ نصباً، وإنّما ارتفع لمّا زال الفاعل وقام مقامه، واعلم أنّ الأفعال التي لا تتعدّى لا يُبنى منها فعل للمفعول؛ لأنّ ذلك محال"[1].

وقد وضع ابن عصفور [2] ضوابط للفعل المبني للمجهول، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهي الأفعال التي لا تتصرف، نحو: نعم وبئس.

الثاني: وفيه خلاف، وهو كان وأخواتها المتصرفة.

الثالث: لا خلاف في جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

وقد أفرد الزجّاجي باباً للفعل المبني للمجهول بقوله: "حكم ما لم يُسمَّ فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية السالمة أن يُضمّ أوّله ويُكسر ثانيه، ويُحذف الفاعل منه، ويُقام المفعول مقامه، وذلك قولك: (ضُرب زيدٌ)، إلاّ أن يكون ثاني الفعل ياءً أو، واواً، فإنّه يُكسر أوّل ذلك الفعل استثقالاً للضمِّ فيه فتُقلب واوه ياءً، فتصير ذواتُ الواو والياء بلفظ واحد، وذلك قولك: (كيلَ الطعامُ) هذه اللغة الجيدة"[3].

إن أفعال صور هذا النمط الواردة فيه، ناب فيها المفعول به عن الفاعل، فأصبح نائب فاعل، فأخذ حكمه، ومكانته؛ لأنّ أفعال هذا النمط متعدية إلى مفعول واحد.

---

(1) الأصول في النحو : 77/1.

(2) انظر : المقرب : 79/1.

(3) الجمل في النحو : 76، واللمع في العربية : 82، والمتّبع في شرح اللمع : 250/1، وشرح المفصّل : 69/7.

ويقول الرضي: "فعل ما لم يُسمّ فاعله، أي: فعل المفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وإنّما أُضيف إلى المفعول، لأنّه بُني له"[1].

وما ذكره جرير في هذا النمط من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وهي مبنية للمجهول، يتفق مع ما قاله النحاة، في بناء الفعل للمفعول.

ويقول ابن عقيل:" يُحذف الفاعل، ويُقام المفعول به مقامه، فيُعطي ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه، وعدم جواز حذفه"[2].

(1) شرح الكافية : 140/5.

(2) شرح ابن عقيل : 50/2، وشرح المغني في النحو : 191، وشرح التصريح على التوضيح : 286/1، وهمع الهوامع : 262/2، وشرح الأشموني : 322/1.

النمط الثاني: فعل متعدٍ إلى مفعولين، ناب المفعول الأول عن الفاعل، وبقى المفعول الثاني منصوباً.

ونموذجه: فعل متعدٍ + نائب فاعل + مفعول به ثانٍ.

ورد هذا النمط في ستة وعشرين موضعا من الديوان، وله صورتان:

الصورة الأولى: فعل متعدٍ + نائب فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به ثانٍ (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع من الديوان، ويمثّلها قول جرير:

وُجِدَ الكَتيفُ ذَخِيرَةً في قَبْرِهِ * والكَلْبَتَانِ[1] جُمِعْنَ والمِيشَارُ[2]**

الشاهد: إن الفعل (وُجد) ماضٍ متعدٍ مبني للمجهول، وقوله: (الكثيفُ) نائب عن الفاعل، وقوله: (ذخيرةً) مفعول به ثانٍ، فعمل فيه الفعل النصب، ، وهنا الفعل متعدٍ إلى مفعولين.

الصورة الثانية: فعل متعدٍ + نائب فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به ثانٍ(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في عشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أُعْطِيتَ مِنْ جَنّةِ الفِرْدوْسِ مِرْتَفَقاً[3]* مَنْ فَازَ يَوْمَئِذٍ فيها فَقَدْ خَلَدَا[4]**

الشاهد: في قوله: (أُعْطيتَ) فعل ماضٍ بُني للمجهول، والنائب عن الفاعل الضمير البارز المتصل (التّاء)، وقوله: (مرتفقاً) مفعول به ثانٍ منصوب.

التحليل:

إن الأفعال المذكورة في هذا النمط جاءت متعدّيةً إلى مفعولين، فهي مبنية للمجهول، حيث ناب المفعول الأول عن الفاعل، وبقي المفعول الثاني منصوباً، وإلى ذلك أشار ابن مالك[5] بقوله:

وَباتّفاقٍ قدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ * بابِ كَسا فِيما التِبَاسُهُ أُمِنْ**

---

(1) الكلْبَتان : ما يأخذ به الحداد الحديد المحمي . القاموس المحيط : مادة (كلب).

(2) الديوان : 243.

(3) المرتفق : الوقت الثابت الدائم . القاموس المحيط : مادة (رفق) .

(4) الديوان : 193.

(5) الألفية في النحو والصرف : 63.

والأفعال الواردة في هذا النمط هي: (وُجد، وأُعطي).

فالفعل المتعدي إلى المفعولين، إذا بُني ولم يُذكر فاعله، فهو إمّا أن يكون من باب (أعطى)، أو من باب (ظنّ)، فإنْ كان من باب (أعطى)، فيجوز إقامة المفعول الأول أو الثاني بالاتفاق إذا لم يحصل لبس بإقامة المفعول الثاني، فإذا حصل اللبس وجب إقامة المفعول الأول ولا يجوز إقامة المفعول الثاني في هذه الحالة "[1].

يقول ابن جنّي [2]: "فإنْ كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين، أقمت الأول – منهما – مقام الفاعل، فرفعته، وتركت الثاني منصوباً بحاله. تقول: أعطيتُ زيداً درهماً، فإن لم يُسم الفاعل، قلت: أُعْطي زيدٌ درهماً".

إن أفعال الصور الواردة في هذا النمط مبنية للمجهول، وقد جاءت متعديةً إلى مفعولين ناب المفعول الأول مناب الفاعل، وبقي المفعول الثاني منصوباً.

يقول سيبويه: "وذلك قولك كُسي عبدُ الله الثوبَ، وأُعطي عبدُ الله المالَ، رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرب، حيث قلت: ضُرب عبدُ الله، وشغلتْ به كُسي، وأُعطي، كما شغلتْ به ضُرب، وانتصب الثوبُ والمالُ؛ لأنّهما مفعولان تعدّى إليهما فِعْلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل"[3].

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 56/2.

(2) اللمع في العربية : 82.

(3) الكتاب : 41/1،42.

النمط الثالث: فعل متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، ناب المفعول الأول عن الفاعل وبقى المفعولان: الثاني، والثالث منصوبين.

ونموذجه: فعل متعدٍ + نائب فاعل + مفعولين ثانٍ فثالث.

ورد هذا النمط في أربعة مواضع من الديوان، وتتوّزعها الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: فعل متعدٍ + نائب فاعل(ضمير بارز متصل) + مفعولين ثانٍ فثالث (اسمين ظاهرين).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

نُبِّئْتُ ظَرْباً مُعِدّاً لي مَرَامِيَهُ * يَاظَرْبُ إنّكَ رَامٍ غيرُ مُصْطَادِ**[1]

الشاهد: في قوله: (نُبّئتُ) فعل ماضٍ متعدٍ مبني للمجهول، والنائب عن الفاعل الضمير المتصل (التاء)، وقوله: (ظرباً) مفعول به ثانٍ منصوب، وقوله: (مُعدّاً) مفعول به ثالث منصوب أيضاً.

الصورة الثانية: فعل متعدٍ + نائب فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعولين ثانٍ فثالث (مصدر مؤوّل).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

نُبِّئْتُ أنّ مُجَاشِعاً قدْ أنْكَرُوا * شَعَراً تَرَادَفَ حَاجِبَيْهِ تُؤامَا**[2]

الشاهد: ف(نُبّئتُ) فعل ماضٍ متعدٍ مبني للمجهول، و(التاء) الضمير المتصل نائب عن الفاعل، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ المفعولين: الثاني، والثالث للفعل (نُبّئ).

التحليل :

إن الفعلان الواردان في هذا النمط مبنيان للمجهول، وهما متعديان إلى ثلاثة مفاعيل، ناب المفعول الأول عن الفاعل، وبقى المفعولان الثاني، والثالث منصوبين.

---

(1) الديوان : 167.

(2) المصدر السابق :681.

يقول ابن جنّي[1]:" فإن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، أقمت الأول – منها – مقام الفاعل، فرفعته، ونصبت المفعولين بعده، تقول: أعلم الله زيدٌ عمْراً خيرَ النّاس، فإنْ لم يُسمّ الفاعل، قلت: أُعلم زيدٌ عمْراً خيرَ النّاس".

ويقول ابن عقيل: "فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً – منها – مقام الفاعل، ونصبت البواقي، فتقول: أُعطي زيدٌ درهماً، وأُعلم زيدٌ عمْراً قائماً"[2].

إن الصورة الأولى من هذا النمط، جاء الفعل (نُبِّئ) في قوله:(نُبّئتُ ظرباً معدّاً) متعدياً ومبنياً للمجهول، وقد ناب المفعول الأول مناب الفاعل، وبقي المفعولان الآخران منصوبين.

أمّا في الصورة الثانية من هذا النمط، فورد الفعل (نُبِّئ) في قوله: (نُبّئتُ أنّ مجاشعاً...) مبنياً للمجهول، وهو متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، فالمفعول الأول، هو الضمير المتصل (التاء)، أمّا المفعولان الآخران الثاني، والثالث، فهما (مصدر مؤوّل) من (أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ المفعولين الثاني، والثالث للفعل (نُبّئ)، يقول سيبويه: "الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، وذلك قولك: نُبّئتُ زيداً أبا فلانٍ، لمّا كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة تعدّى المفعول إلى اثنين"[3].

يقول أبو علي الفارسي في باب الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين : " هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين في الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، فلمّا نقلته بالهمزة، أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أول فتعدّى الفعل إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك قولك : أرى الله زيداً عمراً خير الناس ، وأعلم الله زيداً عمراً أخاك ، وكذلك أنبأ ونبأ ، وإنما تعدّى أنبأ ونبأ إلى ثلاثة مفعولين ، لأن النبأ والخبر والأخبار أعلام ، فأجرى مجرى أعلمتُ في التعدّي"[4].

---

(1) اللمع في العربية : 82،83

(2) شرح ابن عقيل : 57/2.

(3) الكتاب : 43/1.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح :621/1.

ويتضحُ من خلال كلام سيبويه، وأبي علي الفارسي بأن هذا الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة، أو بالتضعيف ، وإذا بُني للمجهول يحلّ المفعول به الأول محل الفاعل ، ويصبح نائب فاعل – كما في هذين الصورتين المذكورتين في هذا النمط .

المبحث الثاني: الجملة الفعلية المنفية.

إنّ النفي أسلوب لغوي من أساليب اللغة العربية، يقوم على حروف خاصة به، حيث يقول ابن يعيش [1]: "وحروف النفي ستة: ما، ولا، ولم، ولمّا، ولن، وإنْ". و(ليس)[2]، فـ(لمْ، ولمّا) لنفي الماضي، و(ما، وإن) لنفي الحال، و(لا، ولن) لنفي المستقبل[3].

والجملة الفعلية المنفية هي التي تتصدّرها أداة نفي.

وفي هذا المبحث، قسّمت الجملة الفعلية المنفية على حسب الدّلالة الزمانية إلى: (نفي الماضي معنىً، ونفي الحال والاستقبال، ونفي المستقبل)، وذلك على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: نفي الماضي معنىً.

وأدواته في الديوان: (ما ـ لمّا ـ لمْ)، ولهذا الضرب أنماط:

النمط الأول: ما (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في اثني عشر ومئتي موضع من الديوان، ومثاله قول جرير:

أَثعْلَبَ أُولي حَلْفَةٍ ما ذَكَرْتُكُمْ * بِسُوءٍ وَلَكنّي عَتَبْتُ على بَكرِ** [4]

الشاهد: في قوله: (ذكرتكم) دخلت(ما) النافية على الفعل الماضي (ذكر) وفاعله الضمير المتصل (التاء)، ، فقد تسلطت (ما) النافية على الفعل (ذكر) فنفته، وتركته على مضيّه.

النمط الثاني: لمّا (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذ النمط في أربعة مواضع، ومثاله قول جرير:

وإذْ نَحْنُ أُلاّفٌ لَدَى كُلَّ مَنْزِلٍ * ولمّا تُفَرِّقْ للطيّاتِ الجَمَائلُ**[5]

الشاهد: في قوله: (لمّا تفرِّقْ)، فـ(لمّا) أداة نفي دخلت على الفعل المضارع (تفرّق) فنفته، وجزمته، وقلبت معناه إلى الماضي مع الاستمرار.

---

(1) شرح المفصل : 107/8.

(2) انظر : مغني اللبيب : 307/1.

(3) انظر : شرح المفصل : 107/8 – 111.

(4) الديوان : 336.

(5) المصدر السابق : 548.

النمط الثالث: لم (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في تسعة وسبعين ومئتي موضع، ومثاله قول جرير:

مُدّتْ لَهُمْ غَايَةٌ لَمْ يَجْرِهَا حَطِمٌ * إلاّ اسْتَدَارَ وَعَضّتْهُ الكَلاَلِيبُ**[1]

الشاهد: دخلت أداة النفي والجزم (لم) في هذا البيت على الفعل المضارع (يَجْرِهَا) والضمير المتصل (الهاء) مفعوله، وأمّا فاعله فالاسم الظاهر المرفوع قوله: (حطمٌ)، فقد أفادت أداة النفي والجزم (لم) نفي الفعل، وجزمه، وقلب معناه إلى الماضي المنقطع.

التحليل:

وفي النمط الأول من هذا الضرب، دخلت أداة النفي (ما) على الفعل الماضي (ذكر) في قوله: (ما ذكرتكم) فنفته، وتركته على مضيّه يقول سيبويه: "وإذا قال قد فعل فإنّ نفيه ما فعل؛ لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل" [2]. ويقول المالقي: "فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضيِّ"[3].

وفي النمط الثاني، فقد دخلت أداة النفي (لمَّا) على الفعل المضارع (تفرّق) فنفته، وجزمته، وقلبت معناه إلى الماضي المنقطع. ويقول سيبويه: "وإذا قال قد فعل فإنّ نفيه لمّا يفعل" [4]. ويرى ابن يعيش، والمالقي، والمرادي أنها تقلب معنى المضارع إلى الماضي[5]. ومثاله قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّايَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِين جَاهَدُوامِنْكُمْ** ﴾[6] ﴾[6] . أمّا النمط الثالث من هذا الضرب ، فقد دخلت أداة النفي (لم) على الفعل المضارع (يَجْرِهَا) فنفته، وجزمته، وقلبت معناه إلى المضي. قال سيبويه: "إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل"[7].

---

(1) الديوان : 52

(2) الكتاب : 117/3.

(3) رصف المباني ، للمالقي، تح : أحمد محمد الخرّاط : 313 ، والجنى الداني، للمرادي، تح : فخر الدين قباوة ، وآخر : 329.

(4) الكتاب : 117/3.

(5) انظر : شرح المفصل : 109/8، وشرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تح : عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون : 101/4، ورصف المباني : 281، والجنى الداني : 592.

(6) آل عمران : 142.

(7) الكتاب : 117/3.

ويقول الزجّاجي: " لم: لنفي الماضي بالمعنى"[1].

و(لم)، و(لمّا) يفترقان في أمور وضعها النحاة [2]، من بينها :

1 -المنفي بـ(لم) يحتمل الاتصال والانقطاع بالحال ، ومنفي (لمّا) مستمر اتصال نفيها بالحال .

2 -الفعل بعد (لم) لا يُحذف إلّا في الضرورة، وبعد (لمّا) يجوز ذكره وحذفه .

3 -تقترن (لم) بأدوات الشرط ، أما (لمّا) خلاف ذلك .

وهذه القواعد التي ذكرها نحاة العربية ، قد جاءت متفقةً تماماً مع ما ورد في نصوص جرير في هذا المبحث .

(1) حروف المعاني، للزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد : 8 ، ومعاني الحروف، للرماني، تح : عبد الفتاح إسماعيل شلبي : 100،101، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح : غازي مختار طليمات : 47/2، وشرح المفصل : 109/8، ورصف المباني : 280.

(2) انظر : الجنى الداني : 268،269 .

الضرب الثاني: نفي الحال والاستقبال.

وأدواته في الديوان (ما– لا – ليس). ولهذا الضرب أنماط:

النمط الأول: ما(النافية) + جملة فعلية.

وقد ورد هذا النمط في ستة وثمانين موضعاً ، ومثاله قول جرير:

ومَا تَنْفَعُ الدّارُ المُحِيْلَةُ ذا الهَوَى* إذَا اسْتَنَّ أعْرَافاً عَلا الدّارَ مُورُهَا**[1][2]

الشاهد: دخلت(ما) النافية في هذا البيت على الفعل المضارع (تنفعُ) فنفته، ودلّت على الحال.

النمط الثاني: لا (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط سبعة وثمانين ومئة موضع، ومثاله قول جرير:

لا يَسْتَطِيعُ أخُو الصَّبَابَةِ أنْ يُرَى * حَجَراً أصمّ، ولا يكُونَ حَدِيدَا**[3]

الشاهد: استعمل الشاعر في هذا البيت أداة النفي (لا)، حيث دخلت على الفعل المضارع (يستطيع) فنفته، ودلّت على الحال والاستقبال معاً.

وقد وردت (لا) النافية في تسعة عشر موضعاً متسلطة على الفعل المضارع، وهي تفيد وتدلُّ على نفي الماضي، نحو قول جرير:

فأصْبَحْنَ يَزْجُرْنَ الأيَامِنَ أسْعُدَا * وَقَدْ كُنّ لا يَزْجُرْنَ بالأمْسِ أسْعُدَا**[4]

الشاهد: دخلت أداة النفي (لا) في هذا البيت على الفعل المضارع (يَزْجَر)، وجاء فاعله ضميراً متصلاً، وهو (نون النسوة)، أمّا مفعوله فالاسم الظاهر المنصوب قوله: (أسْعُدَا)، فقد تسلّطت أداة النفي (لا) على الفعل هنا، فنفته في سياق الماضي بقرينة (كان)، وبـ(الأمس).

النمط الثالث: ليس (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في موضع واحد، ومثاله قول جرير:

تَمّتْ جَمَالاً ودِيْناً لَيْسَ يَقْرَبُهَا * قَسُّ النَّصَارَى وَلا مِن همّها البِيَعُ**[5]

---

(1) المور: الموج ، والاضطراب ، والجريان على وجه الأرض . القاموس المحيط : مادة (مور).

(2) الديوان : 321.

(3) المصدر السابق : 204.

(4) المصدر نفسه : 225.

(5) المصدر نفسه : 435.

الشاهد: تسلّطت في هذا البيت (ليس) النافية على الفعل المضارع (يقرب) فنفته، ودلّت على الحال.

التحليل :

وفي النمط الأول من هذا الضرب، حيث دخلت أداة النفي (ما) على الفعل المضارع (تنفعُ) فنفته، وأفادت نفي الحال ، ويقول سيبويه: "وإذا قال هو يفعل، أي: هو في حال فِعْل، فإنّ نفيه ما يفعل" [1]. ويرى الرمّاني أنّها لنفي الحال والاستقبال[2]. ويقول ابن الشجري: "وحكم (ما) في نفي (يفعل)، حكم (ليس) في نفيها للحال دون المستقبل، فإذا قيل: زيدٌ يصلّي الآن أو الساعة، قيل: ما يصلي، كما يُقال: ليس يصلي" [3]. ويقول ابن يعيش: "فأمّا (ما) فإنّها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه ما يفعل" [4]. وقال المالقي: "وإذا دخلت على المضارع خلّصته للحال"[5]. وهذا يتفق تماماً مع ما قاله جرير في هذا النمط.

ويذهب ابن مالك إلى أنّ (ما) تكون لنفي المستقبل على قلة [6]. وهو غير موجود في موضوع البحث .

وفي النمط الثاني، حيث تسلّطت أداة النفي (لا) على الفعل المضارع (يستطيع) فنفته، وأفادت نفي الحال والاستقبال معاً. يقول سيبويه: "وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل" [7]. ويرى الزجّاجي أنّها لنفي الحال والمستقبل[8]. ويرى المالقي أنّها إذا دخلت على المضارع فتخلّصه للاستقبال[9].

ويقول ابن هشام: "ويتخلّص المضارع بها للاستقبال" [10]. وهذا يتفق تماماً مع نص جرير في هذا النمط.

---

(1) الكتاب : 117/3.
(2) انظر : معاني الحروف : 88.
(3) الأمالي الشجرية : 556/2.
(4) شرح المفصل : 107/8.
(5) رصف المباني : 313.
(6) انظر : الجنى الداني : 329.
(7) الكتاب : 117/3.
(8) انظر: حروف المعاني : 8.
(9) انظر : رصف المباني : 258.
(10) مغني اللبيب : 261/1.

أما دخول أداة النفي (لا) على الفعل المضارع ونفيه في الماضي بقرينة (كان) في قوله: (وقد كُنّ لا يزْجرن)، فهذا يخالف رأي النحاة الذين قالوا: بأنّ أداة النفي (لا) إذا دخلت على الفعل المضارع تخلّصه للاستقبال، كما تبيّن ذكره سابقاً. ونصُّ جرير هنا يتفق مع ابن مالك الذي خالف النحاة لصحة قولك: (جاء زيدٌ لا يتكلّم) بالاتفاق، مع الاتفاق على أنّ الجملة الحالية لا تُصدّر بدليل استقبال[1].

وفي النمط الثالث من هذا الضرب، فقد دخلت (ليس) النافية على الفعل المضارع (يقرب) في قوله: (ليس يقربها) فنفته للحال.

وهناك خلاف في (ليس) بين الاسمية والحرفية. فـ(ليس) عند ابن هشام تدلُّ على نفي الحال، وهي فعل لا يتصرف، وذهب ابن السرّاج والفارسي إلى أنّها حرف، والصواب أنها فعل بدليل لستُ، ولستُما، ولستُنّ، وليسا، وليسوا، وليستْ، ولسْنَ[2].

ويرى الزجّاجي أنّها لنفي الحال والاستقبال [3]. ويقول ابن الشجري: "لضعف (ليس) في الفعلية، وذلك لعدم تصرفها" [4]. ويقول العكبري [5]: "ليس فعل، وقال بعضهم: هي حرف، والدليل على الأول أنّه لفظ يتحمّل الضمائر، وتتصل به تاء التأنيث الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة، فكان فعلاً قياسياً على (عسى)".

ويقول المالقي: " فالذي ينبغي أن يُقال فيها إذا وُجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: أنّها حرف لا غير" [6]. وتكون فعلاً إذا وُجدت بخاصية من خواص الأفعال [7]. وأرى أنّ (ليس) فعل لدخول الضمائر عليها، فهذه الضمائر من خصائص الأفعال لا الحروف، ولهذا كانت فعل

---

(1) انظر : مغني اللبيب : 261/1 .

(2) انظر : المصدر السابق : 307/1.

(3) انظر : حروف المعاني : 8.

(4) الأمالي الشجرية : 156/3.

(5) التّبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين ، للعكبري، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين : 308، 309.

(6) رصف المباني : 301.

(7) انظر : المصدر السابق ، الموضع نفسه .

قياس على (عسى)، واتفق مع النحاة الذين قالوا بذلك. ويرى المرادي أنّها تكون نفياً للحال، إذا لم تقترن في الحديث بقرينة تعينه وتخصّه بأحد الأزمنة[1].

(1) انظر : الجنى الداني : 499.

الضرب الثالث: نفي المستقبل:

وأدواته في الديوان: (لن)، ولهذا الضرب نمط واحد، وهو:

لن (النافية) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في واحد وعشرين موضعاً، ومثاله قول جرير:

يَا شَبَّ إنّ الحُبَارَى لَنْ يُنَاظِرَهَا * مُسْتَلْحِمٌ أسْفَعُ الخدّيْنِ مِبْكَارُ**[1]

الشاهد: تسلّطت أداة النفي (لن) في هذا البيت على الفعل المضارع (يُناظر)، ومفعوله الضمير المتصل (الهاء)، أمّا فاعله فهو الاسم الظاهر المرفوع قوله: (مستلحمٌ)، حيث أفادت (لن) هنا نفي الفعل، ونصبه، وتخيلصه للاستقبال.

التحليل:

وفي نمط هذا الضرب، قد تسلّطت أداة النفي (لن) على الفعل المضارع (يُناظر) في قوله:(لن يُناظرَهَا) فنفته، ونصبته، وخلّصته للاستقبال. يقول سيبويه:"وإذا قال: سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل" [2]. والزجّاجي يرى أنها لنفي المستقبل[3]. ويرى الرّماني أنها تنصبُ الفعل، وتنفيه للمستقبل [4]. وعند العكبري تخلّص الفعل للاستقبال [5]. ويقول ابن يعيش:" اعلم أن (لن) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل" [6]. ويقول المرادي بأنها:" حرف نفي، ينْصِبُ الفعل المضارع، ويخلّصه للاستقبال"[7]. وهذا يتفق تماماً مع نص جرير في هذا النمط.

---

(1) الديوان : 237.

(2) الكتاب : 117/3.

(3) انظر : حروف المعاني : 8.

(4) انظر : معاني الحروف : 100 .

(5) انظر : اللباب في علل والبناء والإعراب : 32/2.

(6) شرح المفصل : 111/8.

(7) الجنى الداني : 270.

المبحث الثالث: قضية الرتبة والحذف في مكونات الجملة الفعلية.

المطلب الأول: قضية الرتبة في مكونات الجملة الفعلية .

إنّ الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، هي التي تتركب من الفعل، والفاعل والمفعول به، وهذا هو التركيب الأصلي لها، لأنّ الفعل والفاعل كالجزء الواحد، فهما عمدة في الكلام، والمفعول به هو مكمّل في الجملة الفعلية، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، مع أنّ قول النحاة أنّه فضلة، إلاّ أنّ الجملة ذات الفعل المتعدّي تكون ناقصة الدلالة بدونه.

وأريدُ أن أنوّه هنا إلى أنّ الجانب التحليلي سيكون مجملاً لهذا المبحث بأنماطه الثلاثة بعد الانتهاء من الجانب العملي (الوصفي) لهذا المبحث؛ لأنّ قضية الرتبة متداخلة في بعضها البعض، والمنهج الذي اتبعته في دراسة هذا المبحث يقوم على تقسيمه إلى أنماط، وصور، متّبعاً فيه الآتي:

1- تقديم الفعل، والفاعل على المفعول به (مراعاة الأصل).

2- توسط المفعول به بين الفعل، والفاعل (مخالفة الأصل).

3- تقديم المفعول به على الفعل، والفاعل (مخالفة الأصل).

4- نوع الفاعل، أو المفعول به من حيث: كون أحدهما أو كليهما اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً، أو ضميراً مستتراً.

النمط الأول: تقديم الفعل، والفاعل على المفعول به.

ونموذجه : فعل + فاعل + مفعول به.

ورد هذا النمط في ثلاثة وعشرين وسبع مئة وألف موضع، وتتوّزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى : فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في أربعة وخمسين ومئتي موضع، ومثالها قول جرير:

أَحْيَا بكَ اللّهُ أَقْوَامَاً فَكُنْتَ لَهُمْ * نُوْرَ البلادِ الذي تُجْلَى بِهِ الظُّلَمُ**[1]

الشاهد: في قوله: (أحيا) فعل ماضٍ متعدٍ، حيث تقدّم فاعله الاسم الظاهر المرفوع، وهو لفظ الجلالة (الله) على المفعول به المنصوب قوله: (أقواماً).

---

(1) الديوان : 639.

الصورة الثانية: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في اثنين وسبعمائة موضع، مثالها قول جرير:

وما تَعْرِفُونَ الشّمسَ إلّا لغَيرِكُم * ولا مِن مُنيراتِ الكَواكبِ كَوكَبا[1]**

الشاهد : بالبيت جملة فعلية منفية في قوله : (وما تعرفون الشمس ...)، حيث تقدّم فيها الفاعل الضمير المتصل على المفعول به الاسم الظاهر المنصوب ، وذلك على الترتيب الأصلي للجملة .

الصورة الثالثة: فعل + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في تسعين موضعاً، مثالها قول جرير:

فَارَقْتَنِي حِينَ كَفَّ الدّهْرُ[2] مِنْ بَصَرِي * وَحِينَ صِرْتُ كَعَظْمِ الرّمّةِ البَالي[3]**

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (فارقْتَني)، فـ(فارق) فعل ماضٍ متعدٍ، وفاعله الضمير المتصل (التاء)، أمّا مفعوله فهو الضمير المتصل (الياء)، حيث تقدّم الفاعل هنا على المفعول به وجوباً.

الصورة الرابعة: فعل+ فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في اثنين وأربعين وخمس مائة موضع ، ومثالها قول جرير:

لَقَدْ أَقْرَرَتِ غَيْبَتَنا لِواشٍ * وكُنّا لا نُقِرُّ لَكِ اغْتِيابا[4]**

الشاهد : قوله :(لا نقر لك اغتيابا) جملة فعلية مضارعية منفية بـ(لا)، حيث تقدّم فيها الفاعل الضمير المستتر وجوباً ، وتقديره :(نحن) على المفعول به على الاسم الظاهر المنصوب قوله :(اغتياب).

الصورة الخامسة: فعل + فاعل (ضمير مستتر) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

وردت هذه الصورة في خمسة وثلاثين ومائة موضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 25 .

(2) الدهر : الزمن لطويل . القاموس المحيط : مادة (دهر).

(3) الديوان : 536.

(4) المصدر السابق : 27 .

سَأُثْنِي على تَيْمٍ بِمَا لا يَسُرُّهَا * إذا أَرْكُبٌ وافَوْ بِنعْمَانَ أَرْكُبَا**[1]

الشاهد: في قوله:(لايسرُّها) فـ(لا) أداة نفي، و(يسرُّ) فعل مضارع متعدٍ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً، والضمير المتصل به (الهاء) مفعوله، حيث تقدّم الفاعل على المفعول به على حسب الترتيب الأصلي للجملة.

النمط الثاني: توسّط المفعول به بين الفعل، والفاعل.

ونموذجه: فعل + مفعول به + فاعل.

ورد هذا النمط في ستين وأربع مئة موضع من الديوان، وتتوّزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: فعل + مفعول به (اسم ظاهر) +فاعل(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في سبعة وتسعين ومئة موضع، ومثالها قول جرير:

سَبَقْتُ فِجَاءَ وَجْهِي لَمْ يُغَبَّرْ * وَقَدْ حَطَمَ الشّكِيْمَةَ** [2]**عَضُّ نَابِي**[3]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله : (حطَمَ الشكيمةَ عضٌّ نابي) فالفعل (حطمَ) ماضٍ متعدٍ، حيث تقدّم المفعول به الاسم الظاهر المنصوب قوله: (الشكيمة) على الفاعل المرفوع قوله: (عضٌّ) المضاف إلى لفظة (نابي)، ففي هذا البيت تقدّم المفعول به وجوباً على الفاعل خلافاً للأصل.

الصورة الثانية: فعل + مفعول به (ضمير بارز متصل) + فاعل (اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة وستين ومئتي موضع، ومثالها قول جرير:

تَمّتْ جَمَالاً وَدِيْناً لَيْسَ يَقْرَبُهَا * قَسُّ النّصَارى، ولا مِنْ همّها البِيَعُ**[4]

الشاهد: في قوله: (ليس يقربُها قسُّ النصارى) جملة فعلية من الفعل المضارع (يقرب) المسبوق بـ(ليس) النافية، حيث تقدّم المفعول به وجوباً، وهو الضمير المتصل (الهاء) على الفاعل الاسم المرفوع قوله: (قسُّ) المضاف إلى لفظة (النصارى).

---

(1) الديوان : 26.

(2) الشكيمة : الأنفةُ والانتصار من الظلم . القاموس المحيط : مادة (شكم).

(3) الديوان : 46.

(4) المصدر السابق : 435.

النمط الثالث: تقديم المفعول به على الفعل، والفاعل.

ونموذجه: مفعول به + فعل + فاعل، وله صورتان:

الصورة الأولى: مفعول به (اسم ظاهر) + فعل + فاعل.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع من الديوان، ومثالها قول جرير:

فَغُضِّ الطّرْفَ إنّكَ من نُمَيْرٍ * فَلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابَا** [1]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله: (فلا كعباً بلغت، ولا كلابا)، فـ(لا) أداة نفي، وقوله: (كعباً) مفعول به، حيث تقدّم على الفعل والفاعل معاً في قوله: (بلغت)، فـ(بلغ) فعل ماضٍ متعدٍ، والضمير المتصل به (التاء) فاعله، والتقدير : فلا بلغت كعباً، ولا كلاباً. إذاً في هذا البيت تقدّم المفعول به جوازاً على الفعل والفاعل معاً.

الصورة الثانية : مفعول به (اسم استفهام) + فعل + فاعل .

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع ، ومثالها قول جرير :

ماذا أردْتَ إليّ حِينَ تَسعَّرَتْ * نارِي وشَمَّر مِئْزَرِي عَن سَاقِي**[2]

الشاهد : في قوله:(ماذا أردْتَ)، فـ(ماذا) اسم استفهام في موضع نصب مفعولا به مقدم بالفعل (أردْتَ) وجوباً، والفعل هنا ماضٍ ، والضمير المتصل (التاء) فاعله ، واسم الاستفهام له صدر الكلام ، والتقدير هنا : أي شيء أردْتَ ؟

التحليل:

الأصل في الجملة ذات الفعل المتعدي، أن يأتي الفعل أولاً، ثمّ يليه الفاعل، ثمّ المفعول به، وهو يكون مفصولاً عن الفعل، وقد يأتي خلاف ذلك، بأن يأتي المفعول به مُقدَّماً على فاعله، أو على فعله، وإلى هذا أشار ابن مالك[3] بقوله:

والأصلُ في الفاعلِ أنْ يَتَّصِلا * والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفصِلا**

وقدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأصلِ * وقدْ يَجِي المفعولُ قَبْلَ الفعلِ**

ورأيتُ هنا أن أُحلّل قضية الرتبة في هذا المبحث بأنماطه الثلاثة؛ وذلك على الآتي:

---

(1) الديوان : 98.

(2) المصدر السابق : 487 .

(3) الألفية في النحو الصرف : 60.

النمط الأول : تقديم الفعل، والفاعل على المفعول به .

في الصورة الأولى من هذا النمط ، تقدّم فيها الفاعل على المفعول به في قول جرير :(أحيا بكَ اللهُ أقواماً)، حيث تقدّم الفاعل الاسم الظاهر لفظ الجلالة (اللهُ) على المفعول به الاسم الظاهر قوله: (أقواماً) جوازاً ، وفي الصورة الثانية من هذا النمط ، تقدم فيها الفاعل(الضمير المتصل) على المفعول به الاسم الظاهر وجوباً، في قول جرير:(لا يدعون يالَ مجاشع) ، وفي الصورة الثالثة من هذا النمط ، تقدّم الفاعل (الضمير المتصل) على المفعول به (الضمير المتصل) في قول جرير:(فارقْتني ...) ، فالضمير المتصل (التاء) فاعل، أمّا الضمير المتصل فهو(الياء) مفعولا به .

وفي الصورة الرابعة من هذا النمط ، حيث تقدّم فيها الفاعل (الضمير المستتر) على المفعول به الاسم الظاهر، في قول جرير،(لا نقِرُّ لكِ اغتيابا)، وفي الصورة الخامسة تقدّم فيها الفاعل (الضمير المستتر) على المفعول به (الضمير المتصل) في قول جرير:(لا يسرُّها) .

النمط الثاني : توسط المفعول به بين الفعل، والفاعل .

حيث نلاحظ في الصورة الأولى من هذا النمط توسط المفعول به بين الفعل و الفاعل في قول جرير:(وقد حطم الشكيمةَ عضُ نابي) ، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه ، قد توسط المفعول به (الضمير البارز المتصل) على فاعله الاسم الظاهر في قول جرير:(ليس يقربها قسُّ النصارى) ، ومثله قوله تعالى: ﴿ **قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ** ﴾[1].

(1) يونس : 57 .

النمط الثالث : تقديم المفعول به على الفعل، والفاعل .

نلاحظ في الصورة الأولى من هذا النمط تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل معاً في قول جرير:(فلا كعباً بلغْتَ، ولا كلابا)، ومثله قوله تعالى: ﴿ **فَرِيقًا هَدَى**﴾[1].

وفي الصورة الثانية من النمط نفسه ، قد تقدّم المفعول به على فعله وهو اسم استفهام؛ لأنه له صدر الكلام ، ولا يجوز تأخيره – كما في قول جرير:(ماذا أردْتَ ...)، فاسم الاستفهام عندما يتقدّم على الجملة الفعلية يكون في موضع نصب مفعولٌ به بالفعل الواقع بعده ، لأنه له صدر الكلام ، وهو من ضِمن شروط تقديم المفعول به على عامله[2] .

ويرى نحاة العربية[3] في قضية الرتبة بين الفاعل والمفعول به الآتي :

1- جواز تأخير المفعول به على الفاعل ، أو تقديمه عليه ، وذلك إذا كانا (اسمين ظاهرين) ، ووجود دليل يفرّق الفاعل من المفعول .

2- يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول به ، إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً ، والمفعول به اسماً ظاهراً .

3- يجب تقديم الفاعل على المفعول به ، إذا كانا (ضميرين متصلين) .

4- يجب تقديم الفاعل إذا كان (ضميراً مستتراً) على المفعول به إذا كان اسماً ظاهراً .

5- يجب تقديم الفاعل إذا كان (ضميراً مستتراً) على المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً .

6- يجب تأخير الفاعل على المفعول به إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً، والمفعول به (ضميراً متصلاً) .

7- يجوز تقديم المفعول به على الفعل، والفاعل معاً .

ويتبيّن ممّا سبق أن ما جاء في قواعد النحاة يتّفق مع قول جرير في هذا المبحث .

---

(1) الأعراف : 30 .

(2) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 335،334/1، همع الهوامع : 10،9/3 .

(3) انظر : شرح المفصل : 281/1 – 284 ، وشرح ابن عقيل : 43/2– 46 ، وهمع الهوامع : 259/2 ، 260 .

المطلب الثاني: قضية الحذف في الجملة الفعلية.

يعتبر الحذف ظاهرة من ظواهر اللغة، والكلمة إمّا عُمدة في الكلام، وإمّا فضلة، فالفعل والفاعل بمنزلة المسند والمسند إليه.

فالعمدة: هو ما لا يجوز الاستغناء عنه في الكلام كالفاعل، وهو جزء مهم من أجزاء الجملة فلا يجوز حذفه [1]. يقول سيبويه: "المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا" [2]. ويقول ابن مالك: "الفاعل كالجزء من الفعل، لأنّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً"[3]. أمّا ابن هشام، فقد جعل من شروط الحذف أن لا يكون المحذوف كالجزء، وذلك في قوله: "أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل، ولا نائبه ولا مشبهه"[4].

ويقول الأشموني في حكم الفاعل: "كونه عمدة لا يجوز حذفه، لأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر" [5]. ويقول السيوطي: "الصحيح وعليه البصريون أنّه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه"[6].

وعلى هذا، فمذهب البصريين هو المذهب السائد في كتب النحو، وهذا هو الحكم في حذف الفاعل عند البصريين وجمهور النحاة.

ولهذا الحكم الذي تبيّن آنفاً، لم أتكلّم في هذا البحث عن قضية حذف الفاعل لأنّ الحذف خاص بالاسم الظاهر، ولكن تحدثتُ عنه بالإضمار، وهو الاستتار (وجوباً، أو جوازاً)، وهو العائد على مفهوم الكلام في السياق، أو ما دلّ عليه الفعل. وذلك في المبحث الأول من هذا البحث في الضرب الثاني:(الجملة الفعلية ذات الفعل (اللازم)، و(المتعدي).

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 70/2.

(2) الكتاب : 23/1.

(3) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد : 219.

(4) مغني اللبيب : 263/2.

(5) شرح الأشموني : 301/1.

(6) همع الهوامع : 255/2.

الضرب الأول: حذف الفعل.

يُحذف عامل المفعول به وجوباً، أو جوازاً، وقد أشار إليه ابن مالك[1] بقوله:

ويحذَفُ النّاصبُهَا إنْ عُلما * وقدْ يكونُ حذفُهُ مُلتزَما**

ويقصد ابن مالك بقوله: (الناصبها) الفعل العامل في غيره، والضمير المتصل(الهاء) بلفظة (الناصب)، فهي للمفعول به الذي قد عمل فيه الفعل.

يقول ابن عقيل: " إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله "[2]. وقد يكون الحذف للفعل وجوباً، والفاعل هو الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) ، أو(إذا)، فإنّه مرفوع بفعل محذوف وجوباً[3].

وهذا الضرب له نمط واحد، ونموذجه: إذا + فعل(محذوف) + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (ضمير بارز متصل).

ورد هذا النمط في ثمانية مواضع، ومثاله قول جرير:

إنّا لَنَرْجُو، إذا ما الغَيْثُ أَخْلَفَنَا * مِنْ الخَلِيفَةِ مَا نَرْجُو من المَطَرِ**[4]

الشاهد: في قوله: (إذا ما الغيثُ أخلفنا) جملة فعلية، وقوله:(الغيثُ) فاعل مرفوع لفعل محذوف بعد (إذا)، والتقدير:(إذا ما أخلفنا الغيثُ أخلفنا)، فالضمير المتصل بالفعل (أخلف) للمتكلمين، وهو في محل نصب مفعول به للفعل (أخلف).

التحليل:

ونلاحظ في نموذج نمط هذا الضرب بأنه قد حُذف الفعل وجوباً بعد (إذا) في قوله:(إذا ما الغيثُ أخلفنا)، والتقدير:(إذا ما أخلفنا الغيثُ أخلفنا).

ويقول ابن عقيل: " إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله" [5]. أمّا الحذف جوازاً، فلم يرد في الديوان.

ويقول ابن هشام في حذف الفعل وجوباً: "والواجب ضابطه: أن يتأخر عن فعله مُفسِّرٌ له"[6].

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 68.

(2) شرح ابن عقيل : 39/2.

(3) انظر : المصدر السابق ، الموضع نفسه .

(4) الديوان: 331.

(5) شرح ابن عقيل : 39/2.

(6) شرح شذور الذهب : 167.

الضرب الثاني: حذف المفعول به.

إنّ المفعول به ليس عُمدة في الكلام، بل هو فضلة، وهو من مكمّلات الجملة الفعلية، ولكنّ الجملة ذات الفعل المتعدّي تكون ناقصة الدلالة بدونه.

يقول ابن عقيل: "والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يُضر"[1]. وإلى هذا أشار ابن مالك[2] بقوله:

وَحَذْفَ فَضلَةٍ أجِزْ إنْ لمْ يُضرْ * كحذفِ ما سيقَ جوَاباً أو حُصِرْ**

ولهذا الضرب نمطان:

النمط الأول: حذف (المفعول به) من جملة الصلة.

ونموذجه: اسم(موصول) + فعل متعدٍ + فاعل (ضمير بارز متصل) + مفعول به (محذوف).

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، ومثاله قول جرير:

أعْطُوا خُزَيْمَةَ والأنْصَارَ حُكْمَهُمُ * واللهُ عزّزَ بالأنصَارِ مَنْ نَصَرُوا**[3]

الشاهد: في قوله:(منْ نصروا) جملة فعلية من الفعل الماضي قوله:(نصر) المتعدي، وفاعله الضمير البارز المتصل (الواو)، أمّا المفعول به فمحذوف من الجملة، لوجود الاسم الموصول (مَنْ)، والجملة صلة لاسم الموصول (مَنْ). وقد حُذف من الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول، والمعرب مفعولاً به.

النمط الثاني: حذف (المفعول به) في غير الصلة.

ونموذجه: فعل متعدٍ + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (محذوف).

وله صورتان:

الصورة الأولى: فعل متعدٍ + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به(محذوف).

وردت هذه الصورة في سبعة ومئة موضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) شرح ابن عقيل : 70/2.

(2) الألفية في النحو والصرف : 68.

(3) الديوان : 314 .

رَدّوا الجِمَالَ بِذي طُلُوحٍ بَعْدَمَا * هَاجَ المَصِيفُ ، وقدْ تَوَلّى المَرْبَعُ**[1][2]

الشاهد: بالبيت جملة فعلية في قوله:(تولّى المرْبعُ)، فالفعل (تولّى) ماضٍ متعدٍ، وقوله: (المربعُ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، حيث حُذف المفعول به هنا من الجملة، والتقدير: (تولّى المرْبعُ الجمالَ).

الصورة الثانية: فعل متعدٍ + فاعل(ضمير مستتر) + مفعول به (محذوف).

وردت هذه الصورة في عشرة ومئة موضع، ومثالها قول جرير:

وَيَوْماً بِبَلْقَاءَ يَابْنَ القُيونِ * شَهِدْنَا الطِّعَانَ**[3] **وَلَمْ تَشْهَدِ**[4]

الشاهد: قوله:(تشهد) فعل مضارع متعدٍّ، وهو مسبوق بأداة النفي والجزم (لم) حيث جاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، وتقديره: (أنتَ) العائد على ابن القيون، والمفعول به هنا(محذوف) من الجملة، وتقديره: (الطّعانَ)، أي:(ولم تشهد الطّعانَ)، وهي معطوفة على الجملة الفعلية التي قبلها في هذا البيت، وهي قوله: (شهدنا الطّعانَ)، وكان المفعول به في هذه الجملة المتقدّمة، هو القرينة الدّالة على المفعول به المحذوف في الجملة التي بعدها، وهي الشاهد في هذا البيت.

التحليل:

وفي النمط الأول من هذا الضرب، قد حُذف المفعول به من جملة الصلة في قوله: (عزّز... من نصروا)، وهو ضمير يعود على الاسم الموصول (مَنْ)، وكان هذا الحذف لدلالة السياق عليه.

ويرى النحاة[5] أنّه يجوز حذف المفعول به، إذا كان عائداً على الموصول رابطاً له. ففي الصورة الأولى من النمط الثاني، قد حُذف المفعول به لغرض لفظي، حيث حُذف في هذه الصورة بعد الفعل (تولّى)، وقد يُفهم المحذوف من التركيب الواقع في الجملة.

---

(1) المربع : العصا التي يأخذ رجلان بطرفيها . القاموس المحيط : مادة : (ربع).

(2) الديوان : 418.

(3) الطعان : المنبر . القاموس المحيط : مادة (طعن) .

(4) الديوان : 159.

(5) انظر : مغني اللبيب : 289/2 ، والحذف في الأساليب العربية ، إبراهيم رفيدة : 113.

وفي الصورة الثانية من النمط نفسه، حيث حُذف المفعول به، وذلك لغرض لفظي بعد الفعل المضارع المسبوق بـ(لم) النافية الجازمة في قوله: (لم تشهد)، وهذا المحذوف يُفهم من التركيب في الجملة نفسها.

ويرى النحاة[1] أنّه لا يلزم الاشتراط في المحذوف إذا كان فضلةً وجود الدليل؛ لأنّه يُفهم من التركيب. وأنا أتّفق فيما ذهب إليه النحاة.

(1) انظر : همع الهوامع : 14/3 ، والحذف في الأساليب العربية : 114.

المبحث الرابع: الجملة الفعلية (الشرطية).

ويشمل المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أنماط الجملة الشرطية.

وهو على نوعين:

النوع الأول: الأنماط ذات الأدوات الشرطية الجازمة.

النوع الآخر: الأنماط ذات الأدوات الشرطية غير الجازمة.

المطلب الثاني: القضايا التركيبية في الجملة الشرطية.

وله أنماط:

النمط الأول: قضية الربط في الجملة الشرطية.

النمط الثاني: قضية اجتماع الجملة الشرطية والقسيمة.

النمط الثالث: قضية الرتبة في الجملة الشرطية.

النمط الرابع: قضية الحذف في الجملة الشرطية.

مدخل:

الشرط لغةً : إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط" [1]. وهو العلامة.

الجزم لغة: "القطع"[2]. أي: قطع الحركة بالسكون، وقطع حرف العلة بالحذف.

تقوم الجملة الشرطيّة إمّا على تركيب إسنادي كالفعل وفاعله، وإمّا على تركيب شرطي، فالجملة القائمة على التركيب الشرطي، وهي المركبة من ثلاثة أجزاء: أداة الشرط الرابطة، وجملة الشرط، وجملة الجواب، وتسمّى الجملة الشرطية[3].

إن أداة الشرط تربط كلتا الجملتين في الجملة الشرطية، حتى صارتا كالجملة الواحدة، يقول ابن يعيش: "فهذه الجملة، وإن كانت من أنواع الجُمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أنْ يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيدٌ، إلاّ أنّه لمّا دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو: المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقل إلاّ بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلاّ بذكر الجزاء"[4].

يقول الجرجاني في الشرط: "الشرط كما لا يُخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الإنفراد" [5]. ويُعرّف فخر الدين قباوة الجملة الشرطية بأنّها: "هي التي صدرها أداة شرط"[6]. ونحو قوله تعالى :﴿ **مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** ﴾[7].

---

(1) لسان العرب : 82/7 . مادة (شرط).

(2) لسان العرب : 2/ 277 : مادة (جزم) .

(3) إنّ مصطلح الجملة الشرطية ، وجملة الشرط متقاربان في المعنى ، والفرق بينهما هو أنّ الجملة الشرطية هي المركبة من أداة الشرط، وجملتي الشرط، والجواب ، أمّا جملة الشرط، هي الجملة الفعلية التي تأتي بعد أداة الشرط . انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 45.

(4) شرح المفصل : 89/1.

(5) دلائل الإعجاز : 246.

(6) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 14.

(7) النساء : 123.

المطلب الأول: أنماط الجملة الشرطية.

يرتبط جزءا الجملة الشرطية بإحدى أدوات الشرط ، فبعض الأدوات جازمة للشرط والجزاء ، وبعضها الآخر غير جازم . وسأدرس في هذا المطلب كل واحدٍ من النوعين على حدة .

النوع الأول: الأنماط ذات الأدوات الشرطية الجازمة.

فأدوات الشرط في هذا النوع تكون عاملة في الشرط والجواب، وقد أطلق سيبويه على أدوات الشرط الجازمة حروف الجزاء، وذلك عند قوله: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[1].

وأدوات الشرط الجازمة عند المبرد [2] هي: إنْ، وإذما، وأين، ومتى، وأنّى، وحيثما ومَنْ، وما، وأي، ومهما. وقد ورد منها في ديوان جرير: (إنْ، ومَنْ، ومتى).

أمّا (إنْ) فقال عنها سيبويه: "وزعم الخليل أنّ (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفْن فيكُن استفهاماً، ومنها ما يفارقه ما[3] فلا يكون فيه الجزاء، وهذه[4] على حال واحدة أبداً لا لا تفارق المجازاة"[5].

ويقول ابن هشام في (إنْ): "ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إنْ) ... " [6]. ويرى الشيخ خالد الأزهري أنّ (إنْ) حرف شرط جازم لفعلين باتفاق النحاة [7]. أمّا (مَنْ) فقال سيبويه: "فما يُجَازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ ... "[8]. ويقول ابن هشام: "ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمِّن ضُمِّن معنى الشرط، وهو مَنْ"[9].

---

(1) الكتاب : 62/3.

(2) المقتضب : 46/2، والجمل في النحو : 211، وشرح ابن عقيل : 13/4، وهمع الهوامع : 316/4، 317.

(3) يشير بـ(ما) إلى (حيث، وإذْ).

(4) يقصد بها (إنْ).

(5) الكتاب : 63/3.

(6) شرح شذور الذهب : 334.

(7) انظر: شرح التصريح على التوضيح : 247/2، 248.

(8) الكتاب : 56/3.

(9) شرح شذور الذهب : 334، وشرح التصريح على التوضيح : 248/2.

أمّا(متى) فيقول عنها سيبويه: "وما يُجازَى به من الظروف: متى..." [1]. ويقول ويقول ابن هشام: "ما وُضع للدلالة على الزمان، ثمّ ضمّن معنى الشرط وهو متى ..."[2]. وقد أتّبعتُ في هذا النوع من هذا المطلب عنصر الزمن لفعلي الشرط والجواب كمعيار في تصنيف هذا النوع إلى أنماط، ثمّ تقسيم هذه الأنماط حسب الأداة المستعملة إلى صور، وهو على النحو الآتي:

النمط الأول: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل الماضي. ورد هذا النمط في خمسة وعشرين موضعاً من الديوان، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: إنْ + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ .

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنْ قِيْلَ للركْبِ سِيرُوا وَالمَهَا حَرَجٌ * هَزّتْ علابِيبَهَا الهُوجُ[3]الهَراجِيبُ[4]**

الشاهد: فـ(إنْ) حرف شرط جازم، جاء بعدها الفعل الماضي المبني للمجهول (قيل) وهو في محل جزم فعل الشرط، أمّا جملة الجواب فقوله: (هزّت علابيبها الهوجُ الهراجيبُ)، وقد جاء فيها الفعل ماضياً في محل جزم أيضاً.

الصورة الثانية: مَنْ + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

مَنْ شَاءَ بَايَعْتُهُ مَالِيَ وَخُلْعَتَهُ * ما تُكْمِلُ الخُلجُ في دِيوَانِهِمْ سَطَرَا** [5]

الشاهد: فـ(مَنْ) أداة شرط جازمة، وقع بعدها الفعل الماضي (شاء)، وهو فعل الشرط، وجاء فاعله ضميراً مستتراً، أما جملة الجواب فقوله: (بايعته مالي)، حيث جاء فعل جواب الشرط ماضٍ أيضاً، فأفادت أداة الشرط (مَنْ) هنا تعليق جملة بجملة، أي: تعليق جملة الجواب بجملة الشرط، والتعليق هو توقف حصول الجواب على وقوع فعل الشرط.

---

(1) الكتاب : 56/3.

(2) شرح شذور الذهب : 335، وشرح التصريح على التوضيح : 248/2، وهمع الهوامع : 316/4.

(3) الهوج : طيش وتسرع . القاموس المحيط : مادة (هوج).

(4) الديوان : 53.

(5) المصدر السابق : 272.

النمط الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.

ورد هذا النمط في واحد وعشرين موضعا، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: إنْ + فعل مضارع + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

وإنْ تَنْدُبْ خُؤَوَلَةَ آلِ سعْدٍ * تُلاقِ الغُرَّ في السّلَفِ الجِعَادَا**[1]

الشاهد: جاء فعل الشرط (تندبْ) مضارعاً مجزوماً بعد (إنْ) الشرطية، وهو مجزوم بها، ووقع جواب الشرط قوله: (تُلاقِ) مضارعاً مجزوماً مثله، حيث أفادت أداة الشرط (إنْ) هنا ارتباط جملة الشرط بجملة الجواب، كارتباط السبب بالمسبب.

الصورة الثانية: مَنْ + فعل مضارع + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في موضعين ، ومثالها قول جرير:

إنّ الفَرَزْدَقَ مَنْ يَعْلَقْ زيَارَتَهُ * يُوبَقْ بِرِجْسٍ**[2]**، وللسّوْآتِ زَوّارُ**[3]

الشاهد: جاء في هذا البيت أداة الشرط الجازمة (مَنْ) ووقع بعدها فعل الشرط (يعلقْ) مضارعاً مجزوماً بها، أمّا جواب الشرط فأتى مضارعاً مجزوماً مثله، وهو قوله: (يُوبقْ)، حيث أفادت أداة الشرط (مَنْ) ارتباط الجملتين ببعضهما البعض.

الصورة الثالثة: متى + فعل مضارع + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

مَتَى تَغْمِزْ ذِرَاعَ مُجَاشِعِيٍّ * تَجِدْ لَحْماً وَلَيْسَ على عِظَامِ**[4]

الشاهد: جاء فعل الشرط (تغمزْ) مضارعاً مجزوماً بعد أداة الشرط (متى)، وجاء الفاعل ضميراً مستتراً، أمّا مفعوله، فهو الاسم الظاهر المنصوب قوله: (ذراع) المضاف إلى لفظة (مجاشع)، أمّا جواب الشرط، فقد جاء مضارعاً مجزوماً أيضاً، وهو قوله: (تجدْ)، حيث أفادت أداة الشرط (متى) تعليق الجملتين ببعضهما البعض.

---

(1) الديوان : 165.

(2) الرجس : القذر . القاموس المحيط : مادة (رجس).

(3) الديوان : 238.

(4) المصدر السابق : 650.

النمط الثالث: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.

ورد هذا النمط في تسعة مواضع، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: إنْ + فعل ماضٍ + فاء + ما + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

إذا رَحَلُوا جَزِعْتَ، وإنْ أَقَامُوا * فَمَا يُجْدِي المُقَامُ على الرّحِيلِ**[1]

الشاهد: في قوله: (إن أقاموا)، فـ(إن) أداة شرط جازمة، وقع بعدها الفعل الماضي (أقاموا)، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل الضمير البارز المتصل (الواو)، أمّا جملة الجواب، فهي قوله: (فما يجدي المقام)، وجاء الجواب مضارعاً مجزوم محلاً، لدخول الفاء على الجواب؛ لأنه مقترن بـ(ما).

الصورة الثانية: (مَنْ) + فعل ماضٍ + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

مَنْ يَهْدِهِ اللهُ يَهْتَدْ لا مُضِلَّ لَهُ * ومَنْ أَضَلَّ فَمَا يَهْدِيهِ مِنْ هَادِي**[2]

الشاهد: جاء فعل الشرط (أضل) ماضياً بعد أداة الشرط (مَنْ)، أمّا جواب الشرط، فقد جاء فعل مضارعاً، وهو قوله: (يهدي)، والفاء هنا واقعة في جواب الشرط؛ لأنه منفي، وهو في محل جزم.

النمط الرابع: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.

ورد هذا النمط في موضعين من الديوان، ونموذج صورته: متى + فعل مضارع + فعل ماضٍ. ومثالها قول جرير:

مَتَى أُذْكَرْ بِخُورِ بَنِي عِقَالٍ * تَبَيّنَ في وُجُوهِهِمْ اكْتِئَابَا**[3]

الشاهد: فـ(متى) أداة شرط جازمة، وقع بعدها فعل الشرط قوله: (أذكرْ)، وهو مضارع مجزوم بها، أمّا جواب الشرط ففعله ماضٍ، وهو قوله: (تبيّن) في محل جزم.

---

(1) الديوان : 524.

(2) المصدر السابق : 185.

(3) المصدر نفسه : 91.

التحليل:

إنّ أدوات الشرط الجازمة تعمل في جملتي الشرط والجواب، وقد ذكرها ابن مالك[1] في ألفيته بقوله:

واجزمْ بإنْ ومَنْ وما ومهْما * أَيٍّ متى أيّان أيْنَ إذْما**

وحيْثُما أنَّى وحرفٌ إذما * كإنْ وباقي الأدواتِ اسما**

حيث نلاحظ الأدوات الجازمة في الجملة الشرطية في هذا النوع من هذا المطلب، قد جاءت متنوعة الأدوات، والأفعال: (الماضية)، و (المضارعة) وتأثير الأداة فيما بعدها. يقول ابن مالك [2]:

وماضِيِيْن أو مُضارعَين * تُلْفيهِما أو متخالفَين**

وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ * ورفعُهُ بعدَ مضارعٍ وَهَنْ**

وعلى هذا سأحلل هذه الأنماط من حيث تأثير أداة الشرط في فعلي الشرط والجواب، وهو على النحو الآتي:

1- إذا كان فعلا الشرط والجواب ماضيين، فلا تؤثر فيهما أداة الشرط الجازمة في لفظهما، ولكنهما في موضع جزم بها [3]، ومثال ذلك قول جرير في الصورة الأولى من النمط الأول: (إنْ قيل للركب ... هزّتْ علابيبها). وفي الصورة الثانية من النمط نفسه: (مَنْ شاء بايعته مالي ...)، حيث جاء فعلا الشرط والجواب (ماضيين) لفظاً ومعنى، يقول المبرد: "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في جزاء على معنى المستقبلة؛ لأنّ الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع. فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبيّن فيه الإعراب" [4]. ويقول ابن عصفور: "فإنْ كانا ماضيين كانا في موضع جزم" [5]. ويقول السيوطي [6]: " أن يكونا (ماضيين)

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 157.

(2) المصدر السابق : 158.

(3) انظر : شرح جمل الزجاجي : 198/2، وشرح ابن عقيل : 17/4.

(4) المقتضب : 50/2.

(5) المقرب : 274/1.

(6) همع الهوا مع : 322/4.

للمشاركة في عدم التأثر". نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ** ﴾[1]. وما قاله جرير يتفق مع ما ذهب إليه النحاة.

2- إذا كان فعلا الشرط والجواب مضارعين (مستقبلين) فإنّ أداة الشرط الجازمة تجزمهما جميعاً [2]. ومثال ذلك: قول جرير في الصورة الأولى من النمط الثاني: (وإن تندبْ ... تلاقِ)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه قوله: (مَنْ يعلقْ ... يُوبقْ)، وفي الصورة الثالثة من النمط نفسه قوله: (متى تغمرْ... تجدْ). فنلاحظ هنا أنّ أدوات الشرط: (إنْ – مَنْ- متى) عاملة في الجزم لفعلي الشرط والجواب. حيث يقول الزمخشري: "فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلاّ الجزم"[3].

3- إذا كان فعل الشرط ماضياً، وفعل الجواب (مضارعاً)، فإنّ أداة الشرط الجازمة تؤثر في الماضي محلاً، وفعل الجواب المضارع يكون ماضياً بالمعنى [4]. حيث يجوز في المضارع الوجهان: الجزم بأداة الشرط، والرفع، وإليه يشير ابن مالك: "وبعد ماضٍ رفْعُكَ الجزاء حسنْ" [5]. ومثل قول جرير في الصورة الأولى من النمط الثالث: (وإن أقاموا ... فما يجْدي)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه قوله: (ومن أضلّ فما يهدي). ويقول ابن عصفور: "ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء"[6]. ويقول السيوطي [7]:" أن يكون (الأول ماضياً)، والثاني: مضارعاً؛ لأنّ فيه فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عدم التأثر إلى التأثر، نحو: إنْ قام أقم".

4- إذا كان فعل الشرط (مضارعاً) والجواب (ماضياً)، وهذا. لا يجيء إلاّ في الضرورة[8]. ومثال ذلك قول جرير في النمط الرابع: (متى أذكرْ ... تبيّنَ...)، حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بعد أداة الشرط (متى)، وهو مجزوم بها، أمّا

---

(1) الإسراء : 7.

(2) انظر : شرح جمل الزجاجي: 197/2، وشرح ابن عقيل : 17/4.

(3) المفصل : 320، والمتبع في شرح اللمع : 532/2، والمقرب : 274/1، وهمع الهوا مع : 322/4.

(4) انظر : شرح جمل الزجاجي : 198/2، وشرح ابن عقيل : 17/4.

(5) الألفية في النحو والصرف : 158.

(6) شرح جمل الزجاجي : 198/2.

(7) همع الهوا مع : 322/4.

(8) انظر : شرح جمل الزجاجي: 198/2، وشرح ابن عقيل : 17/4.

الجواب ففعله ماضٍ، وهو في محل جزم. حيث يقول ابن مالك [1]: "ورفْعُه بعد مضارع وهَنْ ". ويقول السيوطي[2]: " أن يكون الأول (مضارعاً)، والثاني (ماضياً)، وهذا القسم أجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك، وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة ".

(1) الألفية في النحو والصرف : 158.

(2) همع الهوامع : 322/4.

النوع الثاني: الأنماط ذات الأدوات الشرطية غير الجازمة.

أدوات الشرط نوعان: جازمة، وقد تقدّمت، وغير جازمة ، وهي [1]: إذا، ولو، ولولا، ولوما، وكلّما وأمّا، ولما.

وورد منها في مجال دراستي بالديوان: (إذا ، ولو ، ولمّا ، ولولا).

1ـ أمّا (إذا) فهي ظرف للمستقبل، متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك[2].

وهذا رأي البصريين إلّا الأخفش، فأما الأخفش، والكوفيون فيجيزون دخولها على الجملة الاسمية، مثل قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾[3]، فـ(إذا) أجاز فيها الأخفش أن تُعرب فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسّره الفعل المذكور، وأن تُعرب مبتدأ، و(انفطرت) الخبر، ومثل ذلك يقول الكوفيون.

2ـ أمّا (لو) فقال عنها سيبويه: "وأمّا (لو) فلمّا كان سيقع لوقوع غيره" [4].

ويقول ابن هشام: "أنّها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا القول الجاري على ألسنة المعربين" [5]. ويقول المالقي: "أن تكون حرف امتناع لامتناع" [6].

والمشهور على ألسنة المعربين، بأنّها حرف امتناع لامتناع[7].

3ـ أمّا (لمّا) فيقول سيبويه: "وأمّا (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره"[8]. وهي حرف عند سيبويه، ويقال فيها: حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود وجود لوجود[9]. والصحيح فيما ذهب إليه سيبويه بأنّها تقابل (لو)، وذلك في قوله: "وإنّما تجيء (لو) لما ذكرنا، فإنّما هما لابتداء وجواب" [10]. وذهب ابن السرّاج، وابن

---

(1) انظر : الكتاب : 234/4، 235 ، وجامع الدروس العربية، للغلاييني، تح : عبد المنعم خليل إبراهيم : 194/3.

(2) انظر : مغني اللبيب : 113/1، 114.

(3) الانفطار :1.

(4) الكتاب : 224/4.

(5) مغني اللبيب :273/1.

(6) رصف المباني : 89.

(7) انظر : شرح ابن عقيل : 23/4.

(8) الكتاب : 234/4.

(9) انظر : الجنى الداني : 594.

(10) الكتاب : 234/4.

جنّي والفارسي إلى أنّ (لمّا) ظرف زمان بمعنى (حين)" [1]. ويجوز في (أن) زيادتها بعد (لمّا) قبل الماضي، ويكون جواب (لمّا) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو منفي بـ(ما)، أو مضارع منفي بـ(لم)، أو جملة اسمية مقترنة بـ(إذا) الفجائية[2].

4ـ أمّا (لولا) فيرى سيبويه بأنّها للابتداء والجواب، فالأول سبب ما وقع وما لم يقع[3]. وعند الزجّاجي بأنها يُمتنع بها الشيء لوجود غيره [4]. ويقول الرمّاني[5]: "من "من أوضاعها أن يكون امتناع الشيء لا متناع غيره". ويرى ابن عقيل بأنها تدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره[6]. والصحيح ما ذهب إليه ابن عقيل.

النمط الأول: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.

ورد هذا النمط في أربعة وسبعين موضعاً من الديوان، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: إذا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ.

وردت هذه الصورة في واحد وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إذا سَعَرَ الخَلِيفَةُ نَارَ حَرْبٍ * رَأى الحَجّاجَ أَثْقَبَهَا[7] شِهَابَا[8][9]**

الشاهد: قوله: (سعرَ) فعل ماضٍ وقع بعد أداة الشرط (إذا)، وأمّا الجواب، فقد جاء فعله ماضياً مثله، وهو قوله: (رأى)، وهنا أداة الشرط غير جازمة.

الصورة الثانية: لمّا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ.

وردت هذه الصورة في ثلاثة وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

لمّا رَأَيْتَ قُرُومَ المُلْكِ سَامِيَةً * طَاحَ الخُبَيْبَان والمكذوبُ مكذوبُ[10]**

---

(1) انظر : ارتشاف الضرب : لأبي حيان الأندلسي ، تح : مصطفى أحمد النماس : 570/2.

(2) انظر : المصدر السابق : 571/2.

(3) انظر : الكتاب : 235/4.

(4) انظر : حروف المعاني : 3.

(5) معاني الحروف : 123.

(6) انظر : شرح ابن عقيل : 26/4.

(7) الثقب : الصبور . القاموس المحيط : مادة (ثقب).

(8) الشهب : بياض لصدعة السواد . القاموس المحيط : مادة (شهب).

(9) الديوان : 29.

(10) المصدر السابق : 51.

الشاهد: في قوله: (لمّا) أداة شرط، حيث وقع بعدها فعل الشرط (رأيتَ)، وهو فعل ماضٍ، وفاعله الضمير المتصل (التاء)، أمّا جواب الشرط ففعله ماضٍ أيضاً، وهو قوله: (طاح).

النمط الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.

ورد هذا النمط في أربعة وستين موضعاً من الديوان، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: إذا + فعل ماضٍ + (لم) + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في ثمانية وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إذا اعتركَ الأورادُ يا تيمُ لو تجِدْ * عِناجاً ولا حَبْلاً بدلوِكَ مُكْرَبا**[1]

الشاهد: (إذا) أداة شرط غير جازمة، وجملة الشرط الواقعة بعدها فعلية فعلها ماضٍ، وهو قوله: (اعتركَ)، أمّا جملة الجواب ففعلها مضارع مسبوق بأداة النفي (لم)، وهو قوله:(لم تجدْ).

الصورة الثانية: لمّا + فعل ماضٍ + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

لمَّا نَبْذْنَا سَلاماً في مُخَالَسَةٍ * نَخْشَى العُيُونَ وَبَعْضُ القَوْمِ مَرْهُوبُ**[2][3]

الشاهد: وقوع فعل الشرط بعد (لمّا)، وهو ماضٍ، أمّا جملة الجواب ففعلها مضارع، وهو قوله: (نخشى).

النمط الثالث: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.

ورد هذا النمط في ثلاثة وعشرين موضعاً من الديوان، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: إذا + لم + فعل مضارع + فعل ماضٍ.

---

(1) الديوان : 25.

(2) المرهوب: الأسد : القاموس المحيط : مادة (رهب).

(3) الديوان : 49.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

وَقَدْ كَانَ الجَبَابِرُ، قَدْ عَلِمْتُمْ * إذا لَمْ نَرْضَ حُكْمَهُمُ عَصَيْنَا**[1]

الشاهد: فالواقع بعد أداة الشرط (إذا) جملة الشرط، وهي جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لم) وهو قوله: (لم نرضَ)، وهو مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وأمّا جملة الجواب ففعلها ماضٍ مثبتٍ، وهو قوله:(عصينا)، ومجيء المضارع المنفي بـ(لم) بعد (إذا) قليل.

الصورة الثانية: لو + فعل مضارع + فعل ماضٍ.

وردت هذه الصورة في خمسة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

وَلَوْ تَدْعُو الجَهَاضِمَ[2] **أوْ جُدَيْدَا *** وَجَدْتَ حِبَالَ ذِمّتِهِمْ شدادَا**[3]

الشاهد: (لو) أداة شرط، والواقع بعدها جملة الشرط، وهي جملة فعلية فعلها مضارع، وهو قوله: (تدعو)، وأمّا جملة الجواب فقد تصدّرها الفعل الماضي (وَجَدَ).

النمط الرابع: أداة الشرط + جملة (اسمية) + جملة الجواب (فعلية).

ورد هذا النمط في ثلاثة وثلاثين موضعاً من الديوان، وتتوزّعه الصور الآتية :

الصورة الأولى: لولا + جملة (اسمية) + (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مقترن باللام.

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

لوْلا الحيَاءُ لَهَاجَ الشّوْقَ مُخْتَشِعٌ * مِثْلُ الحَمَامَةِ مِنْ مُسْتَوْقِدِ النّارِ**[4]

الشاهد: إن الواقع بعد(لوْلا) جملة (اسمية) من المبتدأ في قوله:(الحياءُ)، والخبر المحذوف وجوباً، تقديره:(موجودٌ)، وهذه الجملة هي جملة الشرط، أمّا الجواب فهو (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، وهو قوله:(لَهَاج)، وهو مقترن باللام .

الصورة الثانية: لولا + جملة (اسمية) + (جملة فعلية) فعلها ماضٍ غير مقترن باللام.

وقد وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 732.

(2) الجهاضم : الشاخص المرتفع من السنام وغيره . القاموس المحيط : مادة (جهض) .

(3) الديوان : 172.

(4) المصدر السابق : 380.

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ * لمْ تُحْصَ عِدّتُهُمْ إلاّ بِعَدّادِ**

كانُوا ثمانينَ أوْ زادُوا ثَمَانِيَةً * لوْلا رَجَاؤكَ قَدْ قَتّلْتُ أوْلادِي[1]**

الشاهد: قوله:(لوْلا رجاؤك)، فـ(لوْلا) حرف امتناع، و(رجاؤك) مبتدأ مضاف إلى الضمير المخاطب (الكاف)، وخبره محذوف وجوباً، تقديره:(موجود)، أمّا الجواب فهو (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مسبوق بحرف التحقيق (قد)، وهو قوله:(قد قلت).

الصورة الثالثة: لولا + جملة (اسمية) + لم + جملة الجواب (فعلية) فعلها مضارع غير مقترن باللام.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

ومُبْدٍ لَنَا ضِغْناً ، ولَوْلا رِمَاحُنَا * بأرْضِ العِدَى لَمْ يَرْعَ صَوْبَ البَوَارِقِ[2]**

الشاهد: إن الواقع بعد (لولا) جملة (اسمية) من المبتدأ، وهو قوله:(رماحُنا)، والخبر محذوف وجوباً، أمّا جملة الجواب ففعلية فعلها مضارع مسبوق بأداة النفي (لم)، وهو قوله: (لم يرع).

الصورة الرابعة: لولا + جملة (اسمية) + ما (النافية) + جملة الجواب (فعلية) فعلها ماضٍ غير مقترن باللام.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

يَا ضَبَّ لَوْلا حَيْنُكُمْ ما كُنْتُمُ * عَرَضاً لِنَبْلِيَ، حِينَ جَدّ نِضَالِي[3]**

الشاهد: قوله: (حينكم) جملة (اسمية) من المبتدأ، وهو قوله: (حين) المضاف إلى الضمير (كم)، والخبر محذوف وجوباً، أمّا قوله: (ما كنتم)، فجملة فعلية فعلها ماضٍ ناقص مسبوق بـ(ما) النافية، وهي جملة الجواب.

التحليل:

نلاحظ أنّ أدوات الشرط في هذا النوع غير جازمة، وهي على الآتي:

1- إذا كان فعلا الشرط والجواب (ماضيين) فإنّ أداة الشرط غير الجازمة لا تؤثر فيهما، ولا يتأثران بها، نحو قول جرير في الصورة الأولى من النمط الأول:(إذا

---

(1) الديوان : 188.

(2) المصدر السابق : 485.

(3) المصدر نفسه : 586.

سعر ... رأى)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه: (لمّا رأيت ... طاح)، فنلاحظ هنا بأنّ أداة الشرط غير الجازمة، لم تؤثر في فعلي الشرط والجواب. يقول ابن هشام: "ولا تعمل (إذا) الجزم إلاّ في ضرورة "[1].

2- إذا كان أحد فعلي الشرط، أو الجواب (مضارعاً)، فإنّ أداة الشرط غير الجازمة لا تؤثر فيهما، ولا يتأثر بها، نحو قول جرير في الصورة الأولى من النمط الثاني: (إذا اعتركَ ... لم تجدْ)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه قوله: (لما نبذنا ... نخشى)، وفي الصورة الأولى من النمط الثالث قوله: (إذا لم نرض ... عصينا)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه قوله: (ولو تدعو ... وجدت).

أمّا (لولا) فقد أشار إليها ابن مالك[2] بقوله:

لولا، ولوما، يلزمان الابتداء * إذا امتناعاً بوجودٍ عَقَدَا**

حيث نلاحظ صور النمط الرابع المختص بـ(لولا) بأنّها لزمت الابتداء، وهي حرف امتناع لوجود، وسأسرد هنا هذه الصور، وهي: في الصورة الأولى قوله:(لولا الحيَاءُ لهاج ...)، وفي الثانية قوله:(لولا رجاؤك قد قَتّلتُ أولادي)، وفي الثالثة قوله: (لولا رماحنا ... لم يرع ...)، وفي الصورة الرابعة قوله: (لولا حينكم ما كنتم ...).

فنلاحظ بأنّ الواقع بعد (لولا) جملة (اسمية) بها مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: (موجود)، أمّا الجواب فهو جملة فعلية.

ويرى ابن عقيل بأنّ (لولا) تكون دالةً على امتناع الشيء لوجود غيره، ويلزم حينئذٍ الابتداء، فلا يدخل إلاّ على المبتدأ، والخبر بعده يكون محذوفاً وجوباً، ولابدّ له من جواب، فإن كان مثبتاً قُرِنَ باللام غالباً، وإن كان منفياً بـ(ما) تجرّد عنها غالباً، وإنْ كان منفياً بـ(لم) لم يقترن بها[3].

---

(1) مغني اللبيب : 114/1.

(2) الألفية في النحو والصرف : 161.

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 26/4.

المطلب الثاني: القضايا التركيبية في الجملة الشرطية.

من خلال ما جمّعتُ من التراكيب الشرطية المختلفة الواردة في ديوان جرير، فإنّني قسّمتها إلى أنماط في هذا المطلب، وإن قضية العطف في الجملة الشرطية سواء أكانت على الشرط، أم الجواب، فإنها لم ترد في الديوان. وقد قسّمتُ هذا المطلب إلى الأنماط الآتية:

النمط الأول : قضية الربط في الجملة الشرطية:

سأتناول في هذا النمط قضية ربط الجواب بالشرط، وهو على نموذجين:

النموذج الأول: أداة الشرط + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب.

ورد نموذج هذا النمط في سبعة وسبعين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: إنْ + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب (اسمية).

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع من الديوان، مثالها قول جرير:

فإنْ تَرْجِعُوا رِزْقِي إليّ، فَإنّهُ * مَتَاعُ لَيَالٍ، والحَيَاةُ كَذُوبُ**[1]

الشاهد: (إنْ) أداة شرط، وقوله:(ترجعوا) جملة الشرط، وهي (فعلية) فعلها مضارع، وهو فعل الشرط، أمّا جملة جواب الشرط، فهي قوله: (فإنّه متاعُ ليَالٍ)، وهي جملة اسمية مقترنة بالفاء.

الصورة الثانية: إنْ + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب (فعلية) فعلها أمر.

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنْ رُمْتَ عِنْدَ بَنِي أُسَيْدَةَ عِزَّنَا * فَانْقُلْ مَنَاكِبَ يَذْبُلٍ وذِقَانِ**[2]

الشاهد: قوله: (رمتَ) جملة الشرط، وهي (فعلية) فعلها ماضٍ، وقد وقعت بعد أداة الشرط (إنْ)، أمّا جملة الجواب فقوله: (فانْقلْ مناكب)، وهي (جملة فعلية) فعلها طلبي (أمر).

الصورة الثالثة : إذا + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب (اسمية).

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 59.

(2) المصدر السابق : 721.

زَيْنُ المَنَابِرِ حِينَ تَعْلُو مِنْبَراً * وإذا رَكِبْتَ فَأَنْتَ زَيْنُ المَوْكِبِ**[1]

الشاهد: (إذا) أداة شرط غير جازمة، و(ركبتَ) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، أمّا جواب الشرط فجملة اسمية مقترنة بالفاء، وهو قوله: (فأنت زين الموكب).

الصورة الرابعة: إذا + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب (فعلية).

وردت هذه الصورة في أربعة وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إذا اجْتَمَعُوا عَليّ فَخَلِّ عَنْهُمْ * وَعَنْ بَازٍ يَصُكّ حُبَارَيَاتِ**[2]

الشاهد: قوله: (اجتمعوا) جملة الشرط، حيث وقعت بعد أداة الشرط (إذا)، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، وجملة الجواب قوله: (فخلِّ)، وهي (جملة فعلية) فعلها طلبي (أمر)، وجملة الجواب هنا (فعلية) مقترنة بالفاء.

الصورة الخامسة: لوْ + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب (فعلية).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

عُلّقتُهَا إنْسِيّةً ، وحْشِيّةً * عَصْمَاءَ لَوْ خُضعَ الحَدِيثُ ، نَوَارُ**

فَتَرى مَشَارِبَ حَوْلَهَا حَرَمُ الحِمَى * والشّرْبُ يُمْنَعُ والقُلُوبُ حِرَارُ**[3]

الشاهد: إن جملة الشرط الواقعة بعد أداة الشرط (لو) فعلية ذات فعل ماضٍ مبني للمجهول، أمّا جملة الجواب، فهي (فعلية) فعلها مضارع مقترن بالفاء، وهو قوله: (فترى).

التحليل:

يجب اقتران الجواب بـ(الفاء) إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً في الجملة الشرطية، وقد أشار ابن مالك[4] إلى ذلك بقوله:

واقْرُنْ بفَا حتْماً جوَاباً لو جُعِلْ * شرطاً لإنْ أو غيرها لمْ يَنْجَعِلْ**

---

(1) الديوان : 33.

(2) المصدر السابق : 107.

(3) المصدر نفسه : 260 .

(4) الألفية في النحو والصرف : 158.

ويتّضح من خلال دراستي للديوان، أنّ جريراً قد استعمل (الفاء) في جملة الجواب في جميع المواضع التي يجب فيها الاقتران بها، وقد زاد في استعماله بها في بعض المواضع المختلف فيها، وسأبيّن تفصيل ذلك.

ففي الصورة الأولى من النموذج الأول من هذا النمط، قد أتت جملة الجواب (اسمية) مقترنة بالفاء في قوله:(فإنّه ...)، وفي الصورة الثالثة من النموذج نفسه، حيث جاءت جملة الجواب (اسمية) مقترنة بالفاء في قوله:(فأنت ...)، وهذا جائز عند النحاة[1]. يقول سيبويه: "واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بالفعل أو بالفاء ... وأمّا الجواب فقولك: إنّ تأتني فأنا صاحبُك" [2]. وعلى ذلك ذهب الزمخشري، وأبو حيّان الأندلسي، وابن عقيل.

أمّا في الصورة الثانية من النموذج نفسه، فقد جاءت جملة الجواب (فعلية) فعلها طلبي (أمر) مقرون بالفاء في قوله: (فانقلْ).

وفي الصورة الرابعة من النموذج نفسه، أتت جملة الجواب (فعلية) فعلها طلبي (أمر) مقرون بالفاء في قوله: (فَخَلِّ)، وفي الصورة الخامسة من النموذج نفسه، جاءت جملة الجواب (فعلية) فعلها مضارعٍ مُثبتٍ مقترن بالفاء في قوله: (فترى ...). وهذا جائز عند النحاة[3].

قال الزمخشري[4]: "وإنْ كان الجزاء أمراً، أو نهياً ... ، أو مبتدأ، أو خبراً، فلابدّ من الفاء، كقولك: إنْ أتاك زيدٌ فأكرمه".

---

(1) انظر : مغني اللبيب:183/1.

(2) الكتاب : 63/3، والمفصل:321، وارتشاف الضرب : 552/2، وشرح ابن عقيل : 19/4.

(3) انظر : مغني اللبيب:183/1.

(4) المفصل : 321.

النموذج الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط + اللام + جملة الجواب.

ورد هذا النموذج في خمسين موضعاً من الديوان، وصورته: لو + جملة الشرط + اللام + جملة الجواب (فعلية)، ومثالها قول جرير:

لوْ يَقْدُرُونَ بِغيْرِ ما أبْلَيْتَهُمْ * لَسُقِيتَ سُمّ أراقِمٍ[1]، وأسَاوِدِ[2]**

الشاهد: (لو) أداة شرط، وقوله: (يقدرون) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها مضارعٍ مثبتٍ، أمّا جملة الجواب فهي قوله:(لسُقيتَ)، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبتٍ مبني للمجهول، وهي مقترنة باللام. وما جاء في نص جرير هنا يتفق مع قواعد النحاة.

التحليل :

نلاحظ في هذا النموذج أنّ جملة الجواب جاءت مقترنة بـ(اللام)، حيث وقعت في هذا النموذج جملة (فعلية) فعلها ماضٍ مثبتٍ مبني للمجهول ومقترنٍ بـ(اللام) في قوله: (لسُقيتَ). يقول المرادي: "لا يكون جواب (لو) إلاّ فعلاً ماضياً مثبتاً، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم)، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام"[3].

(1) الأراقم : أخبث الحيّات ، وأطلبها للإنسان ،القاموس المحيط . مادة (رقم).

(2) الديوان : 154.

(3) الجنى الداني : 273، وشرح ابن عقيل : 24/4.

النمط الثاني: قضية اجتماع الجملة الشرطية والقسمية.

القسم لغة: "اليمين"[1].

أما اصطلاحاً:

يقول ابن عصفور: "القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية" [2].

وبعد استقرائي ديوان جرير، تبيّن لي بأنّ المواضع التي اجتمع فيها الشرط والقسم، قد تقدّم فيها القسم على الشرط، وكان الجواب للقسم، مع أنّ جرير استعمل أداة الشرط (إنْ) مقترنة باللام في هذا الاجتماع.

وقد ورد هذا النمط في أربعة عشر موضعا، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: لئن + جملة الشرط فعلية (فعلها ماضٍ مثبت) + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

فَلَئِنْ صَدَرْتَ لَتَصْدُرَنّ بِحَاجَةٍ * وَلَئِنْ سُقِيتَ لَطَالَ ذا تَحْوَامَا**[3]

الشاهد: (لئنْ) اللام: دالة على القسم المحذوف، وتُسمّى اللام الموطئة؛ لأنّها وطأت الجواب للقسم، و(إنْ) المتصلة بها أداة شرط، أمّا جملة الشرط فهي (فعلية) فعلها ماضٍ مثبت في قوله:(صدرتَ)، أمّا قوله:(لتصدرنّ) فهو جواب القسم، وقد أكّد باللام والنون، واستغنى به عن جواب الشرط ، والجملة الثانية بهذا البيت قوله: (ولئنْ سُقيت لطال ...)، و(لئن) اللام دالة على القسم المحذوف ، و(إنْ) أداة شرط ، أمّا جملة الشرط (ففعلية) فعلها ماضٍ مثبت مبني للمجهول، وهو قوله:(سُقيت)، أمّا جواب القسم فقوله:(لطال)، حيث أُكّد باللام فقط، واستغنى به عن جواب الشرط.

الصورة الثانية: لئن + جملة الشرط (فعلية) فعلها ماضٍ مثبت + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

لَئِنْ رَاهَنتْ عَدْواً عَلَيْكَ مُجَاشِعٌ * لَقَدْ لَقِيتْ نَقْصاً وَطَاشَتْ حُلُومُهَا**[4]

---

(1) لسان العرب : 164/11، مادة (قسم).

(2) شرح جمل الزجّاجي : 520/1.

(3) الديوان : 681.

(4) المصدر السابق : 692.

الشاهد: (لئنْ) فاللام: دالة على القسم المحذوف، و(إنْ) أداة شرط، وقوله:(راهنتْ) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبت، أما جواب القسم فقوله:(لقد لقيتْ)، فقد أُكِّد الجواب هنا باللام، وقد استغني به عن جواب الشرط.

الصورة الثالثة: لئن + جملة الشرط (فعلية) فعلها ماضٍ مثبت + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

لَئنْ زَلّ يوْماً بالفَرَزْدَقِ حِلْمُهُ * وَكَانَ لِقَيْسٍ حَاسِدَاً لا يَضِيرُهَا**[1]

الشاهد: في قوله:(زلّ ...) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبت، وقد وقعت بعد (لئن)، فاللام: دالة على القسم المحذوف، و(إنْ) أداة شرط متصلة باللام، أمّا قوله:(لا يضِيرُها)، فهو جواب القسم منفي بـ(لا).

التحليل:

إذا اجتمع شرط وقسم في الجملة فكل منهما يستدعي جواباً خاصّاً به، ولكن يكون الجواب للسّابق، وهو (القسم)، وكان جواب المتأخر (الشرط) محذوفاً، فيكتفي بجواب الأول عليه، وهو (القسم)، وإلى هذا أشار ابن مالك[2] بقوله:

واحذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ * جوابَ ما أخّرتَ فهو ملتَزَمْ**

إذا اجتمع شرط وقسم قُدّم القسم، وهذا إذا لم يسبقها ما يحتاج إلى خبر ويكون الجواب للمتقدم، وحُذف جواب المتأخر (الشرط). يقول سيبويه: "فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلاّ أن يكون عليه"[3]. ويُفهم من كلامه إذا بدأت بالقسم يكون الجواب له.

ففي الصورة الأولى من هذا النمط جاء الجواب للقسم، وهو (جملة فعلية) فعلها مضارع مثبت، وذلك في قوله:(لتصدرنّ)، فقد أكّد باللام والنون معاً، يقول ابن عقيل: "وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أُكِّد باللام

(1) الديوان : 322.

(2) الألفية في النحو والصرف : 159.

(3) الكتاب : 84/3، والنحو الوافي : 483/4.

والنون"[1]. وفي الجملة الثانية من البيت نفسه، حيث جاء جواب القسم (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبت مؤكّداً باللام فقط[2]، وذلك في قوله:(لطال).

أمّا الصورة الثانية من هذا النمط، فقد جاء جواب القسم (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبت، وهو قوله:(لقد لقيت)، حيث أُكّد باللام، يقول ابن عقيل: "وإنْ صُدرتْ بماضٍ اقترِن باللام وقد"[3].

أمّا في الصورة الثالثة من هذا النمط ، فقد أتى جواب القسم (جملة فعلية) فعلها مضارع منفي بـ(لا) [4]، وذلك قوله:(لا يضيرها). ويتبيّن لي أنّ أفعال الشرط في هذا النمط، قد جاءت ماضية، وعند النحاة أنّ فعل الشرط إذا تقدّم القسم عليه يكون ماضياً؛ لأنّ جواب الشرط في الجملة الشرطية القسمية لا يُحذف منها إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضياً[5].

(1) شرح ابن عقيل : 21/4 ، والنحو الوافي : 483/4.

(2) انظر : النحو الوافي : 483/4.

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 21/4 ، والنحو الوافي : 483/4.

(4) انظر : شرح ابن عقيل : 21/4، والنحو الوافي : 483/4.

(5) انظر : المقرب : 208/1.

النمط الثالث: قضية الرتبة في الجملة الشرطية.

إنّ للجملة الشرطية رتبة أصلية ترتكز عليها، وهي أن تتصدّرها أداة الشرط، ثُمّ تليها جملة الشرط، ثمّ جملة الجواب، وهذا هو التركيب الأصلي لها.

ويقول ابن يعيش:[1] "الشرط لا يستقل إلاّ بذكر الجزاء".

وسأعرضُ هنا بعض مواضع الجملة الشرطية ذات العناصر المتكاملة، والتي توضّح رتبة جملة الشرط، وجملة الجواب تبعاً لنوع الأداة الأكثر استخداماً في الديوان.

ونموذج هذا النمط: أداة الشرط (إذا) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وقد ورد نموذج هذا النمط في خمسة وست مئة موضع من الديوان، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: أداة شرط (إذا) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وقد وردت هذه الصورة في سبعة وعشرين وثلاثمائة موضع من الديوان، ومثالها قول جرير:

والمُجْرِمُونَ إذا أَرَدْتَ عِقَابَهُمْ * بَارَزْتَهُمْ وَتَرَكْتَ كُلَّ ضَرَاءِ**[2]

الشاهد: (إذا) أداة شرط، وقوله: (أردت) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، أمّا جملة الجواب فقوله: (بارزتهم)، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ أيضاً، ففي هذا البيت تقدّمت أداة الشرط على جملتي الشرط والجواب، وذلك على حسب الترتيب الأصلي لها.

الصورة الثانية: أداة الشرط (إنْ) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في ستة وستين موضعاً، ومثالها قول جرير:

وإنْ تَنْدُبْ خُؤَوَلَةَ آلِ سعدٍ * تُلاقِ الغُرَّ في السَّلَفِ الجِعَادَا**[3]

(1) شرح المفصل : 89/1.

(2) الديوان : 20.

(3) المصدر السابق : 165.

الشاهد: جاء الفعل (تندبْ) مضارعاً مجزوماً بعد أداة الشرط (إنْ) وهو مجزوم بها، أمّا جملة الجواب فهي قوله: (تلاقِ)، وهي (جملة فعلية) فعلها مضارع أيضاً، فهو جواب (إن) مجزوم بحذف (الياء).

الصورة الثالثة: أداة الشرط (لو) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في ستة وثلاثين ومائة موضع، ومثالها قول جرير:

ولو عَلِمَتْ عِلْمِي أُمَامَةُ كَذّبَتْ * مَقَالَةَ مَنْ يَنْعَى عليّ، ويَعْنُفُ**[1]

الشاهد: (لو) أداة شرط، وقع بعدها فعل الشرط (علمتْ)، وهو فعل ماضٍ ، و(التاء) للتأنيث، أمّا جواب الشرط فقوله:(كَذّبَتْ)، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ أيضاً.

الصورة الرابعة: أداة الشرط (لمّا) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في اثنين وستين موضعاً ، ومثالها قول جرير:

لمّا لَحِقْنَا بِظُعْنِ الحيِّ نَحْسِبُهَا * نَخْلاً تَرَاءتْ لَنا البِيضُ الرّعَابِيبُ**[2][3]

الشاهد: قوله: (لحقنا) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، حيث وقعت بعد أداة الشرط (لمّا)، أمّا جملة الجواب، فهي قوله: (نحسبها) ، وهي (جملة فعلية) فعلها مضارع.

الصورة الخامسة: أداة الشرط (متى) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

مَتَى تَأتِ الرُّصَافَةَ [4] **تَخْزَ فِيهَا *** كَخِزْيِكَ في المَوَاسِمِ كُلّ عَامٍ**[5]

الشاهد: .(متى) أداة شرط، وقوله: (تأت) جملة الشرط (فعلية) فعلها مضارع مجزوم، أمّا جملة الجواب فقوله: (تخز)، وهو مجزوم أيضاً.

الصورة السادسة: أداة الشرط (مَنْ) + جملة الشرط + جملة الجواب.

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 462.

(2) الرعابيب : السكين يقطر سمّاً . القاموس المحيط . مادة (رعب).

(3) الديوان : 49.

(4) الرصافة : الكُناسة . القاموس المحيط : مادة (رصف).

(5) الديوان : 627.

إنّ الفَرَزْدَقَ مَنْ يَعْلَقْ زِيَارَتَهُ * يُوبَقْ بِرِجْسٍ ، وللسّوْآتِ زَوّارُ**[1]

الشاهد: قوله: (يعلقْ) جملة الشرط فعلها مضارع مجزوم بأداة الشرط (مَنْ)، أمّا جواب الشرط فقوله: (يُوبقْ)، وهو مضارع مجزوم بأداة الشرط أيضاً.

التحليل :

تقوم الرتبة في مكوّنات الجملة الشرطية بدور فعّال في ربط أركان الجملة ببعضها البعض، وقد خالف الكوفيون البصريين في قضية الرتبة في الجملة الشرطية، وسأتَّبع فيما ذهب إليه البصريون.

ونلاحظ في صور هذا النمط أنّ هذه المواضع، قد جاءت على حسب الترتيب الأصلي للجملة الشرطية.

ففي الصورة الأولى من هذا النمط قوله:(إذا سعر ... رأي ...)، والصورة الثانية: قوله:(وإن تندب ... تلاقِ ...)، والصورة الثالثة قوله:(ولو علمتْ ... كذّبتْ ...)، والصورة الرابعة قوله:(لمّا لحقنا ... نحسبها ...)، والصورة الخامسة قوله:(متى تأت ... تخز...)، والصورة السادسة قوله:(منْ يعلقْ ... يَوبقْ ...).

إن هذه الجمل التي ذكرتها جاءت على حسب الترتيب الأصل لها، حيث ذُكرتْ أداة الشرط، ثم فعل الشرط، ثم الجواب. وما ورد عند جرير هنا يتفق تماماً مع قواعد النحاة[2].

أمّا الكوفيون، فقد خالفوا هذا التركيب في الجملة الشرطية فيما ذهب إليه البصريون. فالكوفيون يرون في الترتيب الأصلي للجملة الشرطية، بأنّه يجوز تقديم الجزاء (الجواب) على أداة الشرط، وجملة الشرط، نحو(اضربُ إن تضربْ) [3]. ورأيهم هذا يخالف الأصل، والواقع؛ لأنّ الشرط سبباً في الجزاء، والجزاء مسبب عنه فمن المحال أن يكون المسّببُ مقدّماً على السبب[4].

---

(1) الديوان : 238.

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 16/4 ، وهمع الهوامع : 332/4، 333.

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 162/2.

(4) انظر : شرح ابن عقيل : 16/4، وهمع الهوامع : 332/4، 333.

النمط الرابع: قضية الحذف في الجملة الشرطية.

إنّ الأصل في الجملة الشرطية أن تُذكر مكوّناتها كاملة، فتُذكر أداة الشرط أولاً، ثم جملة الشرط، ثم جملة الجواب، ولكن قد تُحذف أداة الشرط مع فعل الشرط، أو فعل الشرط وحده، أو جملة الجواب، وهذا ما جاء في بعض أبيات ديوان جرير. وهذا النمط على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: حذف أداة الشرط مع فعل الشرط.

ونموذجه: أداة الشرط (محذوفة) + فعل الشرط (محذوف) + جواب الشرط (موجود)، وله صورة واحدة:

أداة الشرط (محذوفة) + فعل الشرط (محذوف) + فعل أمر + فاعل (ضمير متصل) + جواب الشرط.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

تَعَالَوْا نُحَاكِمكُمْ ، وَفِي الحقِّ مَقْنَعٌ * إلى الغُرِّ مِن آلِ البطَاحِ الأكَارِمِ**[1]

الشاهد: نلاحظ في هذا الضرب حذف أداة الشرط، وفعل الشرط، وبقاء دليل المحذوف، وهو قوله: (تعالوا)، والتقدير: فإنْ تأتوا نحاكمكم. و(تعالوا) فعل جامد على صيغة الأمر، ولا ماضٍ له، ولا مضارع.

الضرب الثاني: حذف فعل الشرط.

ونموذجه: أداة الشرط + فعل الشرط (محذوف) + جواب الشرط.

وله صورة واحدة وهي: إذا + اسم + فعل + جملة الشرط، ولهذه الصورة شكلٌ واحدٌ، وهو: أداة الشرط (إذا) + اسم معرف بأل + فعل + جملة الجواب.

وقد ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، ومثاله قول جرير:

وإذا المُجَاوِرُ خَافَ مِنْ أزَمَاتِهِ * كَرْباً، وَحَلّ إليكُمُ لم يَكْرَبِ**[2]

الشاهد: حُذف فعل الشرط بعد أداة الشرط (إذا) والذي تلاها اسم مرفوع معرّف بأل، وذلك في قوله: (المجاوزُ)، وجاء بعد هذا الاسم فعل ماضٍ مثبت،

---

(1) الديوان : 700.

(2) المصدر السابق : 32.

وذلك قوله: (خاف) ، وأمّا جواب الشرط، فهو (جملة فعلية) ذات فعل مضارع منفي بـ(لم) في قوله: (لم يكرب).

الضرب الثالث: حذف جملة جواب الشرط.

ونموذجه: أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط (محذوف).

وقد قسّمتُ هذا الضرب إلى صورتين، وذلك حسب نوع أداة الشرط، وإلى أشكال حسب موضع ما فيه معنى الجواب، أي: دليل الجواب.

الصورة الأولى: أداة الشرط (إذا) + جملة الشرط (فعلية) فعلها مضارع، ولهذه الصورة شكل واحد، وهو: ما فيه دليل الجواب + إذا + جملة الشرط (فعلية) فعلها مضارع. ورد هذا الشكل في ثمانية مواضع، ومثاله قول جرير:

تَنَافَسُ فِيها عَبدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ * إذا قِيلَ مَنْ صِهْرُ الكَرِيمِ المُشَارِكُ**[1]

الشاهد: (إذا) أداة شرط، وقوله:(قيل) جملة الشرط، وهي (جملة فعلية) فعلها ماضٍ، أمّا جملة الجواب فمحذوفة، لوجود دليل عليها، وهذا الدليل هو الجملة التي قبل أداة الشرط(إذا) وشرطها، وهي لا تصلح أن يكون جواباً، والأصل: إذا قيل من صهر الكريم المشارك تنافسُ فيها.

الصورة الثانية: لو + جملة الشرط (فعلية) فعلها ماضٍ.

ولهذه الصورة شكل واحد، وهو ما فيه معنى الجواب + لو + جملة الشرط (فعلية) فعلها ماضٍ.

ورد هذا الشكل في ثلاثة مواضع، ومثاله قول جرير:

لاتَهْجُ قَيْساً وَلَكِنْ لَوْ شَكَرْتهُمُ * إنّ اللّئيمَ لأهلِ السّرْوِ عَيّابُ**[2][3]

الشاهد: استعمل جريرٌ لمعنى الجواب التركيب الشرطي المكوّن من أداة الشرط (لو)، وشرطها (جملة فعلية) فعلها ماضٍ مثبت، وقد تقدّم عليهما ما فيه معنى الجواب، والأصل فيه: ولكن لو شكرتهم.

---

(1) الديوان : 506.

(2) العيّاب : كثيرالعيب للنّاس . القاموس المحيط . مادة : (عيب).

(3) الديوان : 65.

التحليل:

الضرب الأول: حذف أداة الشرط مع فعل الشرط.

نلاحظ في هذا الضرب قد حُذفت أداة الشرط مع فعل الشرط، وبقى الدليل بعدهما، ثمّ ذُكر جواب الشرط مجزوماً بعد فعل الأمر، وذلك قوله:(تعالوا نحاكمكم)، ولا يجوز التقدير هنا: (فإن تتعالوا)؛ لأنّ الفعل (تعالَ) جامد ليس له مضارع، ولا ماضٍ[1].

وقد جوّز نحاة العربية جزم جواب الشرط بعد الطلب، ومنه (الأمر). يقول سيبويه: "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهام، أو تمنٍ، أو عرضٍ، فأمّا ما نجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك ... وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني؛ لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ(إن تأتني) غير مستغنية عن آتك، وزعم الخليل: أن هذه الأوائل [2] كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنّه إذا قال: ائتني آتك، فإنّ معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك" [3]. ويقول ابن هشام: "وهو مطّرد بعد الطلب"[4].

ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ** ﴾[5]. والتقدير: فإن تأتوا أَتْل ما حرّم ربكم عليكم.

الضرب الثاني: حذف فعل الشرط.

من خلال ما تتبّعتُ في ديوان جرير للمواضع التي جاء فيها حذف فعل الشرط، تبيّن لي أنّه لم يُحذف فعل الشرط إلاّ مع الأداة: (إذا)، والنحاة أجازوا الحذف معها[6].

ففي صورة هذا الضرب من قول جرير:(وإذا المجاوز خاف ...)، قد وقع الاسم المرفوع قوله: (المجاوز) فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور الذي بعده، والتقدير: إذا خاف المجاوز خاف. وابن هشام يرى من شروط حذف الفعل دلالة

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب : 345.

(2) يُقصد بها الطلب : الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والعرض، وذلك عندما يتقدّم في الجملة. انظر: الكتاب : 93/3.

(3) الكتاب : 93/3، 94.

(4) مغني اللبيب : 303/2.

(5) الأنعام : 151 .

(6) انظر : شرح ابن عقيل : 39/2.

الدليل عليه[1]. ويقول ابن عقيل: "وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد(إنْ)، أو (إذا) فإنّه مرفوع بفعل محذوف وجوباً"[2].

وقد اختلف الكوفيون مع البصريين إلّا الأخفش في الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا)، حيث يذهب البصريون إلى أنّ الاسم الواقع بعد (إذّا) مرفوع بفعل محذوف (مقدّر)، والفعل المُظهر يفسّر ذلك الفعل المُقدّر. أمّا الكوفيون فيرون أنّ الاسم الواقع بعد(إذّا) مرفوع من غير تقدير الفعل، أي: بالابتداء [3]. والذي أراه راجحاً ما ذهب إليه البصريون؛ لأن الشرط لا يليه إلّا الفعل، والأخفش يُجوّز فيه الوجهان.

الضرب الثالث: حذف جملة جواب الشرط.

نلاحظ في الصورة الأولى، والثانية من هذا الضرب تقديم جُمل تحمل معنى الجواب على الأداة والشرط، وهي دليل على الجواب المحذوف، ويُلاحظ على هاتين الصورتين المحذوف منهما جواب الشرط، بأنّ أفعال الشرط أتت ماضية لفظاً ومعنىً فقط. يقول ابن مالك[4]:

والشرطُ يُغْني عن جوابٍ قد عُلِمْ * والعكسُ قد يأتي إن المعنى فُهِمْ**

ويرى ابن هشام[5] أنّ في حذف الجواب أمرين:

1 – أن يكون المحذوف معلوماً.

2 – وأن يكون فعل الشرط ماضياً.

ويقول ابن عقيل: " يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه" [6]. ويقول خالد الأزهري: "ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدّم ممّا هو جواب في المعنى"[7]. وهذا ما يصوّره بيت جرير المتقدّم. المتقدّم.

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب : 343.

(2) انظر : شرح ابن عقيل : 39/2.

(3) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 156/2.

(4) الألفية في النحو والصرف : 159.

(5) انظر : شرح شذور الذهب : 343 .

(6) شرح ابن عقيل : 20/4.

(7) شرح التصريح على التوضيح : 252/2.

وقد اختلف النحاة في الجملة المتقدّمة على الأداة والشرط، هل هي جملة جواب الشرط، أم دليل الجواب، يقول ابن مالك[1]:

فعلين يقتضين شرطٌ قُدِّما * يتلُو الجزاءُ وجواباً وُسِمَا**

يقول الأشموني: "وافهم قوله: يتلو الجزاء أنّه لا يتقدم، وإن تقدّم على أداة الشرط شبيه بالجواب، فهو دليل عليه، وليس إيّاه. هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون، والمبرد، وأبو زيد إلى أنّه الجواب نفسه، والصحيح الأول. وافهم قوله يقتضين: أنّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً، لاقتضائها لهما"[2].

ويقول ابن هشام [3]: "وذلك واجبٌ إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب: فالأول نحو: هو ظالمٌ إنْ فعل، والثاني نحو: هو إنْ فعل ظالمٌ".

(1) الألفية في النحو والصرف : 158.

(2) شرح الأشموني : 324/2.

(3) مغني اللبيب : 304/2.

الفصل الثاني: الجملة الفعلية الإنشائية.

وقسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجملة الفعلية الطلبية.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية غير الطلبية.

مدخل:

تعريف الجملة الإنشائية:

الجملة الإنشائية، هي التي لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها، وذلك لأنها ليس لمدلول لفظها قبل النطق بها وجود خارجي يطابقها أو لا يطابقها[1].

وتنقسم إلى قسمين: جملة فعلية طلبية، وجملة فعلية غير طلبية، ولكلّ قسمٍ منهما مبحثاً يخصّه.

(1) انظر : علم المعاني، عبد العزيز عتيق : 69، وفي البلاغة العربية، محمود أحمد نحلة : 81.

المبحث الأول: الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية.

ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: جملة الأمر.

المطلب الثاني: جملة النهي.

المطلب الثالث: جملة الاستفهام.

المطلب الرابع: جملة النداء.

المطلب الأول : جملة (الأمر).

التعريف به لغة: يقول ابن منظور[1] : " الأمر نقيض النهي " .

أمّا اصطلاحاً :

فيعرّفه الجرجاني بقوله: "هو ما يطلب به الفعل من الفاعل الحاضر، ولذا سُمّي به ، ويقال له الأمر بالصيغة ، لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام كما في الغائب"[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاة** ﴾[3].

وقد قمتُ في هذا المطلب بدراسة فعل الأمر– كما ورد في الديوان من حيث: لزومه، وتعديه، وذلك على نمطين:

النمط الأول: جملة طلبية مصدّرة بفعل الأمر :

ورد هذا النمط في تسعين ومئة موضع، وله نموذجان:

النمودج الأول: فعل أمر+ فاعل.

ورد هذا النموذج في سبعة وخمسين موضعا ، ومثاله قول جرير:

فاجمعْ أشطنظّها إلى أقتابها * واخْرُجْ فما لكَ في الرّحال مقيلُ**[4]

الشاهد: قوله:(اخْرُجْ) جملة فعلية فعلها أمر، وهو مبني على السكون ، لأنه صحيح الآخر، وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره : (أنت) عائد على المخاطب، ومثال ذلك (اجمعْ) في أول البيت، غير أنه متعدٍّ.

النمودج الثاني: فعل الأمر + فاعل + مفعول به.

ورد هذا النموذج في ثلاثة وثلاثين ومئة موضع، ومثاله قول جرير:

---

(1) لسان العرب : 204/1. مادة : (أمر).

(2) التعريفات، للجرجاني، تح : عبدالرحمن عميرة : 59، والكليات، للكفوي، تح : عدنان درويش، وآخر : 292/1.

(3) طه : 132.

(4) الديوان : 594.

فارْسُلْ في الضّئين مُجاشعياً * أزبّ المنخرينِ[1] أبا رخالِ[2]**

الشاهد: قوله:(أرْسُلْ) فعل أمر مبني على السكون ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً ، تقديره: (أنت) ، أمّا مفعوله فهو الاسم الظاهر المنصوب قوله: (مجاشعياً).

النمط الثاني : جملة فعلية مصدّرة بـ(لام) الأمر.

ونموذجه : لام الأمر + فعل مضارع + فاعل.

ورد هذا النموذج في موضع واحد ، ومثاله قول جرير:

لِتَبْكِ عليه الأنْسُ والجِنُّ إذْ ثوى* فتى مضرٍ في كُلِّ غربٍ ومَشْرَقِ[3]**

الشاهد: قوله:(لِتَبكِ عليه الإنس، والجن) جملة طلبية تصدّرت بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، و(عليه) جار مجرور، والضمير (الهاء) هنا عائد على الفرزدق و(الإنس) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(الجن) اسم معطوف عليه.

ونستنتج ممّا سبق من أن فعل الأمر اللازم، والمتعدّي ورد على عدّة أوزان، وذلك من خلال الجدول الآتى:

أولاً: فعل الأمر اللازم:

ت	الصيغة	الفعل	وزنه	عدد مرات الورود
1	الأمر	ارْجِعْ	افْعِلْ	9
2	الأمر	تَزَوَّدْ	تَفَعَّلْ	6
3	الأمر	اسْتَبْشِرْ	اسْتَفْعِلْ	1
4	الأمر	اسْكُتْ	افْعُلْ	6
5	الأمر	قِفْ	عِلْ	9

(1) المنخرين : مقدمة الأنف. القاموس المحيط : مادة (نخر).

(2) الديوان : 534.

(3) المصدر السابق : 504.

6	الأمر	سِرْ	فِلْ	20
7	الأمر	مُتْ	فُلْ	1
8	الأمر	اسْتَقِم	اسْتَفِلْ	1
9	الأمر	أقِمْ	أفِلْ	10

ثانياً: فعل الأمر المتعدّي:

ت	الصيغة	الفعل	وزنه	عدد مرات الورود
1	الأمر	زِدْ	فِلْ	1
2	الأمر	دَعْ	عَلْ	2
3	الأمر	أَضِجْ	أَفِلْ	1
4	الأمر	خُذْ	عُلْ	2
5	الأمر	صِلْ	عِلْ	1
6	الأمر	أعْطِ	أَفْعِ	3
7	الأمر	اجْمَعْ	افْعَلْ	27
8	الأمر	تَعَلَّمْ	تَفَعَّلْ	2
9	الأمر	أرْسِلْ	أفْعِلْ	28
10	الأمر	خَبِّرْ	فَعِّلْ	41
11	الأمر	اسْتَخْيَرْ	اسْتَفْعَلْ	2
12	الأمر	انْتَظِرْ	افْتَعِلْ	2
13	الأمر	اسْتَسْمِعْ	اسْتَفْعِلْ	3
14	الأمر	سَائِلْ	فِاعِلْ	4
15	الأمر	تَنَاوَلْ	تَفَاعَلْ	1
16	الأمر	اتَّخِذْ	افْتَعِلْ	1
17	الأمر	اذْكُرْ	افْعُل	4

التحليل:

في نموذج النمط الأول ورد فعل الأمر لازماً مبنياً على السكون ، وذلك فى قوله : (اخْرُجْ)، وفى النموذج الثاني من النمط نفسه ورد فعل الأمر متعدياً مبنياً على السكون في قوله: (أَرْسِلْ). يقول المبرد: "إذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبني غير مجزوم ، وذلك قولك: اذْهب. انطلق"[1].

وصيغة فعل الأمر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، حيث يقول ابن الحاجب في هذا الصدد: "صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، وحكم آخره حكم المجزوم، فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدْت همزة وصل مضمومة إن كان بعده الضمة مكسورة فيما سواه ... اعلم وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة" [2].

وفي نموذج النمط الثاني ورد الفعل المضارع مقترناً باللام، وهو على بناء

(لِتفعلْ) [3]، نحو قول جرير في نموذج هذا النمط: (لِتبكِ عليه الإنس والجن)، بكون المأمور هنا مخاطباً، حيث يقول ابن الناظم [4]:"ودخوله[5]على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، استغنوا عن ذلك بصيغة (افْعلْ)" .

وهنا جرير استعمل لام الأمر مع الفعل المضارع المخاطب المبني للفاعل ، وهذا نادر على رأي النحاة.

---

(1) المقتضب : 131/2.

(2) الكافية في النحو : 267/2 ، وشرح شذورالذهب : 22 ، وشرح ابن عقيل : 15/1.

(3) لم ترد على بناء (ليفعل) في الديوان.

(4) شرح ابن الناظم : 690 ، ومغني اللبيب : 241/1، وشرح التصريح على التوضيح : 246/2، وهمع الهوامع : 308/4، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 183.

(5) يقصد بذللك (لام) الأمر.

المطلب الثاني: جملة (النهي).

تعريف النهي لغة : يقول ابن منظور: "النهي خلاف الأمر"[1].

أمّا اصطلاحا:

فيعرّفه الجرجاني بقوله : "النهي ضد الأمر ، وهو قول القائل لمن دونه لا تفعل"[2].

والنهي له صيغة واحدة ، وهي (لا) الناهية الجازمة الداخلة على الفعل المضارع ، سواء كانت للمخاطب، أوالمتكلم، أو الغائب. أمّا الداخلة على المتكلم فلم ترد في الديوان.

ونمط هذا المطلب: لا (الناهية) + جملة فعلية(فعلها مضارع).

ورد هذا النمط في خمسة وخمسين موضعاً، وله نموذجان:

النموذج الأول: لا (الناهية) + فعل مضارع + فاعل(مخاطب).

ورد هذا النموذج في خمسين موضعاً، وله قسمان :

القسم الأول: لا (الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل (مخاطب).

ورد هذا القسم فى ثلاثة عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

فلا تَفْخَرْ وأنتَ مُجاشِعيٌّ * نَخيبُ[3] القلبِ مُنخَرِقُ الحِجَابِ[4]**

الشاهد : قوله: (فلا تفخرْ)، فـ(لا) أداة نهي وجزم ، و(تفخر) ، فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، أما الفاعل فقد جاء ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره: (أنتَ) عائد الفرزدق.

---

(1) لسان العرب : 312/14. مادة (نهي).

(2) التعريفات : 303.

(3) النخيب : الجبان. القاموس المحيط : مادة (نخب).

(4) الديوان : 44.

القسم الثاني: لا (الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل (مخاطب) + مفعول به. ورد هذا القسم فى سبعة وثلاثين موضعاً، ومثاله قول جرير:

لا تهجُ قيساً ولكنْ لو شكرتهم * إنّ اللئيمَ لأهلِ السَّرْوِ[1] عيَّابُ[2][3]**

الشاهد: قوله: (لا تهجُ قيساً)، فـ(لا) أداة نهي وجزم ، وقوله: (تهج) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره: (أنتَ) عائد على الفرزدق، وقوله:(قيساً) وقعت مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

النموذج الثاني: لا (الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل (غائب).

ورد هذا النموذج في موضعين ، ومثاله قول جرير:

سُقِيتِ ولا بَلَيتِ كما بلينا * ولا يَبْعُدْ زَمَانُكِ مِن زماني[4]**

الشاهد: قوله: (لا يبعدْ زمانُكِ)، فـ(يبعُدْ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، لأنه صحيح الآخر، أما فاعله فقوله:(زمانُكِ)، وهو اسم ظاهر ومضاف إلى الضمير المتصل (الكاف) العائد على زهرة القناتي.

التّحليل:

حيث نرى قسمي النموذج الأول، والنموذج الثاني من هذا المطلب ، قد دخلت أداة النهي على الأفعال المضارعة فجزومتها. يقول ابن مالك[5]:

بِلا ولامٍ طَالِباً جزما * في الفعل هكذا بلم ولمّا**

---

(1) أهل السرو : هم أهل الشّرف، والمروّة.

(2) العيّاب : كثير العيب للناس،القاموس المحيط : مادة (عيب).

(3) الديوان : 65.

(4) المصدر نفسه : 713.

(5) الألفية في النحو والصرف : 157.

و(لا) الناهية هنا جزمت وحّولت زمن الفعل سواء كان للمخاطب، أو الغائب للاستقبال ، يقول المرادي:" وأما (لا) الناهية فحرف يجزم الفعل المضارع ، ويخلّصه للاستقبال"[1].

ويرى ابن هشام أنّ (لا) الناهية تكون موضوعة لطلب الترك، وتحتص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطباً، أو غائباً، أو متكلماً[2].

غير أنّ الفعل المضارع للمتكلّم الداخلة عليه (لا) الناهية ، لم يرد في الديوان.

حيث نجد الأفعال المضارعة المسبوقة بلا الناهية في هذا المطلب، قد اتصلت بمجزومها وهو الأصل ـ وهناك بعض النحاة من أجاز الفصل بينها وبين مجزومها[3]. وهذا لم يرد في البحث.

حيث نلاحظ في فعلي القسم الأول، والثاني من النموذج الأول بأنها مسندة إلى الفاعل المخاطب ، وقد تسلّطت عليهما أداة النهي والجزم (لا).

وفي فعل النموذج الثاني جاء مرفوعه فاعلاً غائباً ، وذلك في قوله: (لايبعُدْ زمانُكِ)، وهنا الفاعل (اسم ظاهر)، وهذا جائز عند النحاة.

يقول السيوطي[4] :"والأكثر أن يكون المنهيّ بها[5] فعل الغائب والمخاطب".

ويقول الرضي: "ولا النهي تجيء للمخاطب والغائب على سواء، ولا تختص بالغائب ... "[6].

---

(1) الجنى الداني : 300.

(2) انظر : مغني اللبيب : 262/1.

(3) انظر : ارتشاف الضرب : 543/2، وهمع الهوامع : 311/4، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 185.

(4) همع الهوامع : 310/4.

(5) يقصد بذلك(لا) الناهية.

(6) شرح الكافية : 91/5، وارتشاف الضرب : 543/2.

وقد رتّب عبد السلام هارون [1] مدخول (لا) الناهية من حيث الكثرة، والقلة على النحو الآتي:

1 -فأكثر دخولها على فعل المخاطب .

2 -ثم دخلها على الفعل الغائب.

3 -وندر دخولها على فعلي[2] المتكلم المبنيين للفاعل.

(1) انظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : 184،185.

(2) يقصد بذلك صيغتي المفرد، والجمع.

المطلب الثالث: جملة (الاستفهام).

مدخل:

التعريف بالاستفهام لغةً:

جاء في لسان العرب بأنه :" استفهمه: سأله أن يفهّمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته، وفهّمته تفهيما" [1].

أمّا اصطلاحاً :

فيعرّفه الجرجاني بأنه :"استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن"[2].

وأدوات الاستفهام عند التفتازاني [3]، هي: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنّي، ومتى، وأيّان.

وورد منها في البحث:(الهمزة، وهل، وكيف). وقد صنّف ابن الشجري [4] هذه الأدوات على الآتي:

فالحروف : الهمزة، وهل، وأم. والأسماء: ومن، وما، و كم، وأي. والظروف: أين وكيف، ومتى، وأيّان، وأنّي.

فهذه الأدوات جميعها مبنية إلا(أيّاً) فإنها معربة، يقول العكبري:" وجميع أسماء الاستفهام مبنية، لتضمُّنها معنى الهمزة إلّا (أيّاً)، فإنها مُعربة"[5].

فحرفا الاستفهام(الهمزة، وهل) يتعلقان بدخولهما على الجملة الاسمية، والفعلية، وأنا معني هنا بدراسة الجملة الفعلية.

وهذا المطلب على الأنواع الآتية:

---

(1) لسان العرب : 204/1. مادة (فهم).

(2) التعريفات : 39، ومفتاح العلوم : 303، والكليات : 191/1.

(3) انظر : شرح المختصر : 203/1.

(4) انظر : الأمالي الشجرية : 401،400.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب : 134/2.

النوع الأول: أداة الاستفهام (الهمزة) . و هذا النوع له نمط واحد، وهو: أداة الاستفهام (الهمزة) + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في اثني عشر ومئة موضع، وله نموذجان:

النموذج الأول : أداة الاستفهام (الهمزة) + فعل + فاعل.

ورد هذا النموذج في أربعة وعشرين موضعاً ، ومثاله قول جرير:

يقولُ ذُوو الحُكُومةِ مِن قُرَيشٍ * أتَفْخُرُ بَعْدَ جَارَكُمُ المُصابُ؟**[1]

الشاهد : قوله: (أتفخرُ)، فالهمزة للاستفهام، و(تفخر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وجاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً تقديره:(أنتَ) عائد على بني حنيفة ، وأداة الاستفهام الهمزة لا تعمل؛ لأنها لا تختص.

النموذج الثاني : أداة الاستفهام (الهمزة) + فعل + فاعل + مفعول به.

ورد هذا النموذج في ثمانية وثمانين موضعاً، ومثاله قول جرير:

أتَمْدُحُ سعداً حين أخزتْ مُجَاشِعاً * عَقِيرةُ سعدٍ والخباءُ مكشَّفُ**[2]

الشاهد: قوله:(أتمدحُ سعداً)، فالهمزة للاستفهام، و(تمدح) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أما فاعله فقد جاء ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره :(أنتَ)عائد على الفرزدق، وقوله:(سعداً) وقعت مفعولاً به منصوباً وعلامة نصبه الفتحة.

النوع الثاني: أداة الاستفهام (هل).

وهذا النوع له نمط واحد، وهو: أداة الاستفهام (هل) + جملة فعلية .

ورد هذا النمط في ثمانية وعشرين موضعاً، وله نموذجان:

النموذج الأول: أداة الاستفهام (هل) + فعل + فاعل .

ورد هذا النموذج في أربعة مواضع ، ومثاله قول جرير:

وهل يستوي أبناءُ قين مجاشع * وأبناء سرُّ الغانيات العواذمُ**[3]

الشاهد: (هل) أداة استفهام، و(ويستوي) فعل مضارع ، أما فاعله فالاسم الظاهر المرفوع قوله:(أبناء) المضاف إلى(قين مجاشع)، وقوله:(وأبناء ...) اسم

---

(1) الديوان : 71.

(2) المصدر السابق : 467.

(3) المصدر نفسه : 701.

معطوف على قوله: (أبناء قين مجاشع)، وأداة الاستفهام(هل) لاتعمل؛ لأنها لا تختص.

النموذج الثاني : أداة الاستفهام (هل) + فعل + فاعل + مفعول به.

ورد هذا النموذج في أربعة وعشرين موضعاً ، ومثاله قول جرير:

هل رامَ جوُّ سويقتين مكانَهُ * أو حلَّ بعد محلّنا البردانُ**[1]

الشاهد: (هل) أداة استفهام مبنية علي السكون لا محل لها من الإعراب، و(رام) فعل ماض مبني الفتح، و(جوُّ) فاعل مضاف إلى (سويقتين)، أما المفعول به فقوله : (مكانه) المضاف إلى الضمير المتصل (الهاء).

التحليل:

نلاحظ في هذا المطلب أن أداتي الاستفهام (الهمزة)، و(هل) قد تصدّرا الجملة الفعلية ، حيث يقول الزمخشري: "وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء ممّا في حيزه عليه"[2].

فهمزة الاستفهام حرف مشترك يدخل علي الجملة الاسمية، والفعلية، حيث يشير المرادي إلى ذلك بقوله : "فأما همزة الاستفهام، فهي حرف مشترك، يدخل على الأسماء والأفعال ... وهي أصل أدوات الاستفهام"[3].

حيث نلاحظ في نموذجي النوع الأول دخول أداة الاستفهام (الهمزة) على الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم، والمتعدي ، ولم تعمل في الفعل الذي بعدها ، وذلك في قوله: (أتفخر ...)، وقوله :(أتمدحُ سعداً) . ويرى النحاة ومن بينهم ابن يعيش[4] أن همزة الاستفهام تدخل تارةً على الأسماء، وتارةً على الأفعال، ولدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بأحدهما لم يجز أن تعمل في لفظ أحد القبيلين[5].

---

(1) الديوان : 717.

(2) المفصل : 320، وشرح الكافية : 218/6.

(3) الجنى الداني : 30،31.

(4) انظر : شرح المفصل : 151/8.

(5) يقصد بالقبيلين هنا (الاسم)، و(الفعل).

أما أداة الاستفهام (هل)، حيث نلاحظ بأنها في نموذجي النوع الثاني، قد دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم، والمتعدي، وذلك في قوله في النموذج الأول:(وهل يستوي ...)، وفي النموذج الثاني قوله:(هل رام ...)، وسبب عدم عمل أداة الاستفهام (هل) هنا، لدخولها على الأسماء، والأفعال، وعدم اختصاصها ، وقد عبّر عن ذلك المالقي بقوله:" أن تكون للاستفهام غير عاملة ، لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لم يختص ما لم يعمل[1]" .

كما نلاحظ أن (هل) في النموذج الأول من النوع الثاني، قد دخلت على الفعل المضارع وخصّصته للاستقبال [2]، نحوقول جرير: (هل يستوي ...)، كما دخلت في النموذج الثاني من النوع نفسه على الفعل الماضي، وخصّصته للمضي[3].

نحو قول جرير:(هل رام ...)، ونحو قوله تعالى:﴿ **فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا** ﴾ [4].

وقد وضع الرضي [5] نقاط الاختلاف بين أداتي الاستفهام (الهمزة)، و(هل)، ومن بينها:

1ـ أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام ، أوللإنكار، أمّا(هل) فلا تدخل على النافي أصلاً.

2ـ أن الهمزة تستعمل استعمالاً مطّرداً مع (أم) التسوية، ولا تستعمل (هل) معها، إلّا شاذاً.

3ـ أن الهمزة تدخل على الفاء، والواو، وثم، ولا تدخل (هل) عليها، لكونها فرع الهمزة، فلا تتصرّف تصرّفها.

---

(1) رصف المباني : 406.

(2) انظر : مغني اللبيب : 13/2.

(3) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.

(4) الأعراف : 44.

(5) انظر : شرح الكافية : 219/6 ــ221.

النوع الثالث: اسم الاستفهام (كيف).

فكيف: اسم استفهام مبنى على الفتح، يطلب بها تعيين الحال، حيث يقول ابن يعيش:" كيف سؤال عن حال ، وتضمّنت همزة الاستفهام، فاذا قلت: كيف زيد ؟ فكأنك قلت: أصحيح زيد أم سقيم ... والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، وإن كان يؤدي معناها معنى على أي حال، والذي يدل على ذلك أنك تبدل منها الاسم، فتقول:(كيف أنت أصحيح أم سقيم، ويقع الجواب بالاسم"[1].

ونموذج هذا النوع : اسم الاستفهام (كيف) + جملة فعلية.

ورد هذا النموذج في سبعة عشر موضعاً، وله الصور الآتية.

الصورة الأولى: اسم الاستفهام (كيف) حال مقدّم + جملة فعلية.

وردت هذه الصورة في خمسة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

فكيف رأيتَ مِن عثمانَ داراً * يُشبُّ لها بواقصة الوقودُ[2]**

الشاهد: قوله:(فكيف رأيت من عثمان داراً)، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال مقدّم، و(رأيت) فعل ماضٍ، والضمير المتصل (التاء) فاعله، وقوله: (داراً) وقعت مفعولاً به منصوب، والفعل هنا متعدٍ إلى مفعول به واحد؛ لأن الرؤية بصرية.

الصورة الثانية: اسم الاستفهام (كيف) مفعول به مقدّم + جملة فعلية .

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

صبرتَ النّفسَ يابن أبي عقيلٍ * مُحَافَظَةً فكيف ترى الثّوابا[3]**

الشاهد: قوله:(فكيف ترى الثوبا)، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ثان مقدّم، وقد جاء فاعله ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره: (أنتَ) وقوله: (الثوابَ) وقعت مفعولاً به أولاً منصوباً،والفعل هنا متعدٍّ إلى مفعولين؛ لأن الرؤية قلبية.

---

(1) شرح المفصل : 109/4.

(2) الديوان : 195.

(3) المصدر السابق : 29 .

التحليل:

فكيف اسم استفهام مبني على الفتح، وهو يأخذ حكماً إعرابياً في الجملة المذكور فيها، وذلك حسب السّياق الواقعة فيه ، فهو إمّا محلّه الرفع ، وأما النصب ، وذلك بأن يقع خبراً مقدّماً على المبتدأ، أو خبراً مقدّماً على فعل ناقص ناسخ ، أو مفعولاً به مقدّماً على فعله المتعدّي، أو حالاً مقدّماً على عامله وصاحبه.

حيث نلاحظ اسم الاستفهام (كيف) في الصورة الأولى من هذا النوع بأنه وقع حالاً مقدّماً على عامله وصاحبه، وذلك في قول جرير:(فكيف رأيت ...).

وفي الصورة الثانية وقع مفعولاً به ثانٍ، حيث تقدّم على عامله (ترى) المتعدي إلى مفعولين، وذلك في قوله: (فكيف ترى الثوابا). ومن خلال ما تقدّم لاسم الاستفهام (كيف) من مواقع إعرابية، فهي جائزة عند النحاة، حيث يقول ابن هشام في اسم الاستفهام (كيف):" ويقع الخبر قبل مالا يستغني، نحو: كيف أنتَ، وكيف كنتَ، ومنه : كيف طننتَ زيداً ، وكيف أعلمته. لأن ثاني مفعولي ظنّ، وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل. وحالاً قبل ما يستغنى، نحو: كيف جاء زيدٌ ؟ أيّ: على أيّ حالةٍ جاء زيدٌ"[1].

(1) مغني اللبيب :223/1.

المطلب الرابع : جملة (النداء).

مدخل:

تعريف النداء لغةً:

يقول ابن منظور: "والنِّداء والنُّداء: الصوت مثل الدعاء والرّغاء، وقد ناداه ونادى به وناداه مُناداةً ونداءً، أي صاح به، وأندى الرجل إذا حسُن صوته"[1].

التعريف به اصطلاحاً:

يعرّفه ابن الحاجب بقوله: "وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ مناب أدعو، لفظاً، أو تقديراً"[2].

وحروف النداء عند النحاة [3] سبعة، وهي: يا- أي- آ- أيا- هيا- أ- وا (في الندبة). وقد ورد منها في الديوان: يا- أ- أيا.

أما (يا) فتستعمل لكل منادى إذا كان ساهياً، أو غافلاً للقريب، و(الهمزة) للمنادى القريب، ولا تستعمل في غيره أصلاً. و(أيا) للمنادى البعيد مسافةً أو حكماً[4]. والاسم المنادى على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف [5]. وقد وردت هذه الأنواع بالديوان.

أما الاسم المفرد، فهو مُعرب، يقول ابن السراج: "أما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمر، والمكنيات"[6].

وقد قسّمتُ جملة النداء إلى أنماط وفقاً لذكر الأداة، أو حذفها، وإلى صور حسب تنوع الأداة، ونوع المنادى، وذلك على النحو الآتي:

---

(1) لسان العرب : 94/14، مادة (ندو).

(2) الكافية في النحو : 131/1.

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 115/3.

(4) انظر : المقرب : 175/1، وشرح الكافية، للرضي : 197/6.

(5) انظر : اللمع في العربية : 168.

(6) الأصول في النحو : 333/1.

النمط الأول: أداة النداء (مذكورة).

ورد هذا النمط في اثني عشر وأربعمائة موضع من الديوان، وتتوزعه الأنواع الآتية:

النوع الأول: أداة النداء (يا).

ورد هذا النوع في خمسين وثلاثمائة موضع، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: أداة النداء (يا) + المنادى مفرد (علم).

وردت هذه الصورة في خمسة وثلاثين ومائة موضع ومثالها قول جرير:

يا تَيمُ! قد طالَ إنْذارِي على طُرُقٍ، * وَعِنْدَ زَائِدَةَ الكَلْبيّ تَقْديمي**[1]

الشاهد: قوله: (ياتيمُ)، فـ(يا) أداة نداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها لا تقبل التأثير بالعوامل، و(تيمُ): منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو مفرد (علم).

الصورة الثانية: أداة النداء (يا) + المنادى (نكرة مقصودة).

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً، ويمثلها قول جرير:

يا دارُ أقوت بجانب اللبب * بين تلاع العقيق فالكثب** [2]

الشاهد: فـ(الياء) أداة للنداء، و(دارُ) منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو نكرة مقصودة.

الصورة الثالثة: أداة النداء (يا) + المنادى (نكرة غير مقصودة).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

يا نَظْرَةً لَكَ يَوْمَ هاجَتْ عَبْرَةً * مِنْ أُمّ حَزْرَةَ، بالنُّمَيْرةِ، دارُ**[3]

الشاهد: قوله: (يانظرةً)، فـ(الياء) أداة نداء، وقوله: (نظرةً) منادى جاء منصوباً، وهو (نكرة غير مقصودة).

الصورة الرابعة: أداة النداء (يا) + المنادى (مضاف).

وردت هذه الصورة في اثنين وثمانين ومئة موضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 608.

(2) المصدر السابق : 104.

(3) المصدر نفسه : 241.

أرَى الطّيرَ بالحَجّاجِ تِجْرِي أيَامِناً * لَكُمْ يا أمِيرَ المُؤمِنِينَ وَأسْعُدَا**[1]

الشاهد: قوله: (يا أميرَ المؤمنين)، فـ(الياء) للنداء، وقوله: (أميرَ) منادى جاء منصوباً بالفتح، وهو مضاف، و(المؤمنين) مضاف إليه.

الصورة الخامسة: أداة النداء (يا) + المنادى مفرد (علم) للاستغاثة.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

فإذا احتَمَلنَ حَلَلْنَ أوْسَعَ مَنزِلٍ؛ * وَإذا اتّصَلْنَ دَعَوْنَ يالَتَمِيمِ**[2]

الشاهد: قوله: (يالتميم)، فـ(يا) أداة نداء للاستغاثة، و(لتميم): منادى مستغاث به مجرور بـ(لامٍ) مفتوحة، وهو مفرد (علم)، والمستغاث له محذوف.

الصورة السادسة: أداة النداء (يا) + المنادى (نكرة مقصودة) للاستغاثة.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

ألا يَا لَقَوْمٍ! ما أجَنّتْ ضَرِيحَةٌ * بمَيْسَانَ يُحثَى تُرْبُهَا فوْق أسْوَدَا**[3]

الشاهد: قوله: (يالقومٍ)، فالياء: أداة نداء للاستغاثة، و(لقوم): منادى مستغاث به مجرور بـ(لامٍ) مفتوحة، وهو (نكرة مقصودة)، والمستغاث له محذوف.

الصورة السابعة: أداة النداء (يا) + المنادى مفرد (علم) للندبة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

حُمّلْتَ أمراً عَظِيماً فاصْطَبَرْتَ لهُ * وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ اللهِ، يا عُمَرَا**[4]

الشاهد: في قوله: (ياعُمرا)، فـ(يا) أداة نداء وندبة، و(عُمرا): منادى متفجّع عليه، وهو مبني على الضم المقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، وهذه الألف المتصلة به للندبة، وهي دون هاء السكت.

الصورة الثامنة: أداة النداء (يا) + المنادى مفرد (علم) مرخّم.

وردت هذه الصورة في اثني عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 227.

(2) المصدر السابق : 667.

(3) المصدر نفسه : 144.

(4) المصدر نفسه : 371.

أوْ عامِرِ بنِ طُفَيْلٍ في مُركَّبِهِ؛ * أوْ حارِثٍ يَوْمَ نادى القَوْمُ: يا حارِ**[1]

الشاهد: في قوله: (يا حارِ)، فـ(يا): أداة نداء، وقوله: (حارِ) منادى مفرد (علم)، وهو مرخّم (حارث)، وهو مبني على الضم في محل نصب، والتقدير: (يا حارث)، وقد جاء على لغة من ينتظر.

النوع الثاني: أداة النداء (الهمزة).

ورد هذا النوع في ستين موضعاً، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: أداة النداء (الهمزة) + المنادى مفرد (علم).

وردت هذه الصورة في ثمانية وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أعَيّاشُ قَدْ آوتْ قُفَيرَةُ نَسْلَهَا * إلى بَيتِ لُؤمٍ، ما لَهُ من مُحوّلِ**[2]

الشاهد: قوله: (أعياشُ)، فـ(الهمزة) أداة نداء لا محل لها من الإعراب، و(عياشُ) منادى مبني على الضمّ، لأنه مفرد (علم).

الصورة الثانية: أداة النداء (الهمزة) + المنادى (مضاف).

وردت هذه الصورة في سبعة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

أعَبْدَ التّيْمِ! إنّ بَني تَميمٍ * تَلَبَّسَ فِيهِمُ أجَمي وَغِيلي**[3]

الشاهد: قوله: (أعبد التيم)، فـ(الهمزة) حرف نداء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وقوله: (عبد) منادى منصوب بالفتح، وهو مضاف إلى (التيم)، وهنا نوع المنادى (مضاف).

الصورة الثالثة: أداة النداء(الهمزة) + المنادى (شبيه بالمضاف).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

أعَبْداً حَلّ في شُعَبَى[4] **غَريباً، *** أُلُؤماً، لا أبا لكَ، وَاغْتِرابَا**[5]

الشاهد: قوله: (أعبداً) فالهمزة حرف نداء لا محل له من الإعراب، وقوله: (عبدًا) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو (شبيه بالمضاف)؛ لأنه موصوف،

---

(1) الديوان : 383.

(2) المصدر السابق : 571.

(3) المصدر نفسه : 544.

(4) شعبي : جبال منيعة في طريق مكة من البصرة إلى نجد.

(5) الديوان : 86.

وقوله: (حلّ ...) جملة فعلية في محل نصب صفة له، وهو هنا يعني به معنياً، وهو المهجو (خالد بن يزيد الكندي).

الصورة الرابعة: أداة النداء (الهمزة) + المنادى (علم) مرخّم.

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

أخالِدَ كانَ أهْلكِ لي صَديقاً * فَقَدْ أمْسَوْا لحُبّكُمُ حِرابا**[1]

الشاهد: في قوله: (أخالدَ)، فالهمزة أداة نداء مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب، وقوله: (خالدَ) منادى مفرد (علم)، وقد جاء بالفتح، والصواب بالضم، وهو مرخّم، والتقدير: (خالدةَ)، أي: (أخالدةَ)، حيث حذف الحرف الأخير، وهو تاء التأنيث، وقد جاء على لغة من ينتظر.

النوع الثالث: أداة النداء (أيا).

ورد هذا النوع في موضعين، وتتوزعه الصورتان الآتيتان:

الصورة الأولى: أداة النداء (أيا) + المنادى مفرد (علم).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أيا جنبُ! قَدْ كانَتْ تَميمَةُ حُرّةً، * ولَكِنَّهَا بِئْسَ القَرِينُ قَرِينُهَا**[2]

الشاهد: قوله: (أيا جنبُ)، فـ(أيا) أداة نداء لا محل لها من الإعراب، و(جنبُ) منادى مبني على الضم، لأنه مفرد (علم).

الصورة الثانية: أداة النداء (أيا) + المنادى (مضاف).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أخَالَفْتَ سَعْداً وَحُكّامَها، * أيَا ضَرّةَ الأرْنَبِ الحَافِلِ**[3]

الشاهد: فـ(أيا) حرف نداء، وقوله: (ضرّة) منادى جاء بالفتح، وهو مضاف إلى (الحافل).

---

(1) الديوان : 86.

(2) المصدر السابق : 748.

(3) المصدر نفسه : 516.

التحليل:

أُريدُ هنا أن أحلّل النمط الأول من المطلب الرابع، وهو أداة النداء (مذكورة) بجميع أنواع أدوات النداء، ونوع الاسم المنادى الداخلة عليه هذه الأدوات، وسيكون الحديث على كل نوع اسم منادى وما ذكرتُ له من أدوات نداء مختلفة، حسب ما ورد في الديوان.

يقول ابن مالك [1] في باب النداء:

وللمنادى الناءِ أو كالناء يا * وأَيْ وآ كـذا أَيَـا ثـم هَيَـا**

يقول سيبويه: "وممّا ينصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، عُلم أنك تريده، ومما يدل على أنه ينصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا، وأيا، وأي) بدلاً من اللفظ بالفعل"[2].

ويرى النحاة أن حرف النداء الداخل على المنادى، هو جملة مقدّرة بالفعلية، وأن أصل المنادى المفعولية على تقدير: (أدعو)، أو(أريد)، إلا أنه تركوا إظهار هذا الفعل، وجعلوا (يا) كالحلف منه لدلالته عليه، وكان في ذلك اختصار ورفع لبس[3].

ونحو قول جرير: (يا تيم ...)[4]. وأصله: أدعو، أو أنادي تيماً.

أما الصورة الأولى من النوع الأول من هذا النمط، فقد جاء المنادى (تيمُ) في قوله: (ياتيمُ) مبنياً على الضم في محل نصب، وهو مفرد(علم). وهذا حكم لازم عند النحاة، وهو البناء على الضم. يقول سيبويه: "والمفرد رُفِع وهو في موضع اسم منصوب"[5]. ويقول الزجاجي:" كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم، فإنك تبنيه على الضم، وهو في موضع نصب، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا محمدُ، ويا

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 130.

(2) الكتاب : 291/1.

(3) انظر : المقصد في شرح الإيضاح: 753/2، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179، وشرح ابن عقيل : 117/3.

(4) الديوان : 78.

(5) الكتاب : 182/2.

بكرُ، ويا صالحُ"[1]. ومثله قوله تعالى:﴿ **يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا**﴾[2]. ويرى ابن جني أن المنادى إذا كان معرفة قبل النداء، ثم نُودي، فبقى على تعريفه، نحو: يا زيدُ، ويا عمرُو[3].

أما الصورة الأولى من النوع الثاني، فهو أداة النداء (الهمزة)، وذلك قوله: (أعيآشُ)، فالمنادى هنا جاء مبنياً على الضم، لأنه مفرد (علم)، و(الهمزة) أداة نداء مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب، وهي للقريب، وإلى ذلك أشار ابن مالك [4] بقوله:

والهمز للداني ووا لمن ندب * أو يا وغير وا لدي اللبس اجتنب**

وما جاء عند جرير هنا جائز عند النحاة[5].

أما الصورة الأولى من النوع الثالث، فهو أداة النداء (أيا) قوله: (أيا جنبُ)، فـ(جنبُ) منادى مبني على الضم، لأنه مفرد (علم)، و(أيا) أداة نداء للبعيد لا محل لها من الإعراب، وهذا جائز عند النحاة[6].

أما في الصورة الثانية من النوع الأول فقوله: (يا دارُ) منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو نكرة مقصودة، وقد تعرّف بالنداء، وهذا جائز عند النحاة. يقول سيبويه في حديثه عن النكرة المعرّفة بالنداء: "زعم الخليل – رحمه الله – ... أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ، ويا أيّها الرجلُ، وصار معرفةً، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التّي هي للإ شارة، نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألفٍ ولامٍ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه" [7]. ويرى ابن السراج أن الاسم المفرد على على ضربين: معرفة، ونكرة، فالاسم المعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: أحدهما: ما كان اسماً علماً قبل النداء. والآخر:

---

(1) الجمل في النحو : 147، والمقرب : 193/3، وشرح الكافية : 348/1، وأوضح المسالك : 17/4.

(2) الأعراف : 77.

(3) انظر : اللمع في العربية : 168.

(4) الألفية في النحو والصرف : 131.

(5) انظر : الكتاب : 182/2، والجمل في النحو : 147.

(6) انظر : المصدرين السابقين، الموضعين أنفسهما.

(7) الكتاب : 197/2.

كان نكرة فتعرّف بالنداء، نحو: يارجلُ أقبل، صار معرفةً بالخطاب وأنه في معنى: يا أيّها الرجلُ. فهذان الضربان هما اللذان يُضمّان في النداء، تقول: يا زيدُ، ويا رجلُ أقبل[1]. ومن النحاة من منع نداء النكرة مطلقاً، وبعضهم الآخر اشترط لندائها[2].

أما الصورة الثالثة من النوع الأول، فهي أداة النداء (يا) في قوله: (يانظرةً)، فـ(نظرةً) منادى (نكرة غير مقصودة)، وجاء مصوباً بـ(الياء) على الفتح، لأن حرف النداء هنا ناب مناب الفعل، وهذا جائز عند النحاة. وإلى ذلك أشار ابن مالك [3] بقوله:

وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا * وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا**

يقول ابن جني: "وأما النكرة فمنصوبة بـ(يا)، لأنه ناب عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيداً، أو أُنادي زيداً"[4].

وأما الصورة الرابعة من النوع الأول، فأداة النداء (يا) قوله: (يا أميرَ المؤمنين)، فـ(أميرَ) منادى مضاف، وجاء منصوباً بالفتح لفظاً على المفعولية، وهذا جائز عند النحاة. يقول سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره" [5]. ويقول المبرد: "واعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَ الله، لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبدَ الله، وأريدُ" [6]. ويقول ابن سراج: "اعلم أن كل اسم مضاف منادى، فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه"[7].

أما الصورة الثانية من النوع الثاني، فأداة النداء (الهمزة)، حيث جاء المنادى منصوب لفظاً بالفتح، وهو مضاف إلى (التيم)، ونوع المنادى هنا مضاف.

---

(1) انظر: الأصول في النحو : 330/1، واللمع في العربية : 168.

(2) انظر : همع الهوامع: 39/3.

(3) الألفية في النحو والصرف : 132.

(4) اللمع في العربية : 169، والمقرب : 193/3.

(5) الكتاب : 182/2.

(6) المقتضب : 202/4.

(7) الأصول في النحو : 340/1.

وكذلك في الصورة الثانية من النوع الثالث، وهو أداة النداء (أيا)، حيث جاء المنادى مضافاً ومنصوباً لفظاً بالفتح، وذلك في قوله: (أيا ضرة)، وهو مضاف إلى قوله: (الأرنب). وهاتان الصورتان جائزتان عند النحاة[1].

أما في الصورة الثالثة من النوع الثاني، فأداة النداء (الهمزة)، حيث جاء المنادى، وهو قوله: (عبداً) منصوباً، وهو (شبيه بالمضاف)؛ لأنه موصوف، والجملة الفعلية التي بعده، وهي قوله: (حل ...) في محل نصب صفة له، ونوع المنادى هنا (اسم مفرد منكر موصوف)؛ لأن الشاعر هنا يقصد به معنياً، وكان النداء طارئاً على الصفة والموصوف جميعاً. وهذا جائز عند النحاة[2].

حيث يقول ابن مالك[3]:

واضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا * ممّا له استحقاق ضمّبيّنا**

وأنا أتفق مع ما ذهب إليه النحاة. وما قاله جرير هنا لا يتعارض مع قواعد النحاة.

أما الصورة الخامسة من النوع الأول، فأداة النداء (يا)، حيث جاء الاسم المنادى مستغاثاً به، وهو مجرور بـ(لام) مفتوحة، وذلك في قوله: (يا لتميمٍ)، وهو مفرد (علم)، والمستغاث له محذوف، وإلى ذلك أشار ابن مالك[4] بقوله:

إذا استُغيث اسمٌ منادى خُفِضَا * باللام مفتوحا كَيَا للمُرْتَضَى**

ويعرّف خالد الأزهري الاستغاثة بقوله: "وهي نداء من يخلّص من شدةً، أو يُعِين على مشقة" [5]. أما الحرف المستعمل في الاستغاثة، فهو (يا)، وقد عبّر خالد الأزهري عن ذلك بقوله: "إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث (يا)، لأنها أمُّ حروف النداء، ووجب كونها مذكورة، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت... والحذف مناف لذلك، وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح، لأنه واقع موقع المضمر ولام الجر تُفْتح معه [6]. ويقول الزجاجي: "إذا استغيث

(1) انظر : الكتاب : 185/2، والمقتضب : 202/4، والأصول في النحو : 340/1.

(2) انظر : أوضح المسالك : 19،21/4. (الهامش)، وخزانة الأدب : 183/2، 184.

(3) الألفية في النحو والصرف : 132.

(4) المصدر السابق : 136.

(5) شرح التصريح على التوضيح : 180/2.

(6) المصدر السابق : 181/2.

استغيث بشيء فتحت لامه وكسرت لام المستغاث من أجله، وخفضت بهما جميعاً[1]، وذلك قولك: يا لَزيد لِعمرٍو، فتحت لام (زيد)؛ لأنك استغثت به، وكسرت لام (عمرو)؛ لأنك استغثت من أجله"[2].

وهنا قول جرير: (يا لتميم) وقعت مستغاثاً به، والمستغاث له محذوف، وقد عبّر المبرد عن ذلك بقوله:"فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول: يا للناس، ويا لَله" [3]. ويقول ابن سراج: "اعلم: أن اللام التي تدخل للاستغاثة هي لام الخفض، وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى"[4].

أما الصورة السادسة من النوع الأول، فقد جاء الاسم المنادى المستغاث به (نكرة مقصودة)، وذلك في قوله: (يا لقوم)، وهو مجرور بـ(لام) مفتوحة، أما المستغاث له فمحذوف. وهذا جائز عند النحاة[5].

أما الصورة السابعة من النوع الأول، فأداة النداء (يا)، حيث جاء المنادى المفرد (العلم) للندبة في قوله: (يا عُمراَ)، فـ(الياء) أداة نداء وندبة، و(عُمراَ) اسم منادى مندوب، وقد اتّصلت به ألف الندبة.

يقول ابن مالك[6] في باب الندبة.

ما للمنادى اجعَلْ لمندوبٍ وما * نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ولاَ ما أُبهِمَا**

ويعرّف سيبويه الندبة بقوله: "اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجعٌ عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء" [7]. ويقول المبرد: "واعلم أنك لا تندب نكرةً ولا مبهماً ولا نعتاً، لا تقول: يا هذاه، ولا يا رجلاه، إذا جعلت رجلاً نكرة"[8].

---

(1) يقصد بذلك أن (لام) الجر سواء كانت مفتوحة، أم مكسورة، قد عملتا الجر في الاسمين (المستغاث به)، و(المستغاث له) أي : كل نوع واختصاصها.

(2) الجمل في النحو : 166.

(3) المقتضب : 254/4.

(4) الأصول في النحو : 351/1.

(5) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه، والمقتضب : 254/4.

(6) الألفية في النحو والصرف : 137.

(7) الكتاب : 220/2.

(8) المقتضب : 268/4.

أما الألف التي تلحق آخر المندوب، فقال عنها سيبويه: "واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تُفتح كل حركة قبلها مكسورة كانت، أم مضمومة؛ لأنها تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً" [1]. ويقول ابن السراج: "واعلم أن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا" [2]. ويقول الزجاجي: "اعلم أن المندوب منادىً، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت جعلته بلفظ المنادى، فقلت: وازيدُ، واعمرُو، وإن شئت زدت في آخره (ألفًا)، وزدت بعد الألف (هاءً) في الوقف، وحذفتها في الوصل فقلت: (وا زيداه، وابكراه، وا عمراه)، وكذلك ما أشبهه"[3].

وهنا استعمل جرير في آخر الاسم المندوب (ألفاً)، وإلى ذلك أشار ابن مالك[4] بقوله: **ومُنتهى المندوب صِلهُ بالألفِ *** متلوُّها إن كان مثلَها حُذِفْ**

أما حكم المندوب، فقال عنه السيوطي: "وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه، إذا كان مضافاً أو شبهه، نحو: وا عبدَ الله، واضارباً عمراً، وضمّه إذا كان مفرداً، نحو: وازيدُ، وتنوينه عند الاضطرار"[5].

والندبة يستعمل لها أحد الحرفين: (يا)، أو(وا)، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: "واعلم أن المندوب لا بدله من أن يكون قبل اسمه (يا)، أو (وا)، كما لزم (يا) المستغاث به والمتعجب منه"[6].

ولا يجوز حذف حرف الندبة، وقد عبّر عن ذلك ابن عصفور بقوله: "واعلم أنه لا يجوز حذف حرف الندبة كما لا يجوز حذف حرف الجر من المستغاث به، لأن المقصود تكثير الصوت، لأن المتفجع يصيبه طربٌ لشدّة جزعه فيكثّر الصوت لذلك، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك" [7]. وقد استعمل جرير هنا حرف (يا) للندبة، وهذا جائز عند أمْن اللبس.

---

(1) الكتاب : 220/2.

(2) الأصول في النحو : 357، والجمل في النحو : 176.

(3) الجمل في النحو : 176.

(4) الألفية في النحو والصرف : 137.

(5) همع الهوامع : 66/3.

(6) الكتاب : 220/2، والجمل في النحو : 176، وهمع الهوامع : 66/3.

(7) شرح جمل الزجاجي : 128/2، وشرح ابن عقيل : 116/3.

وإلى ذلك أشار ابن مالك[1] بقوله:

والهمزُ للدّانِي ووالِمَنْ نُدِبْ * أو يا وغيرُ والدى اللبس اجتُنِبْ**

ويقول ابن هشام: "ولا يستعمل من حروف النداء إلا حرفان: (وا) وهي الغالبة عليه والمختصة به، و(يا)، وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض"[2].

أما الصورة الثامنة من النوع الأول، فأداة النداء (يا)، حيث جاء الاسم المنادى مرخّماً، وذلك في قوله: (يا حارِ) بحذف آخر الاسم المنادى، والتقدير: (يا حارث).

وكذلك في الصورة الرابعة من النوع الثاني، وهو أداة النداء (الهمزة)، حيث جاء الاسم المنادى مرخّماً بعد الهمزة، وهو قوله: (أخالدَ) بحذف الحرف الأخير من الكلمة، وهو (تاء) التأنيث المربوطة، ودليل ذلك هو سياق الكلام، وذلك قوله: (أخالدَ كان أهلكِ...) فكلمة (أهلكِ) اتصل بها ضمير (الكاف) للخطاب، وهو للمفرد المؤنث، وهنا عائد على (خالدة)، والتقدير هنا: (أخالدة)، أي: (أخالدة كان أهلكِ...).

يقول ابن مالك[3] في باب الترخيم:

ترخيماً احْذِفْ آخِرَ المنادى كيا سُعا فيمن دعا سُعادا**

ويعرف سيبويه الترخيم بقوله: "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً"[4]. والترخيم خاص بالنداء، فقال عنه سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء"[5].

وهذا الترخيم يكون في الاسم المعرفة المفرد، ولا يكون في النكرة، ولا المضمر، ولا المضاف والمضاف إليه، ولا في الوصف، يقول سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون في المضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غير مناديين، ولا يرخّم مضاف، ولا اسم منوّن في النداء ... ولا ترخّم مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنه

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 131.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى : 224، وهمع الهوامع : 66/3، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 139.

(3) الألفية في النحو والصرف : 139.

(4) الكتاب : 239/2، والجمل في النحو : 168، وأوضح المسالك : 55/4، وشرح ابن عقيل : 130/3.

(5) الكتاب : 239/2، والجمل في النحو : 168.

بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخّم المندوب، لأن علامته مستعملة، فإذا أحذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم، وإذا ثنّيت لم ترخّم، لأنها كالتنوين"[1].

أما حركة الحرف الذي قبل الحرف المحذوف في الكلمة فهي ثابتة على حركتها، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: "واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تُحذف، إن كان فتحاً، أو كسراً، أو ضماً، أو وقفاً؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب، وذلك قولك في حارث: يا حار، وفي مسلمة: يا مسلم ... "[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[3].

أما الاسم الذي يجوز فيه الترخيم، فقال فيه الزجاجي: "وإنما يُرخّم ما لحقه التغيير في النداء، وليس يُرخّم ما ليس بمنادى إلاّ في ضرورة الشّعر، ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، لأن الثلاثة أقل الأصول، إلا ما كان في آخره هاء التأنيث، فإنه يرخّم قلّتْ حروفه أو كثرت، فتقول من ذلك في ترخيم (جعفر): (يا جعفَ أقبلْ)، فتحذف (الراء) وتدع ما قبلها على حركته"[4].

ويجوز في الاسم إذا كان مؤنثاً بالهاء ترخيمه مطلقاً، سواءً كان (علماً) أو غير (علم)، زائداً على ثلاثة أحرف، أو غير زائد على ثلاثة أحرف، وذلك قول جرير في الصورة الرابعة من النوع الثاني، وهو أداة النداء (الهمزة) (أخالدَ) وهو مرخّم، وأصله: (يا خالدَة) وهو مؤنث بالهاء، حيث جاز حذف الهاء من آخره، وقد أشار ابن

---

(1) الكتاب : 240/2، 241، والجمل في النحو : 168، وأوضح المسالك : 55/4.

(2) الكتاب : 241/2، والجمل في النحو : 168، 169.

(3) الزخرف : 77.

(4) الجمل في النحو : 168.

مالك[1] إلى ذلك بقوله:

وجوّزنَهُ مطلقاً في كل ما * أُنّث بالـها والذي قد رخِّمَا**

بحذفها وفِّرْهُ بَعْدُ واحظُلا * ترخيمَ مامِن هذه الها قَدْ خلا**

إلاّ الرباعي فما فوق العلم * دون إضـافـةٍ وإسـنـادٍ مُتَمٌّ**

ويقول سيبويه: "واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها" [2]. ويقول ابن عقيل [3]: "فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، أي: سواءً كان علماً، كـ(فاطمة)، أو غير علم، كـ(جارية)، زائداً على ثلاثة أحرف، أوغير زائد على ثلاثة أحرف، كـ(شاة) فتقول: (يا فاطم، ويا جاريَ، ويا شاَ". وهذا يتفق مع ما قاله جرير.

أما الاسم المرخّم، فهو على لغتين: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك[4] بقوله:

وإنْ نويْتَ بعْدَ حذْفِ ما حُذِفْ * فالباقي استعملْ ربما فيه أُلف**

واجْعلْهُ إن لم تنو محذوفاً كما * لو كان بالآخر وضعاً تُمِّمَا**

فقلْ على الأول في ثمودَ يا * ثَمُو ويا ثمي على الثاني بِيَا**

يقول ابن عصفور: "واعلم أن هذه الأسماء التي يجوز ترخيمها ترخّم على لغتين معاً على لغة من نوى [5] وعلى لغة من لم ينو [6]، ولغة من نوى هي أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون وكأنه لم يحذف منه شيئاً، لأنه ينوي ذلك المحذوف، ولغة من لم ينو، هي أن يقدّر الاسم بعد الحذف كأنه كامل"[7].

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 139.

(2) الكتاب : 242/2.

(3) شرح ابن عقيل : 131/3.

(4) الألفية في النحو والصرف : 140.

(5) يقصد بها لغة من ينتظر.

(6) يقصد بها لغة من لا ينتظر.

(7) شرح جمل الزجاجي : 115/2، وشرح ابن عقيل : 132/3، 133.

وعلى ذلك، فإن قول جرير: (أخالدَةَ) عند الترخيم، تقول: (أخالدَ)، وهذا على لغة من ينتظر. وقوله كذلك في: (يا حارث) عند الترخيم تقول: (يا حارِ)، فهذا على لغة من ينتظر، أما لغة من لا ينتظر فتقول: (يا حارُ)[1]. وأنا أتفق مع ما ذهب إليه النحاة. وما قاله جرير هنا يتفق تماماً مع قواعد النحاة.

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 133/3.

النمط الثاني: أداة النداء (محذوفة).

ونموذجه: أداة النداء (يا) محذوفة.

ورد هذا النموذج في ثلاثة وستين موضعاً من الديوان، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: أداة النداء (يا) محذوفة + المنادى مفرد(علم).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

عبّاسُ قدْ عَلِمَتْ معدٌّ آنكم * شرف لها وقديمٌ عزٌّ مُصعبِ**[1]

الشاهد: قوله: (عباسُ) جملة نداء، حُذف منها حرف النداء (يا)، و(عباسُ) منادى مبني على الضم، لأنه مفرد (علم)، والتقدير: يا عباسُ.

الصورة الثانية: أداة النداء (يا) محذوفة + المنادى (نكرة مقصودة).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

عليكِ، وإنْ بليتِ كما بليتا * سلام الله، أيّتُها الطلول**[2]

الشاهد: قوله: (أيتها الطلول)، فـ(أيّ) منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو (نكرة مقصودة)، وأداة النداء محذوفة (يا)، والضمير (التاء) المتصل بـ(أيّ) للتأنيث، و(الهاء) للتنبيه، وهي صلة لـ(أيّ)، و(الطلول) نعت لـ(أيّ) مبني على الضم، والتقدير :يا أيتها الطلولُ.

الصورة الثالثة: أداة النداء: (يا) محذوفة + المنادى (مضاف).

وردت هذه الصورة في أربعة وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أبا مالكٍ للحيّ فضلٌ عليكم * فكُلْ مِن خناصِيص الكُناسة واشربْ**[3]

الشاهد: قوله: (أبا مالكٍ)، فهي جملة نداء، حُذف منها حرف النداء (يا)، و(أبا) منادى مضاف منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف إلى (مالكٍ)، والتقدير: يا أبا مالكٍ.

---

(1) الديوان : 31.

(2) المصدر السابق : 537.

(3) المصدر نفسه : 36.

التحليل:

إن ظاهرة الحذف ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، وفي هذا الجانب يجوز حذف أداة النداء (يا) دون غيرها من أدوات النداء، لأنها أم الباب.

ففي صور هذا النمط حُذفت أداة النداء (يا).

حيث نلاحظ في الصورة الأولى من هذا النمط (الثاني)، بأنه قد حُذف من المنادى المفرد (العلم)، أداة النداء (يا)، وذلك في قوله: (عباسُ)، والتقدير: يا عباسُ، وهذا جائز عند النحاة. يقول العكبري: "اعلم أن حرف النداء قد حُذف في موضع أُمن فيه الْتِباس المنادى بغيره، وذلك في الاسم العلم، لأنك، إذْ قلت: زيدُ أقبلْ، فضممت الدال بغير تنوين، فهِمَ المخاطب بإبقاء الضمة التي من شأنها أن لا تثبت إلاّ في النداء أنك تريد (يا) ... وفي حذفها اختصار مع بقاء المعنى" [1]. ومثله قوله تعالى:﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾[2].

وفي الصورة الثانية، قد حذف حرف النداء (يا) من المنادى، وهو (نكرة مقصودة)، وذلك في قوله: (أيتها الطلول)، والتقدير: يا أيتها الطلول. وهذا جائز عند النحاة.

فإذا كان المنادى (أيّ) فهو بمثابة المعرفة، لأن الاسم الذي بعد (أيّ) وصف له، فتقول: يا أيها الرجل، وهذا الاسم معرّف بالألف واللام، وعند إزالتهما يصبح هذا الاسم نكرة. يقول ابن جني: "ويجوز أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ(أيّ)، تقول زيدُ أقبلْ، لأنه لا يجوز أن تقول: يا أيها زيدُ أقبلْ، ولا تقول: رجلُ أقبلْ، لأنه يجوز أن تقول: يا أيها الرجلُ أقبلْ. ولا تقول – أيضاً – هذا أقبلْ، لأنه يجوز أن تقول: يا أيهذا أقبلْ" [3]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾[4]. وقوله تعالى:﴿ **سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ** ﴾[5]. بتقدير: (يا) قبل: (أيّها) في الآيتين.

---

(1) المتبع في شرح اللمع : 482/2، 483 ، والكافية في النحو : 159/1، وشرح جمل الزجاجي : 88/2 ، وهمع الهوامع : 43/3.

(2) يوسف : 29.

(3) اللمع في العربية : 171.

(4) النور : 31.

(5) الرحمن : 31.

وفي الصورة الثالثة حُذف حرف النداء (يا) من المنادى (المضاف)، وذلك في قوله: (أبا مالكٍ)، والتقدير: يا أبا مالكٍ. وهذا جائز عند النحاة. يقول ابن يعيش: "وقد كثُر حذف حرف النداء في المضاف ... وهو كثير في الكتاب العزيز" [1]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ** ﴾[2]. بتقدير: (يا) قبل: عباد. ويقول عباس حسن: "يصح حذف حرف النداء (يا) – دون غيره – حذفاً لفظياً فقط، مع ملاحظة تقديره"[3]. ويقول الدكتور إبراهيم رفيدة – رحمه الله –: "(يا) هي أصل حروف النداء، فإذا ذكر المنادى بدون حرف لا يقدر غيرها"[4].

ومن خلال ما تقدّم ذكره يتضح لي بأن المنادى من المنصوبات بإضمار الفعل وفاعله وجوباً، ويقدّر: بـ(أدعو)، أو (أُنادي)، ولا يجوز إظهار هذا الفعل، لأنه بإظهاره يوهم الإخبار لا الإنشاء، وهذا مذهب الجمهور [5].

(1) شرح المفصل : 15/2، وشرح ابن عقيل : 116/3، وهمع الهوامع : 43/3، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 137.

(2) الدخان : 18.

(3) النحو الوافي : 137.

(4) الحذف في الأساليب العربية : 272.

(5) انظر : همع الهوامع : 33/3.

النمط الثالث: حذف (المنادى).

ونموذج صورته: أداة النداء (يا) مذكورة + المنادى (محذوف) + جملة فعلية (فعلها ماضٍ). وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

أَغِثْنِي، يا فداكَ أبي وأمي* بسيبٍ منكَ، إنكَ ذُو ارتياحِ**[1]

الشاهد: قوله:(يا فداكَ)، فـ(يا) أداة نداء لا محل لها من الإعراب، والمنادى محذوف قبل الفعل الماضي (فداك)، والضمير (الكاف) المتصل به مفعوله، أما فاعله فهو الاسم الظاهر قوله: (أبي) المرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة، و(أمي) معطوفة على (أبي)، والمنادى المحذوف يتبيّن من خلال المعنى ودلالة السياق على أنه عائد على (عبد الملك) عندما كان يمدحه جرير، وذلك بقوله: (ألستم خير من ركب المطايا)، والتقدير: أغثني، يا عبد الملك فداك أبي، وأمي.

التحليل:

يجوز حذف المنادى، لأنه من المنصوبات، وهو مفعول به لفعل محذوفٍ مع فاعله وجوباً، بتقدير: أُنادِي، أو أدعو. وفي صورة نموذج هذا النمط، قد حُذف المنادى قبل الفعل الماضي (فداكَ) في قوله: (يا فداكَ)، فـ(الياء) أداة نداء، والمنادى محذوف قبل الفعل الماضي، وهو عائد على (عبدالملك) عندما كان جرير يمدحه، وهذا يتبيّن من خلال سياق الكلام، وكذلك وجود القرينة الدالة عليه، وهي الفعل الماضي الواقع بعد أداة النداء(يا). يقول ابن الحاجب:"وقد يحذف المنادى لقيام القرينة ... والمنادى مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فإنه يحذف نسياً منسياً"[2]. ويقول ابن يعيش:" اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً (قد يحذفون المنادى) لدلالة حرف النداء عليه"[3]. ويقول ابن مالك:" وقد يحذف المنادى قبل الأمر، والدعاء فتلزم (ياء)" [4].

---

(1) الديوان : 119.

(2) الكافية في النحو : 160/1.

(3) شرح المفصل : 24/2.

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179، وهمع الهوامع : 45،44/3.

ومثله قوله تعالى: ﴿ **أَلَّا يَسْجُدُوا** ﴾[1] ، والتقدير يكون على حسب المقام، ففي هذه الآية تُقدّر: يا قوم.

(1) النمل : 25.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية.

ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: جملة المدح والذم.

المطلب الثاني: جملة القسم.

المطلب الثالث: جملة التحذير.

المطلب الأول: (جملة المدح، والذّم).

أسلوب المدح يمثّله في لغة العرب فعلان هما: (نعم، وحبذا)، وهما فعلان جامدان على صيغة الماضي، وللذم: (بئس، وساء، ولاحبذا)، وهما في الجمود كـ(نعم، وبئس)، والأصل في (نعم، وبئس) بكسر العين فيهما؛ لأن الأصل في الماضي الثلاثي المجرّد أن يكون مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها، ولا يكون ساكن العين بالأصالة، والتسكين في(نعم، وبئس) للتخفيف.

وقد ورد هذا المطلب في ثمانية وأربعين موضعا من الديوان، وله نمطان:

النمط الأول: جملة (المدح).

وأدواتها: (نعم، وحبذا)، وقد وردتا في الديوان.

ورد هذا النمط في خمسة وعشرين موضعاً من الديوان، وله نموذج واحد، وهو: فعل المدح + جهة المدح + المخصوص بالمدح .

ولهذا النموذج الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل المدح (نعم) + فاعل (معرف بأل) + المخصوص بالمدح (مذكور).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا، * فنِعْمَ الزّادُ زَادُ أَبيكَ زَادَا**[1]

الشاهد: قوله: (فنِعْمَ الزّادُ زَادُ أَبيكَ زَادَا)، فـ(نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و(الزاد) فاعل لـ(نعم) معرف بأل، وهو جهة المدح، أما الاسم المخصوص بالمدح فقوله: (زاد أبيك)، و(زاد) مضاف إلى (أبيك) والضمير المتصل (الكاف) مضاف إليه، وقوله: (زادا) تمييز.

الصورة الثانية: فعل المدح (نعم) + فاعل (معرف بأل) + المخصوص بالمدح (محذوف).

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع، ومثالها قول جرير:

نِعْمَ القَرِينُ وَكنتِ عِلْقَ مَضِنّةٍ * وَارَى، بِنَعْفِ بُلَيّةَ، الأَحْجارُ**[2]

---

(1) الديوان : 164.

(2) المصدر السابق : 240.

الشاهد: (نعم) فعل ماض جامد، و(القرين) فاعل معرّف بـ(أل)، وهو جهة المدح، أما المخصوص بالمدح فمحذوف، أي: (نعم القرين أنت).

الصورة الثالثة: فعل المدح (نعم) + فاعل مضاف إلى ما فيه (أل) + المخصوص بالمدح (محذوف).

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

مَا يُقْحِمُونَ عَليّ مِنْ مُتَمَرِّدٍ * إلاّ سَبَقتُ، فنِعْمَ قوْمُ السّابِقِ**[1]

الشاهد: قوله: (فنِعْمَ قوْمُ السّابِقِ) جملة مدح، تتكون من فعل المدح (نعم) وفاعله (قوم) المضاف إلى (السابق)، وهو جهة المدح، أما المخصوص بالمدح هنا فمحذوف، تقديره: (أنا).

الصورة الرابعة: فعل المدح (حبّ) + فاعل (ذا) + المخصوص بالمدح (مذكور).

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ويمثلها قول جرير:

يا حَبّذا جَبَلُ الرّيّانِ مِنْ جَبَلٍ! * وَحَبّذا ساكِنُ الرّيّانِ مَنْ كَانَا**

وَحَبّذا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيةٍ * تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرّيَانِ أحْيَانَا**[2]

أحْيَانَا[2]

الشاهد: في هذا البيت ثلاث جمل بها فعل المدح (حبذا)، فالأولى قوله: (يا حبذا جبلُ الريان)، فـ(يا) حرف نداء للتنبيه، و(حبّ) فعل ماض، و(ذا) اسم الإشارة فاعله، و(جبلُ الريان) مخصوص بالمدح، فـ(جبل) مضاف إلى (الريان). والجملة الثانية قوله: (وحبذا ساكنُ الريان) فالواو حرف عطف، والمخصوص بالمدح هنا قوله: (ساكنُ الريان) من المضاف والمضاف إليه.

والجملة الثالثة قوله:(وحبذا نفحاتٌ)، فالواو حرف عطف، و(نفحاتٌ) المخصوص بالمدح، والمخصوص بالمدح للفعل (حبذا) في هذه الجُمل، هو خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو).

النمط الثاني: جملة (الذم).

---

(1) الديوان : 492.

(2) المصدر السابق : 754.

وأدواتها: (بئس– لا حبذا – ساء)، وورد منها في الديوان: (بئس، وساء).

ورد هذا النمط في ثلاثة وعشرين موضعاً، وله نموذج واحد، وهو: فعل الذم + جهة الذم (الفاعل) + المخصوص بالذم.

وهذا النموذج تتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل الذم (بئس) + فاعل (معرف بأل) + المخصوص بالذم (مذكور).

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

بِئْسَ الفَوَارِسُ يا نَوَارُ مُجاشِعٌ * خُورٌ إذا أكَلُوا خَزِيراً ضَفْدَعُوا**[1]

الشاهد: ف(بئس) فعل ماض جامد مبني على الفتح، وهو لإنشاء الذم، و(الفوارسُ) فاعل معرف بأل، و(مجاشعٌ) المخصوص بالذم، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: (هم)، أي: هم مجاشعٌ.

الصورة الثانية: فعل الذم (بئس) + فاعل (معرف بأل) + المخصوص بالذم (محذوف).

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع، مثالها قول جرير:

بِئْسَ الفَوَارِسُ يَوْمَ نَعْفِ قُشاوَةٍ * وَالخَيْلُ عَادِيَةٌ عَلى بِسْطَامِ**[2]

الشاهد: ف(بئس الفوارس) جملة ذم، وتتكون من الفعل الماضي (بئس) والفاعل (الفوارس)، وهو جهة الذم، أما المخصوص بالذم فمحذوف.

الصورة الثالثة : فعل الذم (بئس) + فاعل مضاف إلى ما فيه (أل) + المخصوص بالذم (محذوف).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

وابتَعتَ وَيْلَ أبيكَ،ألأمَ شَرْبَةٍ * بفَسادِ تَغْلِبَ، بئسَ رِبحُ التّاجرِ**[3]

---

(1) الديوان : 429.

(2) المصدر السابق : 611.

(3) المصدر نفسه : 378.

الشاهد: قوله: (بئس ربحُ التاجر)، فـ(بئس) فعل ماض جامد، و(ربحُ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف إلى (التاجر)، أما المخصوص بالذم فمحذوف، وتقديره: (أنت).

الصورة الرابعة : فعل الذم (ساء) + فاعل (نكرة) + المخصوص بالذم (محذوف).

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

قُفَيرَةُ سَاء ما كَسَبَتْ بَنِيها، * وَلَيلى القَينِ قَيْنِ بَني عِقَالِ**[1]

الشاهد : قوله: (ساء ما كسبت بنيها)، فـ(ساء) فعل ماض جامد مبني على الفتح، وأما الفاعل فهو على وجهين:

الأول: فاعله ضمير مستتر فيه، و(ما) تمييز، والآخر: أن (ما) فاعل. أما المخصوص بالذم فمحذوف.

التحليل:

أريدُ في هذا الجانب أن أحلّل نمطي جملتي (المدح، والذّم) معاً من هذا المطلب.

يقول ابن مالك [2] في باب (نعم وبئس) وما جرى مجراهما:

فعلان غيرُ متصرِّفين * نعم وبئس رافعان اسمين**

مقارني أل أو مضافين لما * قارنها كنعم عُقبى الكُرما**

ويرفعان مضمراً يفسره * مميزٌ كنعم قوماً معشرُه**

ويعرّفهما الزجاجي بقوله: "وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين، لأنهما أزيلا عن مواضعهما، وذلك أن (نعم) منقول من قولك: (نعم الرجل)، إذا أصاب نعمة، و(بئس) منقول من قولك: (بئس الرجل)، إذا أصاب بؤساً، فنقلا إلى الثناء والذم، فضارعا الحروف، فلم يتصرفا، فهذا وجه ضعفهما" [3]. ويقول ابن يعيش: "اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان، فنعم للمدح العام، وبئس للذم العام،

---

(1) الديوان : 531.

(2) الألفية في النحو والصرف : 112،113.

(3) الجمل في النحو : 108.

والذي يدل على أنهما فعلان أنك تضمر فيهما، وذلك أنه إذا قلت: نعم رجلا زيد، ونعم غلاماً غلامك، لا تضمر إلا في الفعل" [1]. (ونعم وبئس) فعلان، والدليل عل فعليتهما دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب، وهي من خصائص الأفعال[2].

حيث نلاحظ في صور النمط الأول من هذا المطلب ورود فعل المدح (نعم) كما في الصورة الأولى قوله: (نعم الزادُ ...)، وفي الصورة الثانية قوله: (نعم القرينُ ...)، وفي الصورة الثالثة قوله: (نعم قومُ السابق)، وفي الصورة الرابعة قوله: (حبذا جبلُ الريان)، وقوله: (وحبذا ساكنُ الريان)، وقوله: (وحبذا نفحاتٌ).

كما نلاحظ فعل الذم في صور النمط الثاني من المطلب نفسه، وذلك قوله في الصورة الأولى: (بئس الفوارسُ يا نوارُ ...)، وفي الصورة الثانية قوله: (بئس الفوارسُ يوم ...)، وفي الصورة الثالثة قوله: (بئس ربحُ التاجر ...)، وفي الصورة الرابعة قوله: (ساء ...).

أما ذكر المخصوص في جملتي المدح، والذم، فيقول ابن مالك[3]:

وَيُذْكَرُ "الْمَخْصُوصُ" بَعْد مبتدا * أَوْ خَبَرَ اسْمِ لَيْس يَبْدُو أَبَدا**

ويقول ابن هشام: "ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس، فيقال: نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أبو لهب" [4]. ويقول الأزهري: "ويذكر المخصوص وهو المخصوص بالمدح، أو الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر، أو بعد التمييز "[5].

حيث ذُكر المخصوص بالمدح في الصورة الأولى من النمط الأول قوله: (... زادُ أبيك)، وفي الصورة الرابعة من النمط نفسه قوله: (... جبلُ الريان)، وقوله: (... ساكنُ الريان)، وقوله: (... نفحاتٌ)، وكذلك ذُكر المخصوص بالذم في الصورة الأولى من النمط الثاني قوله: (... مجاشعٌ).

---

(1) شرح المفصل : 127/7.

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 467.

(3) الألفية في النحو والصرف : 113.

(4) أوضح المسالك : 280/3.

(5) شرح التصريح على التوضيح : 97/2.

أما إعراب الاسم المخصوص للمدح أو الذم، فقد اختلف النحاة في إعرابه، فمنهم من أعربه على وجهين، ومنهم من أعربه على ثلاثة أوجه، أما الذين أعربوه على وجهين فيرون بأنه: إما أن يكون خبرا لمبتدأ مضمر، وتقديره: (هو)، وإما أن يكون مبتدأ وما قبله خبره[1].

أما الذين أعربوه على ثلاثة أوجه، فهم على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يرون فيه إما أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، أي: الممدوح، أو المذموم ... وإما أن يكون مبتدأ وما قبله خبره[2].

والرأي الثاني: يرون فيه بأنه: إما أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، أي: الممدوح، أو المذموم ... وإما أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبره[3].

والرأي الثالث فيرون فيه: إما أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وإما أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبره، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وجوباً[4].

ففي الصورة الأول من النمط الأول جاء فاعل فعل المدح معرّفاً بـ(أل) (المستجارون)، وذلك في قوله: (لنعم المستجارون نهشل)، وكذلك الصورة الأولى من النمط الثاني، حيث جاء فاعل فعل الذم معرفاً بـ(أل)، وذلك في قوله: (بئس الفوارس). وهما جملتان فعليتان فعلهما ماض جامد غير متصرّف، وهو (نعم) لجملة المدح، و(بئس) لجملة الذم، وفاعلهما اسم معرّف بـ(أل) الجنسية، وهما لغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح في جملة المدح، وإثبات الذم للمذموم في جملة الذم[5]. وهنا جاء فاعل فعلي المدح والذم معرفاً بـ(أل)، وهو جهة المدح، أو الذم، وذلك حسب نوع الفعل، وهذا الفعلان جامدان على صورة الماضي، يقول ابن عقيل:

---

(1) انظر : اللمع في العربية : 200،201، والمفصل : 273،274، والمتبع في شرح اللمع : 550/2،551، والكافية في النحو : 311/2، وشرح ابن عقيل : 76/3.

(2) انظر : شرح جمل الزجاجي : 605/1، 606، وشرح الأشموني : 42/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح : 97/2 ، وأوضح المسالك : 280/3.

(4) انظر : المقرب : 73/3.

(5) انظر : اللمع في العربية : 200.

"وهذان الفعلان لا يتصرّفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولابدّ لهما من مرفوع، وهو الفاعل"[1].

أما سبب عدم تصرفهما، فيقول الأزهري: "وإنما لم يتصرّفا للزومهما إنشاء المدح، أو الذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عمّا وضعتا له من الدّلالة على الماضي وصارتا للإنشاء"[2].

أما فاعل فعلي (المدح، والذم)، فهو على أقسام، يقول الزمخشري: "وفاعلهما إما مظهراً معرّف باللام، أو مضافاً إلى المعرّف به، وإما مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالذم أو المدح، وذلك قولك: نعم الصاحب أو نعم صاحباً القوم زيد، وبئس غلاماً بِشر" [3]. ويقول ابن عصفور: "ويكون اسم الممدوح أو المذموم أخصُّ من الفاعل، ولا يكون أعمُّ ولا مساوياً"[4].

أما المخصوص بالمدح في الصورة الأولى من النمط الأول فقوله:(زادُ أبيك)، وذلك في قوله: (فنعم الزادُ زادُ أبيك) ، وأما المخصوص بالذم في الصورة الأولى من النمط الثاني فقوله:(مجاشعٌ)، وذلك في قوله: (بئس الفوارس ... مجاشعٍ). وهذا جائز عند النحاة[5].

أما إعراب المخصوص بالمدح، أو الذم في كلتا الجملتين، فهو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، أي: (هو...). وأنا أميل – هنا – إلى هذا الإعراب؛ لأنه فيه إبقاء جملتي (المدح، والذم) على فعليتهما. يقول ابن هشام: "في باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية، لاختلال التقدير، أو لاختلاف النحويين، نحو: (نعم الرجل زيدٌ) فإن قُدّر (نعم الرجل) خبراً عن (زيد) فاسمية، كما في (زيدٌ نعم الرجل)، وإن قُدّر (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية"[6].

---

(1) شرح ابن عقيل : 73/3.

(2) شرح التصريح على التوضيح : 94/2.

(3) المفصل : 273، والمقرب : 70/3.

(4) المقرب : 71/3.

(5) انظر : اللمع في العربية : 200، والمفصل : 273.

(6) مغني اللبيب : 39/2،41.

وما ذكرته من إعراب للمخصوص، هو وجه من الوجوه الإعرابية التي ذكرها النحاة[1].

حيث وردت لفظة (زاداً) تمييزاً في الصورة الأولى من النمط الأول، وذلك في قوله: (نعم الزادُ زادُ أبيك زاداً)، حيث جمع الشاعر هنا بين الفاعل الاسم الظاهر المرفوع قوله: (الزادُ)، والتمييز قوله: (زاداً)، وإلى ذلك أشار ابن مالك[2] بقوله:

وَجَمْع تَمْيِيزٍ وفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ**

حيث اختلف النحويون في قضية جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في أفعال (المدح، والذم)، وهم على مذهبين:

المذهب الأول: بعض النحويين يجوّزون الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل كالتوكيد وإلا فلا[3].

المذهب الثاني: والبعض الآخر لا يجوّزون الجمع بينهما، ومنعوه مطلقاً سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل، أم لا[4].

وقوله: (زاداً) وقعت تمييزاً إن أفادت معنى التوكيد، وعلى هذا، يكون جائزاً على رأي المذهب الأول الذي أجاز ذلك.

وفي الصورة الثانية من النمط الأول قوله: (نعم القرينُ)، فـ(القرينُ) فاعل معرّف بأل، وهو جهة المدح، أما المخصوص فمحذوف، أي: (نعم القرينُ أنتِ).

وكذلك قوله في الصورة الثانية من النمط الثاني: (بئس الفوارسُ)، فـ(الفوارسُ) فاعل فعل الذم (بئس) معرّفاً بأل، وهو جهة الذم، أما المخصوص بالذم فمحذوف، أي :(بئس الفوارسُ أنتَ).

وفي الصورة الثالثة من النمط الثاني قوله: (بئس ربحُ التاجر) ففاعل فعل الذم (بئس) هنا قوله: (ربحُ) وهو جهة الذم، وهو معرف بإضافته إلى المعرّف بالألف

---

(1) انظر : اللمع في العربية : 200،201، والمفصل : 273،274، والمتبع في شرح اللمع : 550/2،551، والكافية في النحو : 311/2، وشرح جمل الزجاجي : 605/1،606، وشرح ابن عقيل : 76/3، وشرح الأشموني : 42/2.

(2) الألفية في النحو والصرف : 113.

(3) انظر : المقتضب : 150/2، والخصائص : 83/1، والمفصل : 273.

(4) انظر : الكتاب : 300/1، والأصول في النحو : 117/1، ومغني اللبيب : 220/2.

واللام، وذلك في قوله: (التاجر)، أما المخصوص بالذم فمحذوف، أي: (بئس ربحُ التاجر أنتَ)، ومثله قوله تعالى:﴿ **فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِين** ﴾[1].

أما الصورة الثالثة من النمط الأول، جاء فاعل فعل المدح معرّفاً بالإضافة، وهو قوله:(قومُ ...). يقول المبرد: "واعلم أنّ ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وذلك قولك: نعم أخو القوم أنتَ، وبئس صاحبُ الرجل عبد الله "[2].

وكذلك في الصورة الثالثة من النمط الثاني، جاء فاعل فعل الذم معرّفاً بالإضافة أيضاً، وهو قوله: (ربحُ التاجر). وهذا جائز عند النحاة[3].

أما الاسم المخصوص للمدح، أو الذم في هذه الصورة فمحذوف، وهذا جائز عند النحاة، يقول الزمخشري: "وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً للمخاطب" [4]، ومثله قوله تعالى:﴿ **نِعْمَ الْعَبْدُ** ﴾ [5]. وتقديره: نعم العبدُ أيوب.

ولقد اختلف النحويون في (نعم، وبئس)، أهما فعلان، أم اسمان؟ فذهب البصريون، والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وأما الكوفيون فذهبوا إلى اسميتهما، وقام ابن الأنباري في كتابه:(الإنصاف في مسائل الخلاف) بعرض موضحاً فيه حُجج الفريقين[6].

أما الاسم الواقع بعد (نعم، وبئس)، فقد اختلفوا في رافعه، فذهب جمهور البصريين، والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فاعلان مرفوعان بالفعلين (نعم، وبئس)، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما، فأن المرفوع بعدهما تابع لـ(نعم، وبئس) إما بدلاً، وأما عطف بيان من (نعم، وبئس)[7].

---

(1) النحل : 29.

(2) المقتضب : 2 /143 .

(3) انظر : الجمل في النحو : 108 ، والمفضل : 273 ، والمقرب : 70/3.

(4) المفصل : 274 ، والمتبع في شرح اللمع : 553/2 ، وارتشاف الضرب : 24/3.

(5) ص : 30.

(6) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 97/1.

(7) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 95/2.

وفي الصورة الرابعة من النمط الأول ثلاث جُمل مدح بالبيت، وذلك في قوله: (يا حبذا جبلُ الريان ... وحبذا ساكنُ الريان ... وحبذا نفحاتٌ)، فالفعل (حبذا) من أفعال المدح كـ(نعم)، وقد أشار ابن مالك[1] إلى ذلك بقوله:

ومثلُ نِعم حبذا الفاعلُ ذا * وإنْ تُرد ذمّاً فَقُلْ لا حبّذا**

يقول ابن يعيش: "اعلم أن (حبذا) تقارب في المعنى (نعم)، لأنها للمدح، كما أن (نعم) كذلك، إلا أن (حبذا) تفضّلها بأن فيها تقريباً للمذكور في القلب، وليس كذلك (نعم)، (وحبذا) مركّبة من فعل وفاعل" [2]. ففاعل هذا الفعل هو (ذا) اسم الإشارة، وهو جهة المدح، يقول السيوطي: "والأصح أن ذا فاعله"[3].

أمّا المخصوص الواقع بعد (ذا) فلا يتغير معه صورة (ذا) مهما كان نوع المخصوص مذكراً، أو مؤنثاً، مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً، وقد أشار ابن مالك [4] إلى ذلك بقوله:

وأوْلِ: "ذا" المخصوص، أيّا كان، لا ***تعدل بـ"ذا" فهو يضاهي المثلا

أما الاسم المخصوص في قول جرير فلم تتغيّر معه صورة (ذا)، و(ذا) مفرد مذكر، ففي هذه الصورة جاء المخصوص في الجملة الأولى مفرداً مذكراً غير عاقل، وهو قوله:(جبلُ الريان)، وفي الجملة الثانية من الصورة نفسها جاء جمعاً مؤنثاً غير عاقل، وهو قوله: (نفحاتٌ).

ويقول ابن جنى في هذا الصدد: "و(حبذا) مع الواحد، والواحدة، والاثنين، والاثنتين، والجماعة، بلفظ واحد، لأنه جرى مجرى المثل، تقول: حبذا زيد، وحبذا هند، ولا تقول حبّذه"[5].

أما الاسم المخصوص فإنه يقع بعد (ذا) كما تبيّن، وقد عبّر عن ذلك ابن الحاجب بقوله:"... ومنها حبذا، وفاعله (ذا) ولا يتغير، وبعده المخصوص، وإعرابه

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 114.

(2) شرح المفصل : 138/7.

(3) همع الهوامع : 45/5.

(4) الألفية في النحو والصرف : 114.

(5) اللمع في العربية : 202،203.

كإعراب مخصوص (نعم)، ولا يجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييزٌ، أو حالٌ على وفق مخصوصه"[1].

واختلف النحاة في إعراب مخصوص (حبذا) كما اختلفوا في إعراب مخصوص (نعم). ومن النحاة من يرى بأن مخصوص (حبذا) خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره:(هو)[2]. ومنهم من يرى بأنه مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدّم [3]. ومنهم من يرى بأنه في موضع خبر، والجملة قبله مبتدأ مقدّم على الأصل[4].

أما إعراب المخصوص بالمدح للفعل (حبذا) في الجُمل التي ذكرتُها، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، وأنا أرجّح هذا الإعراب، لأن فيه إبقاء على فعلية جملة المدح [5]، وما ذكرتُه من إعراب للمخصوص هنا هو وجه من الوجوه الإعرابية[6].

وهناك فرق بين مخصوص(نعم، وحبذا) من عدّة أوجه، وهي عند الأشموني[7] على النحو الآتي:

1 – إن مخصوص (حبذا) لا يتقدّم بخلاف مخصوص (نعم).

2 – إنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص (نعم).

3 – إن إعرابه خبرٌ لمبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نعم)، لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا.

4 – إنه يجوز دخول التمييز قبله وبعده، نحو: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً.

إن فعل الذم (ساء)، كـ(بئس)، و قد أشار إليه ابن مالك [8] بقوله:

---

(1) الكافية في النحو : 311/2 .

(2) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 129، وشرح الأشموني : 48/2 .

(3) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 129، وشرح ابن عقيل : 77/3، وشرح التصريح على التوضيح : 99/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 104.

(4) انظر : اللمع في العربية : 202.

(5) انظر : مغني اللبيب : 41،39/2.

(6) انظر: اللمع في العربية : 202، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 129، وشرح ابن عقيل : 77/3، وشرح التصريح على التوضيح : 2 /99، وشرح الأشموني : 48/2، والأساليب الأنشائية في النحو العربي : 104.

(7) انظر : شرح الأشموني : 48/2.

(8) الألفية في النحو والصرف : 114.

واجعل كبئسَ ساء واجعل "فعلًا" * من ذي ثلاثةٍ كنِعْم مسجلًا**

حيث نلاحظ في الصورة الرابعة من النمط الثاني مجيء فاعل فعل الذم (ساء) في قوله: (ساء ما كسبتْ بنيها) على وجهين: إما أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، و(ما) نكرة منصوبة على التمييز، وإما أن يكون الفاعل (ما) وهي اسم معرفة، وقد أشار ابن مالك[1] إلى ذلك بقوله:

وما مميزٌ وقيلَ فاعلُ * في نحو نعم ما يقول الفاضلُ**

يقول ابن عقيل: "واخْتُلف في (ما) هذه، فقال قوم: إنها نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه"[2].

ويرى عبد السلام هارون [3] في هذه المسألة رأيين: أحدهما أقوى من الآخر، أما الرأي الأقوى فيرى فيه بأن تكون (ما) موصولة والجملة بعدها صلة، وهي مع صلتها فاعل لفعل المدح، والذم، استغنى بها وبصلتها عن المخصوص لتمام المعنى به.

أما الرأي الآخر: فهي أن تكون (ما) معرفة تامة هي فاعله، والفعل بعده صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: ساء الشيءُ شيءٌ.

وأنا أرى فاعل الفعل (ساء) في قول جرير: (ساء ما كسبتْ بنيها) أن (ما) فاعل، وهي معرفة تامة، والفعل (كسبتْ) صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: ساء الشيءُ شيءٌ كسبه بنيها[4].

وأوافق في ذلك ما ذهب إليه ابن خروف فيما نسبه إلى سيبويه، وكذلك عبد السلام هارون.

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 113.

(2) شرح ابن عقيل : 76/3.

(3) انظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : 103،104.

(4) انظر : شرح ابن عقيل : 76/3، والأساليب الإنشائية في النحو العربي :103،104.

المطلب الثاني: جملة (القسم).

مدخل:

القسم إما صريح [1] وإما غير صريح[2]، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية[3].

ويكون أسلوب القسم إما جملة فعلية نحو: أقسمتُ بالله، وحلفتُ، وآليتُ. وإما جملة اسمية[4]، ومثلها قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُون** ﴾[5]. والفعلية، نحو قوله تعالى:﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ** ﴾[6]. وهنا الفعل المذكور في هذه الآية من النوع الأول، وهو القسم الصريح.

أما تكوين جملة القسم، فيقول ابن عصفور:" يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: القسم، والمقسم به، والمقسم عليه، وحروف القسم، والحروف التي تُعلِّق المقسم به بالمقسم عليه"[7].

فأما القسم، فهو عبارة عن جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما جملة خبرية، أما المقسم به، فهو كل اسم (لله)، أو لمَا يعظّم من مخلوقاته، نحو: بالله ليقومن زيد، والنبي لأكرمنّ عمراً، وأبيك لتفعلن كذا. والمقسم عليه فهو عبارة عن كل جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي نحو: والله ما قام زيدٌ، ووالله ليقومن زيدٌ .

وحروف القسم الجارة بأنفسها هي: الباء، والتاء، والواو، واللام [8]. يقول الزجاجي[9] في حروف القسم: " اعلم أن هذه الحروف خافضة للمقسم به، ولابد للقسم من جواب، وجوابه في الإيجاب: (إنّ)، و (اللام)، وفي النفي: (ما، ولا)". ويقول ابن جني: " فالباء: هي الأصل، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو"[10].

---

(1) ويسمى الملفوظ، وهما بمعنى واحد.

(2) ويسمى المقدّر، وهما بمعنى واحد.

(3) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 150.

(4) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 863/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 28.

(5) الحجر : 72.

(6) النور : 53.

(7) شرح جمل الزجاجي : 520/1.

(8) انظر : المصدر السابق : 520/1- 523.

(9) الجمل في النحو : 70.

(10) اللمع في العربية : 241.

فأمّا(الباء)، فهي تدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمر، وأما(الواو) فهي تدخل على كل محلوف به ظاهر، وأما(التاء)، فهي تدخل على اسم الله تعالى وحده، وأمّا(اللام)، فهي تدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب[1].

أما الحروف التي تُعلِّق المقسمَ به بالمقسم عليه فحرفان في النفي: ما، ولا، وحرفان في الإيجاب: أنّ، واللام، وذلك أن الجملة لا تخلو من أن تكون اسمية، أو فعلية، فإن كانت اسمية فلا تخلو من أن تكون موجبة، أو منفية، فإن كانت منفية نفيت بها، وإن كان موجبة جاز فيها ثلاثة أوجه: أن تدخل (إن) على المبتدأ، أو اللام على الخبر، أو تأتي بـ(إن) وحدها، أو بـ(اللام) وحدها، ولا يجوز حذفها، وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو من أن يكون الفعل ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً [2].

ويقول ابن جني: "والأصل في هذا كله : أحلفُ بالله ، وأقسمُ بالله ، فحُذف الفعل تخفيفاً في أكثر الأمر"[3].

وأسلوب القسم، هو عبارة عن جملتين: جملة قسم، وجملة جواب، وهما بمنزلة جملة واحدة، كما أن جملتي الشرط، والجواب (الجزاء) بمنزلة جملة واحدة.

وقد عبّر عن ذلك الرضي بقوله: "واعلم أن الجملتين أعني القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة "[4].

وأدوات القسم المذكورة في الديوان هي: (الباء)، و(الواو).

وقد قسّمتُ هذا المطلب إلى نمطين وفقاً لنوع القسم من حيث كونه صريحاً أو غير صريح، أي: مقدّراً، ومن حيث كون أداة القسم والمقسم به مذكورين، أو محذوفين، وإلى صور وفقاً لتنوع المقسم عليه، وذلك على النحو الآتي:

وقد ورد هذا المطلب (جملة القسم) في ستة وأربعين موضعاً من الديوان، وله نمطان:

النمط الأول: قسم صريح + أداة قسم... + مقسم به... + مقسم عليه...

---

(1) انظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 523،524.

(2) انظر : المصدر السابق : 526/1.

(3) اللمع في العربية : 242.

(4) شرح الكافية : 54/6.

ورد هذا النمط في ثمانية مواضع، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى: قسم صريح + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (محذوف) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

فأقسَمْتُ ما لاقَيتِ قَبلي من الهَوَى * وَأقسَمتُ ما لاقِيتِ من ذَكَرٍ مِثلي**[1]

الشاهد: جملتان قسيميتان في هذا البيت: فالأولى قوله: (فأقسمت ما لاقيت...)، فـ(أقسمت) فعل القسم، والضمير المتصل (التاء) فاعله، وأداة القسم، والمقسم به محذوفان، أما قوله: (ما لاقيت) فهو جواب القسم، أعني: المقسم عليه، فـ(ما) نافية، و(لاقيت) فعل ماض، والضمير المتصل (التاء) فاعله، أما الجملة القسيمة الثانية، فهي قوله: (فأقسمت ما لاقيت...)، وهي كالجملة القسمية الأولى تماماً.

الصورة الثانية: قسم صريح + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (محذوف) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(لا) النافية.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جري:

فَلَمّا قَضَى عَوْفٌ أشَطّ عَلَيْكُمُ * فأقسَمتُمُ لا تَفْعَلُونَ، وَأقْسَمَا**[2]

الشاهد: في قوله: (فأقسمتم لا تفعلون)، فهي جملة قسمية تتكون من فعل القسم (أقسم) والضمير المتصل بالفعل (التاء) وهو فاعله، والميم علامة للجمع، وأداة القسم، والمقسم به محذوفان، أما المقسم عليه فقوله: (لا تفعلون)، وهي جملة فعلية منفية بـ(لا) النافية.

الصورة الثالثة: قسم صريح + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (محذوف) + مقسم عليه (محذوف).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ويمثلها قول جرير:

فَلَمّا قَضَى عَوْفٌ أشَطّ عَلَيْكُمُ * فأقسَمتُمُ لا تَفْعَلُونَ، وَأقْسَمَا**[3]

---

(1) الديوان : 579.

(2) المصدر السابق : 687 .

(3) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

الشاهد: قوله: (وأقسما) وهي جملة قسمية تتكون من فعل القسم (أقسم)، أما فاعله، فقد جاء ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره: (هو) عائد على (عوف)، أمّا أداة القسم والمقسم به فمحذوفان: وكذلك المقسم عليه، وهو محذوف، أمّا دليله فهي الجملة التي قبله، والتقدير: وأقسمُ لا يفعل.

الصورة الرابعة: قسم صريح + أداة قسم (مذكورة) الباء + مقسم به + مقسم عليه (محذوف).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

وَيَرْفَعُ السّتْرَ بَنُو عَبْدِ الدّارْ * ثُمّ حَلَفْنَا بالعَزِيزِ الغَفّارْ**[1]

فَلقِيَ الكَاذِبُ فوّارُ النارْ

الشاهد: في قوله: (حلفنا بالعزيز الغفار) وهي جملة قسمية، حيث تركبت من فعل القسم وهو قوله: (حلفنا)، وفاعله (نا) الدالة على الفاعلين، ومن أداة القسم (الباء) المتصلة بالقسم به، وذلك في قوله: (العزيز) المجرور بها وعلامة جره الكسرة، و(الغفار) صفة لـ(عزيز)، أما جواب القسم فمحذوف.

التحليل:

ففي الصور الأربعة المذكورة في هذه النمط، قد جاء القسم فيها صريحاً، وهو على الترتيب الآتي:

(فأقسمت، وأقسمت، فأقسمتم، فأقسمتم، حلفنا). علماً بأن الصورة الأولى ذُكرت فيها جملتان للقسم.

أما أداة القسم والمقسم به فمحذوفان من الصورة: (الأولى، والثانية، والثالثة).

أما المقسم عليه أي: (جواب القسم)، فمذكور في الصورة الأولى بجملتيها ، وذلك في قوله: (فأقسمت ما لاقيت ... وأقسمت ما لاقيت ...)، وقوله في الجملة الأولى: (ما لاقيت)، والثانية: (ما لاقيت)، فـ(ما) نافية في كلتا الجملتين، و(لاقيت) في الجملتين فعل ماض، والضمير المتصل (التاء) فاعله، وهنا جاء جواب القسم في كلتا الجملتين فعل ماض مسبوق بـ(ما) النافية. وهذا جائز عند النحاة، يقول ابن عصفور: " وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً، أو حالاً، أو

(1) الديوان : 303.

مستقبلاً، فإن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً، أو منفياً، فإن كان منفياً نفي بما، فقلت: والله ما قام زيدٌ"[1].

أما جواب القسم في الصورة الثانية، فقد جاء (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(لا) النافية، وذلك في قوله: (لا تفعلون). وهذا جائز عند النحاة. يقول سيبويه: "وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل" [2]. ويقول ابن عصفور: "فإن كان الفعل مستقبلاً فلا يخلو من أن موجباً، أو منفيًا، فإن كان منفياً نفيته بـ(لا)، فقلت: والله لا يقوم زيدٌ"[3]. ويقول أبو حيان[4]: "وإذا كان مستقبلاً نُفي بـ(لا)".

أما جواب القسم في الصورة: (الثالثة، والرابعة) فمحذوف، وذلك قوله في الصورة الثالثة: (وأقسما)، وفي الصورة الرابعة قوله: (ثم حلفنا بالعزيز الغفار)، وهذا الحذف جائز عند النحاة. يقول ابن عصفور: "ولايجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين ... أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب، نحو: زيد قائم والله، فحذف جواب والله لدلالة زيد قائم عليه" [5]. فجواب القسم المحذوف يكون من حيث المعنى دالا على الجواب. يقول عبد السلام هارون: "فما ورد القسم في أثنائه، وما تقدّم على القسم، يكون جواب قسم من حيث المعنى، أي يكون دالاً على الجواب، كما تكون (أكرمك) في أكرمك إن أتيتني، دالاً على الجواب لا جواباً، وقد يُفهم جواب القسم فيما يدلّ عليه سياق الكلام"[6].

أما أداة القسم، والمقسم به فمذكوران في الصورة (الرابعة)، وذلك في قوله: (ثم حلفنا بالعزيز)، فـ(الباء) أداة القسم، و(العزيز) المقسم به، فالباء هنا أصل وأمّ أدوات القسم، يقول ابن جني: "والباء تدخل على كل مقسم به: مظهراً كان أو مضمراً، فالمظهر نحو قولك: بالله لأقومنّ، والمضمر، نحو قولك: به لأ نطلقن" [7]. وسبب

(1) شرح جمل الزجاجي : 526/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 170.
(2) الكتاب : 105/3، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 169.
(3) شرح جمل الزجاجي : 527/1.
(4) ارتشاف الضرف : 488/2.
(5) شرح جمل الزجاجي : 530/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 171.
(6) الأساليب الإنشائية في النحو العربي : 171.
(7) اللمع في العربية : 241، وشرح جمل الزجاجي : 523/1.

أصالة (الباء) في القسم، لأنها حرف جر يتعدّى به المقسم به، يقول ابن يعيش: "أصل حروف القسم الباء ... وإنما قلنا ذلك، لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف، وذلك الفعل أحلفُ، أو أقسمُ، أو نحوهما، لكنه لمّا كان الفعل غير متعدٍّ وصلوه بالباء المعدّية، فصار اللفظ أحلفُ بالله، أو أقسمُ بالله، وإنما خصّوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجرّ لأمرين: أحدهما: أنها الأصل في التعدية، والثاني: أن الباء معناها الإلصاق، والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف"[1].

(1) شرح المفصل : 32/8.

النمط الثاني: قسم مقدّر + أداة قسم... + مقسم به... + مقسم عليه(جواب القسم). قد ورد هذا النمط في ثمانية وثمانين موضعاً، وتتوزعه الصورة الآتية:

الصورة الأولى: قسم مقدّر + أداة القسم (الواو) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية.

وردت هذه الصورة في موضعين ومثالها قول جرير:

فَلا وَأبِيكَ ما لاقَيتُ حَيّاً * كَيَرْبُوعٍ إذا ررَفَعُوا العُقَابَا**[1]

الشاهد: قوله: (فلا وأبيك ما لاقيت حياً)، فهي جملة قسمية، حيث يقسم جرير بأنه ما لاقى حياً في ساحة القتال، حيث حُذِف من الجملة هنا فعل القسم مع فاعله، ويقدّر الفعل هنا بـ(أقسم، أو حلف).

أما أداة القسم، فهي (الواو) المتصلة بالمقسم به (أبيك)، وقد جرّته بالكسرة، وهو مضاف إلى الضمير المتصل (الكاف)، أما جواب القسم فهو (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية، وذلك في قوله: (ما لاقيت حياً).

الصورة الثانية: قسم مقدّر + أداة القسم (الواو) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة اسمية) مسبوقة بـ(ما) النافية.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ويمثلها قول جرير:

وَلا وَأبيكَ ما لـهُم عُقُولٌ * وَلا وُجِدَتْ مَكاسِرُهُمْ صِلابَا**[2]

الشاهد: في قوله: (ولا وأبيك مالهم عقول) فهي جملة قسمية، حيث استعمل جرير هنا أسلوب القسم، وحذف منه فعل القسم مع فاعله، وتقدير الفعل هنا: (أقسمُ)، أو غير ذلك.

أما أداة القسم، فهي (الواو) المتصل بالمقسم به (أبيكَ)، وذلك في قوله: (وأبيكَ)، حيث جرّت (الواو) المقسم به هنا، وهو مضاف إلى الضمير المتصل (الكاف)، أما جواب القسم فقوله: (مالهم عقولٌ)، وهو جملة اسمية مسبوقة بـ(ما) النافية، حيث تقدّم فيها الخبر، وهو قوله: (لهم) من الجار والمجرور على المبتدأ (عقول).

---

(1) الديوان : 91.

(2) المصدر السابق : 94.

الصورة الثالثة: قسم مقدّر + واو القسم + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(اللام).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

فَلَوْلا حُبّها، وَإِلَهِ مُوسَى، * لَوَدّعْتُ الصِّبَا وَالغانِياتِ**[1]

الشاهد: قوله: (وإله موسى لودّعت ...)، وهي جملة قسمية، حُذف منها فعل القسم مع فاعله، وجاء بأداة القسم (الواو)، والمقسم به لفظ الجلالة (الله)، أما جواب القسم فقوله: (لودّعت ...)، وهو فعل ماض مقترن بـ(اللام).

الصورة الرابعة: قسم مقدّر + أداة القسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(اللام)، و(قد).

وردت هذه الصورة في موضعين ، ومثالها قول جرير :

لَعَمْرِي لَئِنْ خَلّى جُبَيرٌ مكانَهُ، * لقد كانَ شَعشَاعَ العَشِيّةِ شَيظَمَا**[2]

الشاهد: قوله: (لعمري لئن خلى جبير ... لقد كان ...)، فـ(لعمري) اللام للابتداء، و(عمري) مقسم به، أي: (بعمري)، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الياء)، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: (قسمي، أو يميني، أو ما أقسم به، أو ما أحلف به)، و(لئن) اللام موطئة لجواب القسم، حيث اجتمع مع الشرط (إنْ)، والقسم مقدّر في هذه الجملة، وجاء الجواب للقسم، وهو (لقد كان) فهو فعل ماض ناقص ناسخ مسبوق بـ(اللام)، و(قد)، وذلك لتقدّم القسم الموطأ له باللام.

الصورة الخامسة: قسم مقدّر + أداة القسم (محذوفة) + مقسم به (محذوف) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(اللام)، و(قد).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

لَقَدْ غَرّ القُيونُ دَماً كَريماً، * وَرَحْلاً ضَاعَ فانتُهِبَ انْتِهَابَا**[3]

---

(1) الديوان : 106.

(2) المصدر السابق : 646.

(3) المصر نفسه : 93.

الشاهد: قوله: (لقد غرّ القيونُ دماً كريماً) جملة قسمية، حُذف منها فعل القسم مع فاعله، أو غير ذلك، وكذلك المقسم به محذوف، أما جواب القسم، فهو (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(اللام)، و(قد)، وذلك في قوله: (لقد غر ...).

الصورة السادسة قسم مقدّر + اداة قسم (محذوفة) + مقسم به (محذوف) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(اللام)، و(قد).

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَلَقَدْ تُساعِفُنا الدّيَارُ، وَعَيْشُنا، * لَوْ دامَ ذاكَ، بِما نُحِبّ ظَلِيلُ**[1]

الشاهد: في قوله: (لقد تساعفنا الديار، وعيشنا) جواب القسم، وهو (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(اللام)، و(قد) لفعل قسم محذوف مع فاعله، وكذلك أداة القسم، والمقسم به، وهنا الفعل المضارع الذي هو (جواب القسم)، وهو مضارع من حيث اللفظ ماض من حيث المعنى، أي تقول: لقد ساعفتنا ...

الصورة السابعة : قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة اسمية) مسبوقة بـ(ما) النافية.

وقد وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

لَعَمْرُ أبي الغَواني ما سُلَيْمَى * بشِمْلالٍ تُراحُ إلى الشّبابِ**[2]

الشاهد: قوله: (لعمر أبي الغواني ما سليمى ...) جملة قسمية، حُذف منها فعل القسم مع فاعله، وكذلك أداة القسم، أما المقسم به فقوله: (لعمر ...) فاللام للابتداء، (عمر) مقسم به، وهو مبتدأ مضاف إلى (أبي) المضاف إلى (الغواني)، والخبر محذوف وجوباً، وتقديره:(قسمي)، أو غير ذلك. أما جواب القسم، فهو (جملة اسمية) مسبوقة بـ(ما) النافية، وذلك في قوله: (ما سليمى بشملال).

الصورة الثامنة : قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض (للذم) مقترن بـ(اللام).

وقد وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان: 589.

(2) المصدر السابق: 40.

لَعَمْرُ أبي نِسَاءِ بَني نُمَيرٍ، * لَسَاءَ لَها بمَقْصَبَتي سِبَابَا**[1]

الشاهد: في قوله: (لعمر أبي نساء ...) جملة قسمية، فاللام للابتداء متصلة بـ(عمر)، المقسم به، وهو مبتدأ مضاف إلى (أبي نساء)، أما فعل القسم فمحذوف مع فاعله، وكذلك أداته، أما جواب القسم فقوله: (لساء ...)، وهو (جملة فعلية) فعلها ماض مقترن باللام.

الصورة التاسعة: قسم مقدّر + اداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة اسمية) مسبوقة بـ(إنّ).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، مثالها قول جرير:

لعمركَ إنَّ نَفْعَ سُعادَ عني * لمَصْرُوفٌ وَنَفْعي عَنْ سُعَادَا**[2]

الشاهد: قوله: (لعمرك) فاللام: للابتداء أقترنت بالمقسم به (عمرك)، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير المتصل (الكاف)، والخبر محذوف، وقد حُذف فعل القسم مع فاعله، وكذلك أداته، أما جواب القسم، فهو جملة اسمية مسبوقة بـ(إنّ)، وذلك قوله: (إنّ نَفْعَ ...).

الصورة العاشرة: قسم مقدّر + أداة القسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(اللام)، و(قد).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع ، ومثالها قول جرير :

لَعَمْرِي لَقَدْ أخزَى البَعيثُ مجَاشِعاً، * وَقالَ ذَوُو أحسابِهِمْ: ساء ما يُبْلي**[3]

الشاهد: قوله: (لعمري) فاللام للابتداء اتصلت بالمقسم به (عمري)، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الياء)، والخبر محذوف، تقديره: (قسمي)، وقد حُذف فعل القسم مع أداته في هذه الجملة، أما جواب القسم، فهو (جملة فعلية) ماضوية مسبوقة بـ(اللام)، و(قد)، وذلك في قوله: (لقد أخزى ...).

الصورة الحادية عشرة: قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية.

---

(1) الديوان : 97.

(2) المصدر السابق : 162.

(3) المصدر نفسه : 576.

وردت هذه الصورة في موضعين، ويمثلها قول جرير:

لَعَمْرُ أَبِيكَ ما سَنَحَتْ لِتَيْمٍ * أَيَامِنُ يُزْدَجَرْنَ وَلا سُعُودُ**[1]

الشاهد: قوله: (لعمر أبيكَ) فاللام: للابتداء اتصلت بالمقسم به (عمر) وهو مبتدأ مضاف إلى (أبيك) والضمير المتصل (الكاف) مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً، وقد حُذف هنا فعل القسم مع فاعله، وكذلك أداته، أما جواب القسم، فقد جاء (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية، وذلك قوله: (ما سنحت).

الصورة الثانية عشرة: قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(ما) النافية.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

لَعَمْرُكَ ما تُنسىَ فَتاةُ مُجاشَعٍ، * وَلا ذِمّةٌ غَرَّ الزّبَيرَ غَرُورُهَا**[2]

الشاهد: قوله: (لَعَمْرُكَ ما تُنسىَ فَتاةُ مُجاشَعٍ) جملة قسمية، فاللام : للابتداء اتصلت بالمقسم به (عمرك)، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الكاف)، والخبر محذوف وجوباً، وقد حُذف فعل القسم مع فاعله، وكذلك أداته، أما جواب القسم، فهو (جملة فعلية) فعلها مضارع مبني للمجهول ومسبوق بـ(ما) النافية، وذلك قوله: (ما تُنسى).

الصورة الثالثة عشرة: قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها ماض (للمدح) مقترن بـ(اللام).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ويمثلها قول جرير:

لَعَمْرِي لَنِعْمَ المُستَجارُونَ نهشَلٌ * وَحَيُّ القِرَى للطّارِقِ المُتَنَوِّرُ**[3]

الشاهد: قوله: (لَعَمْرِي لَنِعْمَ المُستَجارُونَ نهشَلٌ) جملة قسمية، حُذف منها فعل القسم مع فاعله، وأداته، أما(لعمري) فاللام : للابتداء، و(عمري) مبتدأ، وهو مقسم به، والضمير المتصل (الياء) مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً، أما الجواب فقوله: (لنعم...)، وهو فعل ماض جامد لإنشاء المدح مقترن باللام.

---

(1) الديوان : 201.

(2) المصدر السابق : 327.

(3) المصدر نفسه : 328.

الصورة الرابعة عشرة: قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(لا) النافية.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

لَعَمْرُكَ! لا أَنْسَى لَيَاليَ مَنْعِجٍ * وَلا عاقِلاً إِذْ مَنزِلُ الحَيّ عَاقِلُ** (1)

الشاهد: قوله: (لعمرك) فاللام للابتداء اتّصلت بالمقسم به (عمرك)، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الكاف)، وخبره محذوف وجوباً، وقد حُذف من هذه الجملة فعل القسم وأداته، أما الجواب فجملة فعلية (فعلها مضارع) مسبوق بـ(لا)، وذلك قوله: (لا أنسى...).

الصورة الخامسة عشرة : قسم مقدّر + أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (محذوف).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

أَصَرَمْتِ إِذْ طَمِعَ الوُشاةُ بِصَرْمنا * صَبّاً لَعَمْرُكِ يا أُمَيْمَ وَدُودَا**(2)

الشاهد: في قوله: (لعمركَ) جملة قسمية، حُذف منها فعل القسم مع فاعله وأداته، و(لعمرك) فاللام: للابتداء، و(عمركَ) مقسم به، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الكاف)، وخبره محذوف وجوباً، أما جواب القسم فمحذوف.

الصورة السادسة عشرة: قسم مقدّر+ أداة قسم (محذوفة) + مقسم به (مذكور) + مقسم عليه (جملة شرطية).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

لَعَمْرُكِ لَوْلا اليأسُ ما انقطَعَ الهوَى* وَلَوْلا الهَوَى ما حَنّ مِن وَالِهٍ قَبلي**(3)

الشاهد: قوله: (لَعَمْرُكِ لَوْلا اليأسُ ما انقطَعَ الهوَى) جملة قسيمة، حيث حُذف منها فعل القسم وفاعله، وأداته، أما قوله: (لعمرك) فاللام: للابتداء، و(عمرك) مقسم به، وهو مبتدأ مضاف إلى الضمير (الكاف)، وخبره محذوف وجوباً، أما جواب القسم فهو جواب الشرط في الجملة الشرطية، وذلك في قوله: (لولا اليأس ما انقطع الهوى)،

---

(1) الديوان : 547.

(2) المصدر السابق : 204.

(3) المصدر نفسه : 574.

فـ(لولا) حرف شرط، وهو حرف امتناع لوجود، وبعده (جملة اسمية) بها مبتدأ، وهو قوله: (اليأس)، والخبر محذوف وجوباً، وتقديره: (موجود)، أما جواب الشرط، فهو (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية، وهو قوله: (ما انقطع الهوى) وهذا الجواب وقع جواباً للقسم، أما قوله: (ولولا الهوى ما حنّ ...)، فهي جملة شرطية معطوفة على الجملة التي قبلها.

التحليل :

يعرّف السيوطي القسم بقوله: "وهو ما لا يعلم بمجرد لفظة كون الناطق به مقسماً"[1]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾[2].

ففي الصورة الأولى، والثانية، والثالثة من هذا النمط، قد حُذفت جملة القسم، وهي الفعل مع فاعله، أما أداة القسم فمذكورة في هذه الصور، وهي (الواو)، ويرى الرضي[3] أنّ لـ(واو) القسم ثلاثة شروط:

1- حذف فعل القسم معها، فلا يقال: أقسمُ والله. وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها (الباء).

2- ألّا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني.

3- أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وكَ، كما يقال: بكَ، واختصاصها بالحكمين الآخرين، لكونها فرع (الباء) وبدلاً منها، وإنما حُكم بأصالتها، لأن أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به.

أمّا المقسم به فمذكوراً في الصورة المذكورة سابقاً، أما جواب القسم في الصورة الأولى فوقع (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية، يقول ابن عصفور: "فإن كان منفياً نُفِي بما، فقلت: والله ماقام زيدٌ"[4].

---

(1) همع الهوامع : 26/4.

(2) البقرة : 102.

(3) انظر : شرح الكافية : 49/6.

(4) شرح جمل الزجاجي : 526/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 170.

وأما جواب القسم في الصورة الثانية، فقد جاء (جملة اسمية) مسبوقة بـ(ما) النافية، يقول ابن عصفور في الجملة الاسمية إذا كانت منفية: "فإن كانت منفية نُفيت بها نحو: والله ما زيدٌ قائمٌ"[1].

أما الجواب في الصورة الثالثة، فقد وقع (جملة فعلية) فعلها ماض مثبت متصرّف مسبوق بـ(اللام) دون (قد) [2]. يقول سيبويه: "وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام، وذلك قولك: والله لفعلت"[3].

ويقول ابن عصفور في الفعل الماضي الواقع في جواب القسم: "وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال، أو بعيداً منه، فإن كان قريباً في زمن الحال أدخلت عليه اللام، وقد، فقلت: والله لقد قام زيدٌ، فإن (قد) تقرّب من زمن الحال، وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها، فقلت: والله لقام زيدٌ"[4].

ويقول عبد السلام هارون: "ويجب تقدير (قد) بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الماضي المجرّد"[5].

أما في الصورة الرابعة، والخامسة من هذا النمط، فقد حُذفت منهما جملة القسم، والأداة، وذُكرت اللام الموطئة تنبيهاً على القسم المقدّر في الصورة الرابعة، وذلك قوله: (لعمري لئن خلّى جبيرٌ...)، يقول ابن الحاجب: "فإن حُذف القسم وقُدّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيهاً على القسم المقدّر من أول الأمر"[6].

أما المقسم به في الصورة الرابعة فمذكور، وهو قوله: (لعمري ...)، وفي الصورة الخامسة محذوف، وهذا جائز عند النحاة.

يقول الدكتور إبراهيم رفيدة – رحمه الله – : " إن من جملة (أقسمُ) حُذف المتعلق وجوباً متعلق المقسم به، وأنه لايجوز ذكره مع غير (الباء) من حروف

---

(1) شرح جمل الزجاجي : 526/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 168.

(2) انظر : ارتشاف الضرب : 284/2.

(3) الكتاب : 105/3.

(4) شرح جمل الزجاجي : 526/1،527.

(5) الأساليب الأنشائية في النحو العربي : 169.

(6) الكافية في النحو : 340/2.

القسم، وأنه معها يجوز أن يذكر، وهو من مواطن حذف الجملة، إذْ هو يجب أن يكون فعلاً، وهو حذف واجب مع غير (الباء) من حروفه"[1].

أما جواب القسم فمذكور في هاتين الصورتين، وهو(جملة فعلية) فعلها ماض مثبت مسبوق باللام وقد.

يقول ابن الحاجب: "وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام، وقد، نحو: والله لقد خرج "[2]. ومثله قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ** ﴾ [3].

ويقول الدكتور إبراهيم رفيده ـ رحمه الله – : "إذا جاءت جملة ماضوية مصدّرة بلقد... فهي جواب قسم مقدّر عند ابن مالك"[4].

أما في الصورة السادسة من هذا النمط، فقد حُذفت جملة القسم ومتعلقها، أما جواب القسم، فقد جاء (جملة فعلية) فعلها مضارع مثبت مسبوق باللام، وقد، وهنا الفعل المضارع ماض معنًى، فكأنك تقول من حيث المعنى: (لقد ساعفتنا ...)، وهذا جائز عند النحاة. يقول ابن مالك: " وقد يلي (لقد) ... المضارع الماضي معنى، ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدّم من معمول الماضي كما استغني بالداخلة على ما تقدّم من معمول المضارع"[5].

وفي الصورة السابعة من هذا النمط، قد حُذفت جملة القسم، والأداة، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمر ...)، وأما جواب القسم فمذكور أيضاً، وهو (جملة اسمية) مسبوقة بـ(ما) النافية، وهذا جائز عند النحاة[6].

أما في الصورة الثامنة من هذا النمط، فقد حُذفت منها جملة القسم وأداتها، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمري ...)، وكذلك جواب القسم مذكور أيضاً، وهو(جملة فعلية) فعلها ماض لإنشاء (الذم) ملحق بـ(بئس) مقترن باللام، وذلك قوله:

---

(1) الحذف في الأساليب العربية : 277.

(2) الكافية في النحو : 339/2، وشرح جمل الزجاجي : 526/1،527.

(3) آل عمران : 152.

(4) الحذف في الأساليب العربية : 277.

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 153.

(6) انظر : شرح جمل الزجاجي : 526/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 168.

(لساء لها ...)، وهذا جائز عند النحاة. حيث يقول ابن الحاجب في هذا الصدد: "وأما في نعم، وبئس فاللام وحدها إذ لا يدخلهما (قد) لعدم تصرّفهما"[1].

وفي الصورة التاسعة من هذا النمط حُذفت من الجملة القسمية(جملة القسم)، وهي فعل القسم مع فاعله، وكذلك الأداة، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمرك ...)، وأما جواب القسم فمذكور أيضاً، وهو (جملة اسمية) مصدّرة بـ(إنّ)، وهذا جائز عند النحاة. حيث يقول ابن الحاجب: " ... فالمثبتة تُصدّر بإنّ مشددة، أو مخفّفة، أو باللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين أن" [2]. ويقول أبو حيان[3]: "وما ذهب إليه بعض النحاة من أنه لا يتلقى (بأن) إلا إذا كان في خبرها اللام ليس بصحيح، ولا يجوز دخول لام القسم على (أنْ)، ولا على (أنّ)، ويجوز دخولها على (كأن)".

أما في الصورة العاشرة من هذا النمط، فقد حذفت جملة القسم، وأداتها، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمري ...)، وأما جواب القسم فمذكور أيضاً، وهو (جملة فعلية) فعلها ماض مثبت مسبوق بـ(اللام)، و (قد)، وذلك قوله: (لقد أخزى ...)، وهذا جائز عند النحاة[4] .

وأما في الصورة الحادية عشرة من هذا النمط، فقد حذف من الجملة القسمية فعل القسم مع فاعله، وكذلك أداته، وبقي المقسم به، وهو قوله: (لعمر أبيكَ...)، وكذلك جواب القسم، وهو (جملة فعلية) فعلها ماض مسبوق بـ(ما) النافية، وذلك قوله: (ماسنحتْ لتيم). وهذا جائز عند النحاة[5].

وفي الصورة الثانية عشرة من هذا النمط حذفت جملة القسم، وأداتها، وبقي المقسم به، وهو قوله: (لعمركَ)، وكذلك جواب القسم، وهو قوله: (ما تُنسى فتاة مجاشع ...) وهو (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(ما) النافية، وهذا جائز عند النحاة.

---

(1) الكافية في النحو : 339/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 168.

(2) الكافية في النحو : 338/2، وشرح جمل الزجاجي : 526/1، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 168.

(3) ارتشاف الضرب : 484/2.

(4) انظر : الكافية في النحو : 339/2، وشرح جمل الزجاجي : 526،527/1، والحذف في الأساليب العربية : 277.

(5) انظر : شرح جمل الزجاجي : 526/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 170.

يقول ابن عصفور: "فإن كان منفياً نُفي بما خاصة، نحو: والله ما يقوم زيدٌ، ولا يجوز حذفها"[1].

أما في الصورة الثالثة عشرة من هذا النمط، فقد حذف فعل القسم مع فاعله، وكذلك الأداة، وبقي المقسم به، وجواب القسم أيضاً، وكذلك قوله: (لعمري لنعم المستجارُون نهشل)، فجواب القسم هنا جاء (جملة فعلية) فعلها ماض جامد لإنشاء (المدح) مقترن باللام، وهذا جائز عند النحاة. يقول ابن الحاجب: "وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام وقد ... وأما في نعم وبئس فاللام وحدها، إذ لا يدخلهما قد لعدم تصرّفهما"[2].

وفي الصورة الرابعة عشرة من هذا النمط حُذف منها فعل القسم مع فاعله، والأداة، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمركَ) وكذلك جواب القسم مذكور، وهو قوله: (لا أنسى ...)، وهو (جملة فعلية) فعلها مضارع مسبوق بـ(لا) النافية، وهذا جائز عند النحاة. يقول سيبويه: "وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل" [3]. ويقول أبو حيان [4] :"وإن كان مستقبلاً نفي بـ(لا)".

أما في الصورة الخامسة عشرة من هذا النمط، فقد حُذفت من جملة القسم فعل القسم والأداة، وبقي المقسم به، وهو قوله: (لعمركَ)، أما جواب القسم فمحذوف جوازاً، لتقدّم دليله عليه، وهذا جائز عند النحاة[5].

وفي الصورة السادسة عشرة من هذا النمط، حُذف منها فعل القسم مع فاعله، وكذلك الأداة، أما المقسم به فمذكور، وهو قوله: (لعمركَ)، وكذلك جواب القسم غير أنه وقع جواباً للشرط في الجملة الشرطية، وذلك قوله: (ما انقطع الهوى) في قوله: (لولا اليأسُ ما انقطع الهوى)، وهذا جائز عند النحاة.

---

(1) شرح جمل الزجاجي : 528/1، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 169.

(2) الكافية في النحو : 339/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 169.

(3) الكتاب : 105/3.

(4) ارشاف الضرب : 488/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 169.

(5) انظر : شرح جمل الزجاجي : 530/1، والحذف في الأساليب العربية : 279،280.

حيث يقول ابن الحاجب: "إذا تقدّم القسم أول الكلام ظاهراً، أو مقدّراً وبعده كلمة الشرط، سواء كانت إن، أو لو، أو لولا، أو أسماء الشرط، فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه"[1].

والجدير بالذكر هنا أن جرير لم يستعمل في ديوانه من أدوات القسم إلا: الباء والواو. وخلاصة القول إن ما قاله جرير يتفق تماماً مع قواعد النحاة.

(1) الكافية في النحو : 392،391/2، وشرح جمل الزجاجي : 529/1، وارتشاف الضرب : 2 /489.

المطلب الثالث: جملة (التحذير).

معنى التحذير لغة: "التخويف" [1].

والتحذير: مصدر للفعل الثلاثي (حذّر) بتضعيف عينه على وزن (فعّل).

أما اصطلاحا:

فيعرّفه ابن هشام بقوله: "هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه" [2].

ونمط هذا المطلب: فعل محذوف مع فاعله وجوباً + ضمير منفصل في محل نصب (مفعولٌ به).

وقد ورد هذا النمط في أربعة مواضع من الديوان، وتتوزعه الصور الآتية:

الصورة الأولى : فعل محذوف مع فاعله + إيّاكم + الواو + المحذّر منه (مذكور).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

وَإيّاكُمُ وَالقَينَ، لا يَشْأمَنّكُمْ، * كَما كانَ مَشْؤوماً لذُبْيانَ داحسُ**[3]

الشاهد : التحذير ورد هنا في قول جرير بلفظة (إيّاكم)، وهي ضمير مبني في محل نصب مفعول به بفعل محذوف وجوباً، تقديره: (أحذّر) ونحوه. وهنا الضمير للجمع المذكر المخاطب، والتقدير في هذه الجملة: وإياكم أحذّر، أيْ: أحذّركَ. أما المحذر منه هنا، فقد جاء مسبوقاً بحرف (الواو) وهو معطوف، وهذا العطف من قبيل عطف جملة على جملة، وذلك قوله: (والقين).

الصورة الثانية : فعل محذوف مع فاعله + إيّاكم + المحذّر منه (محذوف).

وردت هذه الصورة في مو ضعين، ويمثها قول جرير:

ما عَضّ نابيَ قَوْماً أوْ أقولَ لَهُمْ: * إيّـاكُـمُ، ثُـمّ إيّـاكُـمْ، وَإيّـانَـا**[4]

الشاهد : في قوله: (إيّاكم)، وهو ضمير مبني في محل نصب مفعول به بفعل مقدّر وجوباً، تقديره: أحذّر، أيّ: إيّاك أحذّر، فهي بمعنى: أحذّركَ، وهنا الضمير للجمع المذكر المخاطب.

---

(1) لسان العرب : 92/3 ، مادة : (حذر) .

(2) أوضح المسالك : 75/4، وشرح التصريح على التوضيح : 192/2.

(3) الديوان : 399.

(4) المصدر السابق : 755.

وكذلك قوله في الصورة نفسها: (ثم إيّاكم)، فهي جملة تحذيرية أخرى، فـ(ثم) حرف عطف، و(إيّاكم) ضمير مبني في محل نصب مفعول به بفعل مضمر وجوباً كما في الجملة الأولى من هذه الصورة، وهنا الضمير للجمع المذكر المخاطب أيضاً.

الصورة الثالثة: فعل محذوف مع فاعله + إيّانا + المحذّر منه (محذوف).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

ما عَضّ نابيَ قَوْماً أوْ أقولَ لَهُمْ: * إيّـاكُـمُ، ثُـمّ إيّـاكُـمْ، وَإيّـانَـا[1]**

الشاهد: في قوله: (وإيّانا)، فـ(الواو) حرف عطف، و (إيّانا) ضمير مبني في محل نصب مفعول به بفعل مضمر وجوباً مقدّر بـ(أحذّر)، أو نحوه. وهذا الضمير لجمع المتكلمين، ويعمل فيه الفعل بضعف، كما قال به بعض النحاة، وسيتمُ بيان ذلك في الجانب التحليلي من هذا المبحث.

التحليل:

يقول ابن مالك[2]:

إيـاك والشـرَّ ونحوَه نَصَـــبْ * مُـحذّرٌ بما اسـتـتـارُه وَجَبْ**

ودُون عَـطـف ذَا لإيا انْسُبْ ومـا * سِوَاه سَتْرُ فِـعـلـه لن يَلزَما**

إلا مـع الـعـطـف أو الـتـكـرار * كالضيغمَ الضيغمَ ياذا السارى**

في الصورة الأولى من هذا المطلب، وذلك قوله: (وإياكم والقين)، والثانية بجملتيها قوله: (إياكم ثم إياكم...) جمل تحذيرية، حيث حُذف الفعل من (إياكَ). يقول سيبويه: "وحذفوا الفعل من إياكَ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: (حينئذ الآن)، فكأنه قال: أحذّر الأسد، ولكن لابدّ من الواو، لأنه اسم مضموم إلى آخر"[3].

وقد جاء المحذّر منه (إياكم) في هذين الصورتين بجملها ضميراً منفصلاً لجمع المخاطبين مبنياً في محل نصب مفعولٌ به، أما المحذّر منه في الصورة الأولى فمذكور، وقد جاء مسبوقاً بـ(الواو)، وهو منصوب أيضاً، وفي الصورة الثانية بجملتيها

---

(1) الديوان : 755.

(2) الألفية في النحو والصرف : 142.

(3) الكتاب : 274/1.

(محذوف)، وناصب (إياكم)، هو الفعل المضمر وجوباً، والمقدّر بعده، والأصل فيه: إيّاكم أحذّر، ولا يجوز قبله، حتى لا يتصل الضمير المنفصل، فيقال: أحذّركَ، أو أُحذّركم[1]. ويقول سيبويه: "إذا كنت تحذّر: إياكَ . كأنك قلت: إياكَ نحِّ، وإياكَ باعِدْ، وإياكَ اتق، وما أشبه ذلك"[2].

أما المحذّر منه المسبوق بـ(الواو) كما في الصورة الأولى: (إياكَ والقين)، ونحو قولك: (إياكَ والأسد)، فقد اختُلف في إعرابه، فقيل: هو معطوف على (إياكَ) والكلام جملة واحدة، والتقدير: إياكَ باعدْ من الأسد والأسد من نفسك، فكل منهما مُباعد، وهذا مذهب الكثيرين ومنهم السيرافي، واختاره ابن عصفور، واعترض بأن (إياكَ) محذّر، و(الأسد) محذر منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى، وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخر مخوفاً منه. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى: "أنه منصوب بفعل آخر محذوف، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار ابن مالك مذهباً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد على تقدير: اتق تلاقي نفسكَ والأسد، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه"[3].

أما المحذّر منه في الصورة الثانية بجملتيها فمحذوف، وذلك قوله: (إيّاكم، ثم إيّاكم ...).

وفي الصورة الثالثة من هذا المطلب قوله: (إيّاكم، ثمّ إيّاكم، وإيّانا)، فـ(إيّانا) جملة تحذيرية قد حُذف منها الفعل، وجاء المحذّر(إيّانا) ضميراً منفصلاً لجمع المتكلمين مبنياً في محل نصب مفعول به، وهذا ضعيف في استعماله، وقال به بعض النحاة بضعف، فهو شاذٌ عندهم.

يقول ابن مالك [4]:

وشـذّ إيـاي وإيـاه أشـذ * وعن سبيل القصد من قاس انتبذ**

---

(1) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 192/2.

(2) الكتاب : 273/1.

(3) انظر : ارتشاف الضرب : 281/2، وشرح التصريح على التوضيح : 193/2، وهمع الهوامع : 25/3.

(4) الألفية في النحو والصرف : 142.

ويقول سيبويه: "ومن ذلك أيضا قولك: إياكَ والأسد، وإيّايَ لأتقين والشّر، فإياكَ متّقًى، والأسد والشّر متّقيان ... " [1]. ويقول ابن الحاجب: " فالمحذّر إذن إمّا ظاهراً، أو مضمراً، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكلّماً، وإذا كان معطوفاً على المحذّر جاز أن يكون ضميرَ غائبٍ"[2].

(1) الكتاب : 274/1.

(2) الكافية في النحو : 181/1، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 192، وارتشاف الضرب : 280/2،281، وشرح ابن عقيل : 136/3، وهمع الهوامع : 24/3، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 152.

الفصل الثالث:مكمّلات الجملة الفعلية.

ويشمل هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول:منصوبات الأسماء.

المبحث الثاني:التوابع.

المبحث الأول: منصوبات الأسماء.

وقسّمتُ هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: المفعول المطلق.

المطلب الثاني: المفعول له (لأجله).

المطلب الثالث: المفعول فيه (الظرف).

المطلب الرابع: الحال.

المطلب الخامس: التمييز.

المطلب السادس: الاستثناء.

المطلب الأول: المفعول المطلق.

يُعرّفُ المفعول المطلق بأنه:" المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبيّن لنوعه، أو لعدده، وما بمعنى المصدر مثله"[1].

ودراستي هنا للمفعول المطلق ـ كما ورد في ديوان جرير ـ تتطلّب منّي إلى أن أُقسّمه إلى ضروب، ثم إلى أنماط، وصور.

الضرب الأول: أنواع المفعول المطلق.

يقع المفعول المطلق على أنواع، إمّا أن يكون مؤكّداً لعامله، أو مبيّناً لنوعه، أو مبيّناً لعدده، أو بدلاً من التلفظ بفعله. ولهذا الضرب أربعة أنماط:

النمط الأول: المفعول المطلق المؤكّد لعامله.

ورد هذا النمط في ثلاثة وأربعين موضعاً، وله صورة واحدة، ونموذجها: فعل + فاعل + مفعول مطلق. ومثالها قول جرير:

حَيّيْتُ دارَكِ بالسّلامِ تَحِيَّةً * يومَ السُّلَيّ، فما لها لمْ تَنْطِقِ**[2]

الشاهد: قوله:(تحيةً)، حيث انتصب على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله(حيّ).

النمط الثاني: المفعول المطلق المبيّن للنوع.

ورد هذا النمط في خمسين موضعاً، وله صورة واحدة، ونموذجها: فعل + فاعل + مفعول مطلق(مضاف). ومثالها قول جرير:

اللهُ فضّلَهُ، واللهُ وَفّقَهُ * تَوفِيقَ يوسُفَ إذْ وصّاه يعقوبُ**[3]

الشاهد: قوله:(واللهُ وفّقهُ توفيقَ يوسُفَ)، فـ(توفيقَ) وقعت مفعولاً مطلقاً مبيّناً للنوع عن طريق إضافته إلى قوله:(يوسُفَ) المضاف إليه، وهو منصوب لفظاً

(1) شرح شذور الذهب : 225، وشرح ابن عقيل : 76/2.
(2) الديوان : 501.
(3) المصدر السابق : 51.

مجرور محلاً بالفتحة نيابةً عن الكسرة، لأنه اسم ممنوع من الصرف، والعامل هنا في المفعول المطلق، هو الفعل(وفّق)، والأصل: توفيقاً مِثْلَ توفيق يوسف.

النمط الثالث: المفعول المطلق المبيّن للعدد.

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، وله صورة واحدة، ونموذجها: فعل + فاعل + مفعول مطلق(اسم مرّة). ومثالها قول جرير:

ولقد رأيْتُكِ في العَذارَى مَرّةً * ورأيْتِ رأسي وهو داجٍ أفْرَعُ**[1]

الشاهد: قوله:(مرّةً)، حيث وقعت نائباً عن مفعول مطلق منصوب مبيّن للعدد بواسطة صيغته، والعامل فيه، هو الفعل(رأى) في قوله:(رأيتُكِ).

الضرب الثاني: ما ينوب عن المفعول المطلق.

ينوب عن المفعول المطلق في الانتصاب ما دلّ عليه. ولهذا الضرب نمطان:

النمط الأول: مرادف المفعول المطلق.

ورد هذا النمط في موضع واحد، ونموذج صورته: فعل + فاعل + اسم(مرادف للمفعول المطلق المحذوف). ومثالها قول جرير:

آلوا عليها يَمِيناً، لا تُكلِّمُنا * مِن غير سُوْءٍ، ولا مِن رِيبةٍ حَلَفُوا**[2]

الشاهد: قوله: (آلوا) فعل ماضٍ، والضمير المتصل(الواو) في محل رفع فاعل له، وقوله: (يميناً) نائب عن مفعول مطلق، وهذا اللفظ مرادف للمفعول المطلق المحذوف (آلاءً)، أيّ: آلوا آلاءً، وهو نظير قوله: حلفتُ يميناً، أيّ: حلفتُ حلفاً.

---

(1) الديوان : 420.

(2) المصدر السابق : 477.

النمط الثاني: لفظ(كل)[1].

ورد هذا النمط في موضعين، ونموذج صورته: فعل + فاعل + كل(مضاف إلى المصدر). ومثالها قول جرير:

فأَفْسَدْتَ تَغْلِبَ كُلَّ الفسادِ * وشُمْتَ القُيُون وأكيارَها**[2]

الشاهد: قوله:(كلّ الفساد)، فـ(كل) وقعت مفعولاً مطلقاً نائباً عن مصدرٍ محذوف: ولأصل:(فأفسدتَ تغلبَ فساداً كلّ الفساد)، أما العامل فيه، فهو الفعل(أفسد)، والضمير المتصل(التاء) في محل رفع فاعل للفعل المذكور هنا.

الضرب الثالث: حذف عامل المصدر(المفعول المطلق).

ورد هذا الضرب في ستة وعشرين موضعاً، وله نمط واحد، وهو: حذف عامل المفعول المطلق وجوباً[3]. ولهذا النمط الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل محذوف مع فاعله + مصدر منصوب.

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

سَقياً لِتِلْكَ منازِلاً هيّجْنَني * وكأنّ باقِيَهُنّ وحْيُ زَبُور**[4]

الشاهد: فـ(سقياً) مصدر منصوب بفعل محذوف مع فاعله، وهذا المصدر للدعاء، أيّ: سقاكَ اللهُ سقياً.

الصورة الثانية: فعل محذوف مع فاعله + مصدر منصوب قائمٌ مقام فعله في الطلب.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) لم يرد في الديوان لفظة (كل)، و(أي) المضافة إلى المصدر.

(2) الديوان : 385.

(3) لم يرِدُ بالديوان الحذف جوازاً.

(4) الديوان : 232.

فَصَبْراً يا تُيُوس بَني نُمَيرٍ * فإنّ الحرب مُوقِدَةٌ شِهابا**[1][2]

الشاهد: قوله:(صبراً)، حيث وقع مفعولاً مطلقاً معمولاً لفعل محذوف وجوباً، تقديره:(فاصْبِرْ صبراً).

الصورة الثالثة: حرف استفهام + فعل محذوف مع فاعله + مصدر منصوب.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

أَلُؤماً، وإقْراراً على كُلّ سَوْءةٍ * فما للمخازي عَن قُفَيرَةَ مَصرَفُ**[3]

الشاهد: قوله:(ألؤماً)، و(إقراراً) فالهمزة استفهامية، لقصد التوبيخ، وقوله:(لؤماً) وقعت مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أتلوم لؤماً، وكذلك قوله:(وإقراراً)، فـ(الواو) للعطف، وقوله:(إقراراً) وقعت مفعولاً مطلقاً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوفٍ وجوباً، تقديره: وتقرُّ إقراراً. وقوله:(إقراراً) هنا معطوف على قوله:(لؤماً).

التحليل:

أُريدُ أن أُحلّل صور أنماط أنواع المفعول المطلق ـ كما وردت في الديوان.

يقول ابن مالك[4] في هذا الباب:

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمانِ مِنْ * مدلولَي الفعل كأمْنٍ مِنْ أَمِنْ**

بمثلِهِ أو فعلٍ أو وصْفٍ نُصِبْ * وكونُهُ أصلاً لهذينِ انتُخِبْ**

توكيداً أو نوعاً يبينُ أو عدد * كسرتُ سيرتينِ سيرَ ذِي رَشَدْ**

---

(1) الشهب : بياض يصدعه سوادٌ. القاموس المحيط : مادة (شهب).

(2) الديوان : 97.

(3) المصدر السابق : 467.

(4) الألفية في النحو والصرف : 70،71.

حيث نلاحظ مجيء المفعول المطلق في النمط الأول من الضرب الأول مؤكّداً لعامله، نحو قول جرير:(حيّيْتُ تحيّةً)، فـ(تحيةً) مصدر للفعل الثلاثي(أحي)، وتوكيد المصدر لعامله، هو من نوع التوكيد اللفظي[1]، وهو يفيد ما يفيده عامله من الحدث من غير زيادة على معنى فعله[2]، ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[3]. وهنا لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، وقد أشار ابن مالك[4] إلى ذلك بقوله:

وحذفُ عامِلِ المؤكِّد امتنعْ * وفي سواهُ لدليلٍ مُتَّسَعْ**

يقول ابن عقيل:" المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف مُنافٍ لذلك"[5].

أما صورة النمط الثاني من الضرب نفسه، فقد جاء المفعول المطلق مبيّناً للنوع، نحو قول جرير:(واللهُ وفّقهُ توفيقَ يُوسُف)، فـ(توفيقَ) وقعت مفعولاً مطلقاً مبيّناً لنوع عامله عن طريق الإضافة إلى قوله:(يوسف). والأصل: توفيقاً مثلَ توفيقَ يوسفَ.

حيث أفاد العامل زيادة على التوكيد[6]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِر** ﴾[7].

يقول السيوطي:" الاختصاص في المصدر ... يكون بالنعت، نحو: قمتُ قياماً طويلاً، أو بالإضافة، نحو: قمتُ قيامَ زيدٍ، والأصل: قياماً مثلَ قيامَ زيدٍ. حُذف المصدر، ثُم صفته، وقام مقامها المصدر، فأُعرب بإعرابه"[8].

---

(1) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 323/1، والنحو الوافي : 208/2 (الهامش).

(2) انظر : المصدر السابق (الأول)، الموضع نفسه.

(3) النساء : 164.

(4) الألفية في النحو والصرف : 71.

(5) شرح ابن عقيل : 79/2.

(6) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 323/1.

(7) القمر : 42.

(8) همع الهوامع:101/3.

وفي صورة النمط الثالث من الضرب نفسه، جاء المفعول المطلق مبيّناً للعدد، نحو قول جرير:(ولقد رأيتُكِ في العذارى مرّةً)، فـ(مرّةً) وقعت مفعولاً مطلقاً مبيّناً لعدد العامل في معناه دون لفظه زيادةً على التوكيد[1]. ومثله قوله تعالى:﴿ **فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً** ﴾[2].

أما النمط الأول من الضرب الثاني، فقد ورد مرادف المفعول المطلق في قول جرير:(آلوا عليها يميناً)، فـ(يميناً) نائب عن مفعول المصدر(المفعول المطلق) الأصيل المحذوف(آلاءً)، أيّ: آلوا آلاءً، وهو من غير لفظه، ولكنه يرادفه من حيث المعنى، وهو نظير قولك: حلفتُ يميناً، أيّ: حافتُ حلفاً.

يقول ابن الحاجب:" وقد يكون بغير لفظه، نحو: قعدتُ جلوساً"[3].

ويقصد ابن الحاجب بقوله هنا أن المصدر قد يكون بغير لفظ الفعل، أيّ لا يلاقيه في الاشتقاق.

يقول ابن الناظم:" يُقام مقام المفعول المطلق ما دلّ على معناه: من صفته، أو ضميره، أو مُشار به إليه، أو مرادف له ... "[4].

أما في النمط الثاني من هذا الضرب، فقد جاءت لفظة(كل) نائبة عن المفعول المطلق المحذوف في قول جرير:(فأفسدتَ تغلبَ كلّ الفساد)، فالمصدر المحذوف(فساداً)، أيّ: فأفسدتَ تغلب فساداً كلّ الفساد. ومثله قوله تعالى: ﴿ **فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾[5].

والتقدير في غير القرآن:(فلا تميلوا ميلاً كلّ الميلِ)، حيث يقام مقام المفعول المطلق ما يدلّ على معناه كـ(كل) المضافة[6].

---

(1) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 324/1.
(2) الحاقة : 14.
(3) الكافية في النحو : 116/1.
(4) شرح ابن الناظم : 263.
(5) النساء : 129.
(6) انظر : شرح ابن الناظم : 263.

وإلى ذلك أشار ابن مالك[1] بقوله:

وقد ينوبُ عنهُ ما عليه دلْ * كجدّ كُلَّ الجدِّ وافرِحِ الجذلْ**

ويقول ابن هشام:" وقد تنتصب أشياءٌ على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر، نحو(كل) و(بعض) مضافين إلى المصدر"[2]. غير أنه لم ترد في الديوان لفظة(بعض).

أما في الصورة الأولى من الضرب الثالث في (حذف عامل المفعول المطلق وجوباً)، فقد جاء في هذه الصورة لفظة(سقياً) مصدراً منصوباً بفعلٍ محذوف وجوباً مع فاعله، حيث أُريد بهذا المصدر الدعاء، والتقدير: سقاكَ اللهُ سقياً.

يقول سيبويه[3]:" وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوت له، أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاكَ اللهُ سقياً، ورعاكَ اللهُ رعياً، وخيّبك اللهُ خيبةً، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب، إنما اختزل الفعل هاهنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحذرُ بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدلٌ من سقاكَ اللهُ، ورعاكَ اللهُ، وخيّبكَ اللهُ، وما جاء منه لا يظهر له فعل".

ويقول أبو حيان:" يُحذفُ عامل المصدر وجوباً؛ لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل، منها المصادر التي تستعمل في الدعاء للإنسان، أو عليه، فإن كان له فعل انتصب به، وإن لم يكن له فعل قُدّر من معناه، فمن المتعدي سقياً، ورعياً في الدعاء ..."[4].

...".[4]

وفي الصورة الثانية من الضرب نفسه، حيث وقع المصدر(صبراً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وجوباً، تقديره: اصبِرْ،أيّ: فاصبرْ صبراً، وهو قائم مقام فعله في الطلب،أيّ: بدلاً من التلفظ بفعله. وإلى هذا أشار ابن مالك[5] بقوله:

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 71.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى : 246.

(3) الكتاب : 157/1.

(4) ارتشاف الضرب : 206/2.

(5) الألفية في النحو والصرف : 71.

والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلا * مِن فعلِهِ كندلاً اللّذْ كاندُلا**

ويرى ابن هشام أن المصدر قد يكون له فعل واقع في الطلب، وهو الوارد دعاءً، أو أمراً، أو نهياً[1].

وفي الصورة الثالثة من الضرب نفسه، وقع المصدران (ألؤماً)، و(إقراراً) مفعولين مطلقين لفعلين محذوفين وجوباً: والتقدير في الأول: أتلوم لؤماً، والثاني: وتقرُّ إقراراً، فـ(الواو) الواقعة بين المصدرين للعطف، حيث وقع المصدر الأول بعد همزة الاستفهام، لقصد التوبيخ(المخاطب)، وذلك في قوله:(ألؤماً).

يقول ابن عقيل[2]:" وكذلك يُحذف عامل المصدر وجوباً، إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ".

(1) انظر : أوضح المسالك : 218/2، وشرح التصريح على التوضيح : 330/1،331.

(2) شرح ابن عقيل : 79/2، وشرح التصريح على التوضيح : 131/1، وهمع الهوامع : 121/3.

المطلب الثاني: المفعول له.

يقول ابن هشام:" ويُسمّى المفعول لأجله، ومن أجله"[1]. وهذا المفعول مصدر كالمفعول المطلق، ولهذا تقدّم على المفعول فيه.

ويُعرّفه ابن عقيل بقوله:" المصدر المفهم علةً، المشارك لعامله في الوقت، والفاعل"[2]. كما يقع جواباً لـ(لم)[3]. وقد ورد هذا المفعول على نمطين:

النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول له مجرّد من(أل) و(الإضافة).

ورد هذا النمط في ثلاثة عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

ومِن ذِي بَهَدَى طَلَبْناكَ رَغْبَةً * لِيَمتاحَ بَحْراً مِن بُحورِكَ مايِحُ**[4]

الشاهد: قوله:(طلبناكَ رَغبةً)، فـ(رَغبةً) وقعت مفعولاً لأجله ، والعامل فيه الفعل(طلب).

النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول له(مضاف).

ورد هذا النمط في موضع واحد، ومثاله قول جرير:

فأنّا أُناسٌ نُحِبُّ الوَفاءَ * حِذَارَ الأحاديثِ في المَشهدِ**[5]

الشاهد: قوله:(نُحِبُّ الوفاءَ حِذَارَ الأحاديثِ)، فـ(نُحِبُّ) فعل مضارع ، أما فاعله فوقع ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره:(نحن)، و(الوفاء) معربة مفعولاً به، وقوله:(حِذَارَ) وقعت مفعولاً من أجله مضاف إلى(الأحاديث).

---

(1) أوضح المسالك : 225/2، وشرح التصريح على التوضيح : 334/1.

(2) شرح ابن عقيل : 83/2.

(3) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 665/1.

(4) الديوان : 123.

(5) المصدر السابق : 159.

التحليل:

في النمط الأول من هذا المطلب ورد المفعول له نكرة قوله:(رغبةً) من قوله:(طلبناكَ رغبةً)، وهو مصدر منصوب من أفعال النفس الباطنة، وقد شارك زمنه زمن الفعل، وهو الماضي، وفاعلهما واحد، وهو المتكلّم، ولم يكن من لفظ الفعل.

يقول ابن جني:" اعلم أن المفعول له، لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنما يُذكرُ المفعول له، لأنه عُذرُ وعلّةٌ، لوقوع الفعل"[1].

وقد أشار ابن مالك[2] إلى ذلك بقوله:

يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ * أبان تعليلاً كَجُدْ شكراً وَدِنْ**

وهو بما يعملُ فيهِ متّحِدْ * وقتاً وفاعلاً وإنْ شرطٌ فُقِدْ**

وشرط الأعلمُ، والمتأخرون مشاركة المفعول من أجله لفعله في الوقت والفاعل، بينما لم يشترطه سيبويه، والمتقدمون[3].

أما مجيء المفعول له نكرة ـ كما ورد في هذا النمط من قول جرير ـ فيتفق مع ما شرطه الجرمي، والمبرد، والرّيّاشي من كون المفعول له نكرة، وأنه إن وُجدت فيه(أل) فزائدة، لأن مُراد ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، وهذا الشرط ردّه سيبويه، والجمهور[4].

أما في النمط الثاني، فقد ورد المفعول له معرفة (مُعرّف بالإضافة)، وذلك في قوله:(حِذَارَ الأحاديثِ)، فـ(حذارَ) وقعت مفعولاً من أجله مضافاً إلى(الأحاديث)، حيث اكتسبت منه التعريف، والعامل في المصدر هنا الفعل(نُحبُّ)، حيث جاء

---

(1) اللمع في العربية : 114.

(2) الألفية في النحو والصرف : 73.

(3) انظر : همع الهوامع : 132/3، وشرح الأشموني : 373/1.

(4) انظر : همع الهوامع : 133/3.

المصدر هنا مُعلِّلاً لحدثٍ مشاركٍ له في الوقت والفاعل، فالوقت بالفعل المضارع(نُحبُّ)، أما فاعلهما فواحد، وهو المتكلّم، حيث يقول ابن مالك[1]:" وهو المصدر المعلّل به حدثٌ شاركه في الوقت ظاهراً، أو مُقدّراً، والفاعل تحقيقاً، أو تقديراً".

ومثال مجيء المفعول له معرفة بالإضافة قوله تعالى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾[2]. فلفظ(حَذَرَ) في هذه الآية وقع مفعولاً له مُعرّف بالإضافة إلى (الموت)، حيث ذُكر علّةٌ لجعل الأصابع في الآذان.

ويتّضح لي من خلال مناقشتي للنمطين السابقين أن الشاعر قد استعمل في ديوانه المفعول له نكرة، ومعرفة، وهذا يتطابق مع قواعد النحاة، حيث يقول ابن السرّاج:" واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب، لأنه مفعولاً له يكون معرفة ،ويكون نكرة"[3].

وعلى هذا، فقد وضع النحاة [4] شروطاً لمجيء المفعول من أجله:

1ـ أن يكون مصدراً.

2ـ أن يكون مذكوراً للتعليل.

3ـ أن يكون قلبياً.

4ـ أن يكون المعلّل به حدثاً مشاركاً له في الوقت والفاعل.

---

(1) تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد : 90.

(2) البقرة : 19.

(3) الأصول في النحو : 208/1، والمقتصد في شرح الإيضاح : 666/1 ، والمفصل : 60.

(4) انظر : المفصل : 60 ، وأوضح المسالك : 225/2،226، وشرح ابن عقيل : 83/2.

المطلب الثالث: المفعول فيه(الظرف).

مدخل:

قُدّم هذا المفعول على المفعول معه، وذلك لقربه من المفعول المطلق وكونه مستلزماً له في الواقع، لأن الحدث لا يخلو عن الزمان، والمكان؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه دون واسطة حرف ملفوظ[1].

ويعرّفه ابن جني بقوله:" كل اسم من أسماء الزمان، والمكان يُراد فيه معنى (في)، وليست من لفظه"[2]. ويقول ابن هشام:" ما ضُمّن معنى(في) باطّراد من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جارٍ مجراه"[3].

إذاً نستخلص من هذين التعريفين بأن المفعول فيه، هو: اسم منصوب يدلّ على زمان، أو مكان متضمّن في ذلك معنى(في) الظرفية باطّراد.

والظرف نوعان: ظرف زمان، وظرف مكان، والظرف سواء كان زمانياً، أو مكانياً، فهو إما مبهم، وإما غير مبهم، وكذلك إما متصرّف، وإما غير متصرّف.

النوع الأول: ظرف الزمان.

وهو ما دلّ على زمن وقع فيه الحدث.

وقد ورد هذا النوع في سبعة وأربعين وثلاثمائة موضع، وله الأنماط الآتية:

النمط الأول: ظرف زمان(مبهم) متصرّف.

ـ (حِينَ):

ورد هذا الظرف في ثلاثة وثمانين موضعاً، ومثاله قول جرير:

---

(1) انظر : شرح الأشموني : 376/1،377.

(2) اللمع في العربية : 110.

(3) أوضح المسالك : 231/2.

ساسَ الخِلافَةَ حِينَ قام بحقّها * وحَمَى الذِّمارَ فما يُضاعُ ذِمارُ**[1]

الشاهد: فـ(حين) ظرف زمان مبهم (متصرّف) مبني على الفتح في محل نصب مفعولٌ فيه.

النمط الثاني: ظرف زمان(غير مبهم) متصرّف.

ورد هذا النمط في ستة وعشرين ومائة موضع، وهو على النحو الآتي:

1ـ يَوْمٌ:

ورد هذا الظرف في خمسة وعشرين ومائة موضع، ومثاله قول جرير:

صَبَرْنا يَومَ طِخفَةَ قد عَلِمتُم * صُدُورَ الخَيلِ تَنحِطُ في الحِرَابِ**[2]

الشاهد: .(يوم) في قوله:(يومَ طِخفةَ) ظرف زمان متصرف غير مبهم، وهو مفعول فيه ومضاف إلى قوله:(طِخفةَ)، وهذا الظرف مختص بالإضافة.

2ـ حَوْلٌ:

ورد هذا الظرف في موضع واحد، ومثاله قول جرير:

وَعَضّ ابنَ ذِي الجَدّينِ حَوْلَ بيوتِنا * سَلاسِلُهُ وَالقِدُّ**[3]**حَوْلاً مُجَرَّما**[4]

الشاهد: في هذا البيت قوله:(حَوْلاً) ظرف زمان منصوب، وهو مفعول فيه.

النمط الثالث: ظرف زمان(مبهم) غير متصرّف.

ورد هذا النمط في سبعة وثلاثين ومائة موضع، وهو على الآتي:

---

(1) الديوان : 262.

(2) المصدر السابق : 43.

(3) القد : القطع المستأصل، أو المستطيل، أو الشق طولاً. القاموس المحيط : مادة (قدد).

(4) الديوان : 687.

1ـ بَعْدَ:

ورد هذا الظرف في خمسة عشر ومائة موضع، ومثاله قول جرير:

خَزِيَ الفرزدقُ بَعْدَ وَقْعَةِ سَبْعَةٍ * كالحِصْنِ مِن وَلَدِ الأشَدّ ذكرِ**[1]

الشاهد: (بَعْدَ) ظرف زمان مبهم غير متصرّف، وهو مفعول فيه، وقد أُضيف إلى ما بعده، وهو لازم للإضافة، وذلك قوله:(وقعةٍ) المضافة إلى لفظة(سبعة)، وهنا الظرف مختص بالإضافة.

2ـ قَبْلَ:

ورد هذا النمط في اثني عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

خَزِيَ الفرزدقُ والأُخيطِلُ قَبْلَهُ * والبارِقِيُّ وراكِبُ القَصواءِ**[2]

الشاهد: قوله:(قَبْلَهُ) ظرف زمان غير متصرف، وهو مفعول فيه ومضاف إلى الضمير المتصل(الهاء).

النمط الرابع: الاسم الذي عرضت دلالته على الزمان.

ورد هذا النمط في موضع واحد، ومثاله قول جرير:

وما حَمَلَتْ تَيْمِيّةٌ نِصْفَ لَيْلَةٍ * مِن الدّهرِ إلا ازْداد لُؤماً جَنِينُها**[3]

الشاهد: (نِصفَ) في قوله:(نِصفَ لَيلَةٍ) وقعت مفعولاً فيه منصوب، وهو مضاف إلى لفظة(ليلة).

النوع الثاني: ظرف المكان.

وهو ما دلّ على مكان وقع فيه الحدث.

---

(1) الديوان : 233.

(2) المصدر السابق : 20.

(3) المصدر نفسه : 739.

وقد ورد هذا النوع في اثنين وتسعين موضعاً، وله الأنماط الآتية:

النمط الأول: ظرف مكان(مبهم) غير متصرّف.

ورد هذا النمط في سبعة وستين موضعاً، وهو على النحو الآتي:

1ـ عِنْدَ:

ورد هذا الظرف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ومثاله قول جرير:

أَبْقَتْ مُراكَضَةُ الرّهانِ مُجَرَّباً * عِنْدَ المَوَاطِنِ يُرْزَقُ التّبْشِيرا[1]**

الشاهد: (عِندَ) ظرف مكان مختص بالإضافة إلى قوله:(المواطن)، وهو مفعول فيه.

2ـ حَوْلَ:

ورد هذا الظرف في موضع واحد، ومثاله قول جرير:

إنّ الجِيادَ يَبِتْنَ حَوْلَ قِبابِنا * مِن آلِ أعوَجَ أو لِذي العُقّالِ[2]**

الشاهد: قوله:(حَوْلَ قِبابِنا)، فـ(حَوْلَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، و مختص بالإضافة إلى قوله:(قِبابِنا) المضافة إلى ضمير الجمع.

3ـ فَوْقَ:

ورد هذا الظرف في ثلاثة وعشرين موضعاً، ومثاله قول جرير:

سَقَى الأَجْراعَ فَوْقَ بَني شُبَيْلٍ * مَسَاحِجُ كُلّ مُرْتَجِزٍ[3]هَزِيمِ[4][5]**

---

(1) الديوان :353.

(2) المصدر السابق : 583.

(3) المرتجز : فرس للنبي،سُمّي به لحسن صهيله.القاموس المحيط : مادة (رجز).

(4) الهزيم : الرعد الشديد الصوت، المعجم السابق : مادة (هزم).

(5) الديوان : 645.

الشاهد: (فَوْقَ) في قوله:(فوق بني شُبيلٍ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، ومضاف إلى قوله: (بَني) المضافة إلى قوله:(شُبيلٍ).

4ـ تحتَ:

ورد هذا الظرف في عشرة مواضع، ومثاله قول جرير:

ولقد وسمتُكَ يا بَعِيثُ بميسَمي * وضغا الفرزدقُ تحتَ حَدِّ الكلكلِ[1][2]**

الشاهد: (تحتَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، وقد وقع مضافاً إلى لفظة(حَدِّ) المضافة إلى (الكلكل).

النمط الثاني: ظرف مكان مبهم(متوسط التّصرف).

ورد هذا النمط في واحد وعشرين موضعاً، وهو على النحو الآتي:

1ـ أَمَامَ:

ورد هذا الظرف في موضعين، ومثاله قول جرير:

جَرَيتَ فلا يَجْرِي أَمَامَكَ سابقٌ * وبَرّز صَلْتٌ[3]مِن جبينِكَ واضِحُ[4]**

الشاهد: قوله:(فلا يجري أمامَكَ سابقٌ)، فـ(أمامَ) في قوله:(أمامَكَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، ومختص بالإضافة إلى الضمير المتصل(الكاف).

2ـ خَلْفَ:

ورد هذا الظرف في أربعة مواضع، ومثاله قول جرير:

كأنّ وَمِيضَهُ[5]أقرابُ بُلْقٍ[1] * تُحاذِرُ خَلْفَها خَيلاً صِياما[2]**

---

(1) الكلكل : الصدر. القاموس المحيط : مادة (كلل).

(2) الديوان : 555.

(3) الصلت : الجبين الواضح. القاموس المحيط : مادة (صلت).

(4) الديوان : 124.

(5) الوميض : البرق. القاموس المحيط : مادة (ومض).

الشاهد: (خَلْفَ) في قوله:(خَلْفَها) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، ومختص بالإضافة إلى الضمير المتصل(الهاء).

3ـ قُدّامَ:

ورد هذا الظرف في موضع واحد ومثاله قول جرير:

ولا يَجْتَبي التّيميُّ قُدّامَ بَيْتِهِ * ولا يَسْتُرُ التّيميُّ إلا على القِدْرِ[3]**

الشاهد: قوله:(قُدّامَ بَيتِهِ)، فـ(قُدّامَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، ومضاف إلى لفظة(بيتِهِ) المضافة إلى الضمير المتصل(الهاء).

4ـ وَرَاءَ:

ورد هذا الظرف في تسعة مواضع، ومثاله قول جرير:

وساقتْ إليكُمْ حاجةٌ لم نَجِدْ لها * وَرَاءكُمُ مَعْدًى ولا عَنكُمُ قَصرا[4]**

الشاهد: قوله:(لم نجد لها وراءكم ...)، فـ(وَراءَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، ومضاف إلى الضمير المتصل(كم) للجمع.

5ـ أَسْفَلَ:

ورد هذا الظرف في خمسة مواضع، ومثاله قول جرير:

كأنّ مُجاشِعاً نَخَباتُ نِيبٍ * هَبَطْنَ الهَرْمَ أَسْفَلَ مِن سَرارِ[5]**

الشاهد: (أسفلَ) ظرف مكان، وهو مفعول فيه، وهو متوسط التصرف، ولم ينوّن هنا، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزنه(أفعل).

---

(1) البلق : سواد وبياض، وارتفاع التحجيل إلى الفخذين. المعجم السابق : مادة (بلق).

(2) الديوان : 675.

(3) الديوان : 253.

(4) المصدر السابق : 270.

(5) المصدر نفسه : 341.

النمط الثالث: ظرف مكان مبهم(نادر التّصرف).

ورد هذا النمط في موضعين، ومثاله قول جرير:

رأيتُكَ يا فرزدقُ وَسْطَ سَعْدٍ * إذا بُيّتّ بئس أخو البَياتِ**[1]

الشاهد: قوله:(وسطَ سَعْدٍ)، فـ(وَسْطَ) ظرف مكان منصوب، وهو مفعول فيه، ووقع مضافاً إلى لفظة(سعدٍ).

التحليل:

يقول ابن مالك[2]:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنا * في باطِّرَادِ كهُنا امكُثْ أزْمُنا**

فانصبْهُ بالواقع فيهِ مظهَرا * كان وإلا فانوِهِ مُقدَّرا**

إن ظرف الزمان، أو المكان يكون مختصاً، ومبهماً، ويتعدى الفعل إليهما، ويكون الاختصاص بـ(أل)، وبالإضافة، وبالصفة، وبالعدد[3].

إن جميع أسماء الاستفهام تقبل النصب على الظرفية، حيث يقول ابن هشام:" واعلم أن جميع أسماء الاستفهام تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختص منها، والمعدود، والمبهم"[4]. وذلك أن تقول اسم زمان، أو ظرف زمان[5].

وأُريد هنا أن أُحلّل النوع الأول(ظرف الزمان).

حيث نلاحظ لفظة(حِينَ) في النمط الأول من هذا النوع بأنها ظرف زمان مبهم متصرّف، وهي تلازم الإضافة إلى الجملة(الاسمية، والفعلية)، فإن وقع بعدها جملة فعلية ذات فعل ماضٍ مبني بُنيت، نحو قول جرير في هذا النمط:

---

(1) الديوان : 108.

(2) الألفية في النحو والصرف : 74.

(3) انظر : ارتشاف الضرب : 226/2، وشرح ابن عقيل : 87/2.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى : 250.

(5) انظر : الأصول في النحو : 162/1.

ساس الخلافة حِينَ قام بحقّها * ...**

إذاً لفظة(حِينَ) يجوز فيها البناء والإعراب، والبناء أرجح؛ لأنها تضاف إلى الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي يكون مبنياً، أمّا إذا وقع بعدها جملة فعلية فعلها مُعرب كالمضارع في حالة الإعراب، ففي هذه الحالة يكون الإعراب أرجح، نحو قول جرير:

وأَطْعَنَ حِينَ تَختلفُ العَوالي * بمأزُولٍ إذا ما النقعُ ثارا**[1]

فـ(حِينَ) في هذا البيت في قوله:(حِينَ تختلفُ) يجوز فيها الإعراب؛ لأن ما بعدها فعل مضارع مُعرب، فهي مضافة إليه. حيث يقول ابن عقيل:" ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بماضٍ"[2].

أما مذهب الكوفيين، فيرون أن ما يُضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أُضيف إلى جملة فعلية مُصدّرة بفعل ماضٍ، أو مُصدّرة بفعل مضارع، أو جملة اسمية[3].

وقد أيّد ابن مالك[4] فيما ذهب إليه الكوفيون بقوله:

وابْنِ أو اعرِبْ ما كإذْ قد أُجريا * واخْتَرْ بِنا متلوّ فعلٍ بُنيا**

وقَبلَ فعلٍ مُعربٍ أو مبتدأ * اعْرِبْ ومَن بَنى فلن يُفنَّدا**

أما لفظة(يوم) في قوله:(صَبَرنا يوم طِخفة) الواردة في النمط الثاني من هذا النوع فظرف زمان متصرف منصوب، وهو مختص بالإضافة.

---

(1) الديوان : 343.

(2) شرح ابن عقيل : 29/3.

(3) انظر : المصدر السابق : 28/3.

(4) الألفية في النحو والصرف : 94.

يقول ابن عقيل[1]:" ... أو مختصاً: إما بإضافة، نحو(سرتُ يومَ الجمعةِ)، أو بوصفٍ، نحو(سرتُ يوماً طويلاً)، أو بعددٍ كـ(سرتُ يومينِ)".

وكذلك لفظة(حَوْلاً مُجرّما) ظرف زمان متصرف[2].

وفي النمط الثالث من هذا النوع، حيث ورد فيه ظرفا الزمان(قبل، وبعد) في قوله:(خَزي الفرزدق بَعْدَ وقعةِ سبعةٍ)، وقوله:(خَزي الفرزدقُ والأُخيطِلُ قَبلَهُ) متصرّفين[3]. وقد أُعربا؛ لأنهما وقعا مضافين لما بعدهما، أمّا إذا حُذف مضافهما، ونُوي معناهما فضُمّنا بناءً، وهذا لم يَرِدُ في ديوان جرير، أما مثال ذلك في القرآن الكريم فقوله تعالى:﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد** ﴾[4]. أيّ: قبل الغلبة وبعدها.

وقد يُجرّ الظرفان(قبل، وبعد) بـ(مِن)، نحو قول جرير:

يا يحيَ هلْ ليَ في حياتِكَ حاجةٌ * مِن قَبْلِ فاقِرَةٍ وموتٍ عاجِلِ**[5]

وقوله:

واستَنكَرَ الفتياتُ شَيْبَ المَفْرِقِ * مِن بَعدِ طُولِ صبابةٍ وتشوّقِ**[6]

ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون** ﴾[7]. ونحو قوله تعالى:﴿ **مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً** ﴾[8].

ويقول السيوطي:" وإنما لم يحكموا بتصرف ما جرّ بـ(مِن) وحدها ... لأن(مِن) كثرت زيادتها فلم يُعتد بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف"[1].

---

(1) شرح ابن عقيل : 87/2، وشرح الأشموني : 380/1.

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 276، وشرح الأشموني : 380/1.

(3) انظر : أوضح المسالك : 239/2، وشرح التصريح على التوضيح : 342/1، وشرح الأشموني : 380/1.

(4) الروم : 4.

(5) الديوان : 534.

(6) المصدر السابق : 501.

(7) الروم : 3.

(8) الروم : 9.

والظرف(بَعْدَ) لا يضاف إلى جملة ما لم يكف بـ(ما)، نحو قول جرير:

ولقد جَهِلْتَ بشَتمِ قَيسٍ بَعْدَما * ذَهَبوا بريِشِ جَناحِكَ المَكْسورِ**[2]

حيث يقول السيوطي في هذا الصدد:" (بَعْدَ) ظرف زمان لازم الإضافة، فإن أُضيف، أو حُذف مضافه ونوي لفظه أُعرب، أو معناه: ضُمّ بناءً ... ولا يضاف إلى جملة، حتى يكفّ بـ(ما)"[3].

وفي النمط الرابع من هذا النوع ورد اسم منصوب، وهو مفعول فيه في قوله:(نِصفَ) المضاف إلى لفظة(ليلة)، لأنه لمّا أُضيف إلى الزمان عرضت له اسمية الزمان، وصار دالاً على جزئية الزمان، لأنه من الألفاظ الدالة على الجزئية، إلا أنه قد دلّ على جزء معين من جهة المقدار[4]. وهنا الظرف وقع متصرفاً.

أمّا النوع الثاني:(ظرف المكان).

فيقول ابن هشام:" وإن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبهماً"[5].

النمط الأول: ظرف مكان(مبهم) عادم التصرف.

حيث ورد في النمط الأول من هذا النوع لفظة(عِنْدَ) ظرف مكان(مفعول فيه) غير متصرف، وذلك في قول جرير:(أبقت ... عند المواطن)، وهي غير متصرفة مع دخول حرف الجر(مِن) عليها، إذْ أنها لا تخرج على الظرفية إلا في حالة شبيهة بها، أي(الجر)، ولأن الظرف والجار والمجرور أخوان[6].

---

(1) همع الهوامع : 139/3.

(2) الديوان : 234.

(3) همع الهوامع : 191/3.

(4) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 338/1.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى : 251.

(6) انظر : أوضح المسالك:239/2، وشرح التصريح على التوضيح : 342/1.

يقول السيوطي:" وإنما لم تتصرف[1] لشدّة توغلّها في الإبهام، لأنها تصدق على الجهات الست"[2].

أما لفظة(حَوْلَ) الواردة في النمط، فهي ظرف مكان مُعربة مفعول فيه، نحو قول جرير:(حَوْلَ قِبابِنا)، وهو مبهم غير متصرف، ومختص هنا بالإضافة، حيث يقول السيوطي:" ما عدم فيه التصرف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو ألفاظ: منها(بدل) لا بمعنى بديل ... ومنها(حَوْلَ)"[3]. ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ** ﴾[4].

أما لفظتا(فوق)، و(تحت) الواردتا في هذا النمط من النوع نفسه، فهما ظرفا مكان مُعربتين(مفعول فيه)، وذلك في قوله:(فوق بني شُبيلٍ)، وقوله:(تحت حدّ الكلكل)، وهما منصوبان، ولم يختلف النحاة في نصبهما[5]. و(فوق)، و(تحت) ظرفان مبهمان غير متصرفين، حيث يقول أبو حيان:" ما هو عادم التصرف، وذلك(فوق)، و(تحت)"[6]. وقد يأتيان متصرفين بـ(مِن)[7]. وهذا لم يرِدُ في الديوان. إلّا أن هذا التصرف لا يُعتد به لكثرة زيادة(مِن)[8].

النمط الثاني: ظرف مكان مبهم(متوسط التصرف).

إن ظروف المكان الواردة في هذا النمط، هي مفعول فيه، وهذه الظروف، هي:(أمام، وخلف، وقُدّام، ووراء). والأمثلة على ذلك، هي قوله:(فلا يجري أممَكَ سابقٌ)، وقوله:(تُحاذرُ خلفها)، وقوله:(ولا يجتبي التّيميُّ قُدّام بيتِهِ)، وقوله:(لم نجد لها وراءكُم معدىً).

---

(1) يقصد بذلك(عند).

(2) همع الهوامع : 164/3.

(3) المصدر السابق : 158/3.

(4) البقرة : 17.

(5) انظر: ارتشاف الضرب : 263/2، وهمع الهوامع : 198/3.

(6) انظر : ارتشاف الضرب : 263/2.

(7) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه، وهمع الهوامع : 198/3.

(8) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 342/1.

فهذه الظروف هنا منصوبة؛ لأنها من أسماء الأمكنة المبهمة والمتوسطة التصرف[1].

ويقول أبو حيان:" ما هو متوسط التصرف، وهو الجهات الستة غير فوق، وتحت، وذلك أمامكَ، وقدّامكَ، ووراءكَ، وخلفكَ، وأسفلَ، وأعلا"[2].

أمّا النمط الثالث: ظرف مكان مبهم(نادر التصرف).

فقد ورد في هذا النمط ظرف المكان(وَسْطَ) منصوباً، وهو مفعول فيه، وذلك في قوله:(رأيتُكَ يا فرزدقُ وَسْطَ سعدٍ)، حيث يقول أبو حيان:" ما هو نادر التصرف، ومنه(وَسْطَ) فالظرف ساكن العين، والاسم متحرّكها، تقول العرب: زيدٌ وَسْطَ الدار، فهذا ظرفٌ، وضَربتُ وَسَطَهُ، فهذا اسم(مفعول به)"[3]. فالظرف(وَسْطَ) يكون فيه حرف السين ساكناً، أمّا إذا فُتح فيصبحُ اسماً، يقول السيوطي:" ويجوز في كل منهما[4] التسكين والتحريك، ولكن السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم"[5].

(1) انظر : شرح ابن عقيل : 87/2، والتمهيد في النحو والصرف ، محمد مصطفى رضوان، وعبد الله درويش، ومحمد ألتو نجي : 298.

(2) ارتشاف الضرب : 257/2.

(3) ارتشاف الضرب : 259/2، وهمع الهوامع : 157/3.

(4) يقصد بذلك حالتي فتح السين، وتسكينها في لفظة (وسط).

(5) همع الهوامع : 157/3.

المطلب الرابع: الحال.

مدخل:

الحال وصفٌ، فضلةٌ، منصوبٌ ومذكورٌ لبيان هيئة صاحبها من فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو هما معاً، أو من غيرهما وقت حدوث الفعل[1]. أو لتأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله[2].

ويقع جواب(كيف)[3]. وهو متضمّن معنى(في)[4]، وقد شبّهه الشيخ أبو علي الفارسي بالظرف من حيث كونه مفعولاً فيهما، كما أن الظرف كذلك، فإذا قلت: جاءني زيدٌ راكباً، فالمعنى هنا: جاءني زيدٌ في حال الركوب[5]. أما ألفها، فهي منقلبة عن(واو) لقولهم في جمعها أحوالٌ، وفي تصغيرها حُويلةٌ، واشتقاقها من التّحوّل، وهو التنقل، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى[6].

وهو غير تابع ولا عمدة في الكلام، وحقّه النصب؛ لأنه فضلة[7]. وأغلب ما تكون الحال مشتقة، لأنها تدل على الحدوث والتجدّد، حيث يقول ابن الناظم[8]:" والأكثر في كلامهم[9] أن تكون الحال مشتقة، لأنه لابدّ أن تدلّ على حدث، وصاحبه، وإلّا لم تُفِدْ بيان هيئة ما هي له".

وقد ورد الحال في ديوان جرير متنوعاً، وقد قسّمتُه تبعاً لنوعه اللفظي إلى ثلاثة أنواع.

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل:108/2، وشرح التصريح على التوضيح:365/1،366.

(2) انظر: شرح شذور الذهب:246، وشرح ابن عقيل:123/2،124.

(3) انظر:الكتاب:372/1، وأصول النحو:213/1، وارتشاف الضرب:334/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى:254.

(4) انظر: شرح جمل الزجاجي:326/1، وتسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد:108.

(5) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح:671/1.

(6) انظر: شرح التصريح على التوضيح:365/1.

(7) انظر: تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد:108.

(8) شرح ابن الناظم:312.

(9) يقصد بذلك كلام العرب.

النوع الأول: الحال المفرد.

ورد الحال المفرد في ثمانية ومائة موضعٍ، وقد جاء تقسيمه تبعاً لنوعه ونوع صاحبه إلى أنماط ، وصور، وهو على الآتي:

النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال(نكرة مشتقة).

ورد هذا النمط في تسعة وتسعين ومائة موضعٍ، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) اسم فاعل.

وردت هذه الصورة في خمسة عشر موضعاً من الديوان، ومثالها قول جرير:

حتى أتتكَ مُلُوكُ الرّومِ صاغِرَةً * مُقَرَّنِينَ بإغْلالٍ وأَصفادِ**[1]

الشاهد: قوله:(صاغِرَةً) حال منصوب، وهو نكرة مشتقة من الفعل الرباعي(صاغر)، وقد بيّنت هيئة صاحبها(الفاعل)، وهو الاسم الظاهر المعرّف بالإضافة، وذلك في قوله:(مُلُوكُ الرومِ).

الصورة الثانية: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) اسم فاعل.

وردت هذه الصورة في تسعة عشر موضعا، ومثالها قول جرير:

ولقد خَرَجتَ مِن المدينةِ آفِلاً * خَرِعَ القناةِ مُدَنَّسَ الأثوابِ**[2]

الشاهد: قوله:(آفِلاً) حال نكرة منصوب، أما صاحبه فهو الضمير البارز المتصل(التاء) بالفعل(خرج) المعرب فاعلاً.

الصورة الثالثة: صاحب الحال(ضمير مستتر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) اسم فاعل.

---

(1) الديوان : 188.

(2) المصدر السابق : 78.

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَتَدعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيرْضَى * وَتَذْكُرُ في رَعِيّتِكَ المَعَادا**[1]

الشاهد: قوله:(مُجتهِداً) حال نكرة منصوب، وقد بيّنت هيئة صاحبها(الفاعل) الواقع ضميراً مستتراً في الفعل(تدعو)، وتقديره:(أنتَ).

الصورة الرابعة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب مفعولاً به + الحال(نكرة مشتقة) اسم فاعل.

وردت هذه الصورة في احد عشر موضعا، ومثالها قول جرير:

قادوا إليكم صُدُورَ الخيلِ مُعْلِمَةً * تَغْشَى الطّعانَ وفي أعْطافِها زَوَرُ**[2]

الشاهد: قوله:(مُعلِمَةً) حال نكرة منصوب، وقد بيّنت هيئة صاحبها(المفعول به) الاسم الظاهر، وهو قوله:(صُدورَ) المضاف إلى لفظة(الخيل).

الصورة الخامسة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب مفعولاً به + الحال(نكرة مشتقة) اسم فاعل.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أَرداكَ حَينُكَ يا فرزدقُ مُحْلِباً * ما زاد قَوْمَكَ ذاكَ غَيرَ خَبالِ**[3]

الشاهد: قوله:(مُحلِباً) حال نكرة منصوب من الضمير المتصل(الكاف) المعرب مفعولاً به في قوله:(أرداكَ).

الصورة السادسة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) اسم مفعول.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 164.

(2) المصدر السابق : 314.

(3) المصدر نفسه : 581.

حتى أتتكَ مُلُوكُ الرّومِ صاغِرَةً * مُقَرَّنِينَ بأغلالٍ وأصفادِ**[1]

الشاهد: قوله:(مُقرَّنينَ) حال ثانية في هذا البيت، وهي نكرة منصوبة ومشتقة، وقد بيّنت هيئة صاحبها(الفاعل) الاسم الظاهر في قوله:(مُلُوكُ) المضافة إلى لفظة(الرّوم).

الصورة السابعة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) اسم مفعول.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

لمّا أتُوكَ مُصَفَّدِينَ أذِلَّةً * شُفِيَ النّفُوسُ وأُدْرِكَ الأوتارُ**[2]

الشاهد: قوله:(أتوكَ مُصَفّدِينَ)، فـ(مُصفّدينَ) حال مشتقة، وقد بيّنت هيئة صاحبها(الفاعل) الضمير المتصل(الواو).

الصورة الثامنة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب مفعولاً به + الحل(نكرة مشتقة) اسم مفعول. وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

لَقيَ الأُخَيطِلُ أُمّهُ مَخْمُورَةً * قُبحاً لِذَلِكَ شارِباً مَخمُورا**[3]

الشاهد: قوله:(لقي الأُخيطِلُ أُمّهُ مخمُورَةً)، فـ(مخمُورةً) حال نكرة منصوب مشتق، وهو اسم مفعول، أما صاحبه فالاسم الظاهر(أُمّهُ) المضاف على الضمير المتصل(الهاء).

الصورة التاسعة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب نائب فاعل + الحال(نكرة مشتقة) اسم مفعول.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 188.

(2) المصدر السابق : 263.

(3) المصدر نفسه : 356.

قُبّحتَ مَوْتُوراً وطالِبَ دِمْنَةً * بالحَضْرِ، تَشْرَبُ تارَةً وتَبُولُ**[1]

الشاهد: قوله:(قُبّحت موتُوراً)، فـ(موتُوراً) حال نكرة منصوب، وصاحبه الضمير المتصل(التاء) نائب الفاعل.

الصورة العاشرة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) صفة مشبهة. وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

جاءتْ فوارِسُنا غُرّاً مُحَجَّلَةً ***إذْ ليس في التيم تَحجيلٌ ولاغُرَرُ[2]

الشاهد: قوله:(غُرّاً) حال نكرة منصوب، وهو صفة مشبهة بـ(اسم الفاعل)، أما صاحبها فالاسم الظاهر قوله:(فوارِسُنا) المضاف إلى الضمير المتصل(نا) الدالة على جمع المتكلمين.

الصورة الحادية عشرة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) صفة مشبهة. وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

لَمّا أتَوكَ مُصَفّدينَ أذِلّةً ***شُفِيَ النّفوسُ وأُدْرِكَ الأوتارُ[3]

الشاهد: قوله:(أذِلّةً) حال نكرة منصوب، وهو مشتق، لأنه صفة مشبهة، أما صاحبه، فهو الضمير المتصل(واو) الجماعة المعرب فاعلاً.

الصورة الثانية عشرة: صاحب الحال(ضمير مستتر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة مشتقة) صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في ثمانية وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

فَمِنْهُمْ مُسَجًّى في العَباءَةِ لم يَمُتْ * شَهِيداً وداعي دَعْوَةٍ لا يُثَابُها**[4]

---

(1) الديوان : 594.

(2) المصدر السابق : 347.

(3) المصدر نفسه : 263.

(4) المصدر نفسه : 75.

الشاهد: قوله:(لم يمتْ شهيداً)، ف(شهيداً) حال منصوب نكرة، وهو صفة مشبهة، أما صاحبه، فهو الضمير المستتر في الفعل(يمتْ).

الصورة الثالثة عشرة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب مفعولاً به + الحال(نكرة مشتقة) صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع، ومثالها قول جرير:

تَرَكْتَ بوادي رَحْرحانَ نِساءكُمْ * ويومَ الصَّفا لاقَيتُمُ الشّعبَ أوعَرا[1]**

الشاهد: (أوعرَ) حال نكرة منصوب، وهو صفة مشبهة، وصاحبه الاسم الظاهر المعرب مفعولاً به، وهو قوله:(الشّعبَ).

الصورة الرابعة عشرة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب مفعولاً به + الحال(نكرة مشتقة) صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

لقد قادني مِن حُبّ ماوِيةَ الهوى * وما كان يلقاني الجُنَيْبَةُ أقودا[2]**

الشاهد: قوله:(أقودَ) حال من صاحبها الضمير المتصل(الياء) بالفعل(يلقى)، وهذا الضمير معرب مفعولاً به.

الصورة الخامسة عشرة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب مفعولاً به + الحال متعدّد(نكرة مشتقة) صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

لاقَى قَناتيَ مِضْراراً عَشَوْزَنَةً * لمْ يَلْقَ في مَتْنِها وَصْماً ولا لِينا[3]**

---

(1) الديوان : 301.

(2) المصدر السابق : 223.

(3) المصدر نفسه : 737.

الشاهد: قوله: (مضراراً، وعشوزنةً) حالان نكرتان منصوبان، وهما مشتقان(صفة مشبهة)، أما صاحبهما فهو الاسم الظاهر المعرب مفعولاً به، والمضاف إلى الضمير المتصل(الياء)، وهو قوله:(قناتيَ). وقد تعدّد الحال هنا وصاحبهما واحد.

الصورة السادسة عشرة: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب فاعلاً + الحال(غير+ مشتق).

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

قَدِ انْبَعَثَ الأَخَيْطِلُ غَيرَ فانٍ * ولا غُمْرٍ، وقد بَلَغَ احْتِناكا**[1]

الشاهد: قوله:(قدِ انْبعث الأخيطلُ غَيرَ فانٍ)، فـ(غَيرَ) حال نكرة منصوب متوغّل في الإبهام، وهو مضاف إلى قوله:(فانٍ) الاسم المشتق، وهو اسم فاعل، أما صاحب الحال فقوله:(الأخيطِلُ).

الصورة السابعة عشرة: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً + الحال(غير+ مشتق). وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

وإنّكَ يا ابنَ القينِ لَسْتَ بِنافِخٍ * بِكِيرِكَ،إلّا قاعِداً غَيرَ قائمِ**[2]

الشاهد: قوله:(غَيرَ قائمِ)، فـ(غَيرَ) حال منصوب متوغّل في الإبهام، وهو مضاف إلى قوله:(قائمِ) الاسم المشتق، وهو اسم فاعل، وصاحب الحال هنا، هو الضمير المتصل(التاء) بالفعل الناقص(ليس).

الصورة الثامنة عشرة: صاحب الحال(ضمير مستتر) معرب فاعلاً + الحال(غير+ مشتق).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 508.

(2) المصدر السابق : 705.

إذا ما دعا جَنْباءُ قال ابنُ دَيْسَقٍ: * لَعا لَكَ فيها عالِياً غَيرَ تاعِسِ[1]**

الشاهد: قوله:(لَعا لَكَ فيها عالِياً غَيرَ تاعِسِ)، فـ(عالِياً) حال أول نكرة منصوب، وهو اسم فاعل، أما صاحبه فهو الضمير المستتر بالفعل، و(غير) حال ثانٍ منصوب متوغّل في الإبهام، وصاحبه الضمير المستتر بالفعل، حيث وقع الحال هنا مضافاً إلى قوله:(تاعِسِ) الاسم المشتق.

النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جامدة.

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: صاحب الحال(اسم ظاهر) معرب فاعلاً + الحال(نكرة جامدة).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

مِن مُخْدِرٍ قَطع الطرِيقَ بِلعلعٍ * تَهْوِي مَخَالِبُهُ مَعاً فَيَسُورُ[2]**

الشاهد: قوله:(مَعاً) حال نكرة منصوب جامد، ومؤوّل بمشتق، وتقديره:(مُلاصقةً)، أو(مُجاورةً)، أما صاحب الحال، فهو الاسم الظاهر المضاف إلى الضمير المتصل(الهاء) في قوله:(مخالِبُهُ).

الصورة الثانية: صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً + الحال(نكرة جامدة).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنّ مع السُّرَى * حتى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورا[3]**

الشاهد: قوله:(ذَهَبْنَ كلاكِلاً وَصُدُورا)، فـ(كَلاكِلاً) حال جامد منصوب، وهو مؤوّل

(1) الديوان : 402 .

(2) المصدر السابق : 369.

(3) المصدر نفسه : 352.

بمشتق، وتقديره:(مُكَلْكِلِينَ)، وقوله:(صُدُورا) معطوف على(كلاكل)، أما صاحب الحال، فهو الضمير المتصل بالفعل(ذهب).

النمط الثالث: تقديم الحال على عامله وصاحبه.

ورد هذا النمط في موضع واحد، ونموذج صورته: حال مقدّم(اسم استفهام) + صاحب الحال(ضمير بارز متصل) معرب فاعلاً. ومثالها قول جرير:

فَكَيفَ رَأيتَ مِن عُثمانَ داراً * يُشَبّ لها بِواقِصَةَ الوَقُودُ**[1]

الشاهد: قوله:(فكيفَ رأيتَ)، فـ(كَيفَ) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حالٌ مُقدّمٌ، والمعروف أن اسم الاستفهام له صدر الكلام، وقد تقدّم هنا على عامله وصاحبه وجوباً، أما عامله فهو الفعل(رأى) المتصل به فاعله الضمير(التاء)، وهو صاحب الحال.

النوع الثاني: الحال الجملة.

ورد هذا النوع في أربعة وثلاثين ومئتي موضعٍ، وله قسمان:

القسم الأول: الحال(جملة اسمية).

ورد هذا القسم في أربعة عشر ومائة موضع، وله نمط واحد، ونموذجه: صاحب الحال معرفة + الحال(جملة اسمية). وهذا القسم له الصور الآتية:

الصورة الأولى: صاحب الحال معرفة + الواو + الضمير + جملة اسمية.

وردت هذه الصورة في خمسة وستين موضعاً، ومثالها قول جرير:

شابَتْ قُفَيرَةَ وَهْيَ فائرَةُ النَّسا * في الشَّوْلِ بَوَّ أصِرّةٍ وفِصالِ**[2]

(1) الديوان : 195.

(2) المصدر السابق : 586.

الشاهد: قوله:(شابتْ قُفَيرَةَ وهي فائرَةُ النَّسا) جملة فعلية ماضوية، أما قوله:(وهي فائرَةُ النَّسا) فجملة اسمية في محل نصب حالٌ مِن(قُفَيرَةُ) الاسم الواقع فاعلاً، وهذه الجملة بها(الواو)، و(الضمير).

الصورة الثانية: صاحب الحال معرفة + الواو + جملة اسمية.

وردت هذه الصورة في أربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

ولقد ذَكَرْتُكِ والمَطِيُّ خَواضِعٌ * وكأنّهُنّ قَطَا فَلاةٍ مَجْهَلِ**[1]

الشاهد: قوله:(والمَطِيُّ خَوَاضِعٌ) جملة اسمية مقترنة بـ(الواو)، وهي في محل نصب حالٌ من الضمير المتصل(الكاف) بالفعل(ذكر)، وقد بيّنت جملة الحال هنا صاحب الحال في الجملة التي قبلها، حيث ربط الشاعر هنا بين جملة الحال والجملة الأصلية بـ(الواو).

الصورة الثالثة: صاحب الحال معرفة + جملة اسمية.

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

جُوفَ الحَناجِرِ والأجْوافِ ما صَدَرَتْ * عن مَعْطِنِ الماء إلّا حَوْضُها رَشَفُ**[2]

الشاهد: قوله:(حوضُها رَشَفُ) جملة اسمية في محل نصب حالٌ من الضمير المستتر الواقع فاعلاً في قوله:(ما صَدَرَتْ)، وقد رُبطت جملة الحال هنا بالضمير وحده دون (الواو).

القسم الثاني: الحال(جملة فعلية).

ورد هذا القسم في عشرين ومائة موضعٍ، وله نمطان:

النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية(فعلها ماضٍ مثبتٍ).

ورد هذا النمط في ستة وستين موضعاً، وله الصور الآتية:

---

(1) الديوان : 554.

(2) المصدر السابق :481.

الصورة الأولى: صاحب الحال معرفة + فعل ماضٍ مثبتٍ.

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَسَمِعْتُها اتّصَلَتْ بذُهْلٍ إنّهُم * ظَلَمُوا بصِهْرِهِمُ القُيونَ وَجارُوا[1]**

الشاهد: قوله:(وسمعتها اتّصلتْ بذُهلٍ) فقوله:(اتّصلتْ بذُهلٍ) جملة فعلية ماضوية وقعت في محل نصب حالٌ من الضمير(الهاء) المتصل بالفعل(سمع) المعرب مفعولاً به، وهو صاحب الحال.

الصورة الثانية: صاحب الحال معرفة + فعل ماضٍ ناقصٍ(ناسخٍ) منفي.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

عَرَفُوا لَنا السّلَفَ القَدِيمَ وَشَاعِراً * تَرَكَ القَصَائدَ لَيسَ فيها مَصْنَعُ[2]**

الشاهد: قوله:(تَرَكَ القصائدَ ليس فيها مصنعُ)، فـ(ليس فيها مصنعُ) جملة فعلية ماضوية ناقصة(ناسخة)، حيث وقعت في محل نصب حالاً من الاسم الظاهر المنصوب والمعرب مفعولاً به في قوله:(القصائدَ)، وهو صاحب الحال.

الصورة الثالثة: صاحب الحال معرفة + الواو+ قد + فعل ماضٍ مثبتٍ.

وردت هذه الصورة في ثلاثة وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

تَرْمي بأعْيُنِها نَجْداً، وقد قَطَعَتْ ***بينَ السَّلَوْطَحِ[3]والرَّوْحانِ[4]صُوَّانا[5][6]

الشاهد: قوله:(وقد قطعتْ) جملة فعلية ماضوية مقترنة بـ(الواو)، و(قد)، حيث وقعت في محل نصب حالٌ من الضمير المستتر في الفعل(ترى) المعرب فاعلاً، وهو صاحب الحال.

---

(1) الديوان : 244.

(2) المصدر السابق : 430.

(3) السلوطح : جبل أملسن. القاموس المحيط : مادة (لطح).

(4) الروحان : بلاد بني سعد. المعجم السابق : مادة (روح).

(5) الصوان : الدّبر، ضرب من الحجارة شديد. المعجم نفسه : مادة (صون).

(6) الديوان : 754.

الصورة الرابعة: صاحب الحال معرفة + الواو + فعل ماضٍ مثبتٍ.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

أيُقِيمُ أهلُكَ بالستار وأصعدتْ * بين الوَرِيقَةِ والمَقَادِ، حُمُولُ**[1]

الشاهد: قد وقعت الجملة الفعلية الماضوية المقترنة بـ(الواو) في قوله:(وأصدتْ ...) في محل نصب حالٌ من الاسم الظاهر المعرب فاعلاً والمضاف إلى الضمير المتصل(الكاف) في قوله:(أهلُكَ).

الصورة الخامسة: صاحب الحال معرفة + قد + فعل ماضٍ مثبتٍ.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

ألم تَرَ كَفّيْ خالدٍ قَدْ أفادتا * على الناسِ رِفْداً مِن كثير الرّوافِدِ**[2]

الشاهد: قوله:(قد أفادتا ...) جملة فعلية ماضوية مقترنة بـ(قد)، وهي في محل نصب حالٌ من الاسم الظاهر المعرب مفعولاً به والمضاف إلى قوله:(خالد)، وهو صاحب الحال.

النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية(فعلها مضارع).

ورد هذا النمط في أربعة وخمسين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: صاحب الحال معرفة + فعل مضارع مثبت.

وردت هذه الصورة في واحد وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أجِئتُم تَبَغُّونَ العُرامَ، فعِندنا * عُرَامٌ لِمَنْ يَبْغي العَرَامَةَ واسِعُ**[3]

---

(1) الديوان : 589.

(2) المصدر السابق : 214.

(3) المصدر نفسه : 456.

الشاهد: قوله:(تَبَغَّونَ العُرَامَ) جملة فعلية مضارعية مثبتة، حيث وقعت في محل نصب حال، وقد بيّنت هيئة صاحبها، وهو الضمير المتصل بالفعل(التاء) المعرب فاعلاً.

الصورة الثانية: صاحب الحال معرفة + فعل مضارع منفي بـ(لا).

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

أَبَني حَنيفَةَ إنّني إنْ أهْجُكُمْ * أَدَعِ اليَمامَةَ لا تُوَارِي أرْنَبا**[1]

الشاهد: قوله:(لا تُوارِي أرنبا) جملة فعلية ذات فعل مضارع منفي بـ(لا)، حيث وقعت في محل نصب حال من الاسم الظاهر المعرب مفعولاً به في قوله:(اليمامةَ).

الصورة الثالثة: صاحب الحال معرفة + فعل مضارع منفي بـ(لم).

وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

وقد بات مُغتَرّاً بحراء قَيْنُكُم * ونام ولم يَجعَلْ على قيدِها قُفْلا**[2]

الشاهد: قوله:(ولم يجعل ...) جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لم)، حيث وقعت هذه الجملة في محل نصب حالٌ من الضمير المستتر بالفعل(نام) المعرب فاعلاً.

الصورة الرابعة: صاحب الحال معرفة + فعل مضارع منفي بـ(ما).

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

نَدِمتَ، وما تُغني النّدامَةُ بعدما * تَطَوَّحْتَ مِن صكّ البُزَاةِ الصَّوائدِ**[3]

---

(1) الديوان : 71.

(2) المصدر السابق : 522.

(3) المصدر نفسه : 214.

الشاهد: قوله:(نَدِمتَ) جملة فعلية من الفعل الماضي، وفاعله الضمير المتصل(التاء)، أما قوله:(وما تُغني الندامةُ ...) فجملة فعلية مضارعية منفية بـ(ما)، وهذه الجملة في محل نصب حالٌ من الضمير(التاء) المتصل بالفعل(ندم).

النوع الثالث: الحال(شبه الجملة).

وهذا النوع له نمط واحد، وهو: صاحب الحال معرفة + الحال(شبه جملة).

وقد ورد هذا النمط في ثلاثة عشر موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: صاحب الحال معرفة + ظرف مكان.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

أسقي المنازل بين الدّامِ والأُدَمَى * عَينٌ تَحَلَّبُ بالسّعدَينِ مِدْرارُ**[1]

الشاهد: قوله:(بين الدّامِ والأُدَمَى) فشبه الجملة هنا من ظرف المكان(بين) المضاف على لفظة(الدام) في محل نصب حال، من الاسم الظاهر المعرب مفعولاً به في قوله:(المنازِلَ)، أما قوله(: الأُدمَى) فمعطوفة على(الدّام).

الصورة الثانية: صاحب الحال معرفة + جار ومجرور.

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

يَلْقَى العَدُوَّ على الثُّغُورِ جِيادُهُ * أبْدأنَ ثُمّ ثَنَيْنَ فيها عُوَّدا**[2]

الشاهد: قوله:(على الثغور) فشبه الجملة هنا من الجار والمجرور في محل نصب حالٌ من الاسم الظاهر في قوله:(العدُوَّ) المعرب مفعولاً به.

---

(1) الديوان : 237.

(2) المصدر السابق : 220.

التحليل:

النوع الأول: الحال المفرد.

النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال(نكرة مشتقة).

حيث نلاحظ في صور هذا النمط بأن الحال قد وقع وصفاً نكرةً منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة ، وقد بيّنت هيئة الفاعل، أو المفعول به ، وهذا هو الأصل فيها ـ كما يراها النحاة[1].

ويقول ابن مالك[2]:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبُ * مُفهِمُ في حالٍ كفرداً أذهَبُ**

أمّا سبب تنكير الحال؛ لأنها خبرٌ في المعنى، وذلك حتى لا يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحب الحال، أو إخفاء الإعراب، وقد عبّر عن ذلك سيبويه بقوله:" ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاًن كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة"[3]. ويقول أيضاً:" فالنكرة تكون حالاً، وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك"[4].

فالحال واجبة التنكير، لئلا تلتبس بالنعت، فإن وردت بلفظ المعرفة أُوّلتْ بنكرة مُحافظة على ما استقرّ لها من لزوم التنكير[5]. ولم ترِدُ الحال معرفةً في ديوان جرير.

ونلاحظ في صور هذا النمط بأن الحال، قد وردت نكرةً مشتقةً متنوعةً، حيث كانت اسم فاعل في الصورة الأولى قوله:(صاغِرَةً)، وفي الصورة الثانية قوله:(قائماً)، وفي الصورة الثالثة قوله:(مُجتهِداً)، وفي الصورة الرابعة قوله:(مُعلِمَةً)، وفي الصورة الخامسة قوله:(مُحْلِباً)، واسم مفعول في الصورة السادسة قوله:(مُقَرَّنينَ)، وفي الصورة

(1) انظر: المقتضب:168/4، والأصول في النحو : 214/1، وشرح شذور الذهب : 244، وشرح التصريح على التوضيح : 366/1، وهمع الهوامع : 7/4.

(2) الألفية في النحو والصرف : 80.

(3) الكتاب : 114/2، وهمع الهوامع : 18/4.

(4) انظر : الكتاب : 114/2.

(5) انظر: أوضح المسالك : 300،301، وشرح التصريح على التوضيح : 372/1،373.

السابعة قوله:(مُصَفّدِينَ)، وفي الصورة الثامنة قوله:(مخمورةً)، وفي الصورة التاسعة قوله:(موتُوراً)، وصفة مشبهة في الصورة العاشرة قوله:(غُرّاً)، وفي الصورة الحادية عشرة قوله:(أذِلّةً)، وفي الصورة الثانية عشرة قوله:(شهِيداً)، وفي الصورة الثالثة عشرة قوله:(أوعرا)، وفي الصورة الرابعة عشرة قوله:(أقودا)، وفي الصورة الخامسة عشرة قوله:(مِضراراً، وعشوزنةً).

والأغلب في مجيء الحال أن تكون مشتقة ــ كما في هذه الصور ـ وهو الأصل فيها والأكثر وروداً، لأنها وصف يدل على حدثٍ وصاحبه معاً، ولا تكون ذلك إلّا في المشتق كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة[1]. حيث يقول ابن مالك[2]:

وكونُهُ منتقلاً مشتقّاً * يغلبُ لكنْ ليسَ مُستحقاً**

أمّا صاحب الحال، فقد ورد معرفةً في جميع صور هذا النمط، حيث ورد اسماً ظاهراً معرباً فاعلاً في الصورة الأولى، والسادسة قوله:(مُلُوكُ الروم)، وكذلك في الصورة العاشرة قوله:(فوارِسُنا)، وضميراً بارزاً متصلاً معرباً فاعلاً في الصورة الثانية قوله:(خَرجتَ)، وكذلك في الصورة السابعة، والحادية عشرة قوله:(أتُوكَ)، وضميراً مستتراً معرباً فاعلاً في الصورة الثالثة في الفعل(تدعو)، وكذلك في الصورة الثانية عشرة في الفعل(لم يمتْ)، واسماً ظاهراً معرباً مفعولاً به في الصورة الرابعة قوله:(صُدُورَ الخيلِ)، وكذلك في الصورة الثامنة قوله:(أُمّهُ)، وكذلك في الصورة الثالثة عشرة قوله:(الشّعبَ)، وكذلك في الصورة الخامسة عشرة قوله:(قَناتِيَ)، وضميراً بارزاً متصلاً معرباً مفعولاً به في الصورة الخامسة قوله:(أرْداكَ)، وكذلك في الصورة التاسعة قوله:(قُبّحتَ)، وهذا الضمير نائب فاعل، وكذلك في الصورة الرابعة عشرة قوله:(يلقاني).

ومجيء صاحب الحال معرفةً ـ كما في صور هذا النمط ـ هو الأصل، وهذا ما قرّره النحاة من لزوم تعريف صاحب الحال، لأنه محكومٌ عليه بالحال، وحق

(1) انظر : شرح ابن الناظم : 312، وشرح ابن عقيل : 109/2، وهمع الهوامع : 9/4.
(2) الألفية في النحو والصرف : 80.

المحكوم عليه أن يكون معرفةً، حيث يقول ابن هشام:" وأصل صاحب الحال التعريف"[1].

وفي الصورة السادسة عشرة ورد صاحب الحال معرفةً، وهو(اسم ظاهر) معرب فاعلاً، والحال لفظة(غَيرَ) مضافة إلى الاسم المشتق، وذلك في قوله:(قدِ انْبعث الأُخيطِلُ غَيرَ فانٍ)، وفي الصورة السابعة عشرة أيضاً، قد ورد صاحب الحال معرفةً، وهو ضمير بارز متصل معرب فاعلاً، والحال لفظة(غَيرَ) مضافة إلى الاسم المشتق، وذلك في قوله:(لستَ... قاعِداً غَيرَ قائمِ)، وكذلك في الصورة الثامنة عشرة ورد صاحب الحال ضميراً مستتراً معرباً فاعلاً، أمّا الحال، فهي لفظة(غَيرَ) مضافةَ إلى اسم مشتق، وذلك في قوله:(لَعا... عالِياً غَيرَ تاعِسِ).

ونلاحظ هنا بأن لفظة(غَيرَ) الواردة في هذه لصور المذكورة من خلال المعنى بأنها، قد أفادت نفي ما بعدها.

قال الهروي:" وتكون[2]حالاً، وذلك في كل موضعٍ يصلح في موضعها(لا)"[3]. ونحو قوله تعالى:﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْه** ﴾[4]. ويرى الهروي في هذه الآية وما أشبهها نصب(غَيرَ) على الحال لا على الاستثناء، لأن(لا) تصلح في موضعها في هذا الموضع[5]. ويقول الدكتور إبراهيم الطاهر الشريف:" و(غَيرَ) اسم جامد غير مشتق، وجاز وقوعها حالاً، لأنها غير مقصودة لذاتها، وإنما قصد الاسم المشتق الواقع بعدها، وذلك بنفيه، ولكن باعتبارها اسماً، فقد أخذت حكم الحال، وهو النصب، وجرّت ما بعدها بإضافته إليها"[6].

(1) أوضح المسالك : 308/2، وشرح ابن عقيل : 114/2، وشرح التصريح على التوضيح : 375/1.

(2) يقصد بذلك لفظة (غَيرَ).

(3) الأزهرية في علم الحروف : 180.

(4) البقرة : 173.

(5) انظر: الأزهرية في علم الحروف : 180.

(6) خصائص التركيب في ديوان أحمد الشارف : 322.

النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جامدة.

ففي صورتي هذا النمط جاءت الحال جامدة، حيث أُوّلت بمشتق، أما صاحبها، فقد وقع معرفةً، حيث نلاحظ في الصورة الأولى من هذا النمط مجيء الحال جامداً، وهو مؤوّل بمشتق، أما صاحبه فوقع معرفةً، وهو اسم ظاهر معرب فاعلاً، نحو قول جرير:(تهوي مخالِبُهُ معاً)، فـ(معاً) حال جامدة، وهي مؤولة بمشتق، أيّ:(مُلاصقةً)، أو(مُجاورةً)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه ورد الحال جامداً أيضاً، وهو مؤوّل بمشتق، أما صاحبه فوقع معرفةً، وهو ضمير بارز متصل معرب فاعلاً، نحو قول جرير:(حتى ذهبْنَ كلاكلاً وصُدُورا)، فـ(كلاكلاً) حال جامد مؤول بمشتق، أيّ:(مكلكلين).

ويقول ابن مالك[1] في هذا الصدد:

ويكثُرُ الجُمودُ في سِعرٍ وفي * مبدي تأوُّلٍ بِلا تكلُّفِ**

كبِعْهُ مُدًّا بكَذَا يَداً بِيدْ * وكرَّ زيدٌ أسداً أيْ كأسَدْ**

ويرى النحاة[2] أن الحال تكون جامدة على قلّة في مواضع، أهمها:

ـ أن تدلّ على تشبيه، نحو: كرّ زيدٌ أسداً، وبدت الجارية قمراً، وتثّنت غُصناً، أي: شجاعاً، ومضيئه، ومعتدلةً.

ـ أن تدلّ على مفاعلة، نحو:بعتهُ يداً بيدٍ، أي: متقابضين.

ـ أن تدلّ على ترتيب،نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مترتّبين.

النمط الثالث: تقديم الحال على عامله وصاحبه.

يجوز تقديم الحال إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، حيث يقول ابن مالك[3]:

---

(1) الألفية في النحو والصرف:80،81.

(2) انظر: أوضح المسالك:297/2 ـ 299، وشرح ابن عقيل:110/2، وشرح التصريح على التوضيح:369/1 ـ 371.

(3) الألفية في النحو والصرف:82.

والحالُ إن يُنْصَبُ بفعلٍ صُرِّفا * أو صفةٍ أَشْبَهَتِ المصرَّفا**

فجائزٌ تقديمُهُ كَمُسْرِعا * ذا راحلٌ ومخلِصاً زيدٌ دعا**

ففي صورتي هذا النمط تقدّم الحال وجوباً على عامله وصاحبه، لأنه اسم استفهام له صدر الكلام، وذلك في قول جرير:(فكيف ترى من عُثمان داراً).

يقول ابن هشام:[1]" أن تتقدّم عليه[2]وجوباً، كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: كيف جاء زيدٌ؟".

النوع الثاني: الحال الجملة.

القسم الأول: الحال جملة اسمية.

ونموذجه: صاحب الحال معرفة + الحال(جملة اسمية).

حيث نلاحظ في جميع صور نموذج هذا القسم مجيء صاحب الحال معرفةً، أما الحال فوقع جملة اسمية خبرية من المبتدأ والخبر، وقد أجاز النحاة وقوع الجملة الخبرية حالاً، لتضمنها معنى الوصف، كما تقع نعتاً وخبراً[3]. ولكنها تكون خالية من دليل استقبال، أو تعجب، فلا تقع جملة طلبية، ولا تعجبية، ولا ذات السين، أو سوف، أو لن، أو لا[4].

ولابدّ من الجملة الواقعة حالاً من وجود رابط، وهو إما الضمير ليربطها بصاحبها، أو(الواو) تقوم مقام الضمير، وقد يجتمع فيها الأمران[5]. حيث نلاحظ في الصورة الأولى اجتماع (الواو)، و(الضمير) معاً في الجملة الاسمية، نحو قول جرير:(وهي فائرةُ النّسا) من قوله:(شابتْ قُفيرةُ، وهي فائرةُ النّسا).

---

(1) أوضح المسالك : 382/2، وشرح التصريح على التوضيح : 382/1.

(2) يقصد بذلك العامل.

(3) انظر : شرح ابن الناظم:336.

(4) انظر : همع الهوامع:42/4.

(5) انظر : شرح ابن الناظم : 336، وأوضح المسالك : 346/2،350، وهمع الهوامع : 45/4.

فالمبتدأ من الجملة الاسمية إذا كان ضميراً لزمت الواو، حيث يقول عبد القاهر الجرجاني:" فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير(الواو) البتة، وذلك قولك: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، ورأيتُ زيداً وهو جالسٌ، ودخلتُ عليه، وهو يُملي الحديث... فلو تركت(الواو) في شيء من ذلك لم يصلح، فلو قلت: جاءني زيدٌ هو راكبٌ، ودخلتُ عليه هو يُملي الحديث، لم يكن كلاماً"[1].
ووجود(الواو) في هذه الجملة المذكورة واجبٌ، لأن جملة الحال اسمية مُصدّرة بضمير صاحبها[2]. ومثله قوله تعالى:﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** ﴾[3].

ويرى الرضي في الجملة الاسمية الحالية أن اجتماع الواو، والضمير أولى، احتياطاً في الربط[4]. وحيث يقول ابن مالك[5]:

ومَوضَعَ الحالِ تجيءُ جملهْ * كجاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَهْ**

حيث نلاحظ في الصورة الثانية بأنها انفردت(الواو) وحدها في الجملة الاسمية، نحو قول جرير:(والمطِيُّ خواضعٌ) من قوله:(ولقد ذكرتُكِ والمطِيُّ خواضعٌ).
ووجود(الواو) هنا واجبٌ، لأن(الواو) لا غنى عنه أصلاً[6].

حيث غلّب عبد القاهر الجرجاني مجيء الجملة الاسمية الحالية بالواو بقوله:" الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبرن فالغالب عليها أن تجيء مع(الواو)، كقولك: جاء زيدٌ وعمرو أمامَهُ، وأتاني وسيفه على كتفه"[7].

وفي الصورة الثالثة، فقد انفردت الجملة الاسمية بالضمير وحده في قول جرير:(حوضُها رَشفُ) من قوله:(ما صدرتْ عن مَعْطِنِ الماءِ إلا حَوْضُها رَشَفُ).

---

(1) دلائل الإعجاز : 202.
(2) انظر : شرح الكافية : 82/2.
(3) النساء : 43.
(4) انظر : شرح الكافية : 82/2.
(5) الألفية في النحو والصرف : 84.
(6) انظر : ارتشاف الضرب : 366/2، وهمع الهوامع : 48/4.
(7) دلائل الإعجاز : 202.

حيث ذهب جمهور النحاة إلى جواز انفراد الضمير في الجملة الاسمية، وذهب الفرّاء، والزمخشري إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الجملة الاسمية إلا شاذاً، بل لابدّ منه ومن الواو معاً. وذهب الأخفش إلى أنه إن كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً، وقد تقدّم لم يُجِز دخول الواو عليه، فلا قال: جاء زيدٌ وحسنَ وجهه[1].

ويرى ابن مالك أن الجملة الاسمية قد تخلو من الواو، والضمير معاً، وحينئذٍ يُقدّر الضمير أو الواو، خلافاً لابن جني الذي يرى تقدير الضمير والواو معاً[2].

ومن النحاة من يرى بأن انفراد الضمير في الجملة الاسمية، هو أقل في الربط من اجتماع الواو، والضمير، وانفراد الواو[3].

وعلى هذا، فقد سردتُ بصور هذا القسم مُرتّبةً من الأكثر إلى الأقل.

القسم الثاني: الحال(جملة فعلية).

النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية(فعلها ماضٍ مثبتٍ).

لقد ذكرنا في القسم الأول من هذا النوع، وهو الحال(جملة اسمية) بأن الجملة الخبرية تقع حالاً، لتضمنها معنى الوصف، ولابدّ فيها من ضمير يربطها بصاحب الحال، أو(واو) تقوم مقام الضمير، أو اجتماع الأمران فيها.

والجملة الفعلية الحالية: إما مثبتة، وإما منفية، وتكون مُصدّرة بفعلٍ ماضٍ، أو مضارعٍ[4].

حيث نلاحظ في الصورة الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة ورود جملة الحال فعلية(فعلها ماضٍ مثبتٍ)، وهي في الصورة الأولى مربوطة بالضمير فقط، وذلك في قوله:(وسمعتها اتّصلت ...)، وفي الصورة الثالثة مربوطة بـ(الضمير)، و(الواو)، و(قد)، وذلك في قوله:(ترمي بأعينها نجداً، وقد قطعت ...)، وفي الصورة الرابعة

(1) انظر : ارتشاف الضرب : 366/2، وهمع الهوامع : 47/4.
(2) انظر : همع الهوامع : 47/4،48.
(3) انظر : شرح الكافية : 83/2.
(4) انظر : شرح ابن الناظم : 337، وشرح ابن عقيل : 125/2.

مربوطة بالضمير والواو معاً، وذلك في قوله:(أيقيمُ أهلُكَ بالسّتارِ، وأصْعُدتْ ...)، وفي الصورة الخامسة مربوطة بالضمير وقد، وذلك في قوله:(ألم تَرَ كفّيْ خالدٍ قد أفادتا ...).

وتصدّر الجملة الفعلية بفعل ماضٍ مثبتٍ متصرّف، قد اختلف فيها النحاة حول اقترانها بـ(قد). حيث ذهب الكوفيون، وأبو حسن الأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً بـ(قد)، ويجوز عدم الاقتران بها، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال، فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال وجب اقترانه بـ(قد). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي المثبت حالاً إلّا مع قد، فإن وُجدت في الجملة الحالية(قد) في اللفظ فالأمر ظاهر، وإن لم تُوجد وجب تقديرها، كما اجتمعوا على أنه إذا كان وصفاً لمحذوفٍ، فإنه يجوز أن يقع حالاً[1].

وأنا أُميلُ لرأي الكوفيين، لكثرة الشواهد الشعرية، والآيات القرآنية على ذلك.

ويرى السيوطي أنه يجب في الفعل الماضي المثبت المتصرّف إن كان فيه الضمير وجبت(قد) أيضاً، لتقرّبه من الحال[2].

ويرى بعض النحاة، ومنهم المبرّد، والفارسي إلى أنه تلزم الواو مع قد، لتقرّبه من الحال، فإن لم تكن(قد) ظاهرة قُدرت[3]. وقد جزم بهذا القول عبد القاهر الجرجاني[4]. ويرى المرادي إلى أنه الأكثر اقترانه بـ(قد)، نحو: جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس[5].

(1) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 219/1، وأوضح المسالك : 351/2 (الهامش).
(2) انظر : همع الهوامع : 49/4.
(3) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.
(4) انظر : دلائل الإعجاز : 209.
(5) انظر : الجنى الداني : 164.

ويقول أبو حيان:" والصحيح جواز ذلك بغير(واو)، ولا (قد)، لكثرة ما ورد من ذلك"[1].

ويتّضح لي من خلال ما تقدّم أن ما ورد في ديوان جرير في صور هذا النمط كان مطابقاً لما ذهب إليه النحاة من أحكام متعلقة بالجملة الفعلية الحالية.

أمّا في الصورة الثانية من هذا النمط، فقد وردت الجملة الحالية فعلية(فعلها ماضٍ ناقصٍ ناسخٍ منفي)، وذلك في قول جرير:(تَرَكَ القصائدَ ليسَ فيها مصنعُ)، يقول الرضي:" وحكم الجملة المُصدّرة بـ(ليسَ) وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو، والضمير، أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير، وذلك لأن(ليس) لمجرّد النفي على الأصح ... وقد تخلو من الرابطين[2] عند ظهور الملابسة"[3]. والجملة الحالية المُصدّرة بـ(ليس) في قول جرير هنا غير مقترنة بالواو، ولكنّها مقترنة بالضمير.

النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية(فعلها مضارع).

ففي صور هذا النمط، قد وردت الحال جملة فعلية مضارعية، وهي في الصورة الأولى مُصدّرة بفعل مضارعٍ مثبتٍ غير مقترن بـ(قد) وخالية من الواو، وذلك في قوله:(أجئتُم تَبَغَّونَ العُرام)، حيث يرى النحاة أن الجملة الفعلية إذا كانت مُصدّرة بفعلٍ مضارعٍ مثبتٍ خالٍ من(قد) لزم الضمير، وترك الواو، وهي تربط بالضمير وحده، نحو: جاء زيدٌ يضحكُ، ولا يجوز: جاء زيدٌ ويضحكُ[4]. نحو قول جرير في هذه الصورة، ونحو قوله تعالى:﴿ **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ** ﴾[5].

وجوّز ذلك ابن السرّاج هذه الحالة التي يجوز فيها[6] بقوله:" اعلم أنه يجوز لكَ لكَ أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه، وكنت إنما تُرِيدُ

---

(1) ارتشاف الضرب : 370/2.

(2) يقصد بذلك (الواو)، و(الضمير).

(3) شرح الكافية : 508/2.

(4) انظر : دلائل الإعجاز : 203، وشرح ابن الناظم : 337، وشرح الكافية : 85/2، وهمع الهوامع : 46/4.

(5) المدّثر : 6.

(6) يقصد بذلك الحالة التي يجوز فيها الضمير وحده.

به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاءني زيدٌ يضحكُ، أيّ: ضاحِكاً، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان"[1].

أمّا عبد القاهر الجرجاني فيقول:" وإن كانت الجملة من فعل وفاعل، والفعل مضارع مثبت غير منفي ، لم يَكِد يجيءُ بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو)"[2].

وعلى ذلك، فإن الصورة الأولى من هذا النمط، فقد تصدّرت الجملة الحالية بفعل مضارع مثبت خالٍ من الواو، وقد، واحتوت على ضمير يربطها بصاحب الحال في الجملة الأصلية. أمّا إذا دخل حرف النفي على الفعل المضارع تَغَيّرَ الحكمُ، وجاء بالواو، وبتركها كثيراً[3].

أما الصورة الثانية من هذا النمط، فقد صُدّرت الجملة الفعلية الحالية بفعلٍ مضارعٍ منفي بـ(لا)، وذلك في قوله:(أَدعِ اليمامَةَ لا تُواري أرنبا).

ويرى النحاة أن الجملة الفعلية الحالية إذا كانت مُصدّرة بفعلٍ مضارعٍ منفي بـ(لا) فالأكثر مجيئها بالضمير، وترك الواو [4]. ومثله قوله تعالى:﴿**وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ**﴾[5].

ويقول الرضي:" وإذا انتفى المضارع بـ(لا) لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما ذهب إليه النحاة. والأغلب تجرّده عن الواو كالمثبت، لأن معنى جاءني لا يركبُ، أيّ: غَيرَ راكبٍ، فهو واقعٌ موقع المفرد، ودخول(لا) لا يُغيّر الكلام في الأغلب عمّا كان عليه لكثرة استعمالها"[6]. ولكن مصاحبة الفعل المضارع المصدّر بـ(لا) للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرّد منها[7]. ويرى أبو حيان أن

---

(1) الأصول في النحو : 216/1.

(2) دلائل الإعجاز : 204.

(3) انظر : دلائل الإعجاز : 206.

(4) انظر : شرح ابن الناظم : 338.

(5) المائدة : 84.

(6) شرح الكافية : 87/2.

(7) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.

أن الجملة الحالية المصدّرة بمضارع منفي بـ(لا) أن تتضمّن ضميراً يعود على ذي الحال، ويغني عن الواو[1]. ويرى السيوطي أيضاً في الجملة الحالية المصدّرة بمضارع منفي بـ(لا) أن يتعيّن الضمير، ولا تغني عنه الواو، ولا تُجامعه غالِباً[2].

وفي الصورة الثالثة من هذا النمط، حيث صُدّرت الجملة الحالية بفعل مضارع منفي بـ(لَمْ)، وذلك في قوله:(نام ولمْ يجعل ...)، وفي هذه الجملة جاز أن ترتبط بالواو، والضمير معاً، ومنه قوله تعالى:﴿ **أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ** ﴾[3].

ويقول ابن الناظم:" وإن كان النافي(لم) كَثُر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما"[4]. ويرى أبو حيان إذا كان الفعل المضارع منفياً بـ(لم) والجملة ليس فيها الضمير وجبت الواو، وإن كان فيها الضمير جاز أن يُكفى به، وجاز أن يجتمع هو، والواو[5].

ويزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بـ(لم) لابدّ فيه من الواو، كان الضمير، أو لم يكن[6].

ورُدّ بالسماع[7]. بالآية الكريمة:﴿ **فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ**﴾[8].

أما في الصورة الرابعة من هذا المطلب، فقد صُدّرت الجملة الحالية بفعل مضارع منفي بـ(ما)، نحو قول جرير:(نَدِمتَ وما تُغني الندامةُ ...). حيث يقول الرضي:" وإذا انتفى المضارع بلفظ(ما) لم تدخله الواو، لأن المضارع المجرّد يصلح

(1) انظر : ارتشاف الضرب : 365/2، وأوضح المسالك : 354/2.
(2) انظر : همع الهوامع:46/4.
(3) الأنعام : 93.
(4) شرح ابن الناظم : 539.
(5) انظر : ارتشاف الضرب : 367/2.
(6) انظر : همع الهوامع : 48/4.
(7) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.
(8) آل عمران : 174.

للحال ... فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير"[1]. وما ورد في هذه الجملة من قول جرير، قد اقْتُرِنت بالواو والضمير.

وزعم ابن عصفور أن نفي المضارع بـ(ما) قليلٌ جداً، والقياس يقتضي أن لا يكون قليلاً جداً[2]. وأجاز بعض النحاة اقترانها بالواو. حيث يقول السيوطي:" والمنفي والمنفي بـ(ما) فيه الوجهان أيضاً، نحو: جاء زيدٌ وما يضحكُ، أو ما يضحكُ"[3]. وهنا في قول السيوطي الجملة الأولى مقترنة بالواو، والثانية غير مقترنة به.

ونص جرير هنا يتّفق مع ما قرّره السيوطي من جواز الوجهين.

النوع الثالث: الحال(شبه الجملة).

الأصل في الحال أن يكون اسماً مشتقاً، وقد يَرِدُ جملة ـ كما سبق ـ أو شبه جملة، سواء كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً.

حيث نلاحظ ورود الحال في الصورة الأولى من هذا النوع شبه جملة من ظرف المكان والمضاف إليه في قول جرير:(أسقي المنازِلَ بين الدّام والأُدمى)، وفي الصورة الثانية من هذا النوع، فقد ورد الحال شبه جملة من الجار والمجرور في قول جرير:(يُلْقِي العَدُوَّ على الثغور جيادُهُ).

حيث يرى النحاة أن الحال، قد تكون شبه جملة بأن تقع ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وحينئذٍ فأنهم يُعلّقُونها بـ(مستقرٍّ) إن قُدّرت في موضع المفرد، أو (استقرّ) إن قُدّرت في موضع الجملة، محذوفين وجوباً، وشرطُ الظرف والجار والمجرور أن يكونا حالين[4].

---

(1) شرح الكافية : 87/2.

(2) انظر : ارتشاف الضرب : 368/2.

(3) همع الهوامع : 48/4.

(4) انظر : المقرب : 153/1، وأوضح المسالك : 346/2، وشرح التصريح على التوضيح :388/1.

المطلب الخامس: التمييز.

مدخل:

هو اسم نكرة بمعنى(مِنْ) فضلة غير تابعٍ، لبيان ما قبله من رفع إبهام مستقراً عند الذات، أو إجمال نسبة في الجملة[1].

ويذكر النحاة بأنه في الأصل مصدرٌ للفعل(مَيَّزَ)، وهو يخلّص الشيء من الشيء، ويُفَرّقُ بين المتشابهين[2]. وأن وظيفة التمييز التفسير، أو التوضيح، أو التحديد لشيء عام مبهم يصلح لجوانب كثيرة متعددة، ويكون هذا الإبهام في المفرد، وفي الجملة أيضاً، ولذلك يسمّيه النحويون: التّبيين والمبيّن، والمُمَيّز، والتفسير، والمفسِّر[3].

وينقسم التمييز بحسب المميَّز الواقع فيه الإبهام إلى نوعين:

النوع الأول: تمييز المفرد، أو الذّات.

وهو التمييز الذي يُزيل الإبهام عن الكلمة الواحدة، والغالب فيه أن يكون جامداً، وقليلاً بالصفات المشبهة، ويكون مميَّزه لفظاً دالاً على العدد، أو على شيءٍ مِن المقادير المعروفة، وهي:(الوزن، والكيل، والمساحة)[4]. وقد ورد في مجال بحثي من هذا النوع(تمييز المفرد، وكم الخبرية). وقد ورد هذا النوع في خمسة وأربعين موضعاً، وله قسمان:

القسم الأول: تمييز العدد.

وقد ورد هذا القسم في ثلاثة عشر موضعاً، وله الأنماط الآتية:

النمط الأول: تمييز الأعداد المفردة من (ثلاثة) إلى (عشرة).

---

(1) انظر : أوضح المسالك : 360/2، وشرح التصريح على التوضيح : 394/1.

(2) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 393/1.

(3) انظر : المفصل:65، وشرح شذور الذهب : 254، وشرح ابن عقيل : 128/2، وهمع الهوامع : 62/4.

(4) انظر : شرح شذور الذهب : 254،255.

ورد هذا النمط في ستة مواضع، ومثاله قول جرير:

وقد أُجّلُوا حِين حَلّ العَذابُ * ثَلاثَ لَيَالٍ إلى المَوْعِدِ**[1]

الشاهد: قوله:(لَيالٍ) من قوله:(ثَلاثَ لَيالٍ)، حيث وقعت تمييزاً للعدد المبهم(ثَلاثَ)، حيث ميّز الشاعر هنا هذا الاسم العام، ورفع إبهامه بلفظة (لَيالٍ)، وهو جمع مجرور بالإضافة، وقد خالف العدد هنا المعدود في التذكير والتأنيث، فالعدد ورد على صيغة المذكّر، والمعدود على صيغة المؤنّث.

النمط الثاني: تمييز الأعداد المركبة والمعطوفة من (أحد عشر) إلى(تسعة وتسعين).

وقد ورد هذا النمط في خمسة مواضع، ومثاله قول جرير:

فَتًى عاش يبني المَجدَ تِسْعِينَ حِجّةً * وكان إلى الخيراتِ والمَجدِ يَرْتَقِي**[2]

الشاهد: قوله:(حِجّةً) من قوله:(تِسعِينَ حِجّةً) تمييزاً للعدد المبهم قوله:(تِسعِينَ) الذي هو من ألفاظ العقود مجروراً بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مُعرب بإعرابه، ولقد ميّز الشاعر هذا الاسم، ورفع إبهامه بلفظة(حِجّةً)، وهو منصوب لفظاً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وكذلك قوله:

لي خَمسَ عَشْرَةَ مِن جُمادى لَيْلَةً * ما أستطِيعُ على الفِرَاشِ رُقادِي**[3]

الشاهد: قوله:(لي خَمسَ عشرةَ مِن جُمادى لَيلَةً)، فـ(لَيلَةً) وقعت تمييزاً مفرداً منصوباً للعدد المبهم(خَمسَ) المركّب مع العقد(عَشرة)، وهذا التمييز، هو الذي ميّز به الشاعر الاسم ، ورفع به إبهامه، وهنا التمييز خالف العدد في التذكير والتأنيث، حيث جاء المميَّز مذكراً، وهو قوله:(خَمسَ)، والتمييز مؤنّثاً، وهو قوله:(لَيلَةً).

---

(1) الديوان : 156.

(2) المصدر السابق : 504.

(3) المصدر نفسه : 147.

وهنا جوّز الشاعر الفصل بين التمييز والعدد، وذلك في ضرورة شعرية. والأصل في هذا أن يقال: لي خَمسَ عَشرَةَ لَيلَةً مِن جُمادى.

النمط الثالث: تمييز العدد(مائة)، و(ألف).

وورد منه في الديوان العدد(ألف). وقد ورد هذا النمط في موضعين، ومثاله قول جرير:

فأتاهُمُ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ * مُتَلَبِّسِينَ يَلامِقاً[1] وحَدِيدا[2]**

الشاهد: قوله:(أَلْفَ)، حيث وقع هذا العدد تميزاً مفرداً منصوباً للعدد المبهم قوله:(سَبعُونَ)، وهو من ألفاظ العقود مرفوعاً بالواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو معرب بإعرابه، أما قوله:(مُدَجَّجٍ) تمييزاً مفرداً مجروراً بالإضافة لـ(الألف)، وهنا قد ميّز الشاعر هذا الاسم العام قوله:(سبعون ألف)، ورفع إبهامه بلفظة(مُدَجَّجٍ).

القسم الثاني: تمييز ما كان كناية عن عدد.

وألفاظه،هي:(كم، وكأين، وكذا، وبضع، ونيف). وورد منها في الديوان(كم) الخبرية.

يقول ابن عقيل[3]:" (كم) لها صدر الكلام: استفهامية كانت، أو خبرية".

وهي اسم يدل على عدد مجهول الجنس والمقدار، ويستعمل للتكثير قصد الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييزٍ يبيّن جنس المراد منه[4]. ويرى النحاة بأنها خُصّت بالخفض، لأنها تضارع(رُبّ)، وهي حرف خفض، فخفضوا بـ(كم) في الخبرية حملاً على(رُبّ)، ولمّا وجب للخبرية الخفض بمضارعتها(رُبّ) فوجب للاستفهامية

(1) اليلامق : الأبيض من كل شيء. القاموس المحيط : مادة (لمق).

(2) الديوان : 207.

(3) شرح ابن عقيل : 39/4.

(4) انظر : شرح المفصّل : 132/4، وشرح شذور الذهب : 46، وشرح ابن عقيل : 38/4.

النصب، لأن العدد يعمل إمّا خفضاً، وإمّا نصباً، ويؤيد ذلك أن الاستفهام يقتضي الفعل، والفعل عمله النصب[1].

وقد ورد هذا القسم في اثنين وثلاثين موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول:(كم) الخبرية + تمييزها متصل بها مباشرةً.

ورد هذا النمط في تسعة مواضع، ومثاله قول جرير:

وَكَمْ مِن مَعشَرٍ قُدنا إليهم * بِحُرّ بِلادِهِم، لَجِباً لُهاما**[2]

الشاهد: قوله:(وكم مِن مَعشَرٍ)، حيث نلاحظ بأن الشاعر في هذا البيت قد بدأ بلفظة(كم) الخبرية المبهمة والدالة على عدد غير محدود، والتمييز هنا قد وقع بعد(كم) الخبرية مباشرة، وهو قوله:(مَعشَرٍ)، كما أنه وقع مفرداً مجروراً بالحرف (مِن) الظاهرة دون فصل بين(كم) الخبرية والتمييز هنا.

النمط الثاني: (كم) الخبرية + تمييزها واقعٌ بعد فاصل.

ورد هذا النمط في تسعة عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

فَكَمْ لَكَ مِنْ بانٍ طويلٍ بِناؤهُ * وفي آلِ صَعْبٍ مِن خطيبٍ ووافِدِ**[3]

الشاهد: حيث قام الشاعر بفصل التمييز في قوله:(مِن بانٍ) عن(كم) الخبرية بالجار والمجرور في قوله:(لَكَ)، ونلاحظ أيضاً أن التمييز هنا وقع مفرداً مجروراً بالحرف(مِن) الظاهرة.

النوع الثاني: تمييز الجملة، أو النسبة.

وهو التمييز المبيّن إجمال النسبة الواقعة في الجملة، وبذلك يُزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام الذي يكمن في الجملة، ويُنسب لجانب معين من جوانبها،

---

(1) انظر : شرح المفصل : 127/4.

(2) الديوان : 680.

(3) المصدر السابق : 212.

كالفاعل، أو المفعول به، أي نسبة الفعل لفاعله، أو مفعوله؛ ولذلك يرى النحاة أنه مُحوّل عنهما، ويسمّون هذا النوع من التمييز بتمييز (الجملة)، أو(النسبة)[1].

وقد ورد هذا النوع في الديوان على النحو الآتي:

ـ التمييز المُحوّل عن الفاعل.

ـ التمييز المحوّل عن المفعول.

وقد ورد هذا النوع في سبعة عشر موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول: التمييز المحوّل عن الفاعل.

ورد هذا النوع في أربعة مواضع، ومثاله قول جرير:

أَلَيْسَ أبو الأَخَيْطِلِ تَغْلِبِياً؟ * فَبِئسَ التّغْلِبيّ أباً وَخالا[2]**

الشاهد: قوله:(فبئس التغلبي أباً وخالا)، فـ(بئس) فعل ماضٍ جامدٍ مبني على الفتح، و(التغلبي) فاعله، وقوله:(أباً) وقعت تمييزاً منصوباً، وقوله:(خالا) معطوف على قوله:(أباً)، حيث نلاحظ في هذا البيت أن الشاعر قد رفع الإبهام الوارد في نسبة الفعل للفاعل، والتمييز في قوله:(أباً) محوّل ومنقول عن الفاعل، حيث بيّن الفاعل الذي تعلّق به الفعل، والتقدير هنا: فبئس أبو وخال التغلبي.

النمط الثاني: التمييز المُحوّل عن المفعول.

ورد هذا النمط في ثلاثة عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

أحلامُنا تَزِنُ الجِبالَ رَزَانَةً * ويَفُوقُ جاهِلُنا فَعَالَ الجُهّلِ[3]**

الشاهد: قوله:(أحلامُنا تَزِنُ الجِبالَ رَزَانَةً)، فـ(رَزَانَةً) وقعت تمييز نسبةٍ منصوب، وهو محوّل عن المفعول، وأصل التركيب الذي يحمل هذا المعنى:

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب : 257، وشرح التصريح على التوضيح : 395/1، وهمع الهوامع : 68/4.

(2) الديوان : 513.

(3) المصدر السابق : 556.

(أحلامُنا تَزِنُ رَزَانَةَ الجِبالِ). فأصبح هنا التمييز مفعولاً به، ومضافاً إلى لفظة(الجبال)، فقد حُوّل المفعول به إلى تمييزٍ، والمضاف إليه إلى مفعولٍ به.

التحليل:

يقول ابن مالك[1]:

اسمٌ بمعنى مِن مبيّنٌ نكره * ينصبُ تمييزاً بما قد فسّره**

النوع الأول: تمييز المفرد، أو الذّات.

القسم الأول: تمييز العدد.

ففي النمط الأول من هذا القسم ، قد ورد المميَّز من الأعداد التي تمييزها يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، أيّ بإضافة العدد إليه، وهو مخالف للمميَّز من حيث التذكير، والتأنيث[2].

نحو قول جرير:(ثلاثَ لَيالٍ)، ومثله قوله تعالى:﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾[3].

أما في النمط الثاني من هذا النوع، فقد ورد المميَّز من الأعداد التي يكون تمييزها مفرداً منصوباً، ويكون بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث[4]. نحو قول جرير:(فَنَّى عاش يبني المجدَ تِسعِينَ حِجَّةً)، فـ(تسعين) تمييز منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ومثله قوله تعالى:﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** ﴾[5].

---

(1) الألفية في النحو والصرف : 85.

(2) انظر : شرح شذور الذهب : 459، وشرح ابن عقيل : 4/31،32، وهمع الهوامع : 4/74.

(3) الحاقة : 7.

(4) انظر : شرح شذور الذهب : 459، وشرح ابن عقيل : 4/34، وهمع الهوامع : 4/75.

(5) الأعراف : 142.

وكذلك ورد من هذا النمط المميَّز من الأعداد التي يكون تمييزها مفرداً منصوباً، ومخالفاً مميَّزه في التذكير، والتأنيث[1]. نحو قول جرير:(لي خَمسَ عَشرَةَ مِن جُمادى لَيلَةً).

غير أن الشاعر هنا فصل التمييز عن المميَّز(العدد) بالجار والمجرور في قوله:(مِن جُمادى)، للضرورة الشعرية. والأصل أن يقال:(لي خَمسَ عشرةَ ليلةً مِن جُمادى).

وهذا جائز عند النحاة، حيث يقول السيوطي:" لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلّا في ضرورة "[2].

وفي النمط الثالث من هذا النوع ورد المميَّز من الأعداد التي يكون تمييزها مفرداً مجروراً بالإضافة، ولا يتغيّر لفظها مع الذكر، والمؤنث[3]. وهي (المائة)، و(الألف)، وورد منها في الديوان العدد(الألف)، نحو قول جرير:(فأتاهم سبعون ألف مُدجّجٍ). وناصب هذا النوع من التمييز ـ عند النحويين ـ هو الاسم المبهم الذي فسّره التمييز[4].

القسم الثاني: تمييز ما كان كناية عن عدد.

ورد من هذا القسم(كم) الخبرية ـ كما بيّنا سابقاً.

حيث نلاحظ في النمط الأول من هذا القسم ورود تمييز(كم) الخبرية مفرداً مجروراً بـ(مِن) الظاهرة على المذهب الكوفي، ولم يُفصل بين(كم) الخبرية وتمييزها ـ كما في قول جرير:(وكم مِن مَعْشَرٍ).

ويرى النحاة أن تمييز(كم) الخبرية مجروراً، ويكون مفرداً، وجمعاً، والإفراد أكثرُ من الجمع، وأفصحُ، حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذٌّ، وقيل: يكون الجمع

(1) انظر : شرح شذور الذهب : 459، وهمع الهوامع : 75/4.
(2) همع الهوامع : 77/4.
(3) انظر : شرح شذور الذهب : 460، وشرح ابن عقيل : 32/4، وهمع الهوامع : 76/4.
(4) انظر : شرح ابن عقيل : 128/2.

على معنى الواحد، ويكون تمييز (كم) الخبرية مجروراً بالإضافة إليها على مذهب البصريين، ومجروراً بـ(مِن) ظاهرةً، أو مُقدّرةً على مذهب الكوفيين، وهذا الغالب في تمييزها[1].

أمّا في النمط الثاني من هذا القسم، فنلاحظ ورود تمييز (كم) الخبرية مجروراً بـ(مِن) الظاهرة مفصولاً عنها ـ كما في قول جرير :(فكم لَكَ مِن بانٍ)، حيث نلاحظ تمييز (كم) المفرد النكرة، وهو لفظة(بانٍ) قد جُرّ بالأداة (مِن) الظاهرة مع الفصل بين(كم)، والتمييز بشبه الجملة من الجار والمجرور، وهو قوله:(لَكَ).

ويرى النحاة جواز الفصل بين(كم) الخبرية وتمييزها بشبه الجملة في ضرورة الشعر، وحينئذٍ يجوز في تمييز (كم) الجر بـ(مِن) ظاهرة، أو مقدّرة، ويجوز فيه النصب لقبح الفصل بين(كم) وما عملت فيه الجر، لأن المضاف والمضاف إليه في الجملة كالكلمة الواحدة[2].

النوع الثاني: تمييز الجملة، أو النسبة.

ففي النمط الأول من هذا النوع ورد التمييز مُحوّلاً ومنقولاً عن الفاعل، وذلك في قول جرير :(فبئس التغلبي أباً وخالا)، فـ(أباً) وقعت تمييزاً محوّلاً عن الفاعل، ويقال في التقدير :(فبئس أبو التغلبي)، فأصبح هنا التمييز فاعلاً مرفوعاً بالواو، لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف إلى(التغلبي)، ولفظة(التغلبي) كانت قبل التقدير فاعلاً، فأن نسبة(بئس) إلى(التغلبي) مبهمة، والتمييز قوله: (أباً) مبيّن لذلك الإبهام، ومثله قوله تعالى:﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[3]. والتقدير في غير القرآن:(اشتعل شيبُ الرأسِ)، فنسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة، والتمييز قوله:(شيباً) مبيّناً لذلك الإبهام.

(1) انظر : همع الهوامع : 4/80،81.

(2) انظر : الكتاب : 2/166،167، وشرح التصريح على التوضيح : 2/57.

(3) مريم : 4.

ويرى النحاة في مثل هذا النوع من التمييز بأنه حُوّل الإسناد فيهما عن المضاف على المضاف إليه فأرتفع، ثم جيء بالمضاف الذي حُوّل عنه الإسناد تمييزاً[1].

وفي النمط الثاني من هذا النوع ورد التمييز مُحوّلاً عن المفعول، نحو قول جرير:(أحلامُنا تَزِنُ الجبالَ رَزَانَةً)، فـ(رَزَانَةً) وقعت تمييزاً محوّلاً عن المفعول، والتقدير هنا: أحلامُنا تَزِنُ رَزانَةَ الجِبالِ. فإن نسبة تزن إلى الجبال مبهمة، والتمييز في قوله:(رَزانَةً) مبيّن لذلك الإبهام، وهنا التمييز مُحوّل عن المفعول، فأصبح بعد التقدير مفعولاً مضافاً إلى الجبال، التي كانت مفعولاً به منصوباً، ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[2]. فنسبة التفجير إلى الأرض مبهمة، والتميز قوله:(عيوناً) مبيّن لذلك الإبهام، والتقدير في غير القرآن:(فجّرنا عيونَ الأرضِ).

ويرى النحاة في مثل هذا النوع بأنه حُوّل المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزاً، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، وابن مالك وأكثر المتأخرين[3].

أمّا الناصب لتمييز الجملة سواء كان مُحوّلاً عن الفاعل، أو عن المفعول فعند سيبويه، والمازني، والمبرد، والزجاج ومن تبعهم في ذلك، هو المُسند من فعلٍ، أو شبهه، وذهب قومٌ إلى أن الفاعل في تمييز النسبة، هو الجملة التي انتصب بها عن تمامها[4].

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب : 257، وشرح ابن عقيل : 128/2، وشرح التصريح على التوضيح : 397/1، وهمع الهوامع : 68/4.

(2) القمر : 12.

(3) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 397/1، وهمع الهوامع : 68/4.

(4) انظر : همع الهوامع : 69/4.

المطلب السادس: الاستثناء.

مدخل:

الاستثناء: هو استفعال من ثنّاه عن الأمر، يثنّيه إذا صرفه عنه، بحيث يكون صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، وذلك بأدوات وضعتها العرب لذلك، وهي: إلّا، وغير، وسِوى، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون[1].

ويعرّفه السيوطي بقوله:" المستثنى: هو المخرج بـ(إلّا)، أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة"[2].

ويتركّب أسلوب الاستثناء من ثلاثة أركان أساسية، وهي: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى. وقد يُحذف ركن من هذه الأركان في الجملة.

والمستثنى منه المتقدّم على أداة الاستثناء عادةً يُعْرَبُ حسب موقعه في الجملة الواقع فيها، أما المستثنى المتأخر، فالأصل فيه أن يكون منصوباً، لأنه كالمفعول به، وقد يتقدّم على المستثنى منه، وحينئذٍ يُوجب نصبه[3].

وقد اختلف النحاة في قدر البعض من المخرج من المستثنى منه، فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يُخرج الأكثر ويُتركُ الأقل، ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود، ولا يجوز أن يكون الاستثناء من أسماء الأعداد[4].

ويرى النحاة أن أدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرفٌ، واسمٌ، وفعلٌ. وما استُعمل حرفاً وفعلاً، فالحرف:إلّا، والاسم:غير، وسِوى، والفعل: ليس، ولا يكون، وعدا، وما عدا، وما خلا.

---

(1) انظر : شرح المفصل : 76،75/2، وشرح جمل الزجاجي : 248/2.

(2) همع الهوامع : 247/3.

(3) انظر : شرح المفصل : 77/2.

(4) انظر : شرح جمل الزجاجي : 249/2 ـ251.

والذي يُستعمل حرفاً وفعلاً: خلا، وعدا، وحاشا، إلّا أن الغالب في(خلا) كونها فعلية، فتكون فعلاً إذا نصبت ما بعدها، وحرفاً إذا انخفض ما بعدها[1]. وورد من أدوات الاستثناء في الديوان:(إلّا، وسِوى).

أولاً: المستثنى بـ(إلّا).

ورد المستثنى بـ(إلّا) في ثمانية وعشرين موضعاً، وقد جاءت هذه المواضع على أنماط مختلفة وفقاً لنوع الكلام السابق لـ(إلّا) من حيث كونه تاماً موجباً، أو تاماً منفياً، أو ناقصاً منفياً، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: الاستثناء التام الموجب.

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، ونموذج صورته: جملة فعلية بها المستثنى منه + إلّا + المستثنى (اسم معرفة). ومثالها قول جرير:

يُلقي صَرَارِيُّهُ والموجُ ذو حَدَبٍ * يُلْقُونَ بِزّتَهُم إلّا التّبابِينا[2]**

الشاهد: تمثّل أسلوب الاستثناء في قوله:(يُلقون بزّتهم إلّا التبابينا)، وهو جملة فعلية، حيث لم يتقدم عليها نفيٌ أو شبهه، ونلاحظ في هذا التركيب بأن المستثنى منه، هو(واو) الجماعة الضمير المتصل بالفعل في هذا البيت، أما المستثنى منه، فقد جاء بعد أداة الاستثناء(إلّا)، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وكذلك وقع معرفةً بـ(أل)، وذلك في قوله:(التّبابينا).

النمط الثاني: الاستثناء التام المنفي.

ورد هذا النمط في ثلاثة عشر موضعاً، ونموذج صورته: أداة نفي + جملة فعلية بها المستثنى منه + إلّا + المستثنى(اسم نكرة). ومثالها قول جرير:

(1) انظر : شرح جمل الزجاجي : 2/248،249.

(2) الديوان : 736.

ولقد عَرَكْنَ بآلِ كَعْبٍ عَرْكَةً * بِلِوَى جُرَادَ فلم يَدَعْنَ عَمِيدا**

إلّا قَتِيلاً قد سَلبنا بَزَّهُ * تقعُ النّسورُ عليه أو مَصْفُودا[1]**

الشاهد: قوله:(فلم يدعْنَ عميداً إلّا قتيلاً)، حيث نلاحظ أداة النفي والجزم(لم) الداخلة على الجملة الفعلية، وقد اشتملت هذه الجملة على المستثنى منه المنصوب، وهو قوله:(عميداً)، أما أداة الاستثناء، فهي(إلّا)، وقد وقع بعد هذه الأداة المستثنى الاسم المنصوب، نحو قول جرير:(قليلاً)، ويجوز هنا أن يكون بدلاً، وكذلك نلاحظ في هذا التركيب من جملة الاستثناء

أن نفي النفي إثبات، لأن الاستثناء في معناه نفيٌ، وما تقدّم على هذا الأسلوب هنا، هو أداة النفي، والجزم(لم)، وبذلك فقد أعطى مدلول الإثبات للمستثنى، وأكّده.

النمط الثالث: الاستثناء الناقص المنفي(المُفرّغ).

ورد هذا النمط في أحد عشر موضعاً، ونموذج صورته: أداة نفي + جملة فعلية + إلّا + المستثنى (اسم معرفة). ومثالها قول جرير:

فإنْ ناصَفَتْنا في الحِفاظِ مُجاشِعٌ * ولا قايَسَتْ بالمَجدِ إلّا نَضِيمُها[2]**

الشاهد: قوله:(ولا قايستْ بالمجد إلا نضيمُها)، حيث نلاحظ هنا بأن أداة النفي(لا) قد دخلت على الجملة الفعلية قوله:(قايستْ)، و(إلّا) أداة استثناء في هذا البيت، و(نضيمها) وقعت مستثنى، وهو اسم معرفة معرّف بالإضافة إلى الضمير المتصل(الهاء)، وهنا المستثنى مُعرب فاعلاً. ونلاحظ أيضاً أن الفعل(قايست)، قد تفرّغ للعمل في الاسم الواقع بعد(إلّا) ورفعه على الفاعلية، كأنّ(إلّا) هنا غير موجودة.

---

(1) الديوان : 208.

(2) المصدر السابق : 689.

ثانياً: الاستثناء بـ(سِوى).

ورد هذا المستثنى في موضع واحد، ونمطه: جملة فعلية منفية بها المستثنى منه + سِوى + المستثنى (اسم معرفة). ومثاله قول جرير:

فَعاجا وما في الدار عَينٌ نُحِسُّها * سِوَى الرُّبدِ[1]والظِّلمان ترعى مع العُفْرِ[2]**

الشاهد: قوله:(سِوَى الرُّبدِ)، فـ(سِوَى) في هذا التركيب أداة استثناء، وهي مضافة إلى(الرُّبدِ) الاسم المستثنى المعرّف بـ(أل) والمجرور بالإضافة، أما المستثنى منه، فهو الضمير المتصل(الهاء) بالفعل(نحسُّ).

التحليل:

أولاً: الاستثناء بـ(إلّا).

النمط الأول: الاستثناء التام الموجب.

حيث نلاحظ في صور هذا النمط بأنه قد ورد المستثنى منصوباً، لأن المستثنى منه مذكور في الكلام، وكذلك أداة الاستثناء، والكلام هنا موجب، نحو قول جرير:(يُلقون بِزّتهم إلا التبابينا)، أما المستثنى منه في هذا التركيب، فهو(واو) الجماعة، أما المستثنى المنصوب الواقع بعد(إلّا) فقوله:(التبابينا)، ومثله قوله تعالى:﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**﴾[3].

ويرى النحاة أن المستثنى بـ(إلّا) يجب فيه النصب، لشبهه بالمفعول، إذا كان الكلام تاماً موجباً، سواء كان متصلاً، أو منقطعاً[4]. ويقول ابن مالك[5]:

ما استثنتِ إلّا مع تمامٍ ينتصِبْ * وبعد نفيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخِبْ**

---

(1) الرُّبد : لون إلى الغبرة. القاموس المحيط : مادة (ربد).

(2) الديوان : 335.

(3) البقرة : 249.

(4) انظر : شرح المفصل : 77/2، وشرح جمل الزجاجي : 254/2، وشرح شذور الذهب : 263، وشرح ابن عقيل : 94/2، وشرح التصريح على التوضيح : 348/1.

(5) الألفية في النحو والصرف : 77.

وقد اختلف النحاة [1] في عامل النصب في الاسم المستثنى بـ(إلّا) في الكلام الموجب: فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء(إلّا) انتصب بما في(إلّا) من معنى الفعل، أو الفعل المتقدم في الجملة، وهو مذهب جماعة من البصريين، وذهب أبو العباس المبرّد، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب(العامل) في المستثنى، هو(إلّا) نيابةً عن(استثنى)، ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته الأول، أو انتُصب، لأنه مشبّه بالمفعول به، وهو مذهب الكسائي. وأنا أرى أن الناصب في المستثنى، هو معنى الفعل بتوسط(إلّا) مُرجّحاً في ذلك مذهب البصريين. وذهب الفراء[2]، وهو المشهور من مذهب الكوفيين ومن تبعه من الكوفيين إلى أن(إلّا) مركّبة من حرفين(إنّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار التركيب(إن لا)، ثم خفّفت النون وأُدغمت في لام(لا)، فأصبحت كلمة واحدة، وأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)، فإذا نصبت ما بعد(إلّا) غلبت حكم(إنّ)، والخبر محذوف، وإذا رفعت غلبت حكم(لا) فعطفت.

ومنهم من ذهب إلى أن المستثنى انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز، وهو مذهب الخليل، وسيبويه[3].

وإذا كان أسلوب الاستثناء تاماً بأركانه الثلاثة، ولم يتقدّم عليه نفي، أو شبهه، وهو الاستثناء الموجب في اللفظ والمعنى، وكان المستثنى من جنس المستثنى منه، أي بعضه، ففي هذه الحالة يسمّون النحاة هذا النوع من الاستثناء بالاستثناء المتصل، ولا يجوز فيه إلّا النصب على الاستثناء، إلّا أن تجعل(إلّا) وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب على حسب ما تكون(إلّا) وما بعدها صفةً له، لأن (إلّا) يجوز أنْ يُوصف بها الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة[4].

---

(1) انظر : المقتضب : 389/4، والخصائص : 276/2، والإنصاف في مسائل الخلاف : 226/1.

(2) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 226/1، وشرح جمل الزجاجي : 253/2،254، وشرح الكافية : 126/2، وهمع الهوامع : 253/3.

(3) انظر : الكتاب : 330/2، وشرح جمل الزجاجي : 254/2.

(4) انظر : شرح جمل الزجاجي : 254/2.

النمط الثاني: الاستثناء التام المنفي.

ففي الصورة الأولى، والثانية من هذا النمط، ورد أسلوب الاستثناء غير موجب، أيّ: منفي، والمستثنى منه اسم نكرة بدون وصف، أما المستثنى، فقد ورد في الصورة الأولى اسماً نكرة، وفي الثانية نكرة موصوفة.

أما إعراب المستثنى في الصورة الأولى فمنصوباً على الاستثناء، أو على البدلية، حيث يقول ابن الحاجب:" ويجوز فيه النصب، ويختار البدل، فيما بعد(إلّا) في كلام غير موجب ذُكر فيه المستثنى منه، نحو: ما فعلوه إلّا قليلاً وإلّا قليلاً "[1].

ويرى النحاة [2] إذا كان الكلام تاماً موجباً، فلا يكون المستثنى منه نكرة، وذلك لعدم الفائدة، إلّا إذا أفادت، فيكون جائزاً، نحو قوله تعالى:﴿ **فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا** ﴾[3].

النمط الثالث: الاستثناء الناقص المنفي(المفرّغ).

يقول فيه ابن مالك[4]:

وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ إلّا لمَا * بَعْدُ يَكُنْ كما لو إلّا عُدِما**

حيث نلاحظ في صورة هذا النمط أن ما قبل أداة الاستثناء(إلّا) يطلب ما بعدها ليعمل فيه، حيث نجد لفظة(نظيمُها) المضافة إلى الضمير المتصل(الهاء)، المعربة فاعلاً، وإن هذا الاسم وقع مستثنى، فتفرّغ لها العامل، وعمل فيها الرفع على الفاعلية.

ويرى النحاة بأنه إذا كان المستثنى منه غير موجود في التركيب، وقد تقدّم عليه نفي، أو شبهه، ففي هذه الحالة يسمّون النحاة هذا النوع من الاستثناء

---

(1) الكافية في النحو : 230/1.

(2) انظر : همع الهوامع : 249/3.

(3) العنكبوت : 14.

(4) الألفية في النحو والصرف : 77.

بالاستثناء المفرّغ، ويكون الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء(إلّا) على حسب ما يتطلّبه العامل من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ[1].

ثانياً: الاستثناء بـ(سِوى).

حيث نلاحظ في هذا النمط ورود لفظة(سِوى) للاستثناء، وهي مُحمّلة على(إلّا)، وقد تقدّم على هذا الأسلوب نفي، أما المستثنى منه، فموجود في هذا التركيب، وهو الضمير المتصل(الهاء)، والمستثنى الواقع بعد(سِوى)، قد جاء مجروراً بالإضافة، وهو معرفة بـ(أل). حيث يقول الرضي[2]:" وإعراب(سِوى) و(سواء): النصب على الظرف على الأصحّ".

ومذهب سيبويه، والجمهور على أن (سِوى) لا تخرج عن الظرفية، إلّا في الضرورة الشعرية، وما اسْتُشهِد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل[3].

واختار ابن مالك بأن إعراب (سِوى) كإعراب(غير)، حيث تُعرب بالرفع، والنصب، والجر[4]. ومن ذلك قوله في الألفية[5]:

ولسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجعَلا * على الأصحِّ ما لغيرٍ جُعِلا**

ويرى النحاة أن حكم المستثنى بها الجر، بإضافتها إليه، كما أن في(سِوى) ثلاث لُغاتٍ:(سَواء) بفتحها مع المد، و(سُوى) بضمها، و(سِوى) بكسر السين، أما المشهور فيها فكسر السين والقصر[6].

وقد ذُكرتْ(سِوى) في باب الاستثناء، لمخالفة ما بعدها لمَا قبلها مثل(غَيرَ)، وذلك لمَا فيها من معنى الاستثناء[7].

---

(1) انظر : المفصل : 69، والمقرب : 167/1، وشرح الكافية : 150/2، وشرح التصريح على التوضيح : 347/1.
(2) شرح الكافية : 187/2.
(3) انظر : شرح ابن عقيل : 103/2.
(4) انظر : المصدر السابق : 101/2.
(5) الألفية في النحو والصرف : 79.
(6) انظر : المتّبع في شرح اللمع : 364/1، وشرح ابن عقيل : 101/2.
(7) انظر : المتّبع في شرح اللمع : 364/1.

المبحث الثاني: التوابع.

ويشمل هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: النعت.

المطلب الثاني: التوكيد.

المطلب الثالث: البدل.

المطلب الرابع: العطف.

مدخل:

ورد في لسان العرب قوله:" وتبعتُ الشيء تُبوعاً، سرت في أثره، والتابع: التالي، والجمع تُبّعٌ وتُبّاعٌ وتُبعةٌ"[1].

فالتابع والمتبوع في الجملة، يختلفان في سبب الإعراب، حيث يكون إعراب المتبوع على حسب موقعه في الجملة، وتأثير العامل فيه، أما إعراب التابع، فيكون بالتبعية لما قبله.

وعلى هذا، فكان التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد[2].

أمّا المشارك لما قبله في إعرابه: فيشمل التابع وغيره، وبذكر لفظة الحاصل والمتجدّد: يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب[3].

أما التوابع: فهي الألفاظ التي تتبع إعراب ما قبلها لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً من جهة واحدة [4]. ويقول الزمخشري:" هي[5] التي لا يمسّها الإعراب إلّا على سبيل سبيل التّبع لغيرها"[6]. والتوابع عند النحاة[7] أربعة، وهي:

1ـ النعت.

2ـ التوكيد بنوعيه اللفظي، والمعنوي.

3ـ العطف بقسميه: عطف النسق، وعطف البيان.

4ـ البدل.

---

(1) لسان العرب : مادة (تبع).

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 490.

(3) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.

(4) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 107/2،108.

(5) يقصد بها التوابع.

(6) المفصل : 110، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 309.

(7) انظر : المفصل : 110.

المطلب الأول: النعت.

يُعَرّفُ النحاة النعت بأنه: تابع يدل على صفة من صفات متبوعه، ويكون مشتقاً، أو مؤولاً به، ويفيد تخصيص متبوعه: إذا كان نكرة، أو توضيحه إذا كان معرفة، أو مدحه، أو ذمّه، أو تأكيده، أو التّرحّم عليه[1].

والنعت يكون بالاسم الواحد، ويُسمّى النعت المفرد، أو يكون بالجملة التامة(الاسمية)، و(الفعلية)، أو بشبه الجملة. وأكثر البصريين يستعملون مصطلح الوصف والصفة، ويستعملون أيضاً مصطلح النعت، أما الكوفيون فإنهم يستعملون مصطلح النعت[2].

ويتبع النعت منعوته في واحد من أوجه الإعراب، وفي التعريف، والتنكير [3].

والنعت ثلاثة أنواع: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

أولاً: النعت المفرد.

ورد هذا النعت في أربعة وثمانين وثلاث مائة موضعٍ، وهو من حيث الدلالة نوعان: حقيقي، وسببي.

النوع الأول: النعت الحقيقي.

ورد هذا النوع في ستة وستين وثلاث مائة موضعٍ، وجاء متنوعاً تبعاً للأنماط الآتية:

النمط الأول: النعت باسم الفاعل.

ورد هذا النمط في خمسة وسبعين موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت اسم فاعل.

---

(1) انظر : المفصل : 114، وشرح شذور الذهب : 432، وهمع الهوامع : 171/5.

(2) انظر : همع الهوامع : 171/5.

(3) انظر : شرح ابن الناظم : 491.

وردت هذه الصورة في عشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

رَكِبَتْ رَبابُكُمُ بَعِيراً دارِساً * في السّوق أفضحَ راكِبٍ وبَعِيرِ**[1]

الشاهد: قوله:(ركبتْ رَبابُكُمُ بعيراً دارِساً)، فـ(دارساً) وقعت نعتاً حقيقياً نكرةً منصوباً لمنعوته قوله:(بعيراً)، وهو مفعول به نكرة منصوب ، فالنعت هنا منصوب بالتبعية لمنعوته، وفائدة النعت هنا لمنعوته التخصيص، لأنه نكرة، وقد طابق النعت منعوته في: الإفراد، والتذكير، والتنكير، وتبعه في إعرابه، وهو النصب.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت اسم فاعل.

وردت هذه الصورة في خمسة وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

أَرَبّتْ بعَيْنَيكَ الدُّمُوعُ السّوافِحُ * فلا العَهدُ مَنسِيٌّ ولا الرَّبْعُ بارِحُ**[2]

الشاهد: قوله:(الدّموعُ السّوافِحُ)، فـ(السّوافِحُ) نعت اسم فاعل معرفة لمنعوته قوله:(الدموعُ)، وهو فاعل، وفائدة النعت هنا لمنعوته التوضيح، لأنه معرفة، وطابق النعت منعوته هنا في: الجمع، والتأنيث، والتعريف، والإعراب، وهو الرفع.

النمط الثاني: النعت باسم المفعول.

ورد هذا النمط في أربعة وستين موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت اسم مفعول.

وردت هذه الصورة في ثلاثة وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

يُزْجُونَ نَحْوَكَ أطْلاحاً مُخَدَّمَةً * قد مَسّها النَّكبُ والأنقابُ والعَجَفُ**[3]

(1) الديوان : 234.

(2) المصدر السابق : 121.

(3) المصدر نفسه : 479.

الشاهد: قوله:(أطلاحاً مُخدَّمَةً)، فـ(مخدَّمةً) نعت اسم مفعول منصوب لمنعوته قوله:(أطلاحاً)، وهو نكرة منصوب أيضاً، وقد وافق النعت منعوته هنا في: الجمع، والتذكير، والتنكير، والإعراب، وهو النصب.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت اسم مفعول.

وردت هذه الصورة في واحد وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

لقد عَلِمَ الحَيُّ المُصَبَّحُ أنّنا * متى ما يَقُلْ يا للفوارسِ نركَبِ**[1]

الشاهد: قوله:(لقد علم الحيُّ المُصَبَّحُ)، فـ(المُصَبَّحُ) وقعت نعتاً معرفةً لمنعوته قوله:(الحَيُّ) المعرفة والعرب فاعلاً، وفائدة النعت هنا لمنعوته التوضيح، لأنه معرفة، ونلاحظ هنا التطابق بين النعت والمنعوت في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، والإعراب، وهو الرفع.

النمط الثالث: النعت بصيغ المبالغة.

ورد هذا النمط في تسعة عشر موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت صيغة مبالغة.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

ماذا لَقِيتُ مِن الأظعانِ يومَ قِنًى * يَتْبَعْنَ مُغْتَرِباً بالبَيْنِ، ظعّانا**[2]

الشاهد: قوله:(يَتبعْنَ مُغترباً بالبين ظعّانا)، فـ(ظعّانا) نعت نكرة منصوب على وزن(فعّال) لمنعوته قوله:(مُغترباً)، وهو نكرة منصوب أيضاً، وقد طابق النعت المنعوت في: الإفراد، والتذكير، والتنكير، والإعراب، وهو النصب.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت صيغة مبالغة.

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 34.

(2) المصدر السابق : 753.

تَرى للمسلِمِينَ عليكَ حَقًّا * كَفِعْلِ الوَالِدِ الرَّؤوفِ الرَّحِيمِ**[1]

الشاهد: قد تعدّدت النعوت هنا بصيغة المبالغة لمنعوت واحد، وذلك في قوله:(كفعل الوالد الرؤوف الرحيم)، فـ(الرؤوف) وقعت نعتاً أولاً معرفةً مجروراً بالتبعية لمنعوته قوله:(الوالد)، وهو معرفة أيضاً مجرور بالإضافة، وقوله:(الرّحيم) وقعت نعتاً ثانياً معرفةً لمنعوته قوله:(الوالد)، وقد طابق النعت الأول، والثاني منعوتيهما في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، وتبعه في الإعراب، وهو الجر.

النمط الرابع: النعت بالصفة المشبهة.

ورد هذا النمط في عشرين ومائة موضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في اثنين وستين موضعاً، ومثالها قول جرير:

وأَقَدْتَ بالسيِّدانِ ناراً ذلِيلَةً ***وعَرَّفتَ مِن سوآتِ جِعثنَ مشهدا[2]

الشاهد: قوله:(ذليلةً) نعت نكرة منصوب، وهو صفة مشبهة لمنعوته قوله:(ناراً)، وهو نكرة منصوب أيضاً، حيث نلاحظ هنا التطابق بين النعت، والمنعوت في:الإفراد، والتأنيث، والتنكير، والإعراب، وهو النصب.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت صفة مشبهة.

وردت هذه الصورة في ثمانية وخمسين موضعاً، ومثالها قول جرير:

فَهُم ضَيَّعُوا الجارَ الكرِيمَ، ولا أرى * كَحُرْمَةِ ذاكَ الجارِ جاراً يُضَيَّعُ**[3]

---

(1) الديوان : 635.

(2) المصدر السابق : 225.

(3) المصدر نفسه : 449.

الشاهد: قوله:(الكرِيمَ) نعت معرفة منصوب، وهو صفة مشبهة، وقد طابق منعوته قوله:(الجارَ) المعرفة والمعرب مفعولاً به في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، وتبعه في الإعراب، وهو النصب.

النمط الخامس: النعت باسم التفضيل.

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، وله صورة واحدة، وهي: المنعوت معرفة + النعت اسم تفضيل. ومثالها قول جرير:

لا يَفْزَعَنّ بَنُو المُهَلَّبِ، إنه ***لا يُدْرِكُ التِّرَةَ الذّلِيلُ الأَخْضَعُ[1]

الشاهد: إن المنعوت في هذا البيت قوله:(الذّليلُ)، وهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وقد وقع معرفةً، أما النعت فقوله:(الأخضعُ)، وهو اسم تفضيل من(أخضع) على وزن(أفعل)، وهو معرفة أيضاً مرفوع بالتبعية، وقد طابق هذا النعت منعوته في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، والإعراب، وهو الرفع.

النمط السادس: النعت بالمنسوب.

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت اسم منسوب.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

جَزِعْتُمْ إلى صَنَّاجَةٍ هَرَوِيَّةٍ * على حِينِ لا يَلقَى مع الجِدّ باطِلُهْ**[2]

الشاهد: قوله:(هرويَّةٍ)، نعت نكرة مجرور بالتبعية، وهو منسوب إلى (الهرو)، أيّ: (الهرويّ)، وقد يؤوّل هذا النعت باسم مشتق على وزن مفعول، إذْ التقدير:(جزعتم إلى صنَّاجةٍ منسوبةٍ إلى الهروي ...)، أما المنعوت، فهو الاسم

(1) الديوان : 428.

(2) المصدر السابق : 605.

النكرة المجرور بحرف الجر، وهو قوله:(إلى صنَّاجةٍ)، وقد طابق النعت منعوته هنا في: الإفراد، والتأنيث، والتذكير، والإعراب.

الصورة الثانية: المنعوت المعرفة + النعت اسم منسوب.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

لاقَى بَنُو الأشعَثِ الكِندِيّ إذْ نكَثوا * وابنُ المُهَلّبِ حَرْباً ذاتَ عُصْوالِ**[1]

الشاهد: إن المنعوت في هذا البيت قوله:(الأشعثِ)، وهو اسم معرفة مجرور بالإضافة، أما النعت فقوله:(الكِنديّ)، وهو اسم معرفة مجرور بالتبعية، ومنسوباً إلى(الكِندِيْ)، ونلاحظ التطابق بين النعت والمنعوت في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، والإعراب.

النمط السابع: النعت بـ(ذي)، وفرعه(ذات).

ورد هذا النمط في سبعة عشر موضعاً، وهو قسمان:

القسم الأول: النعت بـ(ذي).

ورد هذا القسم في تسعة مواضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت(ذي).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

وَمَضَى عليكَ مُصَدَّرٌ ذو مَيْعَةٍ * رَبِدُ اليدينِ يَفُوزُ بالأقصابِ**[2]

الشاهد: قوله:(ذو ميعةٍ)، فـ(ذو) المرفوعة التي بمعنى صاحب، قد وقعت هنا نعتاً لقوله:(مُصَدَّرٌ)، وهو منعوت نكرة ومعرب فاعلاً.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت(ذي).

---

(1) الديوان : 187.

(2) المصدر السابق : 79.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

تُلاقِي العِيصَ، ذا الشَّبَواتِ، دُوني * وَوِرْدَ الخَيلِ تَعتَرِكُ اعْتِرَاكا**[1]

الشاهد: نلاحظ المنعوت هنا قوله:(العِيصَ)، وهو معرفة، حيث وقع مفعولاً به منصوباً، أما نعته فقوله:(ذا) التي بمعنى صاحب، وهي منصوبة ومضافة إلى(الشّبوات).

القسم الثاني: النعت بـ(ذات).

ورد هذا القسم في ثمانية مواضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت(ذات).

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

يا خُزْرَ تَغلِبَ إنّي قد وسَمتُكُمُ * على الأنوف وُسُوماً ذاتَ أحْبارِ**[2]

الشاهد: قوله:(ذاتَ) منصوبة ومضافة إلى قوله:(أحبار)، حيث وقعت هنا نعتاً لمنعوتها النكرة قوله:(رُسُوماً).

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت(ذات).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

يَسرّكَ أيّامَ المُحَصّبِ ذِكْرُهُمْ * وعندَ مقامِ الهَدْيِ ذاتِ القَلائدِ**[3]

الشاهد: قوله:(ذاتِ) المجرورة بالتبعية والمضافة إلى(القلائد)، حيث وقعت نعتاً لمنعوتها المعرفة المجرور بالإضافة في قوله:(الهدي).

---

(1) الديوان : 508.

(2) المصدر السابق : 382.

(3) المصدر نفسه : 212.

النمط الثامن: النعت باسم الموصول.

ورد هذا النمط في ستة وعشرين موضعاً، وله قسمان:

القسم الأول: النعت بـ(الذي).

ورد هذا القسم في عشرين موضعاً، وله صورة واحدة، وهي: المنعوت معرفة + النعت(الذي). ومثالها قول جرير:

صَلّى الملائكةُ الذينَ تُخُيّرُوا * والصّالحونَ عليكِ والأبرارُ**[1]

الشاهد: قوله:(الذينَ) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع نعت لمنعوته قوله:(الملائكةُ) المعرفة المعرب فاعلاً، وقد حُذف هنا العائد على الاسم الموصول جوازاً، لعدم وجود اللبس.

القسم الثاني: النعت بـ(التي).

ورد هذا القسم في ستة مواضع، وله صورة واحدة، وهي:

المنعوت معرفة + النعت(التي). ومثالها قول جرير:

حَيِّ الدِّيارَ التي بَلّى مَعَارِفَها * كُلَّ البِلى نَفَيَانُ القَطْرِ والمورِ**[2][3]

الشاهد: (التي) اسم موصول للمفرد المؤنث، حيث وقعت نعتاً لمنعوتها قوله:(الدِّيارَ) المعرفة والمعرب مفعولاً به.

النمط التاسع: النعت بـ(غير).

ورد هذا النمط في ثمانية وعشرين موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت النكرة + النعت(غير) مضاف إلى نكرة.

---

(1) الديوان : 241.

(2) المور : الموج، والإضطراب، والجريان على وجه الأرض. القاموس المحيط : مادة (مور).

(3) الديوان : 303.

وردت هذه الصورة في سبعة وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنّا لَنَبْلُو سيوفاً غَيرَ مُحدَثَةٍ * في كُلّ مُعْتَقِدِ التّاجَينِ جَبّارِ**[1]

الشاهد: قوله:(غيرَ) حيث وقعت هنا نعتاً منصوباً ومضافاً إلى الاسم النكرة، وهو قوله:(مُحدَثَةٍ)، أما منعوته قوله:(سيوفاً)، وهو اسم نكرة منصوب أيضاً ومعرب مفعولاً به، وقد تطابق النعت والمنعوت في الإعراب، وهو النصب.

الصورة الثانية: المنعوت معرفة + النعت(غير) مضاف على معرفة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أعُوذُ باللهِ العَزِيزِ الغَفّار * وبالإمامِ العَدْلِ غَيرِ الجَبَّار**[2]

الشاهد: قوله:(غيرِ) هنا وقعت نعتاً مجروراً بالتبعية ومضافةً إلى اسم معرفة، وهو قوله:(الجَبَّارِ)، أما منعوته فقوله:(الإمامِ) الاسم المعرفة أيضاً والمجرور بحرف الجر(الباء)، وقد تطابق النعت منعوته في الإعراب، وهو الجر.

النمط العاشر: النعت بـ(مِثلَ).

ورد هذا النمط في أحد عشرَ موضعاً، وله صورتان:

الصورة الأولى: المنعوت نكرة + النعت(مثل) مضاف إلى نكرة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

فَلَمْ أرَ يوماً مِثْلَ يومٍ بذي الغَضا * أصَبْنا به صَيداً غَزِيراً على رِجْلِ**[3]

الشاهد: فـ(مِثلَ) في هذا البيت، قد وقعت نعتاً منصوباً ومضافاً إلى اسم نكرة، وهو قوله:(يومٍ)، أما منعوته فقوله:(يوماً)، وهو اسم نكرة منصوب أيضاً.

الصورة الثانية: المنعوت نكرة + النعت(مثل) مضاف إلى معرفة.

---

(1) الديوان : 382.

(2) المصدر السابق : 301.

(3) المصدر نفسه : 575.

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع، ومثالها قول جرير:

ما يُنْبِتُ الفَرْعُ نَبْعاً مِثْلَ نَبعَتِكُمْ * عِيدانُها غَيرُ عَشّاتٍ ولا خُورِ**[1]

الشاهد: قوله:(مِثْلَ نَبْعَتِكُم)، فـ(مِثْلَ) وقعت هنا نعتاً منصوباً ومضافاً إلى اسم معرفة بالإضافة إلى الضمير، وهو قوله:(نبعتِكُم)، أما منعوته فقوله:(نبعاً)، حيث وقع نكرةً منصوباً ومعرباً مفعولاً به، وقد تطابقا في: الإعراب، وهو النصب.

النوع الثاني: النعت السّببي.

يذكر النحاة [2] أن النعت السببين هو تابع يُذكرُ لبيان صفة مرتبطة في شيء بالمنعوت، ولذلك فإن العلاقة بين النعت والمنعوت سببية، وهذا النعت يكون مفرداً دائماً، ويتبع ما قبله في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث.

وقد ورد هذا النوع في ثمانية عشر موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول: المنعوت نكرة + النعت نكرة.

ورد هذا النمط في عشرة مواضع، ومثله قول جرير:

جَعَلتُ على أنفاسِ تَغْلِبَ غُمّةً * شَديداً على جِلدِ الأنوفِ اعْتِصابُها**[3]

الشاهد: قوله:(شديداً) نعت سببي منصوب، وهو(صفة مشبهة) لمنعوته قوله:(غُمّةً)، وهو نكرة منصوب أيضاً، لوقوعه مفعولاً به، وقد رفع النعت هنا اسماً ظاهراً معرباً فاعلاً، وقد اتّصل به ضمير يعود على المنعوت، وهو(الهاء) في قوله:(اعتصابُها)، حيث أصبحت هذه اللفظة(اعتصابُها) فاعلاً للنعت(الصفة المشبهة) قوله:(شديداً)، وقد طابق النعت هنا منعوته في: الإفراد، والتنكير، والإعراب، وهو النصب، واختلفا في التذكير، والتأنيث.

النمط الثاني: المنعوت معرفة + النعت معرفة.

---

(1) الديوان : 308.

(2) انظر : المقرّب : 219/1، وشرح التصريح على التوضيح : 110/2.

(3) الديوان : 76.

ورد هذا النمط في ثمانية مواضع، ومثاله قول جرير:

يُخْزِي اليَمانِيَةَ المُخْضَرَّ عَرْمضُها * تَجرِيدُ لا طَيّبٍ منها، ولا حَسَنِ**[1]

الشاهد: قوله:(المُخضَرَّ) نعت سببي معرفة منصوب، وهو اسم مفعول لمنعوته:(اليمانيةَ) المعرفة المنصوب أيضاً، وقوله:(عرمضها) فاعل للنعت قوله:(المُخضَرَّ)، وهو هنا اتصل به ضميراً يعود على المنعوت، وقد تطابقا في: الإفراد، والتعريف، والإعراب، وهو النصب، وخالفه في: التذكير، والتأنيث.

ثانياً: النعت الجملة.

ورد هذا النعت في اثنين وأربعين موضعاً، وله قسمان:

القسم الأول: النعت(جملة اسمية).

ورد هذا القسم في ثمانية مواضع، وله نمط واحد، وهو: المنعوت نكرة + النعت(جملة اسمية). ومثاله قول جرير:

فإنّكَ قد أُعطِيتَ نَصراً على العِدى * فأَصبَحْتَ نُوراً ضَوْءُهُ غيرُ خامِدِ**[2]

الشاهد: قوله:(ضوءُهُ غيرُ خامدِ) جملة اسمية في محل نصب نعت لقوله:(ناراً) الاسم المنعوت النكرة المنصوب، وقد تضمّنت جملة النعت هنا ضميراً عائداً يربطها بالمنعوت، وهو الضمير الغائب(الهاء) في قوله:(ضَوْءُهُ).

القسم الثاني: النعت(جملة فعلية).

ورد هذا القسم في أربعة وثلاثين موضعاً، وله نمط واحد، وهو: المنعوت نكرة + النعت(جملة فعلية). ومثاله قول جرير:

---

(1) الديوان : 717.

(2) المصدر السابق : 213.

مُدّتْ لهم غايةٌ لمْ يَجْرِها حَطِمٌ * إلّا اسْتَدارَ وعضّتهُ الكَلالِيبُ[1][2]**

الشاهد: قوله:(لم يَجْرِها حَطِمٌ) جملة فعلية ذات فعل مضارع مسبوق بأداة النفي، والجزم(لَمْ)، وهذه الجملة في محل رفع نعت لقوله:(غايةٌ) الاسم المنعوت النكرة المرفوع والمعرب نائب فاعل، وقد احتوت هذه الجملة على عائد(ضمير) يربطها بالمنعوت، وهو الضمير(الهاء) المتصل بالفعل، وهذا العائد مطابق للمنعوت في النوع والعدد.

ثالثاً: النعت شبه الجملة.

ورد هذا النعت في أربعة عشر موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول: المنعوت نكرة + النعت شبه جملة(ظرف).

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، ومثاله قول جرير:

شَرَّفْتَ بُنْيانَ أملاكٍ بَنوا لَكُمُ * عادِيّةً في حُصُونٍ بَينَ أطْوَادِ[3][4]**

الشاهد: قوله:(بينَ أطوادِ) شبه جملة(ظرف مكان)، وشبه الجملة هنا في محل جر نعت لقوله:(حُصُونٍ) الاسم المنعوت النكرة والمجرور بحرف الجر(في)، ونلاحظ هنا أن شبه الجملة من ظرف المكان المضاف إلى(أطواد)، قد أعطى الوصف بهما فائدة التخصيص للمنعوت.

النمط الثاني: المنعوت نكرة + النعت شبه جملة(جار ومجرور).

ورد هذا النمط في تسعة مواضع، ومثله قول جرير:

---

(1) الكلاليب : المخالب. القاموس المحيط : مادة (كلب).

(2) الديوان : 52.

(3) الطود : الجبل. القاموس المحيط : مادة (طود).

(4) الديوان : 187.

ترى العبسَ الحوليَّ جَوْناً بكُوعِها * لها مَسَكاً في غير عاجٍ ولا ذَبْلِ**[1]

الشاهد: قوله:(لها ...) فشبه الجملة هنا من الجار والمجرور في محل نصب نعت لقوله:(جوناً) الاسم المنعوت النكرة المنصوب، والمعرب مفعولاً به ثانٍ للفعل(ترى).

التحليل:

أولاً: النعت المفرد.

النوع الأول: النعت الحقيقي.

يشترط كثير من النحاة على ذِكر صفة الاشتقاق في النعت وصفاً، أو تأويلاً، بحيث يكون النعت مشتقاً، أو مؤوّلاً بمشتق، لأن الجوامد لا دلالة فيها بوصفها على معانٍ منسوبةٍ إلى غيرها[2]. وهناك من النحاة مَن عارض هذا الاشتراط، حيث يقول الرضي[3]:" قال في الشرح[4]: يعني أن معنى النعت: أن يكون تابعاً يدلُّ على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك، صحّ وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، لكن، لمّا كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهّم كثيرٌ من النحويين أن الاشتقاق شرطٌ حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق".

ومن خلال تتبعي لأنماط هذا النوع من النعت، تبيّن لي أن الشاعر، قد استعمل النعت المشتق، والجامد المؤوّل بالمشتق، والجامد غير المؤوّل.

ـ أمّا النعت بالمشتق:

حيث ورد باسم الفاعل في صورتي النمط الأول، وباسم المفعول في صورتي النمط الثاني، وبصيغ المبالغة في صورتي النمط الثالث، وبالصفة المشبهة في صورتي النمط الرابع، وباسم التفضيل في النمط الخامس.

---

(1) الديوان : 577.

(2) انظر : المتّبع في شرح اللمع : 401/2، وتسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد : 167، وشرح ابن الناظم : 490،491 ، وارتشاف الضرب : 579/2، وشرح ابن عقيل : 88/3.

(3) شرح الكافية : 14/3.

(4) المقصود به، هو شرح ابن الحاجب نفسه على الكافية.

ونلاحظ في النعت المشتق بأنواعه الواردة هنا بأن صفة الاشتقاق في هذه النعوت تَحْمِلُ في مدلولها صفةً وموصوفاً، أيّ: أُخِذَتْ مِن لفظ المصدر، للدّلالة على معنى قد نُسِبَ إلى المصدر، بحيث تَدِلُّ على حَدَثٍ وصاحبه، ولذلك نُعت بها النكرة، والمعرفة كثيراً[1].

وقد تعدّد النعت لمنعوت واحد بصيغة المبالغة في الصورة الثانية من النمط الثالث، نحو قول جرير:(كفعل الوالد الرّؤوف الرّحيم)، فـ(الرؤوف)، و(الرحيم) نعتان بصيغ المبالغة للمنعوت(الوالد). وهذا جائزٌ عند النحاة[2].

أما من حيث الإعراب، فيذهب النحاة إلى أنه إذا تعدّدت النعوت لمنعوت واحد، وكانت هذه النعوت صفات مدحٍ، أو ترحّمٍ، أو ذمٍ، وكان المنعوت معروفاً عند المخاطب، أو كان منزّلاً منزلته، جاز فيها ثلاثة أوجه: إتباعها للموصوف، أو قطعها عنه بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، كما يجوز إتباع بعضها، وقطع البعض الآخر،إلّا أنّكَ تبدأُ بالإتباع قبل القطع، ولا يجوز عكسه[3].

ـ أمّا النعت بالجامد المؤوّل بالمشتق:

حيث ورد بالاسم المنسوب والمختوم بياء النسب، وذلك في صورتي النمط السادس في قول جرير:(... صنّاجةٍ هرويّةٍ)، وقوله:(الأشعتِ الكنديّ)، ومثله قوله تعالى:﴿ **الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّي** ﴾[4].

فقد ورد بالاسم المختوم بياء النسب المؤوّل بكلمة منسوب، وهو اسم مشتق على وزن(مفعول)، وأسماء النسب يُنعت بها النكرات، والمعارف[5].

(1) انظر : شرح ابن الناظم : 491 ـ 493، وشرح ابن عقيل : 88/3.
(2) انظر : شرح ابن الناظم : 496، وأوضح المسالك : 314/3.
(3) انظر : المقرب : 224/1، وشرح التصريح على التوضيح : 116/2.
(4) النور : 35.
(5) انظر : شرح ابن عقيل : 88/3، وشرح التصريح على التوضيح : 111/2.

حيث ذهب ابن يعيش إلى أن من الأسماء ما يقع نعتاً ما كان مختوماً بياء النسب، ويؤوّل هذا بكلمة المنسوب، وهي مشتقة على وزن(مفعول)[1].

حيث جعل ابن عصفور التأكيد بالنسب من أغراض النعت، فلمّا أفاد الاسم المنسوب ما يفيده الاسم المشتق فصحّ النعت به[2].

أما النعت بـ(ذي) التي بمعنى صاحب، وفرعها(ذات) الوارد في النمط السابع، حيث ورد النعت بلفظة(ذي) في صورتي القسم الأول من هذا النمط في قول جرير:(مضى عليه مُصَدَّرٌ ذو مَيعَةٍ)، وقوله:(تُلاقي العِيصَ ذا الشبوات)، وكذلك ورد النعت بلفظة(ذات) في صورتي القسم الثاني من هذا النمط في قول جرير:(... وسوماً ذاتَ أحبارِ)، وقوله:(... مقامِ الهديٍ ذات القلائدِ).

والنعت بـ(ذي)، أو(ذات) اللتان بمعنى صاحب للنكرة، هما مضافتان إلى أسماء الأجناس، نحو: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، ومررتُ بزيدٍ ذو مالٍ، فكل منهما مشبّه بالمشتق في المعنى ويُنعت بهما النكرات والمعارف[3].

أما النعت بالاسم الموصول الوارد في النمط الثامن بلفظتي(الذي) و(التي)، فقد ورد في القسم الأول من هذا النمط النعت بلفظة(الذي) المعرفة، نحو قول جرير:(صلّى الملائكةُ الذين ...)، حيث نُعت الاسم المعرفة قوله:(الملائكةُ) بالاسم الموصول(الذي)، واحتوت جملة الصلة على ضمير يربطها بالمنعوت، وهو الضمير المتصل(الواو) بالفعل(تَخَيّرَ)، حيث نلاحظ المطابقة في : النوع، والعدد، والتعريف بين الاسم الموصول الواقع نعتاً، والعائد، والمنعوت، وكذلك المطابقة بين النعت والمنعوت في الإعراب.

وفي القسم الثاني من النمط نفسه، قد ورد النعت بلفظة(التي) الاسم المعرفة، وهي بمعنى صاحب، نحو قول جرير:(حَيِّ الدِّيارَ التي ...)، حيث نُعت الاسم المعرفة قوله:(الدّيارَ) بالاسم الموصول(التي)، وقد احتوت جملة الصلة هنا على

(1) انظر : شرح المفصل : 48/3.

(2) انظر : المقرب : 219/1،220.

(3) انظر : شرح ابن عقيل : 88/3، وشرح التصريح على التوضيح : 111/2.

ضميرٍ يربطها بالمنعوت، وهو الضمير المتصل(الهاء) بـ(معارفها)، وحيث نلاحظ التطابق في النوع، والعدد، والتعريف، وذلك بين الاسم الموصول الواقع نعتاً، والعائد، والمنعوت، وكذلك المطابقة بينهما في الإعراب. ومن المعلوم أن الاسم الموصول وصلته يكونان في تأويل المشتق[1].

وذهب النحاة إلى جواز مجيء النعت بالاسم الموصول[2]. وقد استثنى خالد الأزهري من الأسماء الموصولة التي يُنعت بها(مَنْ)، و(ما)[3].

واشترط النحويون تعريف الاسم الموصول بصلة مشتملة على ضميرٍ عائدٍ إلى الموصول، ومطابق له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما[4].

ـ أما المطابقة بين النعت والمنعوت:

حيث نلاحظ من خلال الأنماط السابقة الواردة في الديوان مجيء النعت مطابقاً لمنعوته في جميع جوانب المطابقة، من حيث: التعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، والإعراب: رفعاً، ونصباً، وجراً، وقد اتّضح لنا ذلك من خلال صور وأنماط النعوت المشتركة بين المنعوت المعرفة، والمنعوت النكرة، وسيتم ذِكر ذلك على النحو الآتي:(بعيراً دارساً، والدّموعُ السّوافِحُ، وأطلاحاً مُخَدَّمةً، والحَيُّ المُصَبَّحُ، ومغترباً ظغّانا، والوالدِ الرّؤوفِ الرّحيمِ، وناراً ذليلةً، والجارَ الكريمَ، والذليلُ الأخضعُ، وصنّاجَةٍ هرويّةٍ، والأشعتِ الكنديَّ، ومُصَدَّرٌ ذو مَيْعَةٍ، والعِيْصَ ذا الشّبواتِ، ووسوماً ذاتَ أحبارٍ، ومقامِ الهديِ ذاتِ القلائدِ، والملائكةُ الذين، والدِّيارَ التي). وهذا يتطابق مع ما ذهب إليه النحاة من وجوب المطابقة بين النعت ومنعوته في: الإعراب، والإفراد، والتثنية والجمع، والتنكير والتعريف، والتذكير والتأنيث[5].

---

(1) انظر : همع الهوامع : 178/5.

(2) انظر : تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد : 168، والمقرب : 222/1،223، وهمع الهوامع : 178/5.

(3) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 111/2.

(4) انظر : شرح ابن الناظم : 92.

(5) انظر : شرح ابن الناظم : 491، وأوضح المسالك : 302/3،303، وشرح ابن عقيل : 88/3.

ويرى جمهور النحاة وجوب كون الموصوف إمّا أعرَفُ من الصفة، أو مساوياً لها، ولا يجوز أن يكون دونها[1].

ـ أما النعت بالجامد غير المؤوّل:

حيث ورد بلفظين، الأول:(غير) في النمط التاسع، والثاني:(مثل) في النمط العاشر.

أما النعت بـ(غير) في الصورة الأولى من النمط التاسع، حيث جاء فيها المنعوت نكرة، و(غير) مضافة إلى نكرة، وهي في موضع النصب، نحو قول جرير:(... سيوفاً غيرَ مُحدَثَةٍ)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه ورد النعت بلفظة(غيرَ) مضافاً إلى معرفة، حيث جاء فيها المنعوت معرفة، ولفظة(غيرَ) هنا جاءت في موضع الجر، وذلك في قول جرير:(... وبالإمامِ العدلِ غيرِ الجبارِ)، فـ(غيرَ) في هذا النمط جاءت مضافة إلى نكرة، ومعرفة، أما منعوتها فوقع نكرةً، ومعرفةً، وهذا هو الأصل عند النحاة.

وقد استعمل سيبويه[2](غير) وصفاً للمنعوت النكرة، والمنعوت المعرفة[3].

وقد ذكر ابن هشام[4] بأن(غير) اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، ولا تتعرّف لشدّة إبهامها، وتستعمل(غير) المضافة لفظاً للنعت النكرة، واعتبر ذلك هو أصل استعمالها، نحو قوله تعالى:﴿ **أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾[5]. أو لنعت معرفة قريبة من النكرة، نحو قوله تعالى:﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾[6]. لأن المعرّف الجنسي قريب من النكرة.

---

(1) انظر : المفصل:116، وشرح شذور الذهب : 433.

(2) انظر : الكتاب : 423/1.

(3) يقصد بالاسم المعرفة المقارب للنكرة، وهو المعرّف بـ(أل)الجنسية.

(4) انظر : مغني اللبيب : 176/1،177.

(5) فاطر : 37.

(6) الفاتحة : 7.

وفي الصورة الثانية من هذا النمط، حيث وردت لفظة(غير) نعتاً، وقد أُضيفت لاسم معرفة بـ(أل) الجنسية القريبة من النكرة، وذلك في قول جرير:(الإمامِ) من قوله:(وبالإمام العدلِ غيرِ الجَبّارِ).

وفي صورتي النمط العاشر ورد النعت بلفظة(مثل)، حيث ورد في الصورة الأولى النعت بـ(مثل) مضافاً إلى النكرة، أما منعوته فهو نكرة أيضاً، لأن لفظة(مثل) نكرة، وذلك في قول جرير:(... يوماً مِثلَ يومٍ)، وفي الصورة الثانية من هذا النمط ورد النعت بلفظ (مثل) أيضاً مضافاً إلى معرفة، أما منعوته فهو نكرة، لأن(مثل) نكرة مبهمة كـ(غير)، ولا تكتسب تعريفاً، وإن أُضيفت إلى معرفة، لأنها بمنزلة الفعل، أي: يشبهكَ، وذلك في قول جرير:(... نبعاً مثل نبعتكم). يقول ابن يعيش:" وكل اسم معرفة يتعرّف به ما أُضيف إليه إضافة معنوية، إلّا أسماءٌ توغّلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أُضيفت إلى المعارف، وهي: غير، ومثل، وشبه، ولذلك وُصفت بها النكرات"[1].

النوع الثاني: النعت السّببي.

حيث نلاحظ في النمط الأول من هذا النوع ورود النعت موافقاً لمنعوته في الإعراب، ومخالفاً له في التأنيث، نحو قول جرير:(... غُمّةً شديداً... اعتصابُها)، وهنا النعت قد خالف ما بعده (الفاعل) في التذكير، والتأنيث، فالضمير هنا المتصل بفاعل النعت، للتأنيث.

أما في النمط الثاني فورد فيه النعت موافقاً لمنعوته في التعريف، والإعراب، نحو قول جرير:(يُخزي اليمانيةَ المُخضّرَ عرمضُها)، وهذا النعت قد خالف ما بعده في التأنيث.

وقد أجاز النحاة ذلك، لأن النعت يعطي من ذلك حكم الفعل الذي يحلّ محلّه[2].

---

(1) شرح المفصل : 125/2.

(2) انظر : شرح شذور الذهب : 433، وشرح التصريح على التوضيح : 109/2،110.

ثانياً: النعت الجملة.

القسم الأول: النعت(جملة اسمية).

حيث نلاحظ في هذا القسم ورود جملة اسمية (خبرية) نعتاً، وهي في محل نصب لمنعوت نكرة، وقد اشتملت على ضمير ظاهر ربطها بالمنعوت، حيث طابقه في العدد، والنوع، نحو قول جرير:(... نوراً ضوءُهُ غيرُ خامدِ).

القسم الثاني: النعت(جملة فعلية).

ففي نمط هذا القسم ورد النعت جملة(فعلية)، وهي في محل رفع لمنعوت نكرة، حيث اشتملت على ضمير ظاهر ربطها بالمنعوت، وقد طابقه في العدد، والنوع، نحو قول جرير:(مُدّتْ لهم غايةٌ لم يَجْرِها حَطِمٌ).

وقد جوّز النحاة [1] مجيء النعت جملة خبرية(اسمية)، أو (فعلية)، نحو: مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ، وعرفتُ امرأةً يبهرُ حُسنها.

ولقد وضع النحاة [2] شروطاً لوقوع الجملة نعتاً، وهي:

1ـ أن يكون المنعوت نكرة موجوداً في الجملة، حتى يتم تأويلها بالمفرد النكرة، ووقوعها موقعه.

2ـ أن تكون الجملة المنعوت بها خبرية لا طلبية، لأن الجملة الخبرية يحصل بها فائدة التخصيص للمنعوت، بخلاف الجملة الطلبية، فإنها لا تدلّ على مُحَصّلٍ، فلا يمكن أن تُخصِّصُ المنعوت، ولا يحصل بها فائدة، ولذلك لا يُنعت بها إلّا إذا أُوّلت بالقول.

3ـ أن يكون في الجملة المنعوت بها من وجود ضمير يربطها بالمنعوت، ليحصل بها تخصيصه، وقد يكون هذا الضمير ظاهراً، أو مقدّراً.

---

(1) انظر : شرح ابن الناظم : 493،494.

(2) انظر : المفصل:115،116، والمقرب : 219/1،220، وشرح ابن الناظم : 493 ـ 495، وشرح ابن عقيل : 89/3، وشرح التصريح على التوضيح : 111/2،112، وشرح الأشموني : 67/2.

ثالثاً: النعت شبه الجملة.

حيث ورد في النمط الأول من هذا النوع شبه الجملة من ظرف المكان في محل جر نعت لمنعوتها الاسم النكرة والمجرور بحرف الجر(في)، نحو قول جرير:(... في حصونٍ بينَ أطوادِ).

وفي النمط الثاني من هذا النوع وردت شبه الجملة من الجار والمجرور في محل نصب نعت لمنعوتها الاسم النكرة المنصوب في قوله:(جوناً) من قوله:(... جوناً بكوعها).

وأجاز النحاة [1] مجيء شبه الجملة نعتاً، ولكن بشرط أن يكون قد وقعت بعده نكرة محضة، وأن يكون للوصف بها فائدة كتخصيص المنعوت، وذلك بأن يكون جزآها تامين، وأن يكون المنعوت نكرة.

(1) انظر : المقرب : 219/1، وشرح التصريح على التوضيح : 111/2.

المطلب الثاني: التوكيد.

مدخل:

ويُسمّى التأكيد، والتوكيد بالهمزة، والواو الخالصة، وهما لغتان، ولم ينفرد أحدهما بتصرف معين، حتى يُجعل هو الأصل، بل يتصرّفان تصرّفاً واحداً، تقول:أكَّد يُؤكِّد تأكيداً، ووكَّد توكيداً، والمشهور في الاستعمال عند النحاة بالواو [1].

والتوكيد، هو تابعٌ يُذكر بعد متبوعه، تقريراً له، لرفع اللبس، وإزالة الشك والغلط في التأويل عن الحديث، أو المُحدَّث عنه، وتمكين المعنى في نفس المخاطب[2].

والتوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي.

ويُسمِّي الزمخشري[3] التوكيد اللفظي بالتكرار الصريح، لأنه إعادة اللفظ الأول بعينه، والمعنوي بالتكرير غير الصريح.

النوع الأول: التوكيد اللفظي.

ويكون التوكيد اللفظي بتكرار لفظ المؤكّد: بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لفصل التقرير، خوفاً من النسيان، ويكون التوكيد بإعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو جملةً[4]. وورد منها في الديوان التوكيد بالاسم فقط.

وقد ورد هذا النوع في ثلاثة مواضع، وله نمط واحد، وهو: التوكيد المفرد بلفظه.

ـ التوكيد بالاسم الظاهر.

ومثاله قول جرير:

---

(1) انظر : شرح الفصل : 39/3، وشرح التصريح على التوضيح: 2 /120، وشرح الأشموني : 77/2.

(2) انظر : اللمع في العربية : 141، والمفصل : 111،112، والمقرب : 238/1، وشرح جمل الزجاجي : 262/1.

(3) انظر : المفصل : 111.

(4) انظر : شرح ابن الناظم : 509، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 315، وشرح ابن عقيل : 97/3.

أينَ المُحامُون مِن أولادِ مَسْلَمَةٍ * أمْ أينَ أينَ بَنُو بَدْرٍ وَسَيّارُ**[1]

الشاهد: قوله:(أين أين)، حيث أكّد الشاعر هنا اسم الاستفهام(أين) الأولى بـ(أين) الثانية، وهي اسم استفهام أيضاً، فاللفظ الأول مؤكَّد، والثاني مؤكِّد.

النوع الثاني: التوكيد المعنوي.

وألفاظه، هي:(النفس، والعين، وجميع، وعامة، وكل، وكلا، وكلتا) بشرط أن تضاف هذه الألفاظ إلى الضمير(الهاء)، وذلك حسب السياق المذكورة فيه[2]. وورد منها في الديوان(كل، وكلتا). وقد ورد هذا النوع في تسعة عشر موضعاً في الديوان.

1ـ التوكيد بلفظة(كل).

ورد هذا النوع من التوكيد في ستة عشر موضعاً، ومثاله قول جرير:

وإذْ نحنُ لمْ يوُلَعُ بنا النّاسُ كُلُّهُمْ * وما تَرْتَجي صُرْمَ الخَليطِ العَوَاذِلُ**[3]

الشاهد: قوله:(لم يولع بنا الناس كُلُّهُم)، حيث أكّد الشاعر لفظة(النّاسُ) بلفظة(كُلُّهُم)، وهو توكيد معنوي مرفوع بالتبعية، وهنا التوكيد متصل به الضمير(هم) للجمع تطابقاً لمؤكّده، وذلك لإفادة العموم والشمول، ورفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم والشمول، لأن لفظة(الناس) تحتمل أن يكون معناها بعضهم، أو جميعهم، وعندما قال:(كُلُّهُم) رفع هذا الاحتمال، وكذلك نلاحظ أيضاً اتصال الضمير(هم) بالتوكيد(كل) العائد على المؤكَّد، وطابقه في النوع، والعدد، والإعراب، وهو الرفع.

2ـ التوكيد بلفظة(كلا).

ورد هذا النوع من التوكيد في ثلاثة مواضع، ومثله قول جرير:

---

(1) الديوان : 239.

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 501ـ503، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 319،320، وشرح ابن عقيل : 94/3.

(3) الديوان : 548.

أتَنْسَونَ يَوْمَيْ رَحْرَحانَ[1]كِلَيْهِما * وقد أشْرَعَ القَومُ الوَشيجَ المُؤمَّرا[2]**

الشاهد: قوله:(كِلَيهِما) توكيد معنوي، وهو مجرورٌ بالتبعية على الياء، وقد اتصل به الضمير(هما)، أما مؤكَّده فقوله:(يَوْمَيْ)، وهو منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، والضمير(هما) المتصل بالتوكيد، قد طابق مؤكَّده.

التحليل:

النوع الأول: التوكيد اللفظي.

حيث نلاحظ في هذا النوع أن الشاعر، قد أكّد اسم الاستفهام باسم استفهام مثله، فالأول مؤكَّد، والثاني مؤكِّد، نحو قول جرير:(... أين أين بَنُو بَدْرس وسيَّارُ).

ويتّضح لي هنا في توكيد الاسم بإعادة الاسم الأول بعينه، حيث يكون التوكيد موافقاً للمؤكَّد في اللفظ والمعنى، فالأول مُعرب مبتدأ، والثاني توكيد لفظي له، موافقاً للأول في اللفظ والمعنى. ويرى النحاة أن التوكيد اللفظي، هو تكرار ما قبله سواء كان اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو جملةً، أو يكون بتقوية المؤكَّد بذكر مرادفه في كون وجود ترادف تام بين الألفاظ، والجمل، أيّ بتقويته بما يوافقه معنىً[3].

النوع الثاني: التوكيد المعنوي.

1ـ التوكيد بلفظة(كل).

ففي موضعي هذا النمط، قد ورد التوكيد بلفظة(كل) مضافة إلى الضمير المتصل(هم) للجمع، موافقاً في ذلك المؤكَّد، نحو قول جرير:(... الناس كُلُّهُم)، حيث نلاحظ هنا أن الشاعر، قد أكّد في التركيب الأول لفظة(الناس) بلفظة(كل) مضافة إلى الضمير العائد على المؤكّد، حيث طابقه، وكذلك تبعت لفظة التوكيد (كُلّهم) المؤكَّد في إعرابه، وهو الرفع على الفاعلية.

---

(1) الرحرحان : جبل قرب عكاظ له يوم.

(2) الديوان : 300.

(3) انظر : أوضح المسالك : 336/3ـ338، وشرح التصريح على التوضيح : 126/2،127، وهمع الهوامع : 206/5.

ويرى النحاة أن لفظة(كل) تفيد العموم، والشمول، ويكون التوكيد بها لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم[1].

ويرى النحاة [2] أيضاً جواز توكيد الأسماء كلّها إلّا النكرة، فإنها لا تؤكّد على كل حالٍ، خلافاً للكوفيين القائلين بجواز توكيد النكرة بغير لفظها[3].

ولقد وضع النحاة [4] شروطاً للتوكيد بلفظة(كل)، ومن أهمها:

1ـ أن يكون المؤكّد بها غير مثنى، وهو المفرد، والجمع.

2ـ أن يكون قابلاً للتجزئة بذاته، أو بعامله، فالأول، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** ﴾[5]. والثاني كقولك:(اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ) فإن (العبد) يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز(جاء زيدٌ كُلُّهُ)، لأنه لا يتجزأ، لا بذاته، ولا بعامله.

3ـ أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكّد، فيطابقه في النوع، والتذكير، والتأنيث، أو في العدد(الإفراد، والتثنية، والجمع).

2ـ التوكيد بلفظة(كلا).

ورد في هذا النوع التوكيد بلفظة(كلا) مضافة إلى الضمير المتصل(هما) للمثنى المذكر، موافقاً في ذلك المؤكَّد، نحو قول جرير:(أتنسون يَوْمَيْ رحرحان كليهما)، حيث نلاحظ هنا أن الشاعر، قد أكّد لفظة(يَومَيْ) بلفظة(كليهما) مضافة إلى الضمير المتصل(هما) العائد على المؤكَّد وطابقه، وقد تبع المؤكِّد المؤكَّد في إعرابه، وهو النصب على المفعولية. ويرى النحاة أن التوكيد بلفظة(كلا) بمنزلة(كل) في المعنى[6].

---

(1) انظر : شرح المفصل : 41/3، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 319.

(2) انظر : شرح جمل الزجاجي : 267/1.

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 23/2.

(4) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 319،320، وشرح ابن عقيل : 94/3، وشرح التصريح على التوضيح : 122/2.

(5) الحجر : 30.

(6) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 321.

ولقد وضع النحاة [1] شروطاً للتوكيد بلفظة (كلا)، ومنها:

1ـ أن يؤكّد بها المثنى المذكّر.

2ـ أن تلي العامل.

3ـ أن تستعمل مضافة إلى ضمير يطابق المؤكّد لفظاً، ليحصل الربط بينه وبين متبوعه.

4ـ أنها لا تضاف إلى نكرة.

5ـ أن تكون مفردة في اللفظ، وإن أفادت معنى التثنية، خلافاً للكوفيين بتثنيتها لفظاً ومعنى[2].

(1) انظر : المتّبع في شرح اللمع : 410/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى : 320.

(2) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 13/2.

المطلب الثالث: البدل.

مدخل:

البصريون يسمّونه البدل، أمّا الكوفيون فاختلفوا في تسميته، فقال الأخفش: يسمّونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمّونه التكرير [1].

والبدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه، ممهّدٌ له بذكر متبوع قبله غير مقصود بالحكم المنسوب إليه[2].

ويقول فيه ابن يعيش:" ثانٍ [3] يُقدّرُ في موضع الأول"[4]. ويقول أيضاً:" الذي عليه الاعتماد من الاسمين، أعني البدل والمبدل منه، هو الاسم الثاني وذِكر الأول توطئة لبيان الثاني"[5].

أما الغرض من الإبدال، فهو أن يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله، وهو المبدل منه،لإفادة توكيد الحكم، وتقريره؛ لأن البدل في حكم تكرار العامل[6].

ويرى ابن جني أن البدل يجري مجرى التوكيد في التخفيف، والتشديد، ويكون مجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص، وأن العِبرة مِن البدل، هو أن يصلح لحذف الأول، وإقامة الثاني مقامه[7].

---

(1) انظر : ارتشاف الضرب : 619/2، وشرح التصريح على التوضيح : 155/2، وشرح الأشموني : 125/2، وهمع الهوامع : 212/5.

(2) انظر : المصادر السابقة، المواضع نفسها، وأوضح المسالك : 399/3، وشرح ابن عقيل : 112/3.

(3) يقصد بذلك البدل.

(4) شرح المفصل : 63/3.

(5) المصدر السابق : 66/3.

(6) انظر : شرح ابن الناظم : 553.

(7) انظر : اللمع في العربية : 144.

ويُقسّم النحاة [1] البدل إلى أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والبدل المُباين:(الغلط، والنسيان، والإضراب). وورد منها في الديوان:(بدل الكل من الكل).

ـ بدل كل من كل(البدل المطابق)[2]، وعطف البيان.

ونموذجه: إبدال الظاهر من الظاهر.

ورد هذا النموذج في خمسة وعشرين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: المبدل منه نكرة + البدل نكرة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

لَعَمْري لقد عالى على النّعشِ مُحْرِزٌ * فَتىً نالَ قِدْماً عِفّةً وَتَكَرُّما[3]**

الشاهد: قوله:(فَتىً) يجوز في هذا الاسم أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره:(هو)، أو بدل نكرة مرفوع محلاً، حيث أبدلها الشاعر من لفظة(مُحرِزٌ)، وهي مبدل منه نكرة ، وكذلك يجوز أن تقع كل لفظة منهما موقع الأخرى دون أن يحدث أيّ تغييرٍ في المعنى المقصود، وتُسمّى اللفظة الثانية بدلاً، لجواز وقوعها موقع الأولى، وتُسمّى أيضاً عطف بيان، لأنها وضّحت اللفظة الأولى وبيّنتها، ونلاحظ هنا التطابق بين البدل والمبدل منه في: الإفراد، والتذكير، والتنكير، وتبعه في الإعراب، وهو الرفع.

الصورة الثانية: المبدل منه نكرة + البدل معرفة.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

عَشِيّةَ لاقى القِرْدُ قِرْدُ مُجاشِعٍ * هِزَبْراً أبا شِبْلَينِ في الغِيلِ قَسوَرا[4]**

---

(1) انظر : أوضح المسالك : 401/3 ـ403، وشرح ابن عقيل : 112/3،113.

(2) هذا تعبير ابن مالك، وقد نصّ عليه في الألفية: ص:129 بقوله: **مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتَمِلْ *** عليه يُلفى أو كمعطوفِ بِبَلْ**

(3) الديوان : 647.

(4) المصدر السابق : 299.

الشاهد: قوله:(هِزَبراً أبا شبلين)،حيث نلاحظ هنا أن الشاعر في هذا البيت، قد أبدل المعرّف بالإضافة، وهو قوله:(أبا) من قوله:(أبا شبلين) المنصوب بالتبعية من المبدل منه الاسم النكرة المنصوب، وهو قوله:(هِزَبْراً)، فهو اسم نكرة المقصود به الأسد.

وقد خالف البدل هنا المبدل منه في التعريف والتنكير، حيث جاء البدل معرفةً، والمبدل منه نكرة.

الصورة الثالثة: المبدل منه معرفة + البدل معرفة.

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

إنّ الذي بَعَثَ النَّبِيَّ محمّداً * جَعَلَ الخِلافةَ في الإمامِ العادِلِ[1]**

الشاهد: قوله:(... النَّبيَّ محمّداً)، فـ(محمداً) وقع بدلاً معرفةً منصوباً بالتبعية، وعلاوة نصبه الفتحة، أما المبدل منه قوله:(النَّبيَّ) وهو اسم معرفة منصوب أيضاً، لأنه وقع مفعولاً به، فالمبدل منه هنا معرفة بـ(أل) إلّا أنها تحتاج إلى تعيين أشمل وأوضح، لأنها تنطبق على عدد كبير من الأشخاص، وكلمة(محمد) هنا، قد أزالت عن المعرفة المتقدمة عليها، وهي المبدل منه(النبيَّ) ما بها من غموض، ووضّحت المقصود منها توضيحاً كاملاً، أيّ أن المقصود بـ(النّبيَّ) هو(محمّد).

وعلى هذا، فيجوز أن تحلّ كل لفظة منهما محلّ الأخرى، دون تغيير في المعنى المراد منها، فتُسمّى الأولى مبدل منه، والثانية بدلاً، لجواز محلّها محل الأولى، وتُسمّى كذلك عطف بيان، لأنها وضّحت اللفظة الأولى.

التحليل:

ـ بدل كل من كل(البدل المطابق) وعطف البيان.

(1) الديوان : 514.

يرى النحاة في هذا النوع بأن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد[1]. ويسمّى البدل المطابق،لأنه بدل الشيء ممّا هو طبق معناه، ولا يحتاج هذا البدل إلى ضميرٍ يربطه بالمبدل منه، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، وهما متساويان في الدلالة[2].

ونموذج هذا النوع، هو: إبدال الظاهر من الظاهر:

ويجوز في هذا النوع أن يكون البدل والمبدل منه معرفتين، أو نكرتين، أو أحدهما نكرة، والآخر معرفة، حيث يقول الرضي:" اعلم أن البدل والمبدل منه، في الإبدال الأربعة، يقعان معرفتين، ونكرتين، والأول معرفة، والثاني نكرة، وعلى العكس"[3].

ففي الصورة الأولى من هذا النموذج ورد البدل والمبدل منه في قول جرير:(... مُحرِزٌ فتىً) نكرتين، وقد وافق هنا البدل المبدل منه في: التنكير، والعدد، وهو الإفراد، والتذكير، والإعراب، وهو الرفع، واتحادهما في المعنى، ولذلك سُمِّي بدل كل من كل، أو شيء من شيء، أو مطابق[4].

وفي الصورة الثانية، قد خالف البدل المبدل منه، وذلك في قول جرير:(... هِزَبْراً أبا شبلين) في التعريف والتنكير، حيث ورد البدل معرفة بالإضافة، والمبدل منه نكرة، حيث أبدل الشاعر هنا المعرفة من النكرة، وقد وافق البدل المبدل منه هنا في العدد، وهو الإفراد، والتذكير، والإعراب، وهو النصب. ومثله قوله تعالى:﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾[5].

(1) انظر : شرح جمل الزجاجي : 281/1.

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 553، وشرح التصريح على التوضيح : 156/2.

(3) شرح الكافية : 122/3.

(4) انظر : أوضح المسالك : 401/3، وشرح التصريح على التوضيح : 156/2.

(5) الشورى : 52،53.

وقد جوّز سيبويه[1] مجيء بدل المعرفة من النكرة ـ كما في قوله: مررتُ برجلٍ عبد الله. ويرى النحاة جواز مجيء البدل المعرفة من المبدل منه النكرة[2].

وفي الصورة الثالثة جاء البدل معرفة، والمبدل منه معرفة في قول جرير:(... النَّبيَّ محمداً)، حيث طابق البدل المبدل منه في كل وجوه المطابقة، وهي: التذكير، والتعريف، والعدد، والإعراب، وهو النصب. وهذا جائز عند النحاة، حيث يقول سيبويه[3]:" وأمّا المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فقولك: مررتُ بعبدالله زيد.

حيث نلاحظ في هذه الصورة عدم وجود ضمير يربط البدل بالمبدل منه، لعدم احتياج البدل المطابق إلى ضميرٍ يربطه بالمبدل منه، وذلك لأنه نفس المبدل منه في المعنى[4].

ـ أمّا عطف البيان، فهو التابع الجاري مجرى النعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة [5]. ويُؤتى به، لإيضاح متبوعه، وإزالة الاشتراك الكائن منه، وهو من تمامه، كما أن النعت من تمام المنعوت، أما من حيث التشابه بين عطف البيان وبدل الشيء من الشيء، أو الكل من الكل، فهو من حيث كل واحد منهما تابع، وأن الثاني هو الأول في الحقيقة، وفي كل واحد منهما بيان وتوضيح للأول، وأن الركن الثاني نفس الأول في المعنى، ولكنّهما يفترقان في أمور، أهمها[6]:

1ـ أن عطف البيان يكون في التقدير من جملة واحدة، أما البدل في التقدير من جملتين.

---

(1) انظر : الكتاب : 14/2.

(2) انظر : اللمع في العربية : 144.

(3) الكتاب : 16/2، واللمع في العربية : 144.

(4) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 156/2.

(5) انظر : أوضح المسالك : 346/3، وشرح ابن عقيل : 99/3، وشرح التصريح على التوضيح : 131/2.

(6) انظر : شرح المفصل : 72،71/3، وشرح التصريح على التوضيح : 132،131/2، وشرح الأشموني : 96،95/2.

2ـ أن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدل، لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لأنه يوافق متبوعه في التعريف والتنكير.

3ـ أن البدل يكون بالظاهر والمضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لأنه لا يكون مضمراً، أو تابعاً لمضمر.

4ـ أن البدل قد يكون غير الأول، كقولك: سلب زيدٌ ثوبه، وعطف البيان لا يكون غير الأول.

وخلاصة القول: أنه لا يجوز في كل بدل(مطابق)، أو(كل من كل) أن يقع عطف بيان وعلى العكس، ولكن يجوز في كل من كان عطف بيان أن يكون بدل(كل من كل) إلّا في مسألتين يختص بهما عطف البيان[1]:

الأولى: إذا كان ذكر عطف البيان واجباً، نحوك هندٌ قام زيدٌ أخوها، فـ(أخوها) عطف بيان من(زيد)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنه احتوى على ضميرٍ رابطٍ للجملة الواقعة خبراً لـ(هند)، وبالاستغناء عن لفظة(أخوها) تخلو الجملة المخبر بها من ضمير عائد.

الثانية: مالا يصلح حلوله محل الأول، فمن صوره المختلفة، أن يكون المتبوع منادى خالياً من(أل)، والتابع(عطف البيان) مُعرّفاً بها، نحو:(يا زيدُ الحارثُ)، وذلك لتعذّر نداء ما فيه(أل) بالياء.

(1) انظر : أوضح المسالك : 3/349،350، وشرح ابن عقيل : 3/100.

المطلب الرابع: عطف النسق.

مدخل:

عطف النسق، هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[1].

فالتسمية بحروف العطف للبصريين، وبحروف النسق للكوفيين[2]. وحروف العطف عند النحاة[3]، هي: الواو، والفاء، وثُم، وأو، ولا، وبل، ولكنْ، وأمْ، وإمّا.

وورد منها في الديوان: الواو، والفاء، وثُم، وأم، وأو.

ويُسمّى العطف بهذه الحروف بعطف النسق، لوجود التناسق والتتابع بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، والإعراب، ولذلك عرّفه ابن عصفور بقوله:" هو حملُ اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعها العرب لذلك"[4].

ويُفهم من ذلك أن عطف النسق يكون بين الاسم والاسم، أو الفعل والفعل، أو الجملة والجملة، بحيث يتحقق التناسق والتتابع بين العطوف والمعطوف عليه.

ويرى ابن عصفور أنه إذا وُجد اسمٌ معطوف على فعل، أو فعل معطوف على اسم، فلابدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد، أو المفرد في تقدير الجملة[5].

وقد قسّمتُ هذه المطالب إلى أقسام وفقاً لنوع أداة العطف، وإلى أنماط وفقاً لنوع الاسم العطوف والمعطوف عليه، وذلك على النحو الآتي:

---

(1) انظر : أوضح المسالك : 353/3، وشرح ابن عقيل : 101/3، وشرح التصريح على التوضيح : 134/2.

(2) انظر : شرح المفصل : 88/8.

(3) انظر : اللمع في العربية : 149.

(4) شرح جمل الزجاجي : 223/1.

(5) انظر : المصدر السابق، الموضع نفسه.

القسم الأول: العطف بـ(الواو).

ورد هذا القسم في أربعة عشر وست مائة موضعٍ من الديوان، وله الأنماط الآتية:

النمط الأول: مفرد + واو + مفرد.

ورد هذا النمط في ثلاثة وأربعين وثلاث مائة موضع، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: مفرد نكرة + واو + مفرد نكرة.

وردت هذه الصورة في ثمانية وثمانين موضعاً، ومثالها قول جرير:

نَمَتْهُ القُرُومُ الصِّيدُ مِن آلِ جَعْفَرٍ * وأَوْرَثَ مَجْداً في رِياحٍ وَسُؤْدَدا**[1]

الشاهد: قوله:(وسُؤددا) اسم مفرد منصوب بالتبعية وعلامة نصبه الفتحة، وهو اسم معطوف على قوله:(مَجداً) المعطوف عليه، وذلك بواسطة أداة العطف(الواو) التي تفيد مطلق الجمع بين المطوف والمعطوف عليه، ونلاحظ هنا إتباع الاسم المعطوف والمعطوف عليه في: الإفراد، والتنكير، والتذكير، والإعراب، وهو النصب.

الصورة الثانية: مفرد معرفة(اسم ظاهر) + واو + مفرد معرفة(اسم ظاهر).

وردت هذه الصورة في ثلاثة وخمسين ومئتي موضعٍ، ومثالها قول جرير:

لقد مَدَّني عَمروٌ وزيدٌ مِن الثَّرى * بأكْثَرَ مِمّا عند تَيمٍ وأطيبا**[2]

الشاهد: قوله:(زيدٌ) بالرفع اسم معطوف على قوله(عَمروٌ) المعطوف عليه بواسطة أداة العطف(الواو)، حيث شارك الاسم المعطوف المعطوف عليه في الفاعلية، وقد طابقه في: الإفراد، والتذكير، والتعريف، والإعراب، وهو الرفع.

الصورة الثالثة: المعطوف عليه(محذوف) + واو + مفرد معرفة(اسم ظاهر).

---

(1) الديوان : 144.

(2) المصدر السابق : 25.

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحد، ومثالها قول جرير:

يا مَسْلَمَ المُتَضَيّفُونَ إليكُمُ * أَهْلَ الرَّجاءِ طَلَبْتُ والتَّكْرِيمِ**[1]

الشاهد: قوله:(أهلَ الرجاءِ طلبتُ والتكريمِ)، فـ(التكريم) اسم معرفة مجرور وعلامة جرّه الكسرة، وهو اسم معطوف، أما المعطوف عليه فمحذوف هنا، وذليله هو الكلام الذي قبل الفعل(طلبتُ) المتصل به(تاء) الفاعل، وهو قوله:(أهلَ الرجاءِ)، فـ(أهلَ) اسم معرفة بالإضافة، أيّ:(طلبتُ أهلَ الرّجاءِ والتّكريمِ)، وذليل ذلك لفظة(الرّجاء) المذكورة في هذا البيت، وهي مضافة إليه مجرورة بالمضاف وعلامة جرّه الكسرة، حيث ناسبت حركتها حركة الاسم المعطوف المذكور في هذا البيت، وهو قوله:(التكريمِ)، فالواو هنا، قد أفادت العطف، والإشراك بين المعطوف عليه والاسم المعطوف.

الصورة الرابعة: مفرد معرفة(ضمير مستتر) + واو + نكرة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

وَرَجا الأَخَيْطِلُ مِن سَفاهَةِ رأيِهِ * ما لم يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنالا**[2]

الشاهد: قوله:(ما لم يكن وأبٌ)، حيث عطف الشاعر الاسم النكرة قوله:(أبٌ) بحرف(الواو) على الضمير المستتر في(يكن)، وتقديره:(هو)، وكان هذا العطف من غير فاصل بينهما.

النمط الثاني: جملة فعلية + واو + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في خمسة وعشرين ومئتي موضعٍ، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماض + واو + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في سبعة وعشرين ومائة موضعٍ، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 668.

(2) المصدر السابق : 562.

لقد وَلَدَتْ أُمُّ الفَرَزْدَقِ فاجِراً * وجاءتْ بوَزْوازٍ قَصِيرِ القَوائمِ[1]**

الشاهد: قد جمعتْ وأشركتْ (واو) العاطفة في هذا البيت بين الجملتين الفعليتين: فجملة(جاءتْ ...) فعلية فعلها ماضٍ، وهي معطوفة على جملة(لقد ولَدَتْ ...)، وهي فعلية فعلها ماضٍ أيضاً.

إن الفاعل في جملة المعطوف عليه، هو قوله:(أُمُّ الفرزدق)، أما جملة المعطوف، فقد جاء فيها الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره:(هي) عائد على أُم الفرزدق.

الصورة الثانية: فعل ماض + واو + فعل ماض + واو + اسم(محذوف العامل).

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

حَمَيْنا يومَ ذي نَجَبٍ حِمانا * وأَحْرَزْنا الصّنائعِ والنِّهابا[2]**

الشاهد: فالواو هنا حرف عطف، حيث اشركتْ في الزمان، والنوع بين الجمل:(حَمَيْنا ...)، و(أحرزنا ...) و(النِّهابَ)، أيّ:(أحرزنا الصّنائعَ، وأحرزنا النِّهابَ)، فـ(النِّهابَ) اسم معطوف(محذوف العامل) على جملة(أحرزنا الصنائع).

الصورة الثالثة: فعل مضارع + واو + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في خمسة وأربعين موضعاً، ومثالها قول جرير:

نُعَشِّيها الغَبُوقَ[3]على بَنِينا * ونُطْعِمُها المُحيلَ على الصِّغارِ[4]**

---

(1) الديوان : 704.

(2) المصدر السابق : 92.

(3) الغبوق : ما يشرب بالعشيّ. القاموس المحيط : مادة (غبق).

(4) الديوان : 365.

الشاهد: قوله:(نُعشِّيها ...)، و(نُطعمُها ...)، حيث نلاحظ العطف بين الجملتين المضارعتين بـ(الواو)، فالفعلان مضارعان، وقد جاء فاعلهما ضميراً مستتراً وجوباً، تقديره:(نحن) في الجملتين.

الصورة الرابعة: فعل أمر + واو + فعل أمر.

وردت هذه الصورة في واحد وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

زُورُوا يزِيدَ، فإنّ اللهَ فَضَّلَهُ * واسْتَبْشِرُوا بمَرِيعِ النَّبْتِ مَحبُورِ**[1]

الشاهد: عطف الشاعر هنا بواسطة حرف العطف الواو جملة(استبشرُوا)، وهي جملة فعلية(فعلها أمر) على جملة(زُورُوا ...)، وهي فعلية فعلها أمر أيضاً.

الصورة الخامسة: فعل أمر + واو + فعل أمر + واو + اسم(محذوف العامل).

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

وَاسأَلْ ذَوِي يَمَنٍ إذا لاقَيْتَهُمْ * وَاسْأَلْ قُضَاعَةَ كُلَّها وَنِزارا**[2]

الشاهد: فالواو هنا حرف عطف، حيث أشركتْ في الزمان، والنوع بين الجمل:(اسْأَلْ ذَوِي يَمَنٍ)، و(اسْأَلْ قُضَاعَةَ)، و(نِزارَ)، فـ(نِزارَ) اسم معطوف بإسقاط العامل على جملة (واسْأَلْ قُضَاعَةَ)، حيث نلاحظ كل جملة من هذه الجمل بها فعل أمر، أما الفاعل فقد وقع ضميراً مستتراً وجوباً، وتقديره:(أنت) عائد على الفرزدق.

الصورة السادسة: (لا) الناهية + فعل مضارع + واو + فعل أمر.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

---

(1) الديوان : 307.

(2) المصدر السابق : 276.

فَلا تُكثِرُوا طُول شَكّ الخِلاج * وَشُدُّوا على العِيسِ[1] أكْوارَها[2]**

الشاهد: قوله:(وَشُدُّوا ...) جملة فعلية فعلها أمر، وهي معطوفة بواسطة حرف العطف(الواو) على جملة(فلا تُكثِرُوا ...)، وهي مضارعية مسبوقة بـ(لا) الناهية.

الصورة السابعة: فعل مضارع + واو + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، ومثالها قول جرير:

فَجَعَ الأجارِبُ بالزّبَيرِ وَمِنْقَرٌ * لمْ يَخْتِلُوكَ وجاهَرُوكَ جِهارا[3]**

الشاهد: قوله:(لم يختلوكَ وجاهروكَ...)، فالضمير المتصل(الواو) في هذين الجملتين:(يختلوكَ)، و(جاهروكَ ...) عائد على قوله:(الأجاربُ)، وهم قوم بنو كعب بن سعد بن زيد مناة، أما الضمير المتصل(الكاف) في هذين الجملتين فعائد على الفرزدق، حيث عطف الشاعر هنا الجملة الفعلية الماضوية قوله:(وجاهروكَ ...) على الجملة الفعلية المضارعية المسبوقة بـ(لم) النافية الجازمة، وذلك في قوله:(لم يختلوكَ).

الصورة الثامنة: فعل ماض + واو + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

تَصَيَّدْنَ القُلُوبَ بِنَبْلِ جِنٍّ * وَنَرْمِي بَعْضَهُنّ فَلا نَصِيدُ[4]**

الشاهد: حيث عطف الشاعر الجملة الفعلية المضارعية قوله:(نَرمي ...) بواسطة أداة العطف(الواو) على الجملة الفعلية الماضوية قوله:(تَصيّدن ...).

النمط الثالث: شبه جملة + واو + شبه جملة.

---

(1) العيس : ماء الفحل. القاموس المحيط : مادة (عيس).

(2) الديوان : 384.

(3) المصدر السابق : 279.

(4) المصدر نفسه : 176.

ورد هذا النمط في خمسة وأربعين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: حرف جر + اسم ظاهر + واو + حرف جر + اسم ظاهر.

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع، ومثالها قول جرير:

إذا عَدَّتْ مَكارِمَها تَمِيمٌ * فَخَرْتَ بِمِرْجَلٍ وَبِعَقْرِ نابِ**[1]

الشاهد: قوله:(فخرْتَ بِمِرْجَلٍ وَبِعَقْرِ نابِ)، حيث عطف الشاعر شبه الجملة من الجار والمجرور في قوله:(بعقر ناب) على شبه الجملة قوله:(بِمِرْجَلٍ) من الجار والمجرور، وذلك بواسطة حرف العطف(الواو)، ونلاحظ هنا أيضاً أن الشاعر أعاد حرف الجر(الباء) مع المعطوف.

الصورة الثانية: حرف جر + اسم ظاهر + واو + اسم ظاهر + واو + اسم ظاهر.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

سِرْنا مِنَ الدَّامِ والرَّوحانِ والأُدَمَى * تَنْوِي يَزِيدَ يَزِيدَ المَجْدِ والخِيرِ**[2]

الشاهد: عطف الشاعر هنا الاسمين الظاهرين في قوله:(الرّوحانِ)، و(الأُدَمَى) من غير إعادة حرف الجر معهما على لفظة(الدَّامِ)، وهذه اللفظة بها حرف الجر(مِنْ)، وذلك في قوله:(مِن الدَّامِ)، وهي المعطوف عليه.

الصورة الثالثة: حرف جر + اسم ظاهر + واو + اسم ظاهر.

وردت هذه الصورة في ستة وثلاثين موضعاً، ومثالها قول جرير:

مَشَيتُ على العَصَا وَحَنَوْنَ ظَهرِي * وَوَدَّعْتُ المَوَارِكَ**[3] **والزّماما**[4]

---

(1) الديوان : 44.

(2) المصدر السابق : 305.

(3) الموارك : قادمة الرحل. القاموس المحيط : مادة (مرك).

(4) الديوان : 630.

الشاهد: حيث عطف الشاعر قوله:(حنون ظهري) المكوّنة من المضاف والمضاف إليه على قوله:(العصا) المجرورة بحرف الجر(على)، وذلك بواسطة حرف العطف(الواو)، ونلاحظ في هذا التركيب عدم إعادة حرف الجر مع الاسم المعطوف، أيّ في التقدير:(وعلى حنونَ ظهري).

القسم الثاني: العطف بـ(الفاء).

ورد هذا القسم في ثمانية وعشرين موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول: مفرد + فاء + مفرد.

ورد هذا النمط في موضعين، وله صورة واحدة، وهي: معرفة + فاء + معرفة. ومثالها قول جرير:

أَزُرْتَ دِيارَ الحَيّ أَمْ لا تَزُورُها؟ * وَأَنّى مِن الحَيّ الجِمادُ فَدُورُها[1]**

الشاهد: عطف الشاعر هنا لفظة(دُورُها)، وهي معرفة بالإضافة من الضمير المتصل(الهاء)، وكان هذا العطف بواسطة حرف(الفاء) على المعطوف عليه قوله:(الجمادُ)، وهو اسم معرفة بـ(أل) ، حيث أفاد حرف العطف(الفاء) الترتيب والتعقيب.

النمط الثاني: جملة فعلية + فاء + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في ستة وعشرين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماض + فاء + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في عشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

هَزّوا السُّيُوفَ فأَشْرَعُوها فِيكُمُ * وَذَوابِلاً يَخْطِرْنَ كالأَشْطانِ[2]**

---

(1) الديوان : 321.

(2) المصدر السابق : 725.

الشاهد: حيث عطف الشاعر جملة(فأشْرَعُوها)، وهي فعلية(فعلها ماضٍ) على جملة(هَزّوا السّيُوفَ)، وهي فعلية(فعلها ماضٍ) أيضاً، وذلك بواسطة حرف العطف(الفاء) الذي أفاد الترتيب والتعقيب.

الصورة الثانية: فعل مضارع + فاء + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

تَبْدُو فَتُبْدِي جَمالاً زانَهُ خَفَرٌ * إذا تَزَأزَأتِ السُّودُ العَناكِيبُ**[1]

الشاهد: قوله:(فَتُبدي جمالاً) جملة فعلية(فعلها مضارع) معطوفة على جملة(تَبْدُو)، وهي فعلية(فعلها مضارع) أيضاً، أما الفاعل فقد وقع ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره:(هو) العائد على أيوب بن سليمان.

وكان هذا العطف بواسطة حرف العطف(الفاء) الذي أفاد الترتيب، والتعقيب.

الصورة الثالثة: فعل أمر + فاء + فعل أمر.

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، ومثالها قول جرير:

قِفُوا فاسْأَلُوا الأقوامَ مَنْ يُنْهِلُ القَنا * وَمَنْ يَكْشَفُ البلوى وَمَنْ يَمْنَعُ الأصلا**[2]

الشاهد: قوله:(قِفُوا فاسْأَلُوا ...)، فجملة:(فاسْأَلُوا ...) فعلية(فعلها أمر) معطوفة على جملة(قِفُوا)، وهي فعلية(فعلها أمر) أيضاً، وذلك باستعمال حرف العطف(الفاء) الذي أفاد الترتيب، والتعقيب.

القسم الثالث: العطف بـ(ثُمَّ).

وله نمط واحد، وهو: جملة فعلية + ثم + جملة فعلية.

وقد ورد هذا النمط في واحد وثلاثين موضعاً، وله الصور الآتية:

---

(1) الديوان : 49.

(2) المصدر السابق : 523.

الصورة الأولى: فعل ماض + ثُم + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً، ومثالها قول جرير:

نَبَّأتَ أنَّكَ بالخابُورِ مُمْتَنِعٌ * ثُمَّ انْفَرَجْتَ انْفِراجاً بَعْدَ إقْرارِ**[1]

الشاهد: عطف الشاعر هنا جملة(انفرجتَ انفراجاً)، وهي فعلية فعلها ماض على جملة(نبّأتَ)، وهي فعلية فعلها ماض أيضاً، وذلك بواسطة حرف العطف(ثُم) الذي أفاد التشريك في الحكم، والترتيب، والتعقيب بمهلة.

الصورة الثانية: فعل مضارع + ثُم + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

لقد شَدَّ بالخَيْلِ الهُذَيلُ عَلَيْكُمُ * عِنانينِ يُمْضِي الخَيْلَ ثُمَّ يُعِيْدُها**[2]

الشاهد: قوله:(يُمضِي الخيلَ ثم يُعيدُها)، فجملة(يُعيدُها) فعلية فعلها مضارع، أما الفاعل فوقع ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره:(هو) عائد على الهذيل، والضمير المتصل(الهاء) بالفعل معرب مفعولاً به، حيث عطف الشاعر هذه الجملة على جملة(يُمضي الخيلَ)، وهي فعلية فعلها مضارع أيضاً، حيث وقع الفاعل فيها ضميراً مستتراً جوازاً، تقديره:(هو) عائد على الهذيل، وقوله:(الخيلَ) وقعت مفعولاً به، وهذا العطف، كان بواسطة حرف العطف(ثُم) الذي أفاد التشريك في الحكم، والترتيب، والتعقيب بمهلة.

الصورة الثالثة: فعل أمر + ثُمَّ + فعل أمر.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

يَخْزى الوَشِيظُ إذا قال الصَّمِيمُ لهم: * عُدُّوا الحَصَى ثُمّ قِيسُوا بالمقَاييسِ**[3]

---

(1) الديوان : 383.

(2) المصدر السابق : 190.

(3) المصدر نفسه : 395.

الشاهد: حيث عطف الشاعر الجملة الفعلية قوله:(قِيسُوا...)، وهي فعلية فعلها أمر على قوله:(عُدُّوا الحَصَى)، وهي فعلية فعلها أمر أيضاً، حيث استخدم الشاعر حرف العطف(ثم) الذي أفاد التشريك في الحكم، والترتيب، والتعقيب بمهلة.

القسم الرابع: العطف بـ(أَمْ).

وله نمط واحد، وهو: جملة فعلية + أَمْ + جملة فعلية.

وقد ورد هذا النمط في تسعة مواضع، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماض + أَمْ + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

حَيِّ الدِّيارَ على سَفَيِ الأعاصِيرِ * أَسْتَنْكَرَتْنِيَ أَمْ ضَنَّتْ بِتَخْبِيرِي[1]**

الشاهد: قوله:(أستنكرتني أم ضنّنتْ بتخبيري)، حيث عطف الشاعر جملة(ضَنّتْ بتخبيري)، وهي فعلية فعلها ماض على جملة(استنكرتني)، وهي فعلية فعلها ماض أيضاً، وذلك بواسطة أداة العطف(أمْ)، وهي هنا منقطعة، ومعناها الإضراب،أي:(بل)، إذْ التقدير: استنكرتني بل ضَنّتْ بتخبيري.

الصورة الثانية: فعل مضارع + أَمْ + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

يا لَيْتَ شِعْرِي يَومَ دارَةِ صُلْصُلٍ * أَتُرِيدُ صُرْمي، أَمْ تُرِيدُ دَلالا[2]**

الشاهد: قوله:(أتُريدُ صُرمي، أَمْ تُريدُ دَلالا)، حيث عطف الشاعر الجملة الفعلية قوله:(تُريدُ دَلالا) على الجملة الفعلية المسبوقة بهمزة الاستفهام المغنية عن(أي) في قوله:(أتُريدُ صُرمي)، وذلك باستخدام أداة العطف(أَمْ)، وهي متصلة

(1) الديوان : 303.

(2) المصدر السابق : 560.

هنا، لأن الكلام الذي بعدها متصل بما قبلها، وكان مشاركاً له في الحكم، والتقدير هنا: أيُّهما تُريدُ صُرمي أم تُريدُ دَلالا.

الصورة الثالثة: فعل مضارع + أَمْ + فعل مضارع + أَمْ + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

أَتَزُورُ أُمَّ محمدٍ، أمْ تَهْجُرُ * أَمْ عادَ قَلْبَكَ بَعضُ ما تَتَذَكّرُ**[1]

الشاهد: عطف الشاعر الجملة الفعلية قوله:(أَمْ تهجرُ) على الجملة الفعلية المسبوقة بهمزة الاستفهام في قوله:(أتزور أُمَّ محمدٍ)، وذلك باستعمال أداة العطف(أَمْ)، وهي هنا متصلة، وكان الكلام الذي بعدها متصلاً بما قبلها، ومشاركاً له في الحكم، ثم بعد ذلك عطف الشاعر الجملة الفعلية الماضوية في قوله:(أَمْ عاد ...) على الجملة الفعلية(أَمْ تهجرُ)، وذلك باستعمال أداة العطف(أَمْ) أيضاً.

الصورة الرابعة: فعل ماض + أَمْ + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

أَزُرْتَ دِيارَ الحَيِّ أَمْ لا تَزُورُها؟ * وأنّى مِن الحَيِّ الجِمادُ فَدُورُها**[2]

الشاهد: قوله:(لا تزورها) جملة فعلية مضارعية منفية، وهي معطوفة على الجملة الفعلية المسبوقة بهمزة الاستفهام ذات الفعل الماضي في قوله:(أزرتَ ديارَ الحيّ)، وذلك باستخدام أداة العطف(أَمْ)، وهي متصلة هنا.

الصورة الخامسة: فعل مضارع + أَمْ + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في موضعين، ومثالها قول جرير:

أَتَعْرِفُ أَمْ أَنْكَرْتَ أطلالَ دِمْنَةٍ * بأَثْبِيتَ فالجَونَينِ بالٍ جَدِيدُها**[3]

---

(1) الديوان : 236.

(2) المصدر السابق : 321.

(3) المصدر نفسه : 189.

الشاهد: قوله:(أتَعرِفُ أَمْ أنكرت ...)، حيث عطف الشاعر هنا الجملة الفعلية الماضوية قوله:(أنكرتَ ...) على الجملة الفعلية المضارعية المسبوقة بهمزة الاستفهام في قوله:(أتعرِفُ ...)، وذلك باستخدامه أداة العطف(أَمْ) المتصلة هنا.

القسم الخامس: العطف بـ(أو).

ورد هذا القسم في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وله نمطان:

النمط الأول: مفرد + أو + مفرد.

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، وله صورتان:

الصورة الأولى: نكرة + أو + نكرة.

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، ومثالها قول جرير:

خَبِّرْ عَنِ الحَيِّ سِرّاً أو علانِيَةً * جادَتْكَ مُدجِنَةٌ في عَينها وَطَفُ**[1]

الشاهد: قوله:(سِرّاً، أو علانيةً)، حيث عطف الشاعر لفظة (علانيةً)، وهي اسم نكرة منصوب على لفظة(سِرّاً)، وهي اسم نكرة منصوب أيضاً، وذلك باستخدام أداة العطف(أو) التي أفادت في معناها هنا الإباحة، وقد طابق المعطوف المعطوف عليه في الإعراب.

الصورة الثانية: معرفة + أو + معرفة.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

فَلَيْتَكَ في شَنُوءةَ جارَ عَمْروٍ * وَجاوَرْتَ اليَحامِدَ أو هُدادا**[2]

الشاهد: قوله:(هُدادَا) في هذا البيت اسم معرفة، حيث يقصد الشاعر بهذا الاسم(ابن زيد مناة بن حجر)، وهو معطوف على لفظة(اليحامدَا)، وذلك باستعمال أداة العطف(أو) التي أفادت في هذا البيت معنى الشك.

---

(1) الديوان : 477.

(2) المصدر السابق : 171.

النمط الثاني: جملة فعلية + أو + جملة فعلية.

ورد هذا النمط في أربعة وعشرين موضعاً، وله الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل ماض + أو + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في ستة مواضع، ومثالها قول جرير:

إذا عَلِقَتْ مَخالِبُهُ بِقِرْنٍ * أصابَ القَلْبَ أو هَتَكَ الحِجابا**[1]

الشاهد: قوله:(هَتَكَ الحِجابا) جملة فعلية معطوفة على قوله:(أصاب القلبَ)، وهي جملة فعلية أيضاً، وفي كلتا الجملتين الفعل فيهما ماض، وقد استعمل الشاعر هنا أداة العطف(أو) التي أفادت معنى الإباحة.

الصورة الثانية: فعل ماضٍ ناقصٍ(ناسخٍ) + أو + فعل ماض.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، ومثالها قول جرير:

ماذا تَرى في عِيالٍ قد بَرِمْتَ بهم * لَمْ تُحْصَ عِدَّتُهُمْ إلّا بِعَدّادِ**

كانُوا ثَمانِينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً * لولا رَجاؤكَ قد قَتَّلْتُ أولادِي**[2]

الشاهد: قوله:(كانوا ثمانين أو زادُوا ثمانيةً)، فجملة(زادُوا ثمانيةً) فعلية ماضوية معطوفة على قوله:(كانُوا ثمانينَ)، وهي جملة فعلية ناقصة(ناسخة)، وهذا العطف بواسطة أداة العطف(أو) التي أفادت معنى الإضراب، أيّ: بل زادُوا.

الصورة الثالثة: فعل مضارع + أو + فعل مضارع.

وردت هذه الصورة في أربعة عشر موضعاً، ومثالها قول جرير:

هَلْ تَذْكُرُونَ بَلاءكُمْ يومَ الصَّفا * أو تَذْكُرُونَ فَوارِسَ المأمُورِ**[3]

---

(1) الديوان : 96.

(2) المصدر السابق : 188.

(3) المصدر نفسه : 235.

الشاهد: عطف الشاعر هنا جملة(تذكُرُونَ ...)، وهي فعلية فعلها مضارع على جملة(هل تَذكُرُونَ بلاءكم)، وهي فعلية فعلها مضارع مسبوق بأداة الاستفهام(هل)، وكان هذا العطف بـ(أو) التي أفادت معنى الإباحة.

الصورة الرابعة: فعل أمر + أو + فعل أمر.

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، ومثالها قول جرير:

خَلِيلَيّ هِيجَا عَبْرَةً، أو قِفَا بِنا * على مَنْزِلٍ بينَ النَّقِيعَةِ والحَبْلِ**[1]

الشاهد: فجملة الأمر هنا في قوله:(قِفا بِنا) معطوفة على جملة الأمر التي قبلها في قوله:(هِيجا ...)، وذلك بواسطة أداة العطف(أو) التي أفادت هنا معنى التخيير.

النمط الثالث: شبه جملة + أو + شبه جملة.

ورد هذا النمط في موضعين، وله صورة واحدة، وهي: حرف جر + اسم ظاهر + أو + حرف جر + اسم ظاهر. ومثالها قول جرير:

تَشْكُو جَوالِبَ دَامِياتٍ بالكُلَى * أو بالصِّفاحِ وَغَارِبٍ مَكْلُومِ**[2]

الشاهد: حيث عطف الشاعر هنا شبه الجملة من الجار والمجرور في قوله:(بالصِّفاحِ) على شبه الجملة من الجار والمجرور في قوله:(بالكُلَى) بواسطة حرف العطف(أو)، وقد أُعيد هنا حرف الجر مع المعطوف، وقد أفادت(أو) هنا معنى الشك.

---

(1) الديوان : 574.

(2) المصدر السابق : 668.

التحليل:

القسم الأول: العطف بـ(أو). حيث نلاحظ في صور أنماط هذا القسم، بأن(الواو) قد عطفت بين المفردات، والجمل، وأشباه الجمل، وقد أفادت أيضاً مطلق الجمع، والإشراك في الحكم، والإعراب بين المعطوف المعطوف عليه.

ويرى النحاة[1] أن(الواو) هي أمْ حروف العطف، وذلك لكثرة استعمالها، وهي تفيد مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وتشركهما في الإعراب والحكم، حيث تَعطِف المفردات، والجمل بنوعيها، وأشباه الجمل، وهذه (الواو) لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً، حيث ذهب الفرّاء، وثغلب، وهشام من الكوفيين، وقطرب من البصريين بأنها تفيد الترتيب، وقد خالفهم سيبويه في ذلك بقوله:" وإنّما جِئتَ بالواو، لِتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر"[2].

ويقول ابن السراج:" (الواو) ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً"[3].

أما في الصورة الثالثة من النمط الأول، فقد حُذف المعطوف عليه في قول جرير:(أهلَ الرجاءِ طلبتُ والتكريمِ)، فالواو حرف عطف، و(التكريم) اسم معطوف، والمعطوف عليه محذوف بعد الفعل(طلب)، لوجود الدليل في السياق، وهو قوله:(أهلَ الرجاءِ)، أيّ: طلبتُ أهلَ الرجاءِ والتكريمِ.

ويجوّز النحاة [4] حذف المعطوف عليه، لوجود الدليل في السياق.

وقد أشار بن مالك [5] إلى ذلك بقوله:

---

(1) انظر : اللمع في العربية : 149، والمتّبع في شرح اللمع : 423/2، والمقرب : 229/1، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، للطوفي، تح : محمد بن خالد الفاضل : 449، والجنى الداني : 158،159، ومغني اللبيب : 17/2، وشرح ابن عقيل : 102/3، وشرح التصريح على التوضيح : 135/2، وهمع الهوامع : 223/5.

(2) الكتاب : 216/2.

(3) الأصول في النحو : 55/2.

(4) انظر : أوضح المسالك : 397/3، وشرح ابن عقيل : 110/3.

(5) الألفية في النحو والصرف : 127.

وحَذْفَ متبوعٍ بَدا هُنا اسْتَبِحْ * وَعَطْفُكَ الفِعْلِ على الفِعْلِ يَصِح**

وفي الصورة الرابعة من النمط نفسه، قد عطف الشاعر الاسم النكرة قوله:(أبٌ) على المعرفة، وهي الضمير المستتر في الفعل الناقص(يكن)، نحو قوله:(ما لم يكن وأبٌ له لينالا). وكان هذا العطف من غير فاصل، سواء كان توكيداً، أو غير ذلك، وذلك للضرورة الشعرية.

ويرى النحاة[1] أنه كما يُعطف الظاهر على الظاهر يُعطف أيضاً الظاهر على المضمر، والمتصل بلا شرط، والمنفصل مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً، بشرط أن يكون بينهما فاصل، ولا يجوز العطف أيضاً على الضمير المستتر بدون فاصل، وذلك للضرورة الشعرية. وقد أشار ابن مالك[2] إلى ذلك بقوله:

أو فاصلٍ ما وبلا فصلٍ يَرِدْ * في النظمِ فاشِياً وَضِعْفَهُ اعْتَقِدْ**

حيث نلاحظ في النمط الثاني من هذا المطلب في الصورة الأولى منه عطف الفعل الماضي على الفعل الماضي، نحو قول جرير:(لقد ولدتْ ... وجاءتْ ...)، وفي الصورة الثالثة عطف الفعل المضارع على الفعل المضارع، نحو قول جرير:(نُعَشّيها ... ونُطعمها ...)، وفي الصورة السابعة عطف الماضي على المضارع، نحو قول جرير:(لم يختلوكَ، وجاهرُوكَ ...)، وفي الصورة الثامنة عطف المضارع على الماضي، نحو قول جرير:(تَصَيّدْنَ ... ونَرمي).

ويرى النحاة[3] جواز عطف الماضي على الماضي، والمضارع على المضارع، وجواز عطف المضارع على الماضي والعكس.

وكذلك في الصورة الرابعة، والسادسة من هذا النمط، حيث عطف الشاعر جملة فعلية إنشائية(طلبية) على جملة مثلها، حيث نلاحظ في الصورة الرابعة عطف

---

(1) انظر : شرح جمل الزجاجي : 242/1،243، وشرح ابن الناظم : 542،543، وشرح ابن عقيل : 108/3، وشرح التصريح على التوضيح : 150/2،151، وشرح الأشموني : 116/2، وهمع الهوامع : 266/5،267.

(2) الألفية في النحو والصرف : 127.

(3) انظر : شرح جمل الزجاجي : 250/1، وتسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد : 178، وشرح التصريح على التوضيح : 152/2، وهمع الهوامع : 271/5.

فعل الأمر على فعل الأمر، نحو قول جرير:(زُورُوا ... واسْتبشِرُوا)، وفي الصورة السادسة عطف جملة الأمر على جملة النهي، نحو قول جرير:(فلا تُكثِروا ... وشُدُّوا).

وقد أجاز النحاة[1] عطف الجملة الفعلية الإنشائية(الطلبية) على مثلها، ولا فرق بين أن تكونا متّحدتين في نوع الإنشاء، أو مختلفتين في ذلك، فإن كانتا من نوع واحد، كفعل الأمر مثلاً، أو الأولى من النهي، والثانية من الأمر، فقد اتّحدت الجملتان في الطلب، واختلفتا في نوع الفعل.

ونلاحظ أيضاً في الصورة الثانية، والخامسة من هذا النمط، بأن أداة العطف(الواو) اختصت بعطف عامل قد حُذف وبقى معموله، وهو عطف جملة على جملة، حيث نلاحظ في الصورة الثانية، نحو قول جرير:(وأحرزنا الصّنائعَ، والنّهابا)، فـ(النّهابَ) وقعت مفعولاً به لفعل محذوف ومعطوف على قوله:(أحرزنا)، وهو عطف جملة على جملة، أيّ: أحرزنا الصّنائعَ، وأحرزنا النّهابا.

وكذلك في الصورة الخامسة، نحو قول جرير:(واسألْ قُضاعةَ كلّها، ونزارا)، فـ(نزارَ) وقع هذا الاسم مفعولاً به لفعل محذوف ومعطوف على الفعل(اسألْ)، وهو عطف جملة على جملة، أيّ: واسألْ قُضاعةَ كلّها، واسألْ نزارا. ومثله قوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** ﴾[2]. أيّ: وألفوا الإيمان.

ويرى النحاة[3] جواز أن حرف العطف(الواو) يختص بعطف عامل قد حُذف من الجملة، وبقى معموله.

أما في الصورة الأولى من النمط الثالث، فقد جاء فيها المعطوف عليه اسماً ظاهراً مجروراً، أما الاسم المعطوف، فقد تكرّر معه حرف الجر، نحو قول جرير:(فخرتُ بمرجلٍ وبعقر نابٍ)، فـ(بمرجلٍ) وقعت معطوفاً عليه، وقد ذُكر معه

(1) انظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي : 118.

(2) الحشر : 9.

(3) انظر : أوضح المسالك : 397/3، وشرح ابن عقيل : 103/3، وشرح التصريح على التوضيح : 154/2، وهمع الهوامع : 225/5.

حرف الجر(الباء)، و(الواو) أداة عطفٍ، و(بعقر) اسم معطوف، حيث أُعيد معه حرف الجر، ومثله قوله تعالى:﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**﴾[1].

أما في الصورة الثانية من النمط نفسه، فقد المعطوف عليه اسماً ظاهراً مسبوقاً بحرف الجر، أما الاسم المعطوف فلم يتكرّر معه حرف الجر، وقد وقع بعده اسماً معطوفاً آخر، ولم يتكرّر معه حرف الجر أيضاً، نحو قول جرير:(سِرنا من الدّامِ والروحانِ والأُدَمى)، فـ(الروحانِ) اسم معطوف على قوله:(الدّام)، و(الأُدَمى) اسم معطوف على قوله:(الروحانِ). فهنا عطف الشاعر أكثر من معمول على عامل واحد.

ويرى النحاة بأنه قد يُعطف بالحرف على معمولٍ، ومعمولين، ومعمولات بعامل واحد[2].

وفي الصورة الثالثة أيضاً من النمط نفسه، قد جاء المعطوف عليه مسبوقاً بحرف الجر، أما الاسم المعطوف فلم يتكرر معه حرف الجر، نحو قول جرير:(مَشَيتُ على العصا وحنون ظهري).

القسم الثاني: العطف بـ(الفاء).

ويتّضح لي من خلال تتبّعي لنمطي هذا القسم، أن حرف العطف(الفاء)، قد عطف المفردات، والجمل، أما أشباه الجمل، فلم تَرِدُ في الديوان.

ففي صورة القسم الأول، قد عطف الشاعر الاسم المعرفة على الاسم المعرفة، نحو قوله:(... الجمادُ فَدُورُها)، حيث أفاد حرف العطف(الفاء) هنا الترتيب المعنوي[3].

وفي الصورة الأولى من النمط الثاني، قد عطف الشاعر جملة فعلية(فعلها ماضٍ) على مثلها، نحو قول جرير:(هَزُّوا السيوف، فأشرعُوها).

---

(1) فصّلت : 11.

(2) انظر : المقرب : 236/1، وهمع الهوامع : 269/5.

(3) انظر : مغني اللبيب : 180/1.

وفي الصورة الثانية من هذا النمط عطف المضارع على المضارع، نحو قوله:(تَبدُو فَتُبدي)، وفي الصورة الثالثة عطف الأمر على الأمر، نحو قوله:(قِفُوا، فاسألُوا ...).

ويرى النحاة أن حرف العطف(الفاء) يفيد الترتيب، والتعقيب مطلقاً، والتشريك في الحكم[1]. كما في صورة النمط الأول، وفي الصورة الثالثة من النمط الثاني.

حيث اختلف النحاة في إفادتها الترتيب، فمذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع، أما الفراء فموافق لهم في أنها للترتيب إلّا في الفعلين الذينِ أحدهما سبب الآخر[2]. وقد نقل السيوطي، والأزهري أن الفراء أنكر أن الفاء للترتيب مطلقاً[3].

ويرى النحاة أن أداة العطف(الفاء) تفيد السببية، وذلك إذا كان المعطوف بها متسبباً عن المعطوف عليه، إذا كان المعطوف بها جملة[4]. نحو قوله تعالى:﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ** ﴾[5].

القسم الثالث: العطف بـ(ثُمّ).

قد ورد في الصورة الأولى من هذا القسم عطف الفعل الماضي على الفعل الماضي، وذلك بواسطة أداة العطف(ثم)، نحو قول جرير:(نَبَّأتَ... ثم انفرجتَ)، وفي الصورة الثانية من النمط نفسه عطف الشاعر الفعل المضارع على الفعل المضارع بواسطة أداة العطف(ثم)، نحو قول جرير:(يُمضي الخيلَ ثم يُعيدها)، أما في الصورة الثالثة من النمط نفسه، فقد عطف الشاعر فعل الأمر على فعل الأمر بواسطة أداة العطف(ثم)، نحو قول جرير:(عُدُّوا الحصى ثم قِيسُوا).

---

(1) انظر : الكتاب : 438/1، والجنى الداني : 61.

(2) انظر : شرح جمل الزجاجي : 228/1.

(3) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 138/2،139، وهمع الهوامع : 232/5.

(4) انظر : المصدرين السابقين، الموضعين أنفسهما.

(5) القصص : 15.

ويرى النحاة[1] أن(ثُمّ) حرف عطف، يَعطف مفرد على مفرد، وجملة على جملة، ويفيد التشريك في الحكم، والترتيب بمهلة، والتراخي، وهو مذهب الجمهور، خلافاً لقطرب الذي يرى أنها لا تفيد ذلك.

القسم الرابع: العطف بـ(أمْ).

يرى النحاة[2] أن(أمْ) نوعان: متصلة، ومنقطعة(منفصلة).

حيث ورد في الصورة الأولى من هذا القسم(أمْ) منقطعة، ومعناها الإضراب، نحو قول جري:(... أستنكرتني أمْ ضنّتْ بتخبيري)، وهي هنا وقعت بين جملتين مستقلتين في معناهما، ولكل منهما معنى خاص[3]. وليس قبلها إحدى الهمزتين التي للتسوية، أو للتعيين[4]. وقد أفادت معنى الإضراب الذي لا يفارقها على رأي الجمهور[5]. حيث يقول ابن مالك[6]:

وبانقطاعٍ وبمعنى بَلْ وَفَتْ * إنْ تَكُ مِمّا قُيِدَتْ بِهِ خَلَتْ**

أما في الصورة الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، فقد وردت فيهنّ(أمْ) متصلةً. حيث تمّ العطف في الصورة الثانية الفعل المضارع على الفعل المضارع بواسطة(أمْ)، وهي مسبوقة بهمزة استفهام مغنية عن(أي)، نحو قول جرير:(أتريدُ صُرمي، أمْ تريدُ دَلالا)، وفي الصورة الثالثة عطف الشاعر الفعل المضارع على الفعل المضارع، وكذلك عطف على الفعل المضارع الثاني الفعل الماضي بواسطة أداة العطف(أمْ)، وهي مسبوقة بهمزة استفهام، نحو قول جرير:(أتزورُ أُمَّ محمدٍ، أمْ تهجرُ، أمْ عاد ...)، وفي الصورة الرابعة عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي بواسطة أداة العطف(أمْ) المسبوقة بهمزة الاستفهام، نحو قول جرير:(أزرْتَ

---

(1) انظر : اللمع في العربية : 150، والجنى الداني : 426، ومغني اللبيب : 137/1، وشرح التصريح على التوضيح : 140/2، وهمع الهوامع : 236/5.

(2) انظر : مغني اللبيب : 67،63/1، وهمع الهوامع : 243،239/5.

(3) انظر : الجنى الداني : 205، وهمع الهوامع : 242/5.

(4) انظر : المقرب:231،230/1، وشرح التصريح على التوضيح : 144/2، وهمع الهوامع : 242/5.

(5) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 144/2.

(6) الألفية في النحو والصرف : 126.

ديارَ الحَيّ أمْ لا تزورها)، وفي الصورة الخامسة عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع بواسطة أداة العطف(أَمْ) المسبوقة بهمزة الاستفهام، نحو قول جرير:(أتعرف أمْ أنكرت ...). ويرى النحاة[1] أنه يجوز عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع، وبالعكس، خلافاً لبعضهم. ولقد وضع النحاة[2] شروطاً لـ(أمْ) المتصلة، ومنها:

1ـ أن يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها، ومشاركاً له في الحكم.

2ـ أن تقع بعد همزة يطلب بها م بـ(أمْ) التعيين.

3ـ أن تقع بهمزة التعيين بين مفردين، وبين جملتين ليستا في تأويل مفردين.

القسم الخامس: العطف بـ(أو).

وهذه الأداة لها دلالات كثيرة، وورد منها في الديوان الآتي:

ـ **الشّك:** نحو قول جرير في الصورة الثانية من النمط الأول:(وجاوزتَ اليحامدا أو هُدادا)، وكذلك قوله في صورة النمط الثالث:(تشكو بالكُلى، أو بالصّفاح). ومثله قوله تعالى:﴿ **قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ** ﴾[3].

ـ **الإباحة:** نحو قول جرير في الصورة الأولى من النمط الأولى من النمط الأول:(خبِّرْ عن الحيّ سِرّاً، أو علانيةً)، وكذلك قوله في الصورة الأولى من النمط الثاني:(أصابَ القلبَ، أو هتكَ الحجابا)، وكذلك في الصورة الثالثة من هذا النمط قوله:(هل تذكُرُونَ بلاءكُم ... أو تذكُرُونَ فوارسَ المأمور).

ـ **التّخيير:** نحو قوله في الصورة الرابعة من النمط الثاني:(خليليّ هِيجا عَبْرَةً، أو قِفا ...).

---

(1) انظر : شرح الكافية : 87/3.

(2) انظر : شرح التصريح على التوضيح : 142/2،143، وشرح الأشموني : 103/2،104، وهمع الهوامع : 239/5.

(3) الكهف : 19.

ـ **الإضراب:** نحو قوله في الصورة الثانية من النمط الثاني:(... كانوا ثمانين، أو زادُوا ثمانيةً ...)، وهي هنا بمعنى الإضراب، أيّ:(بَلْ)، والتقدير: كانوا ثمانين، بل زادُوا ثمانيةً. وهذه المعاني ذكرها النحاة المتأخرون[1].

وهنا أُريد أن أشير إلى أنه، قد تداول عند بعض النحاة[2] بيتاً شعرياً منسوباً إلى جرير، حيث اسْتُعْمِلَ فيه(أو) العاطفة بمعنى(الواو)، وذلك في قولهم:

جاءَ الخِلافَةَ أو كانتْ لَهُ قدرا * كما أتى رَبَّهُ موسى على قدر**

ولكنّني لمّا رَجعتُ إلى ديوان جرير، وشرحه[3]، لم أجد هذا البيت بهذا الاستعمال، بل وجدتُه في ديوانه بقوله:

نالَ الخِلافَةَ إذْ كانت لَهُ قدرا * كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدر[4]**

وقد بيّن ذلك ابن هشام[5] في كتابه المغني، حيث قال:" والذي رأيته في ديوان جرير(إذْ كانت)"[6]. وبيّن ذلك أيضاً الإمام السيوطي[7] في كتابه همع الهوامع، وأيّده في ذلك أيضاً الدكتور إميل بديع يعقوب[8] في كتابه(المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة).

---

(1) انظر : الجنى الداني : 228 ـ 230، ومغني اللبيب : 84/1 ـ 89، وشرح ابن عقيل : 105/3،106، وشرح التصريح على التوضيح : 144/2 ـ 146، وهمع الهوامع : 247/5،248.

(2) انظر : شرح ابن الناظم : 534، وشرح ابن عقيل : 106/3. وغيرهما.

(3) انظر : شرح ديوان جرير(المجموعة الكاملة)، تح : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي : 275/1.

(4) الديوان : 333.

(5) انظر : مغني اللبيب : 85/1.

(6) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(7) انظر : همع الهوامع : 249/5.

(8) انظر: المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة، لإميل بديع يعقوب: 425/1.

خاتمة البحث

الحمد للّه ربّ العالمين وبه نستعين، هذا، فقد وصلنا إلى المرحلة الأخيرة من مراحل البحث الشّاق المُمتع الذي كان بعنوان:(الجملة الفعلية في ديوان جرير) دراسة نحوية.

وللوصول إلى هذا الهدف، فقد عنى البحث بتوصيف الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، والتركيب الشرطي، والجملة الموسّعة، وذلك عن طريق وصفها في أنماط تشترك في ألفاظها التركيبية، كما اشتملتْ معظم هذه الأنماط على صور تختلف باختلاف الألفاظ وتركيبها داخل كل نمط، ثم تحليل هذه الأنماط والصور نحوياً.

وقد جرتْ عادة الباحثين المعاصرين أن يذكروا أهم النتائج التي توصّلوا إليها في نهاية البحث.

ولا أُريدُ هنا أن أذكر جميع المباحث التي تناولتُها بالدراسة، ولا أرى فائدة في العودة إلى ذكرها وتكرارها، بل سأكتفي بذكر القضايا اللغوية المهمة التي ظهرتْ في هذا البحث، وهي كالآتي:

ـ ورد الفعل(ترك) متعدياً إلى مفعولين، وهو بمعنى التحويل، وهو ما ذهب إليه أغلب النحاة، خلافاً لبعضهم الآخر الذين يذهبون إلى أن المنصوب الثاني يُعرب حالاً.

ـ ورود أفعال متعدية إلى مفعولها الأول بنفسها، وإلى الثاني بواسطة حرف جر محذوف، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج، وذهب الجمهور إلى أن حرف الجر المحذوف من المفعول الثاني سماعي لا يُقاس عليه، إذا لم يكن المفعول الثاني مصدراً مؤولاً، وذهب الأخفش الصغير إلى جواز الحذف مع غير المصدر بشرط تعيين المحذوف.

ـ ورد الفعل(نبّأ) متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل(مصدر مؤول)، وقد ألحقه سيبويه بالفعل(أعلم).

ـ ورد المفعولان الثاني، والثالث(مصدراً مؤولاً) للفعل(خبّر)، وقد ألحقه الفراء بالفعل(أعلم).

ومن خلال ما تتبّعتُ في كتب النحو لم أجد من النحاة من تكلّم عن تعدي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل(أسماء صريحة) في الشعر.

ـ وردت أفعال مبنية للمجهول، وهي متعدية إلى مفعول واحد، وهذا متفق مع الضوابط التي وضعها النحاة.

ـ ورد في الديوان من أدوات النفي:(ما، ولمّا، ولم، ولا، وليس، ولن)، وقد وضع النحاة شروطاً للتفرقة بين(لم)، و(لمّا)، وهذا يتفق مع ما ورد في الديوان.

ـ دخول(ما) النافية على الفعل المضارع، فنفته وأفادت نفي الحال، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة. بينما ذهب ابن مالك إلى أن(ما) النافية تكون لنفي المستقبل على قلّة، وهذا لم يرد في موضوع البحث.

ـ وردت أداة النفي(لا) داخلة على الفعل المضارع، فنفته في سياق الماضي بقرينة الفعل الماضي الناقص(كان)، و بـ(الأمس)، وهذا يخالف رأي النحاة الذين يرون بأن أداة النفي(لا) عندما تدخل على الفعل المضارع تخلّصه للمستقبل، ونص جرير يتفق مع قول ابن مالك الذي خالف رأي النحاة هنا.

ـ وردت(ليس) نافية في الديوان، حيث اختلف فيها النحاة بين الفعلية والحرفية، فهي عند ابن هشام فعل لا يتصرّف، وهي لنفي الحال، وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها حرف، وذهب المالقي إلى أنها فعل إذا وُجدت بخاصية من خواص الأفعال، وقد وافقه في ذلك العكبري، حيث يرى أنها فعل لتحملها الضمائر، لأن هذه الضمائر من خصائص الأفعال. وأنا أرى أن(ليس) فعل لقبولها الضمائر، كما ذهب إلى ذلك أغلب النحاة.

ـ ذكر النحاة من حالات تقديم المفعول به أن يكون ضميراً منفصلاً، لأن تأخره يؤدّي إلى اتّصاله، وهذا لم يرد في الديوان.

ـ ذكر النحاة جواز تقديم المفعول به، وهو(اسم ظاهر) على فعله، وهذا قد ورد منه في الديوان.

ـ ورد تقديم المفعول به وجوباً على فعله في الديوان، وهو اسم استفهام، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ في قضية حذف الفعل، فقد حُذف الفعل وجوباً في الديوان بعد(إذا)، حيث وقع بعدها اسم مرفوع للفعل المحذوف، وقد جوّزه النحاة.

ـ حُذف المفعول به من جملة الصلة، وهذا جائز عند النحاة.

ـ وقع في الديوان فعل الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، وهذا ضعيف يكون في الضرورة الشعرية، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك، والسيوطي، وأجازه في الاختيار الفراء، وتبعه ابن مالك، وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة.

ـ ملاحظة دخول(اللام) على الفعل الواقع في جواب(لولا) في حالة الإثبات، وحذفه في حالة النفي.

ـ مجيء جواب الشرط فعل أمر مقترن بـ(الفاء)، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ إثبات وحذف(اللام) الداخلة على الفعل الماضي الواقع في جواب(لو)، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ اختلف النحاة في قضية اجتماع الشرط، والقسم، وتحديد جواب كل منهما، وقد اتّضحت هذه القضية من خلال تحليل الأنماط التي تقدّم فيها أسلوب القسم على الشرط بأنه ليس هناك حذف، بل جملة الجواب المذكورة، هي جواب الشرط دون القسم، وجواب القسم، هو التركيب الشرطي المتكامل، وهو ما يُخالف معظم آراء النحاة القائلين بحذف جواب المتأخر منهما والاستغناء بجواب المتقدّم.

ـ ذهب النحاة إلى جواز جزم جواب الشرط بعد الطلب(الأمر)، أما ابن هشام يرى ذلك بضعف.

ـ وقع الاسم الواقع بعد(إذا) الشرطية على الفاعلية، وهذا رأي البصريين خلافاً لبعض الكوفيين الذين يرون أن الاسم الواقع بعد(إذا) مرفوع بالابتداء، والمرجّح فيما ذهب إليه البصريين.

ـ ورد في الديوان مجيء جملة الجواب فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لم) بعد(إذا)، وهذا قليل.

ـ دخول(لام) الأمر على الفعل المضارع المخاطب المبني للفاعل، وهذا قليل في رأي النحاة.

ـ لم يرد في الديوان دخول(لام) الأمر على صيغة بناء(ليفعل).

ـ لم يرد في الديوان دخول(لا) الناهية على فعل المتكلّم.

ـ وردت(لا) الناهية داخلة على فعلي المخاطب والغائب، وهذا يتفق مع رأي النحاة.

ـ نلاحظ دخول(لا) الناهية على الأفعال المضارعة، وهي متصلة بمجزومها، وهذا الأصل.

وهناك من النحاة من أجاز الفصل بينها وبين مجزومها، وهذا لم يرد في الديوان.

ـ ورد من أدوات الاستفهام في البحث:(الهمزة، وهل، وكيف).

ـ ورد من حروف النداء في الديوان:(يا ـ أ ـ أيا).

ـ ترجيح رأي البصريين حول المنادى بالفتح الموصوف بـ(ابن) لخفته، خلافاً للمبرد.

ـ حذف الفعل مع الفاعل في أسلوب النداء، كما يرى ذلك النحاة.

ـ استعمل الشاعر حرف النداء(يا) للندبة عند أمن اللبس، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ جواز حذف أداة النداء(يا) من المنادى عند أمن اللبس، وهذا يتفق مع رأي النحاة.

ـ جواز حذف المنادى، لقيام قرينة دالة عليه، وهو مفعول به، وهذا يتفق مع رأي النحاة.

ـ ورد في الديوان لأسلوب المدح(نِعم، وحبذا)، وللذّم(بئس، وساء).

ـ ترجيح إعراب المخصوص سواء كان (مذكوراً)، أو(محذوفاً) للمدح، أو الذّم على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وذلك لإبقاء جملة المدح، أو الذم على فعليتهما، وهذا الإعراب قد أجازه النحاة.

ـ ورد المخصوص بالمدح أو الذم(مذكوراً، ومحذوفاً)، وهذا جائزٌ عند النحاة.

ـ الأخذ بالمذهب المشهور في إعراب(حبذا)، وهو أن تكون(حبّ) فعلاً ماضياً، و(ذا) الفاعل، والمخصوص متأخر عنهما وجوباً، وهو مُعرب خبر لمبتدأ محذوف.

ـ ورد في الديوان جواز الجمع بين الفاعل الظاهر، والتمييز في فعلي المدح والذم(نعم، وبئس)، وقد اختلف النحاة في هذه القضية، وأنقسموا إلى مذهبين، مذهب جوّز ذلك ولكن بشرط أن أفاد معنى التوكيد، ومذهب قال بالمنع مطلقاً، وعلى هذا فإن جرير يتفق مع المذهب الأول الذي قال بالجواز.

ـ ترجيح مذهب البصريين، والكسائي من الكوفيين على أن(نعم، وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرّفان.

ـ الأخذ برأي جمهور البصريين، والكسائي من الكوفيين على أن الاسم المرفوع الواقع بعد(نعم، وبئس) مرفوع بهما.

ـ لم يتغيّر في الديوان المخصوص الواقع بعد(ذا) الإشارة المعربة فاعلاً في الديوان، وهذا يتفق مع رأي النحاة.

ـ الأخذ برأي سيبويه، وابن خروف، وعبد السلام هارون في إعراب(ما) الواقعة بعد الفعل(ساء) على أنها فاعل، وهي معرفة تامة.

ـ ورد في الديوان حرف(يا) الداخل على(حبّذا) ليس للنداء، أو للدلالة على اسمية(حبذا)، وإنما كان لمجرّد التنبيه، كما يرى ذلك النحاة.

ـ لم يرد في الديوان تقدّم المخصوص بالمدح، أو الذم على فعله.

ـ لم يرد في الديوان استعمال أسلوب الذم(لا حبّذا).

ـ لم يرد في الديوان من حروف القسم إلّا:(الباء)، و(الواو).

ـ ورد في الديوان أداة القسم(مذكورةً)، و(محذوفة).

ـ ورد في الديوان القسم(صريح)، و(مقدّر).

ـ ورد في الديوان المقسم به (مذكوراً)، و(محذوفاً). وكذلك المقسم عليه (مذكوراً)، و(محذوفاً).

ـ ورد في الديوان جواب القسم محذوفاً جوازاً، ووجوباً، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ حذف الفعل مع الفاعل في أسلوب القسم، لكثرة الاستعمال، ووجود ما يدل عليه، وقد ظهر الفعل مع(باء) القسم، لأنها الأصل، وغير هذا ورد الفعل من غير أداة القسم، ولكن البعض الآخر ورد الفعل محذوفاً مع أداة القسم الأخرى المستخدمة في الديوان.

ـ ورد في الديوان من أسلوب التحذير:(إيّاكَ)، و(إيّانا). كما حُذف الفعل مع الفاعل في هذا الأسلوب بعد هذين اللفظتين الواردتين في الديوان، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ ورد في الديوان المحذّر منه (مذكوراً)، و(محذوفاً).

ـ ورد في الديوان حرف(الواو) قبل المحذّر منه، حيث اختلف النحاة في إعرابها، فذهب الكثيرون، ومنهم السيرافي، وابن عصفور إلى أن المحذّر منه معطوفاً على لفظة(إيّاك) والكلام جملة واحدة، بينما ذهب ابن طاهر، وابن خروف إلى أنه منصوب بفعل محذوف، وهو من قبيل عطف الجُمل، بينما اختار ابن مالك مذهباً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً على مفرد.

ـ ورد في الديوان استعمال أسلوب التحذير بلفظة(إيّانا) لجمع المتكلمين، وهذا ضعيفٌ، وقال به بعض النحاة، وهو شاذٌ عندهم.

ـ لم يرد في الديوان حذف عامل المفعول المطلق جوازاً.

ـ لم ترد في الديوان لفظتي(بعض)، و(أي) المضافتين إلى المصدر.

ـ ورد في الديوان مجيء المفعول له نكرة، وهذا ما اشترطه الجرمي، والمبرد، والرياشي، وردّه سيبويه والجمهور، كما ورد معرفة أيضاً، وهذا ما ذهب إليه النحاة.

ـ اختلف النحاة في إعراب لفظة(حين) عند إضافتها إلى الجملة، حيث ذهب جمهور البصريين إلى جواز الإعراب إذا أُضيفت إلى جملة فعلية فعلها مضارع، أو جملة اسمية، ولا يجوز البناء إلّا إذا أُضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ، أما الكوفيون فيرون أنه ما أُضيف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواءً أُضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ، أو مضارعٍ، أو جملة اسمية، وقد أيّد ابن مالك مذهب الكوفيين هنا.

ـ لم يرد في الديوان لفظتا(فوق)، و(تحت) متصرّفتين بـ(مِنْ).

ـ لم يرد المفعول معه في الديوان.

ـ ورد الحال بالمشتقات الآتية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

ـ وقعت في الديوان الحال جامدةً مؤولةً بمشتق، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

ـ ورد الحال في الديوان نكرةً مشتقةً، وجامدةً مؤولة بمشتق، وصاحبها معرفة، موافقاً للأحكام التي وضعها النحاة له.

ـ وردت الحال في الديوان نكرة مشتقة، وهي متعددة، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ وقعت لفظة(غير) حالاً؛ لأنها وقعت في موضع يصلح في موضعها(لا) النافية، ووقع بعدها اسم مشتق مجروراً بالإضافة.

ـ ورد الحال مقدّماً على عامله، وهو اسم استفهام، وهذا التقديم كان واجباً، وقد أقرّه النحاة.

ـ لم ترد في الديوان الحال معرفةً، وهي مؤولة بنكرة.

ـ ورد في الديوان تقديم الحال على عامله، لأنه فعل متصرّف، وهذا قد أجازه النحاة.

ـ الأخذ برأي الكوفيين، وأبو حسن الأخفش من البصريين في قضية اقتران الجملة الفعلية الماضوية المثبتة المتصرفة الواقعة حالاً بـ(قد). وذلك لكثرة الشواهد على ذلك من القرآن الكريم والشعر.

ـ وردت جملة حالية ذات فعل مضارع منفي بـ(ما)، وهذا استعمال قليل، قال به بعض النحاة.

ـ ورد الحال لازماً، وهو في الأصل يكون مشتقاً، وهذا قليل في الاستعمال.

ـ لم يرد في الديوان الحال (شبه جملة) نوعها ظرف(زمان).

ـ استعمل جرير تمييز المفرد، والجملة، وهذا ما ذهب إليه النحاة.

ـ جوّز جرير الفصل بـ(الجار والمجرور) بين التمييز والعدد، وذلك في الضرورة الشعرية، وهذا جائز عند أغلب النحاة.

ـ لم يرد في الديوان تمييز العدد بلفظة(المائة)، بينما ورد بلفظة(الألف).

ـ لم يرد في الديوان تمييز ما كان كناية عن عدد بالألفاظ الآتية:(كأين، وكذا، وبضع، ونيف)، بل ورد من ذلك لفظة(كم) الخبرية.

ـ استعمل جرير جواز الفصل بين(كم) الخبرية وتمييزها بشبه الجملة، وذلك في الضرورة الشعرية، وهذا جائز عند أغلب النحاة.

ـ الأخذ برأي ابن عصفور، وابن مالك، وأكثر المتأخرين حول قضية(التمييز المحوّل عن الفاعل) بأنه حُوّل المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزاً.

ـ الأخذ برأي سيبويه، والمازني، والمبرد، والزجاجي ومن تبعهم في ذلك بأن الناصب لتمييز الجملة، هو الفعل أو شبهه.

ـ ورد تمييز (كم) الخبرية مجروراً بـ(مِن) الظاهرة مع الفصل بينها وبين تمييزها بشبه الجملة(الجار والمجرور)، كما ورد أيضاً تمييزها مجروراً بـ(مِن) الظاهرة دون الفصل بينها وبين تمييزها بالجار والمجرور، وذلك على مذهب الكوفيين.

ـ لم يرد في الديوان من تمييز المفرد إلّا ما كان تمييزاً لعددٍ أو كنايةٍ عنه، مطابقاً في ذلك لآراء النحاة.

ـ لم يرد في الديوان التمييز محذوفاً.

ـ لم يرد في الديوان التمييز متوسطاً بين الفعل، ومرفوعه.

ـ نلاحظ تغليب المذهب الكوفي في تمييز (كم) الخبرية.

ـ ورد من أدوات الاستثناء في الديوان:(إلّا، وسِوى)، وكان الاستثناء بـ(إلّا) مثبتاً ومنفياً، وتاماً وناقصاً، أما الاستثناء بـ(سِوى)، فقد ورد منفياً فقط.

ـ لم نر خلافاً في إعراب المستثنى الواقع بعد أداتي الاستثناء(إلّا، وسِوى) المذكورتين في الديوان، وبين آراء النحاة.

ـ ورد في الديوان حذف المستثنى منه في الاستثناء المفرّغ بأداة الاستثناء(إلّا).

ـ ورد في الديوان المستثنى نكرةً ومعرفةً.

ـ ورد في الديوان تقديم المستثنى على المستثنى منه، وحينئذٍ وجب نصبه، وهذا ما ذهب إليه النحاة.

ـ الأخذ برأي البصريين على أن الناصب في المستثنى، هو الفعل بتوسط (إلّا)، أو الفعل المتقدم في الجملة.

ـ ورد من أنواع النعت في الديوان: مفرد(حقيقي)، و(سببي)، وجملة(اسمية)، و(فعلية)، وشبه جملة(الظرف)، و(الجار والمجرور). وهذا يتطابق مع الشروط التي وضعها النحاة.

ـ استعمل جرير في ديوانه النعت المشتق، والجامد المؤول بالمشتق، والجامد غير المؤول.

ـ ورد النعت في الديوان بالمشتقات الآتية: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وسم التفضيل.

ـ نُعت بالاسم المنسوب بياء النسب، ويؤول ذلك بكلمة(المنسوب)، وهي اسم مشتق على وزن(مفعول) وهذا النوع من النعت، هو الجامد المؤول بالمشتق، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ نُعت بالاسم الموصول(الذي، والتي) الاسم المعرفة، وتضمّنت جملة الصلة ضميراً عائداً يطابق الاسم الموصول، ويعود على المنعوت متفقاً مع آراء النحاة في هذا الجانب.

ـ ورد في الديوان النعت بلفظة(ذي)، وفرعه(ذات).

ـ استعمل جرير في ديوانه النعت بلفظتي(غير)، و(مثل)، وهما جامدان غير مؤولين، كما ذهب إلى ذلك النحاة.

ـ ورد في الديوان تعدّد النعت لمنعوت واحد بصيغة المبالغة، وهذا يتفق مع قول النحاة.

ـ لم يرد في الديوان التوكيد بالفعل، ولا بالحرف، ولا بالجملة، وإنما ورد بالاسم.

ـ لم ترد في الديوان من ألفاظ التوكيد المعنوي إلّا لفظتي(كل، وكلتا) مضافتين إلى ضميرٍ يعود على المؤكّد، ويطابقه في النوع، والعدد، والإعراب، وهذا يتفق مع الشروط التي وضعها النحاة.

ـ لم يرد في الديوان توكيد الضمير المستتر، أو المتصل المرفوع، أو المنصوب.

ـ لم يرد في الديوان من أنواع البدل إلّا بدل(كل من كل).

ـ أبدل الشاعر النكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة.

ـ لم يرد في الديوان من حروف العطف إلّا(الواو، والفاء، وثُم، وأم، وأو).

ـ ورد في الديوان العطف بحرف(الواو) المفردات، والجملة الفعلية، وشبه الجملة، لإفادة الجمع والمشاركة، وقد ورد العطف بحرف(الواو) وجوباً، لأن الفعل يقتضي المشاركة لوقوعه من متعدّد.

ـ عُطف عامل قد حُذف، وبقى معموله بحرف(الواو)، وهذا ما اختصت به(الواو)، وهذا ما ذهب إليه النحاة.

ـ ورد العطف على الاسم المجرور بحرف الجر بإعادة الجار، كما ورد أيضاً العطف على الاسم المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار.

ـ لم يرد في الديوان العطف بالجملة الاسمية، ولا بشبه الجملة عند العطف بالحرف(الفاء)، كما لم يرد العطف بالمفرد، ولا الجملة الاسمية، ولا شبه الجملة عند العطف بالحرف(ثم)، وكذلك لم يرد العطف بالمفرد، ولا الجملة الاسمية، ولا شبه الجملة عند العطف بالحرف(أم)، وكذلك لم يرد العطف بالجملة الاسمية عند العطف بالحرف(أو).

ـ نلاحظ بأن حرف العطف(الفاء) أفاد المشاركة، والترتيب، والتعقيب، والسببية، كما أفاد الحرف(ثم) التشريك في الحكم، والترتيب المعنوي، والتعقيب بمهلة زمنية معينة، والتراخي، وهذا مذهب الجمهور خلافاً لقطرب الذي يرى بأنها لا تفيد ذلك.

ـ ورد في الديوان حرف العطف(أم) متصلة، ومنفصلة، وليس هناك خلاف بين ما ورد في الديوان، وما ذهب إليه جمهور النحاة.

ـ عطف الشاعر بالحرف(أو) وكان له المعاني الآتية: الإباحة، والشك، والإضراب بمعنى(بل)، والتخيير.

ـ ورد في الديوان حذف المعطوف عليه، وهو معرفة(ضمير مستتر) من غير فاصل، وذلك للضرورة الشعرية، وهذا جائز عند أغلب النحاة.

ـ استعمل الشاعر عطف أكثر من معمول على معمول واحد، وهذا جائز عند النحاة.

ـ ورد في الديوان عطف الفعل الماضي على المضارع وبالعكس، وهذا جائز عند النحاة خلافاً لبعضهم.

ـ تداول عند أغلب النحاة في كتبهم بيتاً شعرياً منسوباً إلى جرير مستشهدين به في باب العطف باستعمال حرف(أو) العاطفة بمعنى(الواو).

وبعد الاطّلاع والدراسة في الديوان، لم يكن هذا الشاهد موجود في الديوان، بل كان البيت الموجود في الديوان بالحرف(... إذْ ...) بدل(أو) التي ذكرها النحاة، وهناك بعض النحويين قد أشاروا في كتبهم إلى هذا اللبس، ومن بينهم الشيخ خالد الأزهري في كتابه(شرح التصريح على التوضيح).

وأخيراً فإننا لا نزعم بأننا قد أعطينا لهذا الديوان حقّه من البحث والدراسة النحوية، ونقفل أبواب البحث فيه، بل نأمل أن يكون جهدنا المتواضع مفتاحاً، قد كشف عن جوانب متعددة للدراسة، وفاتحة خير قد مهّدتْ الطريق إلى بحوث لغوية أُخرى في هذا المجال تكون أكثر شمولية.

كما أنّني لا أُبرّي نفسي من الخطأ والزلل، لأن ذلك من سمات البشر، ونرجو من الله العلي القدير أن يمدّنا بالعون، ويلهمنا الصواب، ويعفو عن هفواتنا، إنه الغفور التوّاب.

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع[1].

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب،لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق لدكتور مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى سنة1987م.

ـ الأزهرية في علم الحروف، تأليف عي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملّوحي، الطبعة الأولى سنة1993م.

ـ الأساليب الإنشائية في النحو العربي، تأليف عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة سنة1979م.

ـ الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1988م.

ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل، تأليف الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر دار الأصمعي بحلب، الطبعة الأولى سنة1972م.

ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، تأليف فخر الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، الطبعة السادسة سنة1984م.

ـ الأغاني، تأليف أبي الفرج الأصفهاني، دار الثقافة بيروت، لبنان، سنة1957م.

ـ الألفية في النحو والصرف، تأليف ابن مالك الأندلسي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة سنة2009م.

ـ الأمالي الشجرية، تأليف ضياء الدين أبي السعدات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، المعروف بابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى سنة1992م.

(1) قمتُ بترتيب هذه المصادر ترتيباً ألفبائياً.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف ابن الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مكتبة الساعدي، القاهرة سنة2009م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

ـ الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف الخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثالثة سنة1993م.

ـ البلاغة العربية(المفهوم والتطبيق)، تأليف الدكتور حميد آدم ثويني، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة2007م.

ـ بناء الجملة العربية، تأليف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى سنة1996م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف السيّد محمد مرتضي الحسيني الزّبيدي، تحقيق عبد الستّار أحمد الفرّاج، دار الهُدى للنشر والتوزيع.

ـ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

ـ تاريخ الأدب العربي(العصر الإسلامي)، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة.

ـ التّبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى سنة2000م.

ـ تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، تأليف ابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي سنة1967م.

ـ التعريفات، تأليف السيد الشريف الجرجاني الحنفي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة1987م.

ـ التمهيد في النحو والصرف، تأليف الدكتور محمد مصطفى رضوان، والدكتور عبد الله درويش، والدكتور محمد التونجي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الخامسة سنة1973م.

ـ جامع الدروس العربية، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، ضبطه، وخرّج آياته وشواهده الشعرية الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة2000م.

ـ الجُمل في النحو، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى سنة1984م.

ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة1983م.

ـ الحذف في الأساليب العربية، تأليف الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى سنة2002م.

ـ حروف المعاني، تأليف أبي القاسم بن إسحاق الزجاجي، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية سنة1986م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف الشيخ الإمام عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

ـ خصائص التركيب في ديوان أحمد الشارف، تأليف الدكتور إبراهيم الطاهر الشريف، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى سنة2000م.

ـ الخصائص، تأليف الإمام ابن جني، تحقيق الشيخ عبد الحكيم محمد، المكتبة التوفيقية، وتحقيق آخر لمحمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ـ دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني، قرأه، وعلّق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني بمصر سنة1375هـ.

ـ ديوان جرير، شرح وتحقيق الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1992م.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مكتبة الثقافة الدينية.

ـ سلسلة شروح التلخيص(عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح)، تأليف الشيخ بهاء الدين السبكي، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

ـ شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مكتبة الساعدي، القاهرة سنة2004م.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.

ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه، وضبطه، وشرح شواهده، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل بيروت، لبنان سنة1998م.

ـ شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى سنة1990م.

ـ شرح التصريح على التوضيح، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر.

ـ شرح جمل الزجاجي، تأليف ابن عصفور الإشبيلي، المسمّى بـ(الشرح الكبير)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.

ـ شرح ديوان جرير (المجموعة الكاملة) مضافاً إليه تفسيرات العالم اللغوي،لأبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى سنة2000م.

ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الحادية عشرة سنة1963م.

ـ شرح المختصر على تلخيص المفتاح، تأليف العلامة سعد الدين التفتازاني، مكتبة الحكمة سنة1377هـ.

ـ شرح المغني في النحو، تأليف الشيخ الميلاني، ومعه(متن المغني في النحو)، للجاربردي، تحقيق الدكتور عبد القادر الهيتي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى سنة1998م.

ـ شرح المفصّل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب بيروت، لبنان.

ـ الشعر والشعراء، لابن محمد بن قتيبة، دار الثقافة بيروت، لبنان سنة1964م.

ـ الصّحاح(تاج اللغة وصاح العربية)، تأليف إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.

ـ الصعقة الغضبية في الرّد على منكري العربية، للطوفي الحنبلي، تحقيق الدكتور محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى سنة1997م.

ـ طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد بن سلام الجمحي، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر دار المدني بِجِدّة.

ـ علم المعاني، تأليف الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة1985م.

ـ علوم البلاغة(البيان، والمعاني، والبديع)، تأليف الدكتور أحمد مصطفى المراغي، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى سنة2000م.

ـ علوم البلاغة، تأليف الدكتور راجي الأسمر، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1999م.

ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، قدّم له وشرحه وفهرسه الدكتور صلاح الدين الهوّاري، والأستاذة هدى عودة، دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى سنة1996م.

ـ الفروق في اللغة، تأليف أبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة سنة1991م.

ـ في البلاغة العربية(علم المعاني)، تأليف الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1990م.

ـ القاموس المحيط، تأليف العلامة اللغوي الفيروز آبادي، تحقيق مكتبة التراث، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة1986م.

ـ القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم رضي الله عنهما.

ـ الكافية في النحو، تأليف الإمام ابن الحاجب النحوي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان سنة1995م.

ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ـ الكليّات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تأليف أبي البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الطبعة الثانية سنة1981م.

ـ اللباب في عِلل البناء والإعراب، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1995م.

ـ لسان العرب، تأليف العلامة ابن منظور، تحقيق دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة2006م.

ـ اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية سنة1985م.

ـ المتّبع في شرح اللمع، تأليف أبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الحميد محمد محمود الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى سنة1994م.

ـ مختار الأغاني في الأخبار والتهاني، تأليف ابن منظور محمد بن مكرم، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ـ المطوّل(شرح تلخيص مفتاح العلوم)، تأليف العلامة سعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ معاني الحروف، للرماني النحوي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة.

ـ معجم البلاغة العربية، تأليف الدكتور بدوي طبانة، دار المنارة للنشر والتوزيع جِدّة، الطبعة الرابعة سنة1997م.

ـ المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، تأليف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1992م.

ـ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة2001م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مكتبة الساعدي، القاهرة سنة2005م.

ـ مفتاح العلوم، تأليف الإمام السكّاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1983م.

ـ المفصّل في علم العربية، تأليف الإمام الزمخشري، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

ـ المقتصد في شرح الإيضاح، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر سنة1982م.

ـ المقتضب، تأليف أبي عباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ـ المقرّب، تأليف ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى سنة1971م.

ـ النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تأليف الإمام فخر الدين الرّازي، تحقيق ودراسة الدكتور بكري شيخ آمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة1985م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، سنة2001م.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان.

خامساً: الفهرس المفصّل لموضوعات البحث.

الموضوع	رقم صفحة البحث
التمهيد:	1
المطلب الأول: التعريف بـ(جرير) ومكانته بين الشعراء.	2
أولاً: الحديث عن جرير.	2
ثانياً: جرير ومكانته بين الشعراء.	3
المطلب الثاني: مفهوم الكلام والجملة، والخبر والإنشاء.	6
أولاً: مفهوم الكلام والجملة.	6
ثانياً: مفهوم الخبر والإنشاء.	11
الفصل الأول: الجملة الفعلية الخبرية	15
مدخل:	16
المبحث الأول: الجملة الفعلية المثبتة.	17
الضرب الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم.	17
الضرب الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدّي(المبني للمعلوم).	24
النمط الأول: جملة فعلية ذات فعل متعد إلى مفعول واحد.	24
النمط الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما(المبتدأ) و(الخبر).	39
النمط الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما(المبتدأ والخبر).	44
النوع الأول: أفعال تعدّت إلى مفعولين بنفسها.	44
النوع الثاني: أفعال تتعدّى إلى المفعولين الأول بنفسها، وإلى الثاني بواسطة حرف جر محذوف، وهو ما يُسمّى بنزع الخافض.	48
النوع الثالث: أفعال تعدّت إلى المفعولين بعدما كانت متعدّية إلى مفعول واحد.	51
القسم الأول: أفعال تعدّت إلى المفعولين بواسطة الهمزة في أوّلها.	51
القسم الثاني: أفعال تعدّت إلى المفعولين بواسطة التضعيف.	54
النمط الرابع: الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.	56
الضرب الثالث: الجملة الفعلية ذات الفعل (المبني للمجهول).	60
النمط الأول: فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، ناب المفعول به عن الفاعل.	60

الموضوع	رقم صفحة البحث
النمط الثاني: فعل متعدٍّ إلى مفعولين، ناب المفعول الأول عن الفاعل، وبقى المفعول الثاني منصوباً.	64
النمط الثالث: فعل متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، ناب المفعول الأول عن الفاعل، وبقى المفعولان الثاني، والثالث منصوبين.	66
المبحث الثاني: الجملة الفعلية المنفية.	69
الضرب الأول: نفي الماضي معنىً.	69
النمط الأول: ما(النافية) + جملة فعلية.	69
النمط الثاني: لمّا(النافية) + جملة فعلية.	69
النمط الثالث: لم(النافية) + جملة فعلية.	70
الضرب الثاني: نفي الحال والاستقبال.	72
النمط الأول: ما(النافية) + جملة فعلية.	72
النمط الثاني: لا(النافية) + جملة فعلية.	72
النمط الثالث: ليس(النافية) + جملة فعلية.	72
الضرب الثالث: نفي المستقبل.	76
المبحث الثالث: قضية الرتبة، والحذف في مكونات الجملة الفعلية.	77
المطلب الأول: قضية الرتبة في مكونات الجملة الفعلية.	77
النمط الأول: تقديم الفعل، والفاعل على المفعول به.	77
النمط الثاني: توسط المفعول به بين الفعل، والفاعل.	79
النمط الثالث: تقديم المفعول به على الفعل، والفاعل.	80
المطلب الثاني: قضية الحذف في الجملة الفعلية.	83
الضرب الأول: حذف الفعل.	84
الضرب الثاني: حذف المفعول به.	85
النمط الأول: حذف (المفعول به) من جملة الصلة.	85
النمط الثاني: حذف (المفعول به) في غير الصلة.	85
المبحث الرابع: الجملة الفعلية(الشرطية).	88
مدخل:	89
المطلب الأول: أنماط الجملة الشرطية.	90
النوع الأول: الأنماط ذات الأدوات الجازمة.	90

الموضوع	رقم صفحة البحث
النمط الأول: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل الماضي	91
النمط الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.	92
النمط الثالث: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.	93
النمط الرابع: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.	93
النوع الثاني: الأنماط ذات الأدوات غير الجازمة.	97
النمط الأول: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.	98
النمط الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل الماضي + جملة الجواب ذات الفعل المضارع.	99
النمط الثالث: أداة الشرط + جملة الشرط ذات الفعل المضارع + جملة الجواب ذات الفعل الماضي.	99
النمط الرابع: أداة الشرط + جملة(اسمية) + جملة الجواب(فعلية).	100
المطلب الثاني: القضايا التركيبية في الجملة الشرطية.	103
النمط الأول: قضية الربط.	103
النموذج الأول: أداة الشرط + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب.	103
النموذج الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط + اللام + جملة الجواب.	106
النمط الثاني: قضية اجتماع الجملة الشرطية والقسمية.	107
النمط الثالث: قضية الرتبة.	110
النمط الرابع: قضية الحذف في الجملة الشرطية.	113
الضرب الأول: حذف أداة الشرط مع فعل الشرط .	113
الضرب الثاني: حذف فعل الشرط .	113
الضرب الثالث: حذف جملة جواب الشرط .	114
الفصل الثاني: الجملة الفعلية الإنشائية.	118
مدخل:	119

الموضوع	رقم صفحة البحث
المبحث الأول: الجملة الفعلية الطلبية.	120
المطلب الأول: جملة الأمر.	121
النمط الأول: جملة طلبية مصدّرة بفعل الأمر.	121
النموذج الأول: فعل أمر + فاعل.	121
النموذج الثاني: فعل أمر + فاعل + مفعول به.	121
النمط الثاني: جملة فعلية مصدّرة بـ(لام) الأمر.	122
المطلب الثاني: جملة النهي.	125
النموذج الأول: لا(الناهية) + فعل مضارع + فاعل(مخاطب).	125
القسم الأول: لا(الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل(مخاطب).	125
القسم الثاني: لا(الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل(مخاطب) + مفعول به.	126
النموذج الثاني: لا (الناهية) + فعل مضارع مجزوم + فاعل (غائب).	126
المطلب الثالث: جملة الاستفهام.	129
مدخل:	129
النوع الأول: أداة الاستفهام (الهمزة).	130
ونمطه: أداة الاستفهام (الهمزة) + جملة فعلية.	130
النموذج الأول: أداة الاستفهام (الهمزة) + فعل + فاعل.	130
النموذج الثاني: أداة الاستفهام (الهمزة) + فعل + فاعل + مفعول به.	130
النوع الثاني: أداة الاستفهام (هل).	130
ونمطه: أداة الاستفهام (هل) + جملة فعلية.	130
النموذج الأول: أداة الاستفهام (هل) + فعل + فاعل.	130
النموذج الثاني: أداة الاستفهام (هل) + فعل + فاعل + مفعول به.	131
النوع الثالث: اسم الاستفهام (كيف).	133
المطلب الرابع: جملة النداء.	135
مدخل:	135
النمط الأول: أداة النداء (مذكورة).	136
النوع الأول: أداة النداء(يا).	136
النوع الثاني: أداة النداء (الهمزة).	138

الموضوع	رقم صفحة البحث
النوع الثالث: أداة النداء (أيا).	139
النمط الثاني: أداة النداء (محذوفة).	150
النمط الثالث: حذف (المنادى).	153
المبحث الثاني: الجملة الفعلية غير الطلبية.	155
المطلب الأول: جملة (المدح، والذم).	156
النمط الأول: جملة (المدح).	156
النمط الثاني: جملة (الذم).	157
المطلب الثاني: جملة (القسم).	168
مدخل:	168
النمط الأول: قسم صريح + أداة قسم ... + مقسم به ... + مقسم عليه ...	169
النمط الثاني: قسم مقدّر + أداة قسم ... + مقسم به ... + مقسم عليه ...	174
المطلب الثالث: جملة (التحذير).	186
الفصل الثالث: مكمّلات الجملة الفعلية.	190
المبحث الأول: منصوبات الأسماء.	191
المطلب الأول: المفعول المطلق.	192
الضرب الأول: أنواع المفعول المطلق.	192
النمط الأول: المفعول المطلق المؤكد لعامله.	192
النمط الثاني: المفعول المطلق المبيّن للنوع.	192
النمط الثالث: المفعول المطلق المبيّن للعدد.	193
الضرب الثاني: ما ينوب عن المفعول المطلق.	193
النمط الأول: مرادف المفعول المطلق.	193
النمط الثاني: لفظة (كل).	194
الضرب الثالث: حذف عامل المصدر (المفعول المطلق).	194
المطلب الثاني: المفعول له.	200
النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول له مجرّد من (أل)، و(الإضافة).	200
النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول له (مضاف).	200
المطلب الثالث: المفعول فيه(الظرف).	203
مدخل:	203

الموضوع	رقم صفحة البحث
النوع الأول: ظرف الزمان.	203
النمط الأول: ظرف زمان (مبهم) متصرّف.	203
النمط الثاني: ظرف زمان (غير مبهم) متصرّف.	204
النمط الثالث: ظرف زمان (مبهم) غير متصرّف.	204
النمط الرابع: الاسم الذي عرضت دلالته على الزمان.	205
النوع الثاني: ظرف المكان.	205
النمط الأول: ظرف مكان (مبهم) غير متصرّف (عادم التصرّف).	206
النمط الثاني: ظرف مكان مبهم (متوسط التصرّف).	207
النمط الثالث: ظرف مكان مبهم (نادر التصرّف).	208
المطلب الرابع: الحال:	215
مدخل:	215
النوع الأول: الحال المفرد.	216
النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال (نكرة مشتقة).	216
النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جامدة.	222
النمط الثالث: تقديم الحال على عامله وصاحبه.	223
النوع الثاني: الحال الجملة.	223
القسم الأول: الحال (جملة اسمية).	223
القسم الثاني: الحال (جملة فعلية).	224
النمط الأول: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية (فعلها ماضٍ مثبت).	224
النمط الثاني: صاحب الحال معرفة + الحال جملة فعلية (فعلها مضارع).	226
النوع الثالث: الحال (شبه الجملة).	228
المطلب الخامس: التمييز.	241
مدخل:	241
النوع الأول: تمييز المفرد أو الذات.	241
القسم الأول: تمييز العدد.	241
النمط الأول: تمييز الأعداد المحصورة من (ثلاثة) إلى (عشرة).	241
النمط الثاني: تمييز الأعداد المحصورة من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين).	242
النمط الثالث: تمييز العدد (مئة)، و(ألف).	243

الموضوع	رقم صفحة البحث
القسم الثاني: تمييز ما كان كناية عن عدد.	243
النمط الأول: (كم) الخبرية + تمييزها متصل بها مباشرة.	244
النمط الثاني: (كم) الخبرية + تمييزها واقعاً بعد فاصل.	244
النوع الثاني: تمييز الجملة أو النسبة.	244
النمط الأول: التمييز المحوّل عن الفاعل.	245
النمط الثاني: التمييز المحوّل عن المفعول.	245
المطلب السادس: الاستثناء.	250
مدخل:	250
أولاً: المستثنى بـ(إلّا).	251
النمط الأول: الاستثناء التام الموجب.	251
النمط الثاني: الاستثناء التام المنفي.	251
النمط الثالث: الاستثناء الناقص المنفي (المفرّغ).	252
ثانياً: الاستثناء بـ(سِوى).	253
المبحث الثاني: التوابع.	257
مدخل:	258
المطلب الأول: النعت.	259
أولاً: النعت المفرد.	259
النوع الأول: النعت الحقيقي.	259
النمط الأول: النعت باسم الفاعل.	259
النمط الثاني: النعت باسم المفعول.	260
النمط الثالث: النعت بصيغ المبالغة.	261
النمط الرابع: النعت بالصفة المشبهة.	262
النمط الخامس: النعت باسم التفضيل.	263
النمط السادس: النعت بالمنسوب.	263
النمط السابع: النعت بـ(ذي)، وفرعه (ذات).	264
القسم الأول: النعت بـ(ذي).	264
القسم الثاني: النعت بـ(ذات).	265
النمط الثامن: النعت باسم الموصول.	266

الموضوع	رقم صفحة البحث
القسم الأول: النعت بـ(الذي).	266
القسم الثاني: النعت بـ(التي).	266
النمط التاسع: النعت بـ(غير).	266
النمط العاشر: النعت بـ(مثل).	267
النوع الثاني: النعت السببي.	268
النمط الأول: المنعوت نكرة + النعت نكرة.	268
النمط الثاني: المنعوت معرفة + النعت معرفة.	268
ثانياً: النعت الجملة.	269
القسم الأول: النعت (جملة اسمية).	269
القسم الثاني: النعت (جملة فعلية).	269
ثالثاً: النعت شبه الجملة.	270
النمط الأول: المنعوت نكرة + النعت شبه جملة (ظرف).	270
النمط الثاني: المنعوت نكرة + النعت شبه جملة (جار ومجرور).	270
المطلب الثاني: التوكيد.	279
مدخل:	279
النوع الأول: التوكيد اللفظي.	279
النوع الثاني: التوكيد المعنوي.	280
التوكيد بلفظة (كل).	280
التوكيد بلفظة (كلا).	280
المطلب الثالث: البدل.	284
مدخل:	284
بدل كل من كل (البدل المطابق)، وعطف البيان.	285
المطلب الرابع: عطف النسق.	290
مدخل:	290
القسم الأول: العطف بـ(الواو).	291
النمط الأول: مفرد + واو + مفرد.	291
النمط الثاني: جملة فعلية + واو + جملة فعلية.	292
النمط الثالث: شبه جملة + واو + شبه جملة.	295

الموضوع	رقم صفحة البحث
القسم الثاني: العطف بـ(الفاء).	297
النمط الأول: مفرد + فاء + مفرد.	297
النمط الثاني: جملة فعلية + فاء + جملة فعلية.	297
القسم الثالث: العطف بـ(ثم).	298
القسم الرابع: العطف بـ(أم).	300
القسم الخامس: العطف بـ(أو).	302
النمط الأول: مفرد + أو + مفرد.	302
النمط الثاني: جملة فعلية + أو + جملة فعلية.	303
النمط الثالث: شبه جملة + أو + شبه جملة.	304
خاتمة البحث.	313
الفهارس العامة.	326
أولاً: فهرس الآيات القرآنية.	327
ثانياً: فهرس النظم.	330
ثالثاً: فهرس أبيات جرير.	334
رابعاً: فهرس المصادر والمراجع.	347
خامساً: الفهرس المفصّل لموضوعات البحث.	356